جامعة أبو بكر بلقا يد - تلمسان -

كـــــليـــــة الحـــقـــوق و العلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

التـهديدات الأمنية في منطقة المغرب العربي

مذكرة تخرج مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية

من إعداد الطالبة :
بلخثير نجية

إشراف الأستاذ :
أ.د. بلقاسم بومهدي

أعضاء لجنة المناقشة

أ.د.بن عمار محمد	أستاذ التعليم العالي	جامعة تلمسان	رئيسا
أ.د.بلقاسم بومهدي	أستاذ التعليم العالي	جامعة الجزائر	مشرفا و مقررا
د.طاشمة بومدين	أستاذ محاضر قسم أ	جامعة تلمسان	مناقشا

السنـــة الجامعيـــة

2012-2011

إهداء

إلى روح والدي رحمه اللـــه

إلى والـــــدتـــي الغـــــالية

إلى كـــــل أفراد أســـرتي

إلى رفيقاتي خديجة ,مريم , نادية , سعاد, كميلة , وسيلة ,نعيمة , حياة ,أمال,سميرة

نجيـــــة

شكر و تقدير:

أتقدم بالشكر و التقدير الى كل من مد لي يد المساعدة لانجاز هذا العمل المتواضع .

أخص بالذكر الأستاذ الفاضل :الأستاذ بلقاسم بومهدي المشرف على هذا العمل الذي تفضل علي بصبره وتواضعه, و حرصه على إتقان هذا العمل .

كما أتقدم بالشكر الجزيل إلى أستاذي المحترم : الأستاذ بن صايم بونوار ,رئيس قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية على دعمه

إلى السادة الأساتذة أعضاء لجنة المناقشة على تفضلهم بقبول مناقشة هذه الرسالة.

إلى الأستاذ حوالف نبيل على مساعدته القيمة في دراستي

إلى الأستاذ عياد سمير لدعمه ونصائحه القيمة, كما لا أنسى الأستاذ بن بختي حكيم ,قناد محمد ,قروش محمد, و إلى كل زملائي بقسم العلوم السياسية .

إلى كل عمال مكتبة العلوم السياسية خاصة فوزي .

نجيـــــة

مقدمة:

يعد المغرب العربي نظاما إقليميا يشكل كيانا قائما بحد ذاته من جهة، و جزء ضمن دوائر إقليمية و دولية أخرى أكثر اتساعا و استيعابا لعناصر أخرى تتمايز من حيث المكونات الحضارية و المصالح السياسية و الاقتصادية.

و بما أن النظر إلى أن المغرب الغربي على أنه تركيب لخمسة من دول عربية مسلمة منفصلة عن الإطار الجغرافي الأوسع المحيط بها أمست مقاربة تقليدية, فإن النظرة الأكثر واقعية للمنطقة المغاربية أصبحت مرهونة بعدة دوائر تتراوح بين المتوسطية و الأوسطية على الخصوص التي تعتبر أبلغ تعبيرا من المقاربة التقليدية عن نمط الأخطار المحدقة بالكيان المغاربي و ملامسة مصادر و خلفيات هذه التهديدات الأمنية المتداخلة قطاعيا للمغرب العربي.

و لا غرو في أن المغرب العربي عرف تطورا تبعا لثنائية التأثير و التأثر الحاصل بينه و بين المتغيرات الوافدة من البيئة الدولية، و إذا كان هذا الأخير ملازما لوضع المغرب العربي كإشارة بالغة عن التخلف و الضعف المهيكلين للواقع المغاربي و تعطل الفاعلية لمؤسساته محليا و جهويا، فما طرأ على البيئة الدولية من تغيرات سريعة و مستجدة معرفة في جانب مهم منها بدلالات أمنية محضة، أي أن التغيرات التي طرأت بعد الحرب الباردة بعد انتفاء خطر العنصر النووي رافقه تضاؤل التهديد العسكري للجيوش النظامية للدولة بعضها لبعض و بروز متغيرات جديدة تمثلت في تهديدات جديدة موجهة لعناصر غير الدولة ، تراوحت بين الإرهاب و الجريمة المنظمة و الهجرة و الأخطار البينية و الكوارث الطبيعية و تحديات التنمية، دحضت ببزوغها الحدود السياسة بين الدول كحدود أمنية لتشكل حدود جديدة قائمة على الفرد وحدة تحليلية جديدة هي نفسها الحدود التي رسمها الأمن الإنساني ورادفها مع حدود التحرر من الحاجة و الخوف من أي من القوى الاقتصادية و من فقدان الكرامة الإنسانية.

إن هذا البحث يستهدف البحث في اجمالات القطاعية للتحديات الأمنية للمغرب العربي، و التي تم تصنيفها إلى تهديدات سياسية و أخرى اقتصادية، و ثالثة اجتماعية و ثقافية تركز على ثنائية الفرد و الدولة، أي المزاوجة بين التهديدات التقليدية و الراهنة.

فتكون بناء على ذلك إشكالية البحث كما يلي :

ما هي طبيعة التهديدات الأمنية في منطقة المغرب العربي ,و كيف ترتبط بمختلف مستويات التحليل(الفرد و الدولة) ؟

و تتفرع الإشكالية إلى التساؤلات الآتية:

1- ما هي التهديدات السياسة الأمنية الشاخصة في المنطقة المغاربية؟

2- ما هي مسببات و نتائج التهديدات الاقتصادية في المغرب العربي؟

3- كيف يؤثر الوضع الثقافي و الاجتماعي على أمن الفرد و الدولة المغاربيين؟

4_ما هي تأثيرات المشروع الأوسطي و المتوسطي على الوضع المغاربي ؟

أما الفرضيات فهي كالأتي :

1_تعتبر أزمة الشرعية و الديمقراطية أساس التهديد للاستقرار السياسي في المغرب العربي.

2_ يرتبط التخلف الاقتصادي المغاربي بعقم التكامل المغاربي وسيادة التوجه التنموي القطري .

3_يمثل استهداف الفرد المغاربي من قبل حملات الغزو الثقافي الغربي و إخفاق الدولة في مواجهة الأمية و الهجرة مصدر التهديد الأمني.

4_تعد النظرة الأحادية للمصلحة و عدم مصداقية الأهداف المعلن عنها من الطرفين الأوسطي و المتوسطي تهديدات للدول المغاربية .

منهجية البحث:

تعرف مناقشة موضوع الأمن تعقيدا كبيرا سواء من حيث المراحل التي تطورت عبرها المقاربة الأمنية فيما يتعلق بالوحدة المعنية بالدراسة، و التي تراوحت أساسا بين الدولة و الفرد، أو من حيث ميادين الأمن، التي و إن ارتبطت هي الأخرى بوحدة الدراسة، بيد أنها تنصرف إلى شق آخر من التحليل و الدراسة ناهيك عن الأبعاد التي تدرج في كل تعريف.

و عليه، فإن وضع الإسقاطات النظرية على موضوع دراستي و هو المتعلق بالتهديد الأمني في منطقة المغرب العربي، يستدعي أن آخذ بعين الإعتبار التطورات الحاصلة في مفهوم الأمن و استنتاج الأخطار التي أحدقت بهذه المنطقة في عهد كانت فيه الدولة أساسا للتحليل ، و كذا تعقب التغير الذي طرأ على فحوى هذه التهديدات المتسقة مع المتغيرات الدولية لتنقل بؤرة الاهتمام إلى الفرد.

إن تعقيد الموضوع و طبيعة الدراسة ,و جهاني إلى الاستعانة بالمنهج التاريخي الذي يسمح بالمزاوجة بين دراسة التعاقب التاريخي في الأحداث، و استنتاج الافتراضات و المتغيرات الكامنة خلفها، و بالتالي مراعاة الجانب التفسيري التحليلي المنظم، فالمنهج التاريخي يهدف إلى حصر الثابت و المتغير في الظاهرة المدروسة.

كما استعنت بالمنهج الوصفي تماشيا مع طبيعة الظاهرة المدروسة من أجل وصف الأحداث و تأثيرها على صياغة مفاهيم جديدة بغية التفسير العلمي المواكب للمتغيرات الحاصلة.

كما تسمح هذه الدراسة بتحديد المتغيرات المحددة لطبيعة الوضع الأمني المغاربي، و فحوى كل منها و طبيعة العلاقة القائمة و النتائج المتمخضة عن هذا التفاعل العلائقي أي نتيجة التأثير الدولي البيئي إلى جانب المتغيرات النابعة من الداخل التي ينجم عنها تعريف وضع الدولة و الفرد المغاربيين.

أدبيات الدراسة

1_الدراسات في الوطن العربي :

أ –الدراسات التي ركزت على متغيرات أخرى :

وفي هذا الإطار نجد الدراسات التي تطرقت إلى معالجة الأخطار التي تهدد أمن المغرب العربي ؛ قد انسحبت لتتوافق مع المقاربة التقليدية للأمن المعرف بدلالات عسكرية محضة ؛ والمهددة للوحدة الفاعلة في العلاقات الدولية ويتعلق الأمر بالدولة باعتبارها الموضوع المرجعي بالأمن في ظل المقاربة الواقعية التقليدية مثل دراسات مثل دراسات إسماعيل صبري مقلد[1] ومحمد أمين البشري[2] ومحمودي عبد القادر[3] وعلى هذا الأساس ؛ نجد أن الدراسات العربية المتعلقة بالمغرب العربي قد تميزت بميزتين أساسيتين :

أ–كونها دراسات قديمة تركز على المراحل وصفية تتضمن وصف الوقائع وتتابع ما كان حاصلا سواء تلك التي تعود إلى عهود قديمة تربط بين المغرب العربي وأصوله البربرية وأصوله المركزة على التركيبة الاجتماعية والشخصية للسكان وديناميكية المجتمع مثل دراسات ابن خلدون أو تلك التي تعمد إلى تحليل الاستعمار باعتباره أنتج وضعا متخلفا وهيكلا في دول المغرب العربي مثل دراسات سمير أمين وبالتالي أبقت على الدولة المغاربية وحدة تحليلية أساسية .

ب–الدراسات التي ركزت على المتغير التابع المدروس :

في هذا السياق نجد أن دراسة الشق الأمني مغيب كفرع منفصل متخصص يعالج جانب من مظاهر الحياة في المغرب العربي وإقتراب يعالج من خلاله جانبا من تحديات المغرب العربي .
باستثناء بعض الدراسات التي تتقاطع دون قصد مع أوضاع أمنية مهددة لفعل الإستعمار وما نجم عنها بعد الإستقلال ؛ أي غياب الدراسات المتخصصة التي تسقط الجانب النظري النقدي على التحديات الراهنة لأمن الفرد في المغرب العربي وذلك نظرا لحداثة الدراسات النقدية

---

[1] صبري مقلد إسماعيل ؛ العلاقات السياسية الدولية ؛ دراسة في الأصول والنظريات . الكويت ؛ دار السلاسل ؛1984 .

[2] البشري ؛ محمد الأمين ؛ الأمن العربي ؛ المقومات والمعوقات . الرياض : أكاديمية نايف للعلوم الأمنية ؛ ط1 ؛2000 .

3 محمودي ؛ عبد القادر ؛ التراعات العربية – عربية وتطور النظام الإقليمي العربي . الجزائر : مؤسسة المنشورات الوطنية للنشر والإشهار ؛2002 .

فجل الدراسات تركز على التحديات التقليدية للمنطقة المغاربية التي تبقى غير مواكبة للدراسات المتعلقة بأمن الفرد المغاربي ؛ كما أن التركيز يبقى مركزا على الجوانب المادية الإقتصادية والسياسية على حساب الجوانب المعنوية والثقافية .

مع وجود بعض المبادرات لإقامة الإسقاطات النظرية التي تؤصل للأمن الإنساني على واقع العالم العربي مثل دراسات خديجة محمد عرفة[1] التي ركزت من خلال دراستها على الإنسان كمتغير أساسي .

الدراسات الأجنبية :

أ–الدراسات التي ركزت على متغيرات أخرى :

تتميز الدراسات الأجنبية التي تتناول المقاربة التقليدية للأمن بغزارتها باعتبار أن البحث الأكاديمي لعلم العلاقات الدولية هو غربي المنشأ بالدرجة الأولى ؛ حيث انصرف جل مفكرو الواقعية الى تعريف الأمن على أنه أمن الدولة من التهديدات العسكرية الوافدة من نظيرتها من الدول الأخرى كفواعل أساسية في العلاقات الدولية ؛ مثل (هانزمور غانتوا) الذي عرف بأن الهدف الأساسي للدولة هو الأمن المترادف مع بقاءها باعتباره أسمى المصالح القومية ؛ إضافة إلى دراسات (ولفرز)و (ولترليبمان)اللذان يعرفان الأمن على أنه قدرة الدولة على حماية قيمها من التهديدات الخارجية .

وفي المقابل نجد من يرتكز على متغير التنمية في تعريف الأمن فيذهب إلى حد المرادفة بينهما في إطار توسيع مجالاته إلى غير العسكرية وذلك على يد * روبرت ماكنامارا *

ب–الدراسات التي ركزت على المتغير التابع المدروس :

تجدر الإشارة إلى حداثة الدراسات النقدية للأمن التي تتناول المقاربة الجديدة المتمحورة حول الإنسان ؛ ومن بين الإجتهادات في هذا السياق ؛ نجد دراسات * تير تاريف * الذي ذهب من خلال كتابه * الدراسات الأمنية اليوم * إلى معالجة الأخطار المحدقة لوحدة التحليل الجديدة ؛ والتي ظهرت بعد المقاربة الهادفة إلى توسيع في مفهوم
الأمن مع الواقعية الجديدة [1].

---

[1] عرفة ؛ خديجة محمد * مفهوم الأمن الإنساني * مجلة مفاهيم . القاهرة : المركز الدولي للدراسات المستقبلية والإستراتيجية ؛ العدد 13 ؛ السنة الثانية ؛ يناير .

[1] terry tarrif. Secuity studies today . lordon : policy press .2003.

1_الدراسات في الجزائر :

أ –الدراسات التي ركزت على متغيرات أخرى :

من بين الإجتهادات التي تمحورت حول التحليل التقليدي لأمن المغرب العربي ؛ نجد دراسات * إبراهيم تيقمنين* الذي ناقش فكرة التنافس والتحالف الإستراتيجي الأمريكي الفرنسي على منطقة المغرب العربي وتأثيرها على أمنه[2].

في حين نجد دراسات أخرى تنصرف إلى البحث في التاريخ القديم للمغرب العربي واستقراء التهديدات التي أحاطت به والتي ترجع إلى عهد الغزو البيزنطي واليوناني والوندالي والروماني ؛ إضافة إلى مشكل للحدود وتناقض الإيديولوجيات والتحدي الصهيوني ؛ والمشاريع الأوروبية والأمريكية المطروحة على المنطقة ؛ مثل دراسة الأستاذ *بن صايم بونوار[3].

ب–الدراسات التي ركزت على المتغير التابع المدروس :

حيث تتصف هذه الدراسات بالندرة كنتيجة لحداثة هذا التأصيل النظري الذي تعود متابعته إلى البيئة الأكاديمية الغربية ؛ فتبقى المبادرات العربية والمغاربية في هذا المجال مستوردة للنظريات والإجتهادات الغربية وفي هذا الإطار نذكر محاولة *حموم فريدة * من خلال دراستها المستفيضة لمفهوم المن الإنساني ؛ ومراحل بروزه وعلاقته بالقانون الدولي الإنساني [4] و * خالد جندلي * الذي ركز على النظرية النقدية الإجتماعية ذات الجدور الماركسية وإسهاماتها في الإنتقال من اعتبار الدولة وحدة تحليل رئيسية الى الفرد[5] و*ناجي طارق* الذي انصرف الى تبيان المتغيرات الدولية التي أدت إلى تغيير المقاربات الأمنية

---

[2] ابراهيم تيقومتين ؛ المغرب العربي في ظل التوازنات الدولية بعد الحرب الباردة : التوافق والتنافس الفرنسي الأمريكي ؛ نموذجا ؛ مذكرة ماجستار ؛ جامعة الجزائر : كلية العلوم السياسة والإعلام ؛ قسم العلاقات الدولية ؛2005 .

[3] بن صايم بونوار ؛ مصادر التهديدات الخارجية لأمن المغرب العربي وأفاقها المستقبلية ؛ مذكرة ماجستير ؛ جامعة الجزائر : كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية2002 .

[4] حموم فريدة ؛ الأمن الإنساني ؛ مدخل جديدة في الدراسات الأمنية ؛ مذكرة ماجستار ؛ جامعة الجزائر ؛ كلية العلوم السياسية والإعلام : قسم العلاقات الدولية ؛2004 .

[5] خالد جندلي معمري : التنظيم والدراسات الأمنية ما بعد الحرب الباردة : دراسة في الخطاب الأمني الأمريكي بعد 11 سبتمبر ؛ مذكرة ماجستار ؛ جامعة الجزائر : كلية العلوم السياسية والإعلام ؛ قسم العلاقات الدولية والإستراتيجية ؛2007 .

بعد فترة الحرب الباردة [1] وكذلك دراسة * عمر سعد الله * الذي أعطى تعرفها محدد الأمن الإنساني بمختلف أبعاده السياسية والإقتصادية و الإجتماعية والثقافية[2].

أهمية الدراسة:

_الأهمية العملية :

تكمن أهمية هذه الدراسة ي كونها تلامس الواقع المعاش ،إذ يجب الاهتمام الآن بالفرد المغاربي باعتباره وحدة التحليل الأساسية كأولوية و بالتالي البحث ينصرف إلى زاوية جديدة للبحث تتجاوز النظام السياسي أو الدولة أو الإمكانات العسكرية .

كما أن دراسة واقع المغرب العربي تستوجب الربط بين المتغيرات و العوامل الدولية التي ساهمت في تردي الوضع المغاربي قائمة على مسؤولية غربية محضة ، و بين التحديات الجديدة و التهديدات الآنية المحيطة بهذا المحيط الإقليمي ، انطلاقا من قناعة شخصية مفادها أن وضع التخلف الحالي المهيكل في الأقطار المغاربية و الذي حال دون حدوث وحدة مغاربية هو ناجم عن عوامل دولية حسمت هذا الوضع أكثر من المتغيرات المحلية ، و هو ما دفعني الى محاولة البحث في الموضوع بغية بلوغ الحقيقة العلمية بعيدا عن الذاتية و لانطباع المبدئي حول الموضوع لا سيما في ظل وجود طروحات أخرى تتناقض مع هذا الانطباع في إشارة إلى المسؤولية الداخلية عن وضع المغرب العربي .

كما تمكن هذه الدراسة من عند الطروحات المتناقضة حول الأطراف المسؤولة عن الضعف المغاربي ؛ و التي تتراوح بين من يعتبر الضعف المغاربي نابع من متغيرات ذاخلية متعلقة بتواضع الكفاءات و سوء تسيير الموارد ، فيكون بناءا على ذلك التخلف المغاربي مسؤولية داخلية ، و بين من يربطه بمتغيرات خارجية .

---

[1] ناجي طارق مفهوم الأمن بين الفرد : دراسة وتطوير ؛ مفهوم في مجالات الأمن ؛ مذكرة ماجستير جامعة الجزائر : كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية -2006 - .

[2] عمر سعد الله ؛ معجم في القانون الدولي المعاصر ؛ الجزائر : ديوانا لمطبوعات الجامعية 2005 .

_الأهمية العلمية :

تعرض المغرب العربي لدخول عناصر و أطراف داخلية و أخرى دولية على الخصوص في معادلته الأمنية ،الأمر الذي يمكن ترجمته بكون المجال المغاربي مجال مخترق أمنيا ، كوضع بديهي فرضه متغير الضعف الداخلي و التواطؤ الأجنبي الأمريكي و الأوربي بغية استمرار استغلال الإمكانيات المغاربية ،و تكريس بقاء الامتيازات أو تصعيدها في غمرة المنافسة الغربية على دوائر النفود في العالم الثالث الذي يعد المغرب العربي جزءا غير متنصل عنه ، أي أن الإطار الأوسع و الأقدم لهذا الوضع ه و تكريس التقسيم الدولي للعمل الذي فرضته الدول الامبريالية على الشعوب المستعمرة بشكل يضمن استمرار حصدها للثروات حتى بعد استقلالها ، فأمست دولا معرفة بدلالة ما تصدره من منتجات أولية ومقدار ما تستوعبه أسواقها من المنتجات الصناعية المتطورة الوافدة من الامبرياليات السابقة، الأمر الذي دفعني إلى محاولة تتبع هذا التطور الحاصل أما يحدث من اختراق لمنطقتنا المغاربية و مدى مستوى خطورتها على أمننا الوطني و الإقليمي .

و باعتبار التأصيلات النظرية غير مترهة عن الغرض ، فالتجارب التاريخية أبرزت كيف أن النظريات كانت في أكثر من مناسبة تبريرا لتوجهات الدول الأقوى الفاعلة في المجتمع الدولي ، ويتعلق الأمر هنا بمدى مصداقية التأصيل النظري النقدي للأمن الإنساني المتضمن لدعوات صيانة أمن الفرد كقيمة أخلاقية و متجها صوب الارتقاء بنوعية و جودة الحياة و الكرامة والحقوق و الحريات ، كما تدعي هذه المقاربة الأهمية باعتبارها الإطار الأوسع لجميع المقاربات التي عالجت موضوع الأمن الإنساني.

فالتساؤل المطروح هو عن مدى مصداقية التأصيل النظري المبرر للسياسات الخارجية للدول الأقوى ، و التي تظهر خطاباتها الرسمية مجافية للواقع ، هذا الوضع هو ما يدفعنا إلى التساؤل عن تأثير بروز مفهوم الأمن الإنساني و الممارسات التي تقوم على أساسه على الوضع في دول المغرب العربي :هل برز مفهوم الأمن الإنساني لإرساء قيم عالمية جديدة أكثر إنسانية لمواجهة المبالغات الواقعية ،أم أنه مجرد قناة جديدة لكسب شرعية التدخل في الشؤون الداخلية لد ول المغرب العربي ؟و هو ما دفعني إلى محاولة معرفة الإجابة عن هذا التساؤل .

صعوبات البحث:

1_تتعلق الصعوبة الأولى بكون التأصيل النظري الراهن يندرج ضمن

الدراسات الحديثة, الأمر الذي ينصرف إلى عدم كفاية الدراسات المتعلقة بالأمن المغاربي على هذا المستوى، فلا زالت الدراسات الراهنة تتزح نحو إعادة استرجاع الأحداث التاريخية المغاربية التي تختصر في التواصل المغاربي أثناء الاستعمار بين الحركات الوطنية، و دعو تها إلى التقارب و التوحد، كما يختصر في المشاكل الناجمة في عهد السيادة الترابية، أي بعد الاستقلال و التركيز على أسباب فشل المشروع التكاملي وهي دراسات متقوقعة حول الوحدات الوطنية المغاربية.

2_كما واجهتني – إضافة إلى قلة المراجع الممحصة للوضع المغاربي الذي يأخذ بالأبعاد و المحاور الأمنية الجديدة – نجد قدم الإحصائيات المستند إليها في الدراسات، رغم حداثتها، الأمر الذي يتجافى مع الواقع المغاربي و العالمي المتميز بالديناميكية السريعة.

3_كما يتم التساؤل من جهة ثالثة عن مدى موضوعية الدراسات المغاربية، حيث لاحظت عدم انفصال الباحث – في بعض الدراسات -عن عواطفه في التعبير عن مجريات الأحداث التنازعية بين الأقطار المغاربية و انحيازه في تفسير الأوضاع و إصدار الأحكام، الأمر الذي من شأنه أي يؤثر على علمية المعلومات المتوفرة، و بالتالي إمكانية توظيفها في دراستي، كما تؤثر القضايا الخلافية، كثرة المعلومات و الآراء المتناقضة بشأنها على إمكانية الحسم فيها، و بالتالي الفصل في وجهة توظيفها .

مشكلة البحث :

إن وضع المغرب العربي المتمثل في كونه أمسى مجالا خصبا لمحاولات التجارب الغربية في ميادين مختلفة سياسية و اقتصادية مرتبطة ببعضها البعض من خلال محاولة إرساء النموذج الديمقراطي تحت ما أسمي بالتحول الديمقراطي في المغرب العربي ، و مشاريع التنمية من خلال قروض تقدمها المؤسسات الدول المانحة تحت شعار أن الديمقراطية و التنمية وجهان لعملة واحدة

و هو ما جعل هذه المنطقة العربية تعرف تغيرات و تبعات عديدة اتجهت في مجملها نحو تأزيم الوضع في الأقطار المغاربية بعد فشل النموذج الديمقراطي برز أساسا في توقيف المسار الانتخابي في الجزائر 1992، و دخول الدول المغاربية في موجة من الأزمات كأزمة المديونية المتمخضة عن زيف التأملات و الصور الواعدة التي رسمتها المؤسسات الدولية لمستقبل الدول النامية .

و من ناحية أخرى ، فقد وجد المغرب العربي نفسه متعرضا لنمط آخر من ديناميكية الأحداث تبعا للمشاريع المفروضة من الخارج و التي تمثلت في المتوسطية و الأوسطية في ظل تعطل مشاريع التنمية و التكامل المغاربية و عدم ارتقائها إلى أي مستوى تكامل إقليمي مقبول و هو ما عبر عنه إعلان مراكش المتصف بالعمومية في الأهداف و القصور في القوانين .

إن هذه المشاريع امتدت لتوظيف الابعاد الثقافية في هجومها على الكيان المغاربي باستهداف دحض ذاكرته الجماعية بواسطة التغلغل الثقافي القائم على التلرويج لرقي الثقافة الغربية لا سيما الفرونكوفونية و حملات التبشير حتى بعد فترة الاستقلال ، فالتركيز أمسى على الفرد المغاربي يتضمن برامج تعليمية تهدد هويته من خلال اختراق الخصوصية الثقافية المغاربية مثل تمكين المرأة و بناء مجتمع معرفي .

خطة البحث:

تتضمن هذه الدراسة ثلاث فصول متمحورة حول ما يلي:

- **أما الأول،** فيعرض إلى التأصيل النظري للظاهرة الأمنية و التحول الطارئ في كل مرحلة على مفهوم الأمن جزءا من حصره عسكريا إلى غاية اشتمال اجمالات الأخرى، ثم إضافة التطور الحاصل على المقاربات الأمنية من التركيز على الدولة إلى التركيز على الفرد، و كذا محاولة مواءمة هذه الدراسة

- أما ثانيها، فيصرف إلى دراسة الواقع المغاربي الذي يطرح تحديات على جميع المستويات و يمس كل اجمالات، فيكون البحث قطاعيا يأخذ بالتحديات السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية لكل من الفرد و الدولة.

الفصل الأول: التأصيل النظري للأمن

إن الهاجس الأمني، والبحث عن الأمن ولإيجاد الحلول للمشكلات الأمنية كانت مند البداية ظاهرة اجتماعية من أقدم الظواهر على الإطلاق عبر تاريخ البشرية ووجود الإنسان على الأرض، فهي تتعلق بحياته و نفسه وروحه وماله وحاضره و مستقبله، و تحكم علاقاته بالآخرين و بالمجتمع الذي ينتمي إليه و هي ظاهرة شاملة، شاسعة الحدود، نسبية من حيت المفاهيم و المقومات اللصيقة بالسياسة،و الحياة الاجتماعية و الاقتصادية.

و يعمد هذا الفصل معالجة مفهوم الأمن الذي يتضمن تعاريف مختلفة تعبر في ذاتها عن مراحل تطور فيها مفهوم الأمن، فهذا الفصل ينقسم إلى ثلاث مباحث، حيث، عمد في المبحث الأول إلى التطرق إلى المفهوم التقليدي للآمن الذي يتراوح بين ثلاث مفاهيم تنضوي تحت نطاق المفهوم التقليدي الذي أصلت له نظريا كل من الواقعية و المثالية،و الأمر يتعلق بالأمن القومي و الأمن الشامل والجماعي، مع الإشارة إلى نقاط الالتقاء و التقاطع بينها، و كذا أوجه التمايز.

و في مبحث ثاني يتم من خلاله تسليط الضوء على مفهوم الأمن الإنساني الذي جاء كبديل عن المفهوم التقليدي ليعبر عن قطيعة راديكالية مع المقاربة الأمنية التقليدية التي تدور أساسا حول الدولة،أما في المبحث الثالث،فيتضمن تناول المغرب العربي من خلال العناصر التالية مفهومه و موقعه و الأهمية التي تكتسبها هذه المنطقة،و بالتالي تتحدد وفقا لتلك التحديات والأخطار التي تواجهها.

المبحث الأول :المفهوم التقليدي للأمن

تختزن مفردة الأمن، الكثير من الأبعاد و الجوانب في حيات الإنسان الفرد و اجملتمع على المستويين،لا يتحقق بدون أمن، و حينما تغيب الأخطار في أي مجتمع يتحقق الأمن، فهو مقولة تطلق على ذلك الواقع، الذي تضمحل فيه الأخطار ألدخليه و الخارجية،لذلك، فالأمن عبارة عن منظومة متكاملة من القيم و الحقائق و الوقائع و الإجراءات التي تقضي إلى تفصيل كل المخاطر على اجملتمع .[1]

و يظهر الأمن بصفيه إحساس و تصورا و إرادة أي في بعده الذاتي و كإرادة للحد من تهديد ما،أي ضد أي نية عدائية، تصدر عن عامل خارجي على أساس أنه امتداد للعبة اجتماعية في حالة الفطرة، لهذا يعتبر التقليد الكلاسيكي و خصوصا هو أساسا للعقد الاجتماعي.

فالأمن هو الخيط الذي يربط من حلقات مختلف الظواهر الاجتماعية دون أن يكون إحدىهذه الحلقات، بل هو الجامع المشترك بينها جميعا، فبات الأمن لصيقا بمختلف النشاطات الاجتماعية التي تفرعت عن علم الاجتماع العام، فبلغ هذا المفهوم من الأهمية ما جعل النشاطات الاجتماعية للإنسان كلها مرتبطة باسمه، و هي المفاهيم الأمنية التالية على سبيل لا الحصر :الأمن الفردي، الأمن الاجتماعي، الأمن الفدائي، الاقتصادي، السياسي، العسكري، الصحي، الثقافي، الصناعي، أمن الدولة، الأمن الدولي

أما فيما يتعلق بالمعنى اللغوي، فالأمن يعني الأمانة و الأمان،و قد أمنت فأنا آمن، و أمنت غيري من الأمن و الأمان،و الأمن ضد الخوف، و الأمانة ضد الخيانة و الإيمان بمعنى التصديق، فآمنه بمعنى صدقه، و آمنته، فضد أخفته.

إن تعدد الظاهرة الأمنية و التداخل بينها يرجع إلى وحدة المصدر الذي هو الإنسان، غير أن التركيز على بعد دون آخر في حقل الدراسات السياسية يرجع إلى الأوضاع و الظروف البيئية التي ساء فيها مفهوم محدد للأمن،تراوح بين الأمن القومي، و الأمن الجماعي، والأمن الشامل، مع الإشارة إلى وجود تقاطعات بينها، فما هو المعنى التي تضمنه كل مصطلح ؟

---

[1] محمد محفوظ، الإصلاح السياسي والوحدة الوطنية :كيف نبني وطنا للعيش المشترك .بيروت :المركز الثقافي 2004 – 88، ص، ص، 87 ، العربي، ط1 .

المطلب الأول : الأمن القومي

يعد مفهوم الأمن القومي من الأكثر المفاهيم غموضا ومحورية في حقل الدراسات السياسية حيث تم استخدامه لأول مرة تزامنا مع إنشاء مجلس الأمن القومي الأمريكي في1947[1] .

وفي ظل تأرجح التأصيلات النظرية بين مثالية ترفض التركيز على الدولة كوحدة تحليل أساسية وتتجاوز الاقتصار في الاهتمام على السيادة والأمن القومي، وبين واقعية تختلف جوهريا عن سابقاتها لترى أن الدولة، وليس الفرد أو القيم العالمية هي محور التحليل، وعليه تكون المتغيرات المتحكمة في تحقيق وجودها واستمرارها كفاعل أساسي هي الأجدر بالاهتمام لتثبيت دعائمها وضمان ديمومتها ، وبالتالي التنظير لهذا الوضع بانتقاء متغيرات تفسر آثارها وانعكاساتها .

فيكون بناءا على هذه النظرة الاهتمام يدور حول الأمن القومي الذي هو أمن الوحدة الدولية وهو أسمى الأهداف التي تعلو عن الخيارات فوق القومية وعلى هذا الأساس ،يكون التحليل واقعي تحليلا تقليديا يرى في الأمن محصورا في الأمن العسكري للوحدة القومية نظرا لفوضوية العلاقات الدولية.[2]

وبناءا على ذلك يتضمن الأمن القومي تأمين سلامة الدولة من أخطار خارجية وداخلية، قد تؤدي إلى الوقوع تحت سيطرة أجنبية نتيجة ضغوطات خارجية أو انهيار خارجي ، وهو حسب التعريف الوارد في معجم عمر سعد الله : دفاع الوحدة الأساسية الفاعلة في العلاقات الدولية ويتعلق الأمر بالدولة ضد أي أو تهديد عسكري خارجي لكيانها أو سيادتها أو تكاملها الإقليمي أو استقرار النظام السياسي أومصالحها القومية، وبذلك تكون القوة العسكرية هي الأداة المثلى لتحقيق الأمن، فتتحول العلاقات مع الوحدات الأخرى إلى صفرية تحسم بالغلبة لطرف،و بالهزيمة

---

[1] حموم فريدة، الأمن الإنساني :مدخل جديد في الدراسات الأمنية) .مذكرة ماجستير غير منشورة .(جامعة الجزائر:كلية العلوم السياسية والإعلام :قسم العلاقات الدولية، 2004 ، ص،13 .

[2] ظافر محمد العجمي، أمن الخليج العربي :تطوره وإشكاليته من منظور العلاقات الدولية والإقليمية.بيروت :مركز 2006، ص، 51 ، دراسات الوحدة العربية، ط1 .

لنظيره[1].

وفي نفس السياق يعرفه الدكتور عباس نصر الله اعتمادا على المفهوم العسكري: بقوله الأمن القومي يرتبط بوجود قوة عسكرية قادرة على حماية الدولة وتحقيق أمنها من خلال مظهرين:

- تشكيل قوة عسكرية كقوة رادعة تجنب الدولة خطر استخدام الآخرين للقوة ضدها و أدى إلى بروز مفهوم الأمن من خلال الردع.

- لجوء الدولة إلى الاستخدام الفعلي لقوتها المتاحة أو لجزء منها نتيجة تعرضها لغزو أو خطر أو استخدامها لتحقيق هدف ما .[2]

كما يعرف بأنه قدرة الدولة على حماية قيمها الداخلية من أية تهديد بغض النظر عن شكلها ومصدرها، وهو ما تقوم به دولة أو مجموعة دول يضمها نظام جماعي واحد من إجراءات في حدود طاقتها للحفاظ على كيانها ومصالحها في الحاضر والمستقبل مع مراعاة المتغيرات المحلية والدولية[3].

و عرفه **عبد المنعم المشاط** على أنه" قدرة لجملتمع على مواجهة ليس فقط الأحداث أو الوقائع الفردية للعنف بل جميع المظاهر المتعلقة بالطبيعة الحركية والحادة للعنف، في حين يراه عبد الكريم نافع بأنه الجهد اليومي المنظم الذي يصدر عن الدولة لتنمية.

و دعم أنشطتها الرئيسية والاقتصادية و الاجتما عية و دفع أي تهديد أو تعويض أو إضرار بتلك الأنشطة"[4].

أما **إسماعيل صبري مقلد** فيعرفه بأنه" :العمل على حماية الكيان الإقليمي للدولة وضمان بقائها كوحدة سياسية وقومية فعالة في محيطها الإقليمي أو الدولي وحماية القيم والمصالح

---

[1] لله . عمر سعد ، معجم في القانون الدولي المعاصر .الجزائر :ديوان المطبوعات الجامعية، 2005 ،ص،67 .

[2] مركز بيروت للأبحاث والمعلومات، الأمن القومي العربي في ظل الاحتلال الأمريكي للعراق، http: /w.w.w.beirutcenter.info/default usp?cont ent id = G01and nenul D68 , تاريخ التصفح 12 :مارس2007 .

[3] محمد الأمين البشري، الأمن العربي :المقومات والمعوقات .الرياض :أكاديمية نايف للعلوم الأمنية، 2000، ط .1 ص،20 .

[4] بن صابم بونوار، مرجع سبق ذكره، ص، ص،17 .

الحيوية لأمن الدولة أولكيانها القومي ضد التهديدات الموجهة ضدها، والمحافظة على نظام السياسي إذا ما كان يمثل معنى خاص للشعب[1].

يرتكز الأمن القومي خاصة في الفكر الغربي ، على الأبعاد الإستراتيجية لوظائف الدول سواءا تعلق بالقوة العسكرية أو التنافس الإستراتيجي بين القوى الراضية أو الغير راضية ، كما أن القضايا الراهنة تتعلق بمصالح الدول النامية و شعوبها مما يتطلب إدخالها في مجالات الأمن .[2]

و يندرج مفهوم الأمن القومي ضمن الأمن الخشن،وهو ذلك المفهوم الذي يميزه الطابع العسكري، و الذي عادة ما يتبلور من اختلال توازن القوى بين الدول لعدم حيازا على أسباب القوة المتمثلة في قدرتها الدفاعية غير القادرة على التعامل مع التهديدات في البيئة الأمنية التي توجد فيها،وهو على عكس مفهوم الأمن الناعم الذي يتضمن التحديات الغير عسكرية التي تواجه الدول .[3]

إن هذا الفصل بين الأمن الخشن والأمن الناعم يقترب إلى حد ما من النظرة التي تحصر اتجاهات تعريف الأمن القومي في مدرستين أساسيتين:

أ/المدرسة القيمية الإستراتيجية:تتصف بالغموض والتجريد، حيث تعرف موسوعة العلوم الاجتماعية الأمن القومي بأنه قدرة الدولة على حماية قيمها الداخلية من التهديدات الخارجية، كما يرى **والتر ليبمان** "أن الدولة تعد آمنة إذا لم تضطر إلى التضحية بقيمها الرئيسية في سبيل تجنب الحرب وتحمي قيمها بالانتصار في الحرب إذا دخلتها[4] .

أما" **ولفرز** "فيرى فيه حماية للقيم التي سبق اكتسابها، وفي إطار الدراسات الحديثة، يرى "**تريجر**"و" **كرونرغ** "في الأمن القومي حماية للقيم القومية الحيوية، وحماية هذه القيم تتجلى من خلال عمل الحكومة على خلق الظروف السياسية المحلية والإقليمية الملائمة ضد أعداء الدولة[5] .

---

[1] إسماعيل صبري مقلد، العلاقات السياسية الدولية :دراسة في الأصُول والنظريات .الكويت :دار السلاسل،1984 ص،130 .

[2] عبد المنعم المشاط وآخرون، الأبعاد الإقليمية والدولية للقضية الفلسطينية في الوقت الراهن .القاهرة :دار المستقبلالعربي، 1986 ، ص،13 .

[3] سليمان عبد الله الحربي، " مفهوم الأمن :مستوياته وصيغه وتهديداته) دراسة نظرية في المفاهيم والأطر"(، المجلة العربية للعلوم السياسية .بيروت :مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 19 ، جوان 2008 ،ص9 .

[4] صباح محمود محمد، الأمن الإسلامي :دراسات في التحديات الجيوبوليتكية .صنعاء :مركز الدراسات والبحوث اليمني، 1994 ، ص،9 .

[5] عبد المنعم المشاط وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص،16 .

غير أن تعريف الأمن القومي من خلال القيم يعد أمرا صعبا لان ن هذه الأخيرة غير مطلقة أو مجردة بل تتغير بتغير الزمان و المكان.

ب - \المدرسة الاقتصادية الإستراتجية : يهتم أنصار هذا الاتجاه بالعناصر الأساسية التي تتعلق بتامين الموارد الاقتصادية الحيوية و الوظيفة الاقتصادية للحرب، تم التنمية كجوهر للأمن[1] . فمن زاوية يعرف" **كروز** "و" **ناي** "الأمن القومي بكونه غياب التهديد بالحرمان الشديد من الرفاهية الاقتصادية، و هو المفهوم الذي يمكن النظر إليه على أنه مماثل لمفهوم الأمن العسكري، فإذا فشلت الدولة في مواجهة هذا التهديد، تعرضت سيادتها الاقتصادية للخطر، و بذلك ترتبط الوظيفةالاقتصادية بالحرب، ظهر هذا الاتجاه بعد أزمة الطاقة عقب حرب أكتوبر 19732 [2]وينصرف هذا الاهتمام بالجمالال الاقتصادي كمؤشر أساسي على قوة الدولة، و بالتالي أمنها،إلى ما عبر عنه بول كندي في كتابه صعود و نزول القوى العظمى في 1988 قائلا" : إن هناك ديناميكية التغيير التي يغذيها أساسا التطور الاقتصادي و التقني الذي يؤثر على البنى الاجتماعية و السياسية و على القوة العسكريةو وضع الدولة و مكانتها فهو ينوه بأسبقية العامل الاقتصادي على العوامل الأخرى سياسية كانت أم عسكرية اجتماعية في بناء الأمم و زوالها[3]".

أما الاتجاه الثاني فيركز على التنمية جوهراللأمن ، وهي صياغة إستراتجية بحيث كلما نضم الناس مواردهم لتلبية حاجياتهم و وفقوا سلميا بين المطالب التنافسية لخدمة المصالح القومية، قلت نسب الفوضى و العنف .[4]

وهذا التعريف الذي يزاوج بين الأمن والتنمية هو من صنع وزير الدفاع الأمريكي الأسبق **روبرت مكنمارا** "حيث عبر عن ذلك قائلا " : لا يمكن للدولة أن يتحقق أمنها إلا إذا ضمنت حدا أدنى من الاستقرار الداخلي، الأمر الذي لا يمكن تحقيقه إلا بتوافر حد أدنى للتنمية[5]".

ففي كتابه جوهر الأمن - في ستينات القرن الماضي - أكد على الأبعاد الأخرى غير عسكرية للأمن ا لأمر الذي أسس عليه مفهوما تنمويا للأمن، وفي ذلك يقول" : إن الأمن ليس

---

[1] المرجع نفسه، ص،17 .

[2] بن صابم بونوار، مرجع سبق ذكره، ص،16 .

[3] مبروك غضبان، المدخل في العلاقات الدولية .عنابة :دار العلوم، 2007 ، ص، .169.

[4] عبد المنعم المشاط وآخرون، المرجع سابق الذكر، ص،

المعدات العسكرية، وإن كان يتضمنها ، والأمن ليس القوة العسكرية، وإن كان يشملها، وليس النشاط العسكري التقليدي، وإن كان ينطوي عليه، إن الأمن هو التنمية " وبالتالي فالجماعات الآمنة هي تلك التي تحقق قدرا كبيرا من التنمية[1] ".

ويأتي في مقابل هذا التوسيع في مفهوم الأمن القومي من يحصره في أقصى درجاته إلى حد يختزل فيه" **زبيغنيو بريجنسكي** السلطات التي يناط بها تحقيق الأمن في أجهزة الاستخبارات قائلا : سيكون " الوضع مثمرا أكثر، إذا انطوى على التزام تنظيمي ومالي بتحسين القدرات الإستخباراتية القومية[2] .

كما برز اتجاه ثالث ، يسعى للتوفيق بين المدرستين الإستراتيجيتين الاقتصادية والقيمية، و يبغي دمج مفهوم الأمن القومي بين ما هو قيمي عسكري و ما هو اقتصادي لبلورة تعريف إستراتيجي للأمن القومي.[3]

وأخيرا تجدر الإشارة إلى كون الأمن القومي يغض النظر عن لجمالل والنطاق اللذان يشملهما ، وهو الأمر الذي انقسم حوله الباحثون بين من يقصر الأمن القومي في جوانب عسكرية محضة، وبين من يتجاوز ذلك ليربطه بالتنمية والعوامل الغير عسكرية، إلا أن الأمن القومي قد يتطابق مع الأمن الوطني.

ومن خلال استعراض المفاهيم والمعاني التي عرضتها الدراسات المختلفة عن الأمن القومي ، نجد أن أحدثها تتفق على أنه مجموعة الإجراءات والسياسات التي تتخذها دولة ما لحماية شعبها وكيانها وانجازاتها ، ولا يمكن أن يتحقق ذلك إلا بتحقيق تنمية شاملة واعتماد

---

[1] المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

[2] سليمان عبد الله الحربي، مرجع سبق ذكره، ص،.9 .

[3] بن صيام بونوار، مرجع سبق ذكره.

سياسات وطنية تتبنى المشاركة الشعبية الواسعة، وسياسات خارجية تنطلق من تبني علاقات دولية تضمن لها مصالحها واحترام مصالح الدول الأخرى[1] .

و مفهوما قوميا لا يتوافق مع مفهوم الأمن الوطني، فالأمن الإسلامي يتضمن شعوبا و قوميات وأجناس متنوعة، و بالتالي فهو أشمل يضم تكتل مجموعة الوحدات الوطنية لتحقيق هدف مشترك يقوم على مقوم الدين لدفن الأخطار المحدقة بالكيان الإسلامي ككل موحد وهو أمن جماعي يتضمن مستويين، أولهما مستوى الأمن الوطني للدول المكونة للمحور الإسلامي، ففيه يتم التركيز على أمن كل دولة مسلمة على حدة من التهديدات الداخلية و الخارجية، و ثانيها مواجهة الدول الإسلامية مجتمعة وفق أساليب و وسائل تنائيه و جماعية لتعزيز عناصر القوة في الأمن الإسلامي و مواجهة التهديدات الخارجية[2] .

المطلب الثاني: الأمن الجماعي و الأمن الشامل .

ظهر هذا المفهوم في مقابل مفهوم الأمن القو مي ، بعدما أمسى واضحا لكل الدول باستحالة تحقيق سلامتها الذاتية دون التنسيق مع الوحدات الدّولية الأخرى، وذلك نظرا لاتسام مفهوم الأمن القومي بالنسبية و الدّيناميكية، و خاصة لدخول العنصر النووي في لعبة الصّراعات على المستوى الدّولي،فالأمن الجماعي هو المستوى الثاني للأمن[3] و في إطاره يتحقق الأمن القومي للدولة، حيث جاء كبديل بعد فشل نظام توازن القوى في تحقيق السلام و الأمن الجماعي، فأمسى هذا الأخير أهم الأهداف التي يتطلع إليها التنظيم الدّولي كحل وسط بين الفوضى الدّولية و الحكومة العالمية[4].

عموما انبثقت هذه الحقيقة بالتوافق مع ظهور مشروع مثالي مجسّد في نفي وجود الدولة و الحدود القومية لصالح العالمية و السلطة القومية، هذا المشروع المثالي الذي نظرت له عديد

---

[1] صباح محمود محمد، مرجع نسبق ذكره، ص9 .

[2] المرجع نفسه، ص1 .

[3] بن صابم بونوار، مرجع سبق ذكره، ص ص 19 20.

[4] بوزنادة معمر، المنظمات الإقليمية و نظام الأمن الجماعي. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1992ص ص، 20 21.

الاتجاهات مثل المدرسة المثالية و نظريات التكامل بغية جعل ظاهرة العنف تنتفي و تضمحل على المستوى الدّولي[1].

يعرّف الأمن الجماعي على أنه "نظام تتحمل فيه الجماعة الدولية المنظمة مسؤولية حماية كل عضو فيها و السهر على أمنه من الاعتداء، أو هو نظام يعرّف في إطار مستوى أعمق من التعاون بين الوحدات و الدول في حالة التعرّض للخطر وليس الاقتصار على مساعدة الحليف أو الاعتماد على القوة الذاتية، و لذلك نجد أن الأمن الجماعي يتفق مع إقامة حلف عالمي، بحيث يضبط السلوك الدّولي، و يجعله يتجه نحو شكله الإيجابي المتمثل استتباب الأمن و السلم الدوليين من خلال الجهود المشتركة في شقيها الوقائي، أي قبل وقوع العدوان و شق علاجي أي بعد وقوعه.[2]"

ويعرف عضو مجلس الشيوخ الأمر "ماكماهون" الأمن الجماعي:"على أنه محاولة لِلَحْمِ محالفة عسكرية بعضها مع بعض لحفظ السلم على غرار ما حاولنا عمله في حلف شمال الأطلنطي، و هو بذلك يؤكد على أهم مبادئ القانون الدّولي و تتعلق بنبذ استخدام القوة التعسفية في العلاقات الدّولية، كما تقوم على الارتباط مع مفهوم توازن القوى في إطار أحلاف متناظرة تنم عن ردع أية محاولة لتغيير الوضع القائم.[3] لقد كان اجمالال لاختبار نظرية الأمن الجماعي هو التنظيم الدّولي سواء بعد الحرب العالمية الأولى من خلال عصبة الأمم، أو بعد الحرب العالمية الثانية من خلال منظمة الأمم المتحدة. و المنظمات المرتبطة بها من خلال الفصل السابع للميثاق الأممي بغية الحفاظ على الوضع الراهن الذي أفرزته الحرب[4]

و هو ما يتفق مع ما عبّر عنه صبري مقلد في ذات الشأن، حيث يترجم الأمن الجماعي حسبه، الحيلولة دون تغيير الوضع الدّولي أو الإخلال بأوضاعه و علاقاته أو تبديلها في الاتجاه الذي يخدم مصلحة إحدى الدول على حساب غيرها و عليه، فجوهر الأمن يكمن في إحباط العدوان، و منح الاطمئنان للدولة الضحية بجماعية الدعم الذي تتلقّاه ضد الطرف المعتدي

---

[1] عياد سمير، نظريات التكامل و الاندماج. محاضرة ألقيت على طلبة السنة الرابعة علوم سياسية و علاقات دولية. جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، 2008.

[2] زايد عبيد الله مصباح، السياسة الدولية بين الممارسة و النظرية. بيروت: دار الرّواد، 2002 ، ص، 2.

[3] عمر إسماعيل سعد الله، مدخل في القانون الدّولي لحقوق الإنسان .الجزائر :ديوان المطبوعات الجامعية .1991 ص19

[4] بوزنادة معمر، مرجع سبق ذكره ,ص ص، 20 21.

و يعرفه "إينيس كلود" على أنه "عبارة عن تدابير كيفما كان نوعها، تتضمن احتمال القيام بعمل عسكري مشترك في أي أزمة من قبل دولتين أو أكثر."[1]

و من جهة أخرى، نجد محمد منذر في كتاب له يؤكد على أن الأمن الجماعي يتضمن نظاما يحول دون تحقيق الغايات المحرّمة بأي وسيلة كانت، و يكفل تحقيق الغايات المشروعة بالوسائل الصائبة. كما أن نجاح هذا النظام في ضمان الأمن الجماعي يكون مشروطا بتوفر البنود التالية:

_الاتفاق على جملة من المبادئ المتعلقة بالغايات و الوسائل الشرعية ، وغير الشرعية
_وجود أداة لتنفيذ تلك المبادئ في حالات معينة .
_إجماع عام على استخدام تلك الأداة.

و عليه يتضمن نظام الأمن الجماعي عملية ذات شقّين ، أوّلها يتضمن الاصطلاح على تعريف معيّن للعدوان، و ثانيها الاتفاق على الترتيبات التي تدعم بالقوة و الأموال لحماية الضحية و لجم المعتدي[2] .

كما نجد معجم عمر سعد الله يعرّف الأمن الجماعي على أنه يقوم على أساس التزام عالمي بالسلم و الأمن الدّوليين يضطلع به باعتباره التزاما قانونيا لجميع الدول، و هو المحاولة الأولى لإضفاء الطابع المؤسسي على سيادة القانون الدّولي، و إنفاذ هذه السيادة لتعزيز أمن جميع الدول، و ينطوي الأمن الجماعي على اعتراف بأن الأمن كل لا يتجزّأ، فهو يوفر الأمن للمصالح الوطنية و السيادة الوطنية بطريقة جماعية و يؤدي إلى تعزيز الأمن الدّولي.[3]

كما أن مفهوم الأمن يتسّم بصفة عامة بالتغيّر و عدم الثّبات و من ذلك الأمن الجماعي،قيام نظام جماعي بين دول معينة لمقاومة عدوان دولة ما على إحدى الدول ويرى "كارل دوتش" أنّ من منتسبي النظام، وقد جاء هذا النظام الأمني بناءا على جهود "كارل دوتش" الذي استنتج أن الأمن مفهوم متطور غير جامد، ويعني أشياء مختلفة في أوقات مختلفة، فهو مفهوم متجدّد متماشي مع

---

[1] سعد حقي توفيق، مبادئ العلاقات الدّولية .عمان :دار وائل للنشر و التوزيع 2004 ، ص33 .

[2] محمد منذر، مبادئ في العلاقات الدولية :من النظريات إلى العولمة .بيروت :المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر والتوزيع،ص71 .

[3] عمر سعد لله، مرجع سبق ذكره، ص71 .

تطوّرات الأوضاع المحلية و الإقليمية، ورأى "كارل دوتش" أن الحل في تلافي النزاعات والحرب تكمن في إنشاء التنظيمات الدّولية[1].

فهذه الأخيرة تعد من أهم الركائز التي يتأسس عليها نظام الأمن الجماعي، فمن الضروري توفّر منظمة دولية تتوخى تحقيق أهداف هذا النظام و هي السلم و الأمن الدّوليين، إضافة إلى أركان أخرى يمكن إجمالها فيما يلي :الاستعداد للحرب للحفاظ على الوضع القائم و تكران الذات القومية التي قد تتعارض مع الحرب من أجل مصلحة الجماعة، كالتزام لنظام الأمن الجماعي.

الحياد و الموضوعية في التعامل مع قضايا الأمن و السلم الدوليين،كأن يتوجب على فرنسا الدّفاع عن ألمانيا إذا ما تعرّضت للعدوان بنفس استعدادها للدفاع عن بلجيكا.
عالمية العضوية في هذت النظام، غير أن م مأخذ هذا النظام استبعاد الدول المشكوك في رغبتها في الاعتداء،مما يجعل العضوية محدودة النطاق، كما لا يمكن إقصاء الدول الكبرى لمساهمتها الفعّالة في توقيع الجزاءات في إطار هذا النظام.
يفترض نظام الأمن الجماعي خلق قوة كبرى تقاوم المعتدي الذي يعجز عن تحدي النظام الذي تدافع عنه الإرادة الجماعية[2] . و بناءاَ على ذلك جاء التركيز على إنشاء المنظمات الدّولية كهياكل مؤسسية رئيسية تكفل تجسيد نظام الأمن الجماعي، بدءاَ بعصبة الأمم كأوّل تجربة لتحقيق أهدافه من تجسيد للأمن الدّولي، ومنه استخدام القوّة التعسفية في العلاقات الدّولية،لتخلفها بعد ذلك منظمة الأمم المتحدة التي سعت عبر جملة من الاجتماعات إلى التخطيط لبناء منظمة أكثر صرامة و فعالية في القيام بنفس الأهداف و الأغراض [3] حيث عهد بجمللس الأمن من خلال المادّة 24 بالمسؤولية الرئيسية في حفظ الأمن و السّلم الدّوليين، حيث يعتبر مجلس الأمن أكثر فعالية مقارنة بالأجهزة الأخرى نظرا لكون قراراته ملزمة كم تحديد السلطات كل حسب تخصصه و الوظيفة

[1] ظافر محمد العجمي، مرجع سبق ذكره، ص،54 .
[2] سعد حقي توفيق،مرجع سبق ذكره،ص.ص..336 .334 .
[3] زايد عبيد الله مصباح، مرجع سبق ذكره،ص.ص210 .

المنوطة به .[1]

مفهوم الأمن الشامل

كان السعي إلى تحقيق الأمن منذ القدم الدافع وراء السلوكات التي يتّبعها الأفراد في أزمنة و أمكنة مختلفة، كما كان الدافع وراء قيامهم بمشاريع تؤسس لاستقراره كوضع على سبيل الدّوام و الاستمرار، فتراوحت بين حق القوة في عهد ساد فيه قانون الغاب، فالأقوى هو الأكثر أمنا، و بين قوة الحق بإقامة عقدين الأفراد يتنازلون بموجبه عن جملة من الحقوق و يلتزمون بواجبات محدّدة بغية الاصطلاح على أهداف مشتركة تتضمن في جوهرها الأمن من التهديدات التي عرفها الأفراد في حالة الطبيعة و الفوضى، فتكونت الجماعات البشرية المنظمة، و أصبحت مسؤولية أمن الفرد الواحد مسؤولية عامة نظرا لتماثل الأفراد في انشغالاتهم المتعلقة أساسا بالأمن المشترك .

وكما كان الأمن المتغيّر الذي حكم قيام العلاقات بين الأفراد، كان كذلك بالنسبة لاستحداث علاقات بين الدول، لتحقيق الحاجات المشتركة بغض النظر عن مجالا تها و مستوياتها.[2]

لقد جاء مفهوم الأمن الشامل في مقابل مفهوم الأمن الضيّق، و الحكم على مدى شموليته أو محدودية و جزئية هذا المفهوم ينصرف ليتضمن أربعة زوايا:

أ/ **من حيث الجوهر**: فجوهر الأمن مرتبط بالشمولية، ولا يقبل التجزئة، فتعرض الفرد لأي خوف مهما كان مصدره اقتصادي كان أم اجتماعي أو سياسي أو عسكري أو ثقافي من شأنه أن يمس بجوهر الأمن، و ينعكس آليا على حالة من اللاأمن يعانيها الإنسان و إن كانت جزئية، و بالتالي فعدم الاستقرار السياسي و الانهيار الاقتصادي، و تفشي البطالة، و انتشار الأوبئة، و الكوارث الطبيعية و الحروب و اجملاعة، و انتشار الجرائم و الانحراف و نشر الثقافات الدخيلة

---

[1] تامر كامل الحزرجي،ياسر علي المشهداني، العولمة و فجوة الأمن في الوطن العربي.عمان :دار مجدلاوي للنشر 2004 .، ص 55 ، و التوزيع،ط1 .

[2] بن صابم بونوار، مرجع سبق ذكره، ص11 .

و انخفاض معدلات التنمية و تفكك الأسر، يؤثر على الأمن لأنه يُثير الخوف من تهديد معيّن [1] .

بناءًا على ذلك نجد الأمن يتضمن : الأمن الاقتصادي و هو يشتمل على أنشطة تُعني على تلبية الاحتياجات الاقتصادية الأساسية للأسر و اجملتمعات مثل المساعدات المالية لرفع مستوى الرّخاء المترلي، و في حالة الطوارئ لحالة المدنيّين المتضررّين من النزاعات المسلحة، و التعويض بالمشاريع الزراعية و غيرها.

الأمن الثقافي :و ينصرف إلى عدم فرض الثقافات الأجنبية على الثقافات المحلية وعدالة انتقال المعرفة و الأفكار من الدول الغنية إلى الفقيرة، و عدم استغلال وسائل الإعلام في التضليل و تشويه المعلومة.

الأمن الصحي :و يعني بتوفير الخدمات الصحية و الوقائية من انتقال الأمراض الخطيرة كالإيدز.

الأمن السياسي و المجتمعي :يتضمن الأمن من خطر انتقال الأسلحة على الحياة الداخلية و من تدخل الشركات الأجنبية في اجملال الداخلي.

الأمن الغذائي: يتضمن القدرة الكافية المادية على الحصول على أغذية كافية صحية.[2]

ب/ من حيث المكان: فأمن الدولة و أفرادها مرهون بامتداده على طول إقليمها الجغرافي دون استثناء، كما أن طبيعة الأوضاع الحالية التي اقترن اسمها بالعولمة التي جعلت من العالم قرية صغيرة، يصعب الفصل فيها بينما هو داخلي و ما هو خارجي، أمسى أمن الدول يتجاوز هذه الحدود المرسومة جغرافيا أو قانونيا بين الدول لامتداد آثار الأحداث المحلية لتشمل مجالات أوسع دولية إقليمية و عالمية، فأمسى واضحا للدول لاسيما الكبرى أنها معنية لتحقيق أمنها الخاص بأمن الدول الأخرى النامية على وجه الخصوص.

ج /من حيث الزمان :صفة الحاجة للأمن هي صفة دائمة لا تتغيّر أو تنتفي إلاّ بانتقاء الإنسان عن الوجود.

---

[1] محمد أمين البشري، مرجع سبق ذكره، ص31 .

[2] لله عمر سعد ، مرجع سبق ذكره، ص7 .

د/ من حيث آلية تحقيق الأمن: يقصد به الإجراءات الشكلية و الموضوعية التي تتولى هذه المهمة، وإذا كان في الدول النامية محصورا في الأمن السياسي الجنائي (أمن الدولة) فهو في الدول المتقدمة يشمل لجمالات المختلفة اقتصاديا، اجتماعيا، ثقافيا... وغير ذلك و هو ما يناط بأجهزة و مؤسسات الدولة و المؤسسات الأهلية، وبالتالي،فمفهوم الأمن الشامل يغطّي إجراءات كافة الأجهزة الأمنية و المؤسسات الأخرى في ميادين اختصاصها في الحفاظ على المقومات الأساسية التي تعمل على تحقيقها، فتعدد المؤسسات و تظافر جهودها ضروري لحماية المقدرات الأساسية للدولة من الأخطار المتعلقة واقتصادها و ثقافتها بأراضيها و عقيدتها و و تركيبتها الاجتماعية .[1]

إن التأصيل النظري للأمن الشامل يظهر بشكل أكثر وضوحا مع المقاربة الأمنية الهادفة إلى توسيع طبيعة التهديدات من خلال الواقعية الجديدة، فإذا كانت النظرة الضيقة للأمن تحصره في التهديد العسكري المادّي بين الدول المتناظرة، و هي كنظرة الواقعية التقليدية، فإن هذا المفهوم عرف توسيعا ليشمل إلى جانب التهديدات الناجمة عن الأخطار العسكرية للجيوش النظامية بين الدول، أخطار أخرى جديدة أمست شاخصة في عمق الوحدة الدّولية من نزاعات داخلية، وفقر وأوبئة وإرهاب وأخطار بيئية، فنجد على سبيل المثال لا الحصر، كل من" **ميكائيل ديلون** "و "**بوزان** "و" **إلقا أفتندور** "يحلّلون الأمن أنه من كل ما من شأنه أن يهدد كيان الدولة أ عسكريا كان أو غير ذلك، و بالتالي يستوجب ضرورة التحررّ منه.[2]

بيد أن هذا لا يعني أن الأمن الشامل يترادف مع الأمن الإنساني، إذ أنه أبقى على الدولة وحدة التحليل الأساسية في العلاقات الدولية، كما أبقى على الإقرار بفوضوية هذه الأخيرة.

وتماشيا مع هذا الاتجاه، يعرف الأمن الشامل على أنه لا يقتصر على التحرّر من التهديد العسكري الخارجي، ولا يمس سلامة الدولة و سيادتها و وحدتها الإقليمية فقط، وإنما يمتد ليشمل الاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي، فالأمن متعلق بالاستقرار الداخلي بقدر ما هو مرتبط بالعدوان

---

[1] المرجع نفسه، ص31 ..

[2] حموم فريدة، مرجع سبق ذكره، ص ص18 17 .

الخارجي، متجاوزا بذلك الاقتصار على الإجراءات الخاصة بتأمين حياة الأفراد وأملاكهم داخليا، ومضيفا التّحصّين ضد التهديدات الخارجية بإجراءات وقائية على المستويين[1] .

وعموما، فإن مفهوم الأمن الشامل بعيدا عن مفهوم الأمن القومي المترجم لحماية مصالح الدولة من الأخطار الخارجية المهددة لها، فإن ظهور مفهوم الأمن الشامل تزامن مع ما أفرزته الحرب العالمية من اختراق لسيادة الدول المرتبطة أساسا بمفهوم الأمن التقليدي والتطور التكنولوجي وآثاره على الصناعة الحربية والاتصال خصوصا[2] .

وهي العوامل التي جعلت من الارتقاء بمفهوم الأمن القومي ليترادف مع الأمن الشامل ضرورة ملحة يتطلبها التحليل العقلاني الصائب المواكب للأحداث، فيصبح كل من الأمن القومي والشامل وجهان لعملة واحدة، كما أصبح الأمن القومي في يومنا هذا يقوم على مقومات مترابطة ومتداخلة، وكل عنصر من هذه العناصر يعد ثغرة يُخْترق منها أمن الدولة، فالتطور التقني ومكننة وسائل الحياة والمعلومات اليومية يمكن أن تشكل تهديدا أمنيا للدول المعتدى عليها دون أن تكون قادرة على مواجهتها بالردّ العسكري[3].

فيكون بذلك الأمن الشامل كم عرّفه " **فيصل القحطاني**" :"مجموعة الأسس والمرتكزات التي تحفظ للدولة تماسكها واستقرارها، وتكفل لها القدرة على تحقيق قدر من الثبات والمنعة والاستقرار في مواجهة المشكلات ليس فقط في مجال الأمن والسلامة، ولكن في مختلف مناحي الحياة الاجتماعية.

و هو مفهوم يترادف مع المفهوم الإسلامي للأمن، الذي يعرّف على أنه تعريف جامع مانع،يعني مجموعة الإجراءات والأساليب التي تتخذها الدول والشعوب الإسلامية بما يمكنها من الحفاظ على العقيدة الإسلامية ورموزها وتاريخها وقيمها من الأخطار الداخلية والخارجية ويتطلب ذلك استثمار مواردها وتنمية اقتصادياتها وتعزيز قدراتها بما يهيئ لها القوة والإمكانية للدفاع عن

العقيدة الإسلامية .[1]

---

[1] بن صابم بونوار، مرجع سبق ذكره، ص 13.

[2] المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

[3] محمد الأمين البشري، مرجع سبق ذكره، ص2 .

[1] صُباح محمود محمد، مرجع سبق ذكره ص10

ومفهوما قوميا لا يتوافق مع مفهوم الأمن الوطني ، فالأمن الإسلامي يتضمن شعوبا و قوميات وأجناس متنوعة، و بالتالي فهو اشمل يضم تكتل مجموعة الوحدات الوطنية لتحقيق هدف مشترك يقوم على مقوم الدين لدفن الأخطار المحدقة بالكيان الإسلامي ككل موحد.

و هو أمن جماعي يتضمن مستويين، أولهما مستوى الأمن الوطني للدول المكونة للمحور الإسلامي، ففيه يتم التركيز على امن كل دولة مسلمة على حدة من التهديدات الداخلية و الخارجية، و ثانيها مواجهة الدول الإسلامية مجتمعة وفق أساليب و وسائل تنائيه و جماعية لتعزيز عناصر القوة في الأمن الإسلامي و مواجهة التهديدات الخارجية[2].

المطلب الثالث :الاقترابات النظرية التقليدية :

ويمكن تلخيصها فيما يلي :

النظرية الواقعية: سيطرت النظرية الواقعية التي جاءت كرد فعل على النظرية المثالية على دراسة العلاقات الدولية في الولايات المتحدة خلال أكثر من عشرين سنة تبدأ مند 1945 وننتقي النظرية الواقعية مادتها الخام من التاريخ لتصل إلى تعميمات حول السلوك الدولي.

أما الفرضيات التي تقوم عليها النظرية الواقعية فيمكن تلخيصها فيما يلي :

1/ الدولة القومية هي وحدة التحليل الأساسية على خلاف المثالين الذي يولون الاهتمام الأول لمعاير السلوك الدولي وتطورها والمستندة إلى القانون والتنظيم .

2/ الطبيعة البشرية السلبية فهي غير مجبولة على حب الغير بل تترع إلى الشر و الخطيئة و القوة.

3/ العلاقة بين أهمية الدولة و الموقع الجغرافي الذي تحتله .

4/ وسيلة تنظيم العالم وتحقيق السلام هو توازن القوى القائم على الردع وليس المناشدات المثالية كمشروع إقامة حكومة عالمية .

5/ الفصل بين الأخلاق والسياسة ، فالسياسة ليست وظيفة الأخلاق كما أن النظرية السياسية تستفيد من الممارسة السياسية والخبرة التاريخية [1] .

6/ الدولة فاعل راشد بالأساس.

---

[2] المرجع نفسه، ص،58

[1] جيمس دويرتي ، روبرت بالشغرف ، مرجع مسبق ذكره ، ص 96.

7/ الأمن القومي يحتل قمة أولويات القضايا الدولية .

وأنصار هذه المدرسة يرون في القضايا العشرية والأمنية و الإستراتيجية باعتبارها قضايا السياسة العليا ، بينما القضايا الاقتصادية و الاجتماعية باعتبارها قضايا السياسة الدنيا الروتينية وهي ما عرفت بالواقعية الكلاسيكية عند *هانز مورغانتو *.

وفي نهاية السبعينيات من القرن الماضي ، برزت الواقعية الهيكلية أوالبنيوية على يد *كينث والتز* الذي ركز على الدور الحاسم لبيئة السياسة الدولية وطبيعة النظام الدولي في تفسير العلاقات الدولية حيث أن مكانة الدولة في النظام الدولي يحدد الفرص المتاحة أمامها والقيود المفروضة على سلوكها الخارجي ، أما خصائصها الداخلية وتفاعلاتها مع الدول الأخرى ، فتحدد تفاصيل السياسة الخارجية لكل دولة كما يناقش فكرة المحددات البنيوية للنظام الدولي المتحكمة في فرض وسلوكات الدول . وتميز بين التغير داخل بيئة النظام الدولي (تغير وحداته) وتغير بنية النظام الدولي ذاتها (تغير عدد القوى الكبرى أو في قدراتها كالانتقال من التعددية إلى الثنائية إلى الأحادية القطبية) . ويرى بان الانتقال إلى الثنائية القطبية أفضل من التعددية لان الأول ساهم في الاستقرار والسلم الدوليين .[2]

وبناءا على ذلك صاغ *والتز* ، العلاقة بين التغير الطارئ على النظام الدولي وأمن الوحدة السياسية(الدولة) . و يوضح بأن التغيرات التي تحدث داخل النظام نفسه هي الكفيلة بتغيره ، وليس تلك التي تحدث خارج إطار ، تؤثر فقط على الوحدات المكونة له (الدول).

---

[2] أحمد علي سالم ، " القوة و الثقافة وعالم ما بعد الحرب الباردة : هل باتت المدرسة الواقعية في العلاقات الدولية شيئا من الماضي ؟ ، " المجلة العربية للعلوم السياسية ، ص 120 ، 123.

*- إضافة إلى دلك ،فإن من أهم الاختلاف في الاتجاهين التقليدي و النبوي هو تحديد عناصر القوة ، فإذا كان التقليديون يعرفونها بدلالة المركب الكلي للعناصر المادية والمعنوية ، فان البنيويون يختز لونها في المادية فقط ودلك لأسباب منهجية متعلقة بصعوبة قياس المعنوية منها . كما أن صراع الدولة على القوة ينبثق من الطبيعة الإنسانية التي تتوافق مع السعي إلى القوة هو مبدأ تقليدي في حين يستبدله *كينث والتز*بكون رغبة الدولة في البقاء في عالم فوضوي يفسر نتائج السياسة الدولية .

فالتغيرات التي حدثت في وسائل الاتصالات والموصلات و أساليب القتال في الحرب ، أثرت على كيفية التفاعل بين الوحدات في النظام الدولي ومن أعظم هذه التغيرات ظهور السلام النووي ، وهو ما غير على نحو حاسم كيفية التصرف من قبل الدول لتوفير أمنها ، ولكن لم تغير من البنية الفوضوية للنظام السياسي الدولي ، حيث بقيت السياسة الدولية مجالا تعتمد فيه على كل وحدة فاعلة في النظام الدولي على نفسها.

وعليه فإن التغيرات في بنية النظام تختلف عل التغيرات على مستوى الوحدة ، لذلك نجد أن التغيرات القطبية العالمية تؤثر على كيفية توفير الدول لأمنها ، فعندما ينخفض عدد الدول العظمى إلى دولتين أو دولة واحدة تحدث تغيرات مهمة في كيفية توفير الأمن ، وحين توجد أكثر من دولة عظمى ، تعتمد الدول على التحالفات التي يمكن إقامتها مع آخرين. (3)

من ناحية أخرى نجد الواقعية الهجومية* لجون مير شيمر * التي تتفق مع الواقعية الدفاعية على الهدف النهائي (الأمن) لكن تختلف حول الوسيلة (القوة) أي مدى المقدا ر اللازم من القوة ، وبتعبير آخر توضح الواقعية الدفاعية أن القوة الزائدة تعطي نتائج عكسية وان الأفضل للقوى العظمى كي تضمن أمنها أن تحافظ على ميزان القوى القائم ، في المقابل توضح الواقعية الهجومية أن القوى العظمى تضمن أمنها عبر زيادة حصتها من القوة في العالم الأقصى حد.

وبالتالي فإذا كانت الواقعية الدفاعية ترى في ضمان البقاء ومرادف وكافيا لتحقيق الأمن ، فان الواقعية الهجومية يجب أن تبدل الدول أقصى جهد لتصبح اليمن العالمي وبدلك فقط تحقق الأمن [1].

وخلاصة القول أنه على الرغم من مدرسة الواقعية يتم التعبير عنها من خلال طرق مختلفة كالواقعيةِ الهيكلية التي مثلها والتز " kemieth waltz" والواقعية التقليدية أو الكلاسيكية التي مثلها هانس مورغانتو " Hans Morgenthau" و الواقعية الدفاعية و الهجومية ، إلا أنها موحدة من حيث جوهرها وبديهياتها التي تنص على مركزية (المشاغل الأمنية ومركزية الدول ، ومركزية السعي وراء القوة .

---

1 - كينث والتز " الواقعية البنيوية بعد الحرب الباردة " المجلة العربية للدراسات الدولية ، المجلد السابع ، العدد الأول شتاء 2003 ، ص 5-6 .

كما أن المفاهيم الأساسية التي تأسست عليها المدرسة الواقعية توضح أهمية ومكانة الأمن للدولة ، حيث تعرف هده المفاهيم بدلالة القيمة الأمنية ، بدءا بمفهوم المصلحة الوطنية ، التي تعرف بكونها قيمة مرغوب فيها تترجم في شيء مادي أو رمزي . ورغم أن هناك قائمة لا نهاية لها من الأشياء التي يرغب فيها الإنسان والدولة ، إلا الأمن يأتي في مقدمتها . ليعتلي قائمة المصالح العليا الثابتة . مع الإشارة إلى اتساع مفهومه لينتقل من الاقتصار على قدرة الدولة على الدفاع على نفسها ضد التهديدات العسكرية الخارجية من خلال استراتيجة دفاعية أو ردعية ، إلى اعتبار التنمية والاستقرار[1]

إن التحليل الواقعي لمفهوم المصلحة القومية يعتبرها حقيقة موضوعية فبعد وصف وتحديد سمات هذه الحقيقة ، يمكن استعمال هدا المفهوم لتقويم سياسات الدول . غير أن الانتقاد السلوكي لهدا المفهوم يقوم على صعوبة إعطاء معنى عملي له ، فتفسير المسئول أو صانع القرار لمكونات المصلحة القومية يختلف باختلاف الظروف والبيئة الثقافية والسياسية والتي يعمل فيها والتجارب الماضية لدولته والمعلومات المتوفرة أمامه وعموما يرفضه الذاتانيين " subjectivists" على عكس ما يقوله الذين يعتبرون المصلحة الوطنية مجموعة متعددة من الاختيارات الشخصية تتغير كلما تغيرت متطلبات وطموحات بناء الدولة المعنية.[2]

ومن بينهم جيمس روزنو الذي يرى بأنه لا توجد حقيقة موضوعية مطلقة في العلوم الاجتماعية وهو ما يسمى بالذاتية " Intersubjectif" فالدراسات الأكاديمية تقوم في إطار قيم ي وثقافي معني لا يمكن للباحث تجاوزه ، فمهما كان سعي الباحث للعلمية ، إلا أن تفكيره يقوم على سلم أولويات في اهتماماته وتفضيلا ته أيا كانت المناهج والتقنيات التي يستعملها .

-النظرية الليبرالية :

---

[1] محمد عبد السلام ، المصالح القومية : المفتاح الاساسي لتحليل العلاقات الدولية ، مجلة مفاهيم ، العدد 18 ، السنة الثانية ، يونيو 2006 ، ص 16-19.

[2] ناصيف يوسف حتي ،.....ص32،33.

يحول الاقتراب الليبرالي بؤرة التحليل الأساسية من الدولة إلى الفردوالمجتمع ، و الربط بين الأمن والسلم انتقالا من التشاؤمية الهوبزية إلى التفاؤلية الكانطية وانتقاء الأمن كمرادف للتحرير.

ورغم التغير في بؤرة التحليل إلا أنها لا تلغي الدولة كما تفعل الاقترابات التكوينية ، فنجد *هيغل* قد أعاد النظر في العلاقة بين الفرد والدولة قائلا : " إن الفرد لا يحقق ذاته إلا في إطار الدولة" كما يشدد على أنه بمقدار ما تكون الدولة قوية ومستقرة حتى تترك للأفراد حرية تحقيق دواتهم ، يكون أداء هؤلاء الأفراد لواجبهم كأعضاء في الدولة شكلا آخر لتحقيق دواتهم ، وهنا تتحدد المصالح الخاصة مع المصالح العامة على نحو لا مجال فيه لافتعال تعارض نظري بين الدولة والفرد . وبالتالي التناقض بين الدولة والفرد هو مجرد حالة مؤقتة مر بها التاريخ وهي نقطة الانعطاف في تحديد الفرق بين القديم والعالم الحديث.

و قد قامت الليبرالية على مجموعة من المبادئ أساسها أن الفرد هو وحدة التحليل الأهم والمطلوب توفير الحقوق له ، وان دور الدولة هو دور جزئي في المجتمع الليبرالي ، وهي تتصرف بشكل أساسي كحكم في النزاعات بين الأفراد ، وضمان توفير الشروط التي يتابعون بها الحصول على حقوقهم كاملة ، فرغم وجود اختلاف بين المنظر في الليبرالية إلا أنهم أجمعوا على أهمية الفرد و 'على دور الدولة كوجود محدود لتحقيق الاستقرار السياسي ، الاجتماعي البيئي و الاقتصادي يمكن للأفراد من التفاعل والكفاح للوصول بخياراتهم إلى النهاية.[1]

ومع اختلاف الليبرالية التي كذلك مع الواقعين في مبادئهم فقد التحق معهم في فكرة أن حالة الفوضى التي تميز عالم السياسة تساهم في زيادة الثقة والارتياب بين الدول ، وتكون عائقا أمام التعاون والسلام ولكنها تفترض أن انسجام المصالح بين الأفراد داخل الدولة ، يرافقه انسجام المصالح بين الدول ، وانقسمت الليبرالية إلى :

الليبرالية البنيوية :

تستند إلى فكرة السلام الديمقراطي (في ثمانينات القرن 20) والتي تعود جذورها إلى الأبحاث التي قام بها " سمول مالفين " و" دافيد سنغر " وكانت في مقال نشر لهما في 1976 في

[1] صليحة كبابي ،" الدراسات الأمنية بين الاتجاهين التقليدي والحديث " . مجلة العلوم القانونية ، الادارية والسياسية ، تلمسان . 2009 ، ص 218 .

صحيفة القدس للعلاقات الدولية بعدما قام بتوسيع فكرة *ايمانويل كانط* لعام 1796 في مقاله السلام الدائم الذي اعتبر فيه أن الحكومات الجمهورية تجنح للسلم عكس الحكومات التي يحكمها متسلطون يسعون لتحقيق رغباتهم[1].

حيث أن الاقتراض بان الديمقراطيا ت تشكل فيما بينها منطقة سلام يقوم على ملاحظة وجود علاقة متبادلة عالية بين الشكل الحكومي والمحصلة الدولية ،ويرى فرانسيس فوكويا من أن هده العلاقة المتبادلة صحيحة ، فلم يحدث أن حاربت دولة ديمقراطية دولة أخرى ، ويقول جاك ليفي أن تلك العلاقة التبادلية أقرب ما لدنيا إلى قانون تجريبي في دراسة العلاقات الدولية.[2]

إن آخر حلقة من النقاش حول السلام الديمقراطي " كانت قد بدأت فعليا قبل سقوط الاتحاد السوفياتي ، غير أن هدا المفهوم قد أصبح أكثر إسنادا بزيادة عدد الدول الديمقراطية وتراكم مزيد من الشواهد الامبريقية المؤكدة للارتباط بين الديمقراطية والسلام ، فنظرية "السلام الديمقراطي " تعتبر تحرير للطرح المبكر القاضي بان الدول الديمقراطية نادرا ما تحارب بعضها البعض بالرغم من أنها قد تدخل في حروب ضد دول أخرى وقد قدم بعض الباحثين أمثال " مايكل ديويل " " جيمس لي ري "و "بروس راسي" عددا من التفسيرات في هدا الاتجاه ، تمثل أساسا في أن الدول الديمقراطية تعشق ضوابط التوفيق التي تمنع استعمال القوة بين اطراف تعتنق نفس المبادئ.

كما أوضح في مؤلفه " مشروع السلام الدائم " أن انشاء حلف بين الشعوب هو السبيل الوحيد للقضاء على شر الحروب وويلاتها ، وهو ما أكده من خلال كتاب ساحق له بعنوان " فروض عن بداية تاريخ الإنسانية " في 1786 قائلا " إن أكبر شر يصيب الشعوب المتمدنة ناشئ عن الحرب ، لا بمعنى الحرب الماضية أو الحاضرة ، بل بمعني دوام الاستقرار للحروب القادمة " وعلى الرغم من دلك ، فقد سلم بان الخوف من الحرب قد يكون في طور بسيط من أطوار المدنية ومن أمتن الضمانات لصون الحرية ودفع الاستبداد ، لان المستبدين أنفسهم لا يستطيعون أن يستغنوا عن الثروة القومية التي لا تنمو إلا في ظل السلم والحرية.

---

[1] المرجع نفسه ،ص219.

[2] ..كينث والتز ، مرجع سبق دكره ، ص7.

تعتمد نظرية السلام الديمقراطية على أن النظم الديمقراطية لا تحارب بعضها البعض و إن اختلفت مصالحها وتباينت سياساتها، حيث أن هده النظم هي أقل نزعة للحرب عموما من النظم عبر الديمقراطية وسيدل أصحاب هده النظرية بنماذج من العلاقات بالمدن الإغريقية والنظم الديمقراطية في العصر الحديث لاثبات صلاحية النظرية في كل زمان ومكان ، وأن سبب عدم وضوح ظاهرة السلام الديمقراطي حتى وقت قريب هو قلة عدد النظم الديمقراطية قبل منتصف القرن العشرين ، ووفقا لهذه النظرية، فان قيام نظامين ديمقراطيين أو أكثر يؤدي تلقائيا إلى إنشاء منطقة سلام دولي في عالم يسوده الحروب و لا تخضع دوله لسلطة عليا واحدة.

الليبرالية المؤسساتية :

ظهرت النظرية الليبرالي ة المؤسساتية كاستجابة للتغيرات الطارئة على واقع العلاقات الدولية ،فتأثير العولمة و تراجع فعالية الدول كوحدات تحليل أساسية في العلاقات الدولية و الأدوا ر ر التي أصبحت تضطلع بها المؤسسات و المنظمات الدولية و الإقليمية و الثورة التكنولوجية (الموجة الثالثة) القائمة على المعلومات و الاتصال و تكثيف الاعتماد المتبادل ، أصبحت تتطلب أنساق فكرية و مفاهيمية جديدة غير تلك التقليدية – التي أمست عاجزة عن تحليل و تفسير التغيرات و الأحداث الحديدة الشاخصة في الواقع الدولي – تتماش مع طبيعة التحولات و رصد أسبابها و بالتالي تداعياتها (الوظيفة التنبئية)في مرحلة مابعدالحرب الباردة .

و هو ما لاقى رفضا من قبل المنظرين الواقعيين الذين وجهوا انتقادات حادة إلى الليبرالية المؤسساتية إ بناءا على الاختلاف الجوهري بينهما حول المبادئ الأساسية لكل نظرية ، حيث يرى *كينث والتز* أن رفض الدور الرئيسي للدولة في السياسة الدولية لا يكون إلا في حالة أن تصل قوة الفاعلين الأخرى مستوى مكافئ لقوة الدول العظمى ، و ليس فقط أن تفوق قوتها بعض الدول الضعيفة ، فسلوك المؤسسات العالمية يعتبر واحدة من العمليات داخل الأجهزة العالمية ، و هناك فرق بين الأجهزة و بين ما يتم بداخلها من إجراءات ، حيث يتحدى *والتز * فعالية المؤسسات الدولية و تأثيرها و يجادل بأن تأثيرها يعتمد على مدى تأييد الدول العظمى لها[1].

[1] عبد الناصر جندلي ،*النظريات التفسيرية للعلاقات الدولية بين التكيف و التغير في ظل تحولات عالم ما بعد الحرب الباردة *، مجلة المفكر ،العدد الخامس ، جامعة باتنة .الجزائر ،د.ت.ن،ص 120.

ركزت اللبرالية المؤسساتية على مفاهيم و آليات جديدة مثل توفر التوافق الجماعي بين أعضاء مجلس الأمن ، إدخال حق الفيتو إلى مجلس الأمن ، التعاون عبر الوطني من خلال مفهوم التشعب و الانتشار لدافيد ميتراني[2] .

حيث برزت النظرية الوظيفية التقليدية بعد الحرب العالمية الثانية ، حيث ترتكز على جملة من المسلمات أهمها أن الدولة القومية كاهم وحدة تنظيمية في البيئة الدولية لم تعد قادرة على تلبية الاحتياجات الأساسية للمجتمع ، بسبب كون هذه الأخيرة تتجاز الحدود الجغرافية للدولة .

و تقوم هذه النظرية على فلسفة التركيز على جانب الرخاء الاقتصادي و الاجتماعي للشعوب على حساب تناسي الحدود السياسية للدول[3].

إضافة إلى عملية الاندماج عند أرنست هاس التي يفرض أنها ستقلل من التراع ، ثم الاعتماد المتبادل لناي و كيوهن من خلال تعدد الفواعل (مجموعات المصالح و الشركات عبر الوطنية و المنظمات غير الحكومية)، فالليبرالية المؤسساتية المعروفة كذلك تحت اسم التعددية تجاوزت مفهوم الدولة – المركز إلى عبر وطنية من أجل تحقيق الاعتماد المتبادل و تراجع في استقلالية الدولة

إن الطرح المؤسساتي يقضي بأهمية المؤسسات و يقوم على افتراض أن تكاليف الصفقات المرتبطة بإنشاء المؤسسات الدولية مرتفعة، ومن هنا فإنها تظل صامدة حتى بتغير المصالح التي أدت إلى إنشاءها. كما تساهم المنظمات الدولية في حل المشاكل ذات الطابع المعلوماتي. كما تقدم النظرية المؤسساتية حلا لإشكالية المأزق الأمني كما هو وارد عند *وولتز*وروبرت جرفيس* *وجيمس فيرن* وآخرون يثيرون حقيقة نقص المعلومات و أن الحكومات يجب أن تحضر نفسها للأسوأ لأنها ليست متأكدة من نوايا وإمكانيات الخصوم ،و الحل أن المؤسسات تستطيع حل هذا المشكل، لأنها تزودنا بمعلومات مؤكدة

عن الخيارات الوطنية وحول القوة[1].

2-Kenneth waltz . politlcal stracture .in .keohane.ed.neorealism and its critic..op.cit .90

[3] مبروك غضبان ،مرجع سبق ذكره ،ص334.

غير أن مواطن ضعف هذه النظرية تظهر من خلال الانتقادات الموجهة الى مبادئها ،فإذا كانت تكاليف الصفقات متدنية، فإنه يمكن إنشاء المؤسسات و تغييرها بحسب الإرادة. ويمكن حينها أن نتوقع تزويدنا بمؤسسات دولية بحسب الطلب. وفي الحالة الأخيرة، فإن المؤسسات تبدوا آليات سببية وليست بأسباب أساسية بحد ذاتها؛ وبالتالي فهي لا تساهم في حد ذاتها في التعاون بمعزل عن العوامل البنيوية المتضمنة، كما ليس واضحا، نظريا، أن المنظمات الدولية تساهم في حل المشاكل ذات الطابع المعلوماتي،كما أن الديمقراطيات التي تتسم بالشفافية وتمتلك سجلا جيدا في التروع نحو السلم تستطيع وبشكل منفرد تقديم التزامات موثوقة ، كما لا يوجد سند نظري كبير بكون تعزيز الشفافية ضروري،وتبين دراسات التعاون في التسلح أن الحكومات الديمقراطية تقيم بدقة الأوضاع الداخلية لبعضها البعض حتى في غياب آليات مؤسساتية واضحة للقيام بذلك وبالتالي الأنساق ليست ضرورية لتغذية المحتوى المعلوماتي للتفاعل بين الديمقراطيات.و من ناحية أخرى لا توجد إسنادات إمبريقية كافية تؤيد وجود رباط وثيق بين المؤسسات الدولية والسلام[2].

و يشير ***روندال شولير*** و ***دافيد بريس***، إلى أنه لا يوجد موضوع في نظرية العلاقات الدولية أكثر إثارة للجدل عبر العقد السابق أكثر من حقيقة دور المؤسسات العالمية :لماذا تستثمر الدول فيها، وكيف أنها تؤثر في خيارات صانعي القرار في السياسات العالمية.

والحق أن الجدل بين الواقعية الجديدة والليبرالية الجديدة أصبح صناعة نامية في مجال العلاقات الدولية، إلا أنه من الصعوبة بمكان تحاشى نفس الخلاصة التي توصل إليها "**جون ميرشايمر**" بشأن المؤسساتية الليبرالية عندما يقول :" لقد ظلت المؤسساتية الليبرالية في مركز مناقشات العلاقات الدولية لما يزيد عن العقد لتمثل حقبة طويلة، بالمعايير الأكاديمية [1]. فإذا ما كان هناك دعم امبريقي للمؤسساتية الليبرالية، فقد كان من الممكن أن يظهر بعض منها على السطح الآن. والحق فإنه تم إجراء بحث تجريبي عن النظرية. إلا أن معظم هذا البحث قلل من شـــــأن المؤسساتيـــة الليبرالية،

---

[1] سلطان الرفاعي، السلام الديمقراطي-المنظور الليبرالي –البنيوي، الحوار المتمدن - العدد: 1661 - 2006 / 9 / 2،
http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=74432

[2] آندري مورافسيك، الإتحادية والسلام :منظور ليبرالي -بنيوي"، ترجمة: عادل زقاغ
http://www.geocities.com/adelzeggagh/morav.html

[1] فضيلة محجوب،القوة الثابتة للواقعية بعد الحرب الباردة ،من الموقع الالكتروني :
http://www.ahram.org.eg/acpss/ahram/2001/1/1/READ104.HTM

في حين أنه أيد الواقعية. ولهذا ليس من المدهش الآن أن تتحول المؤسساتية الليبرالية إلى الواقعية إلا أن الأمور سوف تتضح إذا ما تم الاعتراف بذلك. " أي أن المؤسساتية الليبرالية ما هي إلا الواقعية تحت مسمى آخر ،حيث توصف فكرة الاعتماد المتبادل المركب ل"**روبرت كوهين**" و "**جوزيف ناي**" ، وهى الفكرة التي سبقت المؤسساتية الليبرالية، بأنها مجرد تعديل للواقعية[2].

فكل من الواقعية الجديدة والليبرالية المؤسسية الجديدة ل يبحثان عن تفسير الانتظام السلوكي من خلال فح ص الطبيعة اللامركزية للنظام الدولي و يقرران بلامركزية النظام الدولي وأهمية قوة الدولة. وتتقاسم الليبرالية المؤسسية الجديدة مع الواقعية الفرضية التي ترى بأن المسؤولين في الدول يحسبون جيدا التكلفة والفوائد المرجوة من أية أفعال يقومون بها.

بيد أن الليبرالية المؤسسية الجديدة لا تدعي بأن من السهل إيجاد الاتفاق الدولي أو المحافظة عليه، ولكنها تفترض بأن مقدرة الدول على الاتصال والتعاون تعتمد على مؤسسات من صنع البشر، التي تختلف تاريخيا وعبر قضايا مختلفة في الطبيعة والقوة. والدولة تقع في مركز تفسيرها للسياسات الدولية، ولكن هناك قواعد رسمية وغير رسمية تلعب أدوارا كبيرة في الليبرالية المؤسسية الجديدة ولكنها لا توجد في التفسير الواقعي.

ترتبط الليبرالية المؤسسية الجديدة بنظام دولي يتوفر فيه شرطان أساسيان:

---

[2] المرجع نفسه.

–أولا يجب أن يكون بين الفاعلين من الدول وغيرها مصالح متبادلة يرجى الحصول عليها نتيجة لعملية التعاون[1].

– ثانيا أن يكون التغيير في درجة المأسسة يمارس تأثيرا قويا على سلوك الدول

في الوقت نفسه يقر*كيوهين*بأنه يتناول إمكانية تنظيم التعاون في الاقتصاد السياسي العالمي عندما توجد هناك مصالح عامة مشتركة،ولا يبحث في كيفية إيجاد المصالح المشتركة بين الدول، أي أنه نظرية تفترض مسبقا وجود مصالح عامة المتبادلة بين الدول وهي تحاول فحص الظروف التي من خلال يمكن تؤدي هذه المصالح إلى التعاون.

نظرية الاستقرار المهيمن :

تعتبر نظرية الاستقرار المهيمن من النظريات الشائعة لوصف وضعية الولايات المتحدة كدولة عظمى في النظام الدولي، ومن الذين ساهموا في بناء هذه النظرية" روبرت كيوهين و"سوزان سترنج " و"جوزيف ناي وغيرهم .ويعرف" روبرت كيوهين "هذه النظرية بالقول" :إن نظرية استقرار الهيمنة، وكما طرحت في مجال الاقتصاد السياسي الدولي، تعرف الهيمنة على أساس رجحان الموارد المادية .وهناك أربعة أنواع من الموارد مهمة جدا، والقوة المهيمنة يجب أن تهيمن عليها، وهي: المواد الخام، مصادر الرأسمال، الأسواق، وإنتاج الحاجات العالية.

أي أن الاستقرار يتحقق حينما تتمكن قوة كبيرة من فرض مفاهيمها على الآخرين كما هو حال نموذج الثلاثينيات المجيدة التي أقامت فيها الولايات المتحدة مؤسساتها المالية الدولية ذات

النمط الليبرالي (اتفاقيات بروتن وودز) لكي تدعم رؤيتها الأيديولوجية[1].

[1] ibid.p8.

تقع نظرية الاستقرار المهيمن ضمن عرف القوة. ونجد أن أنصارها ملتزمون بشكل واضح بالرأي الذي مفاده أن القوة أو القدرة المفترضة عنصر متحول هام في كل العلاقات الدولية. ومع أن مُنَظِّري الاستقرار المهيمن يقرون بالإمكانية الضعيفة لاستبدال القوة بوصفها أحد الموارد وبالتالي الطابع المشروط لعلاقات القوة، فإنهم يتشبثون في منظورهم المتصل ب *الموارد – القوة* بصرف النظر عن الحجج الهامة التي طرحها *بولدوين* Baldwin (1979) وآخرون ضد هذا الرأي السكوني نوعاً ما[2].

وتهتم نظرية الاستقرار المهيمن أيضاً بشكل حصري بالعلاقات ضمن البلدان المصنعة المتقدمة (AICs) في العالم الأول، ولم تجر أي محاولة لتطبيقها على العلاقات مع الاقتصاديات المخططة مركزياً، في حين أنه من منطلق ثنائية الشمال – الجنوب نجد أن السوق مجهّز تجهيزاً جيداً بالليبرالية الاقتصادية وبنظرية التبعية. وأخيراً تنظر نظرية الاستقرار المهيمن نظرة مختصرة إلى أحد مفاهيمها المركزية – ألا وهو الهيمنة. إن المضامين الإيديولوجية للهيمنة، وهو رأي بارز في التعاليم الماركسية، قد أُهمِلت إلى حد كبير من جانب مُنَظِّري الاستقرار المهيمن[3].

المبحث الثاني : المفاهيم الراهنة للأمن .

---

[1] اكرافييه غيوم ، العلاقات الدولية ،ترجمة قاسم المقداد ، ،مجلة الفكر السياسي ،ص 8.

[2] مؤتمرات لاهاي للسلام، Hague Peace Conferencesمن الموقع الالكتروني :
elibrary.grc.to/ar/penquin/page_8_0.htm -$

[3] المرجع نفسه.

إن التركيز على الفرد في تحليل العلاقات الدولية ليس حكرا على التحليلات الحديثة في العشرينات الأخيرة، و إنما يرجع إلى ما قبل ذلك في عهد نوه فيه "وليام فريدمان" بأهمية الفرد في التأثير.

و قد تراوحت النظرة إلى الإنسان مند القدم، بين نظرة متشائمة حول الطبيعة البشرية التي تحكمها غريزة حب السيطرة و التفوق، فسعي الإنسان حسب مكيافيللي يكون دائما نحو امتلاك القوة فهذه الأخيرة عامل حاسم في السلوك الإنساني و هذا السعي نحو بلوغ السلطة و القوة لا يتوقف إلا عند الموت[1].

و بين نظرة ايجابية تنظر إلى الإنسان على أن المنطق الذي يحكمه عموما هو الإرادة الخيرة، مثلما هو الشأن بالنسبة "لايمانويل كانط" الذي يرى أن الطبيعة الإنسانية الموجهة للحرب هي ذاتها قد توجه نحو السلم، فالصراع في حد ذاته يتضمن في ثناياه إمكانيات الخروج منه، و يخلص إلا أن التاريخ البشري يتطور باتجاه تحقيق أهداف أخلاقية، لان أهداف الإنسانية هي تحقيق قدرة الفرد الأخلاقية .

المطلب الأول: تعريف الأمن الإنساني

كنتيجة طبيعية لتحويل المقاربات الأمنية في مرجعية التحليل من الدولة إلى الفرد، عرف مفهوم الأمن تغيرا من كونه أمنا قوميا للدولة السيادة إلى أمن إنساني يتحقق عندما تتجسد الحماية و الضمانات الأساسية للفرد و تختفي التهديدات المحدقة به فما هي هذه الحماية و تلك الضمانات عرف الأمن الإنساني في جوان 1996 قبل "لويد أكسفورد" وزير خارجية كندا أنداك،بأنه"حماية الأفراد من التهديدات التي تكون مصحوبة أم لا بالعنف، وهي وضعية تتميز بغياب الخروقات و الأسباب إلى جانب النتائج والقضاء عليها، فمواجهة التهديد تكون بمواجهة منابعه و العمل على تحييدها. ومفهوم الأمن الإنساني يختلف جوهريا عن المفاهيم المتعلقة بمفهوم أمن الأشخاص، على هذا الأساس، فان التعامل مع هذه التهديدات ينتقل من مجرد مواجهة أنية إلى البحث عن والمتبع عن الليبرالية، فادا كانت هذه الأخيرة ترى في الفرد محورا أساسيا و تدعو إلى الاعتماد المتبادل و المبادئ الديمقراطية مفتاحا للسلام العالمي فتطرح فكرة العولمة كأداة تفوض سلطة الدولة و تسحب الاهتمام من الأمن العسكري و توجهه صوب تحقيق الرفاهية الاقتصادية و الاجتماعية مما

[1] جيمس دويرتي، روبرث بالستغراف، النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية. ترجمة وليد عبد الحي. بيروت. المؤسسة الجامعية للنشر و التوزيع، ط1 1985 ، ص، 69 .

يكبل سيادة الدولة كتعبير عن نقدها لمبدأ السيادة و عدم التدخل[1].فمفهوم الأمن الإنساني أبعد ما يكون عن الإشارات الليبرالية المتعلقة بالتنافسية أو الإمتلاكية الفردية، أي الامتداد كقوة الشخصية و النشاط الذاتي المبني على حقوق الملكية، و الخيار في مكان السوق و حريته، فالتعريف الذي أتت به النظرية الليبرالية لأمن الفرد،يقتصر على الجانب المادي، و عليه ففي حين تقع الكفاية المادية ضمن مركز اهتمام الأمن الإنساني، فان المفهوم دانه يشتمل أيضا على الحاجات اللامادية، ليشكل كلا معنويا و نوعيا متكاملا .بمعنى أخر فان الكفاية المادية ضرورية، و لكنها ليست كافية، ذلك أن الأمن الإنساني له أبعاد أخرى لا تتعلق بالضرورة بالبقاء الفيزيائي الإنساني .[2] فهو مفهوم يقوم على صيانة الكرامة الإنسانية، حيث تعرفه لجنة امن الإنسان بأنه حماية الجوهر الحيوي لحياة جميع البشر بط رائق تعزز حريات الإنسان، و تحقيق الإنسان لذاته، فامن الإنسان يعني حماية الحريات الأساسية التي تمثل جوهر الحياة، و يعني حماية الناس من التهديدات والأوضاع الحرجة و المتفشية و العمل على تجسيد تطلعات الناس، و إيجاد النظم السياسية و الاجتماعية و البيئية و الاقتصادية و العسكرية و الثقافية التي تمنح معا الناس لبناء البقاء على قيد الحياة و كسب العيش و الكرامة[3] . يرى "لويد" أن الأمن الإنساني هو "طريقة بديلة لرؤية العالم يركز على إجراءات وقائية لتحقيق امن الإفراد عبر الحدود و داخلها، وليس أمن الأراضي أو الحدود الدول في حد ذاتها[4].و إذا كانت المقاربة الكندية ترى في الأمن الإنساني أمنا سياسيا يقتصر على أمن الأفراد أثناء النزاعات المسلحة و الحروب، و فصله عن الأبعاد الاقتصادية و الاجتماعية على اعتبار أنها تنصرف إلى شق التنمية البشرية كما تستبعد الكوارث الطبيعية لكون مصدرها و صانعها ليس الإنسان حتى و إن كان من يتجرع نتائجها، فان مقاربات أخرى،كتلك التي أتى ا **" شارل فيليب افي "**و **" بياتريس باسكال"**،يرى في الأمن الإنساني شاملا للتحرر من الحاجة الاقتصادية و الاستبعاد و العنف السياسي، و بالتالي الأمن يستدعي إتباع كل المطالب الأساسية للإنسان اقتصادية كانت أو اجتماعية أو سياسية أو أمنية في كل زمان و مكان و عليه فان نزع و مراقبة التسلح و التنمية المستدامة و احترام القانون و العدالة الاجتماعية و رشادة الحكم هي أوجه لعملة

---

[1] محمد يعقوب عبد الرحمان، التدخل الإنساني في العلاقات الدولية .أبو ظبي :مركز الإمارات للدراسات و البحوث الإستراتيجية، 2004 ، ط1 ، ص ص-41.45 .

[2] علي أحمد الطراح، غسان منير حمزة سنو،"الهيمنة الاقتصادية العالمية والتنمية و الأمن الإنساني"، مجلة العلوم الإنسانية، الجزائر :منشورات جامعة محمد خيضر، العدد 04، ماي 2004 ، ص15

[3] خديجة محمد عرفة،" مفهوم الأمن الإنساني"، مجلة مفاهيم .القاهرة :المركز الدولي للدراسات المستقبلية و الإستراتيجية، العدد 13 ، السنة الثانية، يناير 2006 ص 15

[4] منى حسن علي، مفهوم الأمن الإنساني، Sudanpolic-gov-sd/p.d.f55555pdf 2009- 02- تاريخ التصفح21 :

واحدة ، " بيار بيتقرو" متمثل في الحقوق الإنسانية و الرفاه الاقتصادي و التنمية المحترمة للبيئة، وهو عند " لنكو لشان" يقوم على الركائز الحيوية التالية : بقاء الإنسان، و رفاهه و حريته، رفاهية في و وقت السلم و الحرب، ففترات السلم أيضا تتضمن تهديدات غير عسكرية للفرد من أخطار بيئية اقتصادية و غيرها[1].

و في نفس الاتجاه يأتي التعريف الياباني على البعد التنموي للأمن الإنساني، و تتبني اليابان اقترابا شاملا للمفهوم من حيث التركيز على كافة أبعاده الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية غير أنها تركز على الجانب الاقتصادي في ممارساتها من خلال تقديم المساهمة المالية للمشروعات التنموية لمساعدة الأفراد وهو تعريف يقترب من مفهوم الأمم المتحدة، حيث عرفه "كوفي عنان" الأمين العام السابق للأمم المتحدة في عام 2000 في خطاب بعنوان "نحن البشر" قائلا: "يتضمن إضافة إلى انتقاء خطر الصراع، حقوق الإنسان، الحكم الرشيد، و التعليم و الرعاية الصحية، و إتاحة الفرص و الخيارات للأفراد، و الحماية من الفقر و الخوف، وحق الأجيال المقبلة في أن ترث بيئة طبيعية صحية هي أساس أمن الإنسان، و بالتالي الأمن القومي[2] ، و تعرفه "كارولين توماس" بأنه : "الأمن الإنساني يصف شروط الوجود والمتمثلة في الحاجة المادية الأساسية و كدا الكرامة الإنسانية و المشاركة الفعالة و المعبرة في الحياة[3].

أما التعريف الإجرائي للأمن الإنساني على ذالك الذي "سابينا ألكير" يتمحور حول المحافظة على الجسم الحيوي لكل إنسان ضد التهديدات الخطيرة و المستمرة على المدى الطويل فالحماية أو الصيانة تقر بأن الإنسان و الجماعات مهددة بأخطار تتجاوز إمكانية مراقبتها كالأزمات المالية و النزاعات و السيدا، التلوث و غيرها و أن الأمن الإنساني مقاربة تطالب المؤسسات بتقديم الحماية، فلا بد لها أن تكون واعية و حساسة و غير جامدة أي أن تكون وقائية و ليس مجرد ردود أفعال. أما معجم عمر سعد الله فيعرفه على أنه" يتصرف إلى صون الكرامة البشرية، و تلبية احتياجات الإنسان المادية و المعنوية، و تحقيق ذالك يكون من خلال إتباع سياسات تنموية رشيدة و تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة و صون حق وق الإنسان و حرياته و المساواة الاجتماعية و سيادة

---

[1] حموم فريدة، المرجع السابق الذكر، ص47 .

[2] حموم فريدة، مرجع سبق ذكره،ص46 .

[3] تاجي طارق، مفهوم الأمن بين الفرد و الدولة :دراسة في تطور مفهوم و مجالات الأمن .رسالة ماجستير غيرمطبوعة في العلوم السياسية و العلاقات الدولية – جامعة الجزائر، 2006 ، ص4 .

القانون"، كما يقول" بأن الدولة الآمنة قد يتناقض أمنها مع أمن مواطنيها بل إنه في بعض الأحيان تكون الدولة مصدر تهديد للأمن مواطنيها، و من تم يجب عدم الفصل بينهما[1] ".

و إذا أتينا لنستنتج التأصيل النظري لمفهومه الجديد المتمحور حول الإنسان ، نجده متوافقا مع ما قدمته النظرية للدراسات الأمنية التي جاءت كمواقف نقدية أكثر راديكالية لإعادة صياغة الموضوع المرجعي للأمن و التركيز على الإنسان بدلا من الدولة إحداث قطيعة مع الرؤية الكلاسيكية للأمن و إدراج مجال أوسع لمواضيع أخرى كحقوق الإنسان، التنمية، و حماية الإنسان، فالنقديون لم يكتف وا بجملرد توسيع المفهوم التقليدي للأمن بل عمل وا على تغيير الموضوع المرجعي للمفهوم من الدولة إلى الفرد يوضع هذا الأخير في قلب النقاش حول المفهوم غير أن اقتصاد الدولة من كونها ذات الأسبقية في مرجعيات الأمن، لم يسمح بالحسم في تعريف محدد للأمن الإنساني، فمن الذي يجب أن يؤمن ؟ ما زال الإشكال مطروحا فهل هي البنى الاجتماعية أم القوى الاجتماعية أم الأفراد أم الإنسان؟ فالجواب المبدئي هو الفرد سواء كان شخصا أو مواطنا أو إنسان، لأن البنى في ذاتها ليست إلا تعبير عن تركيب بجملموعة من الأفراد[2].

و قد جاءت النظرية النقدية لمصطلح التحرير في إطار صياغتها للمفهوم الإنساني للأمن ، وهو من ابتداع "هور كايمر" و الذي يقصد به حالة اجتماعية دون استغلال أو استعباد أين يتواجد فيه

---

[1] عمر سعد ، مرجع سبق ذكره ص.

[2] حموم فريدة، مرجع سبق ذكره، ص ص26 .22 .

*الأمن الوظيفي :ينصرف إلى عدم استقرار الدخل، حيث دفعت سياسة المنافسة العالمية بالحكومات إلى إتباع سياسات وظيفية أكثر مرونة تتسم بغياب أي عقود أو ضمانات وظيفية و هو ما يترتب عليه غياب الاستقرار الوظيفي.

رعية أوسع من الفرد أي الإنسانية الواعية بنفسها أو بذاتها فيكون التهديد بناءا على ذلك، كل ما يعيق تحرير الفرد، و بالتالي فالأمن يعني غياب التهديدات والتحرير من ا لإكراهات المادية و الإنسانية التي تمنع الإفراد من القيام باختياراتهم ، كما تستوحي النقدية مبادئها من نظرية الحقوق الفردية، فترى في حقوق الفرد ناشئة مع ميلاده قبل نشأة الجماعات السياسية من أبرز منظريها "غروتيوس**ايمانويل كانط** "و" **جون بورتول** "تدعو إلى إدراج القيم الأخلاقية و العدالة في العلاقات الدولية، و تنطلق من نظرية شمولية مرتكزة على قيمة إنسانية عالمية متمثلة في حقوق الإنسان التي هي أهم من الدولة و سيادتها[1].

المطلب الثاني: تطور مفهوم الأمن الإنساني و عوامل بروزه.

ظهر مفهوم الأمن الإنساني في النصف الثاني من عقد التسعينات من القرن العشرين كنتاج لمجموعة من لتحولات التي شهدتها فترة ما بعد الحرب الباردة أن المنظور السائد للأمن، و هو المنظور الواقعي لم يعد كافيا للتعامل مع طبيعة القضايا الأمنية و مصادر التهديد فترة ما بعد الحرب الباردة و الحاجة لتوسيع منظور الأمن ليعكس طبيعة مصادر التهديد الجديدة. و قبل هذا التاريخ ساد المفهوم الواقعي للأمن الذي ولد مع صلح 'واستفاليا' و نشأة الدولة القومية في 1648 الذي يقتصر على حدود أمن الدولة القومية باعتبارها الفاعل الرئيس في العلاقات الدولية و ذلك ضد أي تهديد عسكري خارجي.[2]

لتأتي بعد ذلك محاولات "باري بوزان" الذي جاء بمفهوم الأمن المركب ضمن المقاربة الهادفة للتوسيع في مفهوم الأمن في أطار الدراسات الواقعية الجديدة ،كما أن الحرب الباردة و ما أفرزته من تغير وبروز تهديدات جديدة أدت إلى تغير مصاحب على المستوى الأكاديمي، بظهور النظرية النقدية الاجتماعية في منتصف الثمانينات ضمن النظريات التكوينية التي تسعى إلى تحرير البنى الجائرة للسياسات الدولية التي تهيمن عليها القوى الكبرى لاسيما الولايات المتحدة الأمريكية انطلاقا من أطروحات المنظور النيوماركسي للعلاقات الدولية *التبعية* و انتقدت النظريات

---

[1] المرجع نفسه، ص ص26 .29.

[2] عمر سعد الله، مرجع سبق ذكره، ص68 .

التقليدية أو نظريات حل المشكلة و هما الواقعية و الليبرالية الجديدتين لتجاهلهما التفاعلات الاجتماعية و التاريخية و اعتبار الدولة الفاعل الوحيد و الأساسي في العلاقات الدولية إضافة إلى ادعائها الموضوعية مستدلة على فشل الواقعية في التنبؤ بسقوط الاتحاد السوفياتي لعدم تحليل التحولات الاجتماعية العميقة داخله و التي يرجع إليها وحدها ا نهيار الاتحاد السوفياتي كما ترى النقدية الاجتماعية أن القصور الواقعي ناجم عن إقصاء الفواعل الأخرى من غير الدولة، و أقرت بأنها نظرية مقاربة مسيّسة هدفها دمقرطة المؤسسات الدولية، و أعطت بديلا للمعضلة الأمنية تتمثل في الجماعة الأمنية كبديل مؤسسي لحالة الفوضى الدولية و ذلك على يد "ألكسندروا ندت".[1]

غير أن هذه النظرية، و إن انتقدت الدراسات التقليدية السابقة ،الا أنها أبقت على الدولة وحدة التحليل الأساسية مع إشراك فواعل أخرى دون دولانية،إلا أنها لم ترتقي إلى مستوى الجدل الأكاديمي الذي أخذ بالإنسان محورا للمفهوم الجديد للأمن، و كان ذلك مع صدور تقرير التنمية البشرية في1994 الذي طرح هذا المفهوم الجديد للأمن، غير أن البداية الأولى لطرح هذا المفهوم كانت خلال فترة الحرب الباردة بواسطة كتابات و أعمال بعض اللجان التي استخدمت تعبير الأمن الإنساني و الأمن الفردي، غير أن هذا المفهوم جاء ضمن مفهوم التنمية بمعناه الشامل من خلال محاولات دراسة المشاكل الإنسانية و القضايا ذات الأبعاد الإنسانية حيث نشر" **دبليو** " فكرته حول الأمن الفردي في كتاب له بعنوان :الأمن الإنساني بعض التأملات معتبرا أن مفهوم الأمن هو مفهوم شامل يضم العلاقات الاجتماعية كافة التي تربط الجماعات و لجملتمعات، و أن الدولة الأمة لا تعني بالضرورة الأفراد الآمنين[1]. و خلال السبعينات و الثمانينات من القرن العشرين، أثير الحديث عن مفهوم أمن الفرد من خلال مناقشته أهم التهديدات الموجهة ضده، عبر أعمال و تقرير بعض اللجان المستقلة و المؤتمرات الدولية ركزت على محورين أساسيين أولهما

---

[1] خالد معمري جندلي، التنظير في الدراسات الأمنية ما بعد الحرب الباردة :دراسة في الخطاب الأمني الأمريكي بعد 11سبتمبر، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية و الإعلام، قسم العلاقات الدوليةو الإستراتيجية، 2007 ، ص ص .105109.

[1] خديجة محمد عرفة، مرجع سبق ذكره، ص08 .

إشكالية تحقيق أمن الفرد و الإنفاق على التسلح و ثانيهما الربط بين تحقيق الأمن الإنساني و تحديات التنمية الشاملة .

– عوامل بروز مفهوم الأمن الإنساني:

إن ما طرأ من تغير على مفهوم الأمن ارتهن بالتغير في الظواهر الشاخصة في بيئة العلاقات الدولية، من بينها تطور الحروب، وتحولها من حروب تقليدية بين الدول إلى حروب داخلية أو أهلية مستدامة تشغلها قوى إقليمية أو دولية و بأسلحة متطورة، و عن بعد، وهو ما حمل بدوره على التركيز على الأمن الإنساني خاصة في ظل تحول الأوضاع في العلاقات الدولية من سيادة العامل الاقتصادي الذي خلف العامل العسكري خلال الحرب الباردة، و انتقال التأثير إلى العامل التكنولوجي الذي أمسى المتغير المتحكم في تسيير الأحداث و السياسات و هو ما عبر عنه" **القين توفلر** "بالانتقال من القوة البروليتارية غير المتخصصة إلى معرفاتارية المتخصصة و من الديمقراطية التقليدية إلى الديمقراطية الالكترونية[2] و هو ما راء من الحذر تجاه الأخطار المحدقة بالبشرية، كما أدى إلى عقلنة و أنسنة سلوكات الدول.

و يمكن إجمال العوامل التي أسهمت في بروز مفهوم الأمن الإنساني فيما يلي:

أ/ التحولات البيئية الأمنية الدولية في فترة ما بعد الحرب الباردة ففي خضم هذه الأخيرة، كان التركيز على المفهوم التقليدي للأمن الذي يتماشي مع محاولة تلافي و تجنب حروب نووية تهدد بانتهاء البشرية[3] وذلك نظرا لوجود قوتين عسكريتين متناقضتين، لكن بانهيار الاتحاد الس وفياتي، وتكريس الأحادية القطبية، و انتقاء الأخطار المتواجدة في ظل الثنائية القطبية، ظهرت التهديدات الجديدة، و صور أخرى من النزاعات، تمثلت في تهديدات الفقر و الإجرام و المتاجرة في بالمخدرات و السلاح و الأوبئة و حشود اللاجئين و الانفجار الديمغرافي .

فادى هذا الانتقال من فكرة ضمان الأمن كتصور سائد في المنظور الواقعي إلى الاستثمار لأجل الإبقاء على الاستقرار لإقامة نظام مستقر و سوق شاملة،

إضافة إلى بروز تهديدات جديدة و هي ، تهديدات غير مرئية و تفوق قوتها التدميرية القوة التدميرية الكلاسكية، كالسيدا التي لا يمكن تلاقي نتائجها السلبية بإيقاف إطلاق النار بين الطرفين

---

[2] عياد سمير،" مفهوم الأمن الإنساني"، ملتقى حول الأمن الإنساني، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان،2009 .

[3] أنطوان مسرة،" الأمن الإنساني :عناصر إستراتيجية معاصرة للتسامح"، المجلة العربية للعلوم السياسية .بيروت: 2006 ، ص 105 ، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد1 .

و إعادة البناء، وهي غير محصورة في رقعة جغرافية معينة كما هو الشأن بالنسبة للأخطار الكلاسيكية و هي تمس التتابع الجبلي لجماعة بشرية ما .و على هذا الأساس، فهذا المصدر الجديد للأخطار لا يمكن التعامل معه بالوسائل الكلاسيكية كغلق الحدود فهي أخطار عابرة للحدود تتطلب حلول عالمية[1] .

كما أن النزاعات التي كانت تقوم بين الدول انتقلت إلى نزاعات داخل الدول، وهي حروب أهلية قائمة أساسا على الاختلافات العرقية و الدينية بحيث لا يفرق فيها بين ما هو مدني و ما هو عسكري، و تميزت الحروب الأهلية بحدتها في فترة ما بعد الحرب الباردة، و يتجلي ذلك في اجملازر الجماعية التي تسجل، و من أبرزها تلك التي حدثت في يوغوسلافيا سابقا التي هدفت إلى التصفية العرقية، كما تتجسد في إشكال حروب بين عصابات و ليس جيوش كتلك التي في سيراليون و رواندا، و هي غير عقلانية تنفلت من رقابة مراكز القوة و تنتهك قواعد التحكم التقليدي في الحرب، و هذه الحروب أو الصراعات تتسم بالانتهاك الشديد لحقوق الإنسان، فخلال عقد التسعينات من القرن العشرين، لقي 5 ملايين حتفهم ج راء الصراعات الداخلية، و هو ما أدى بدوره إلى مشاكل من الصعوبة بمكان و يتعلق الأمر بمشاكل اللاجئين، فحسب إحصاءات 2004 ، بلغ عددهم – 11،5 مليون لاجئ إضافة إلى تزايد الضحايا المدنيين وتفقير و تجويع السكان كنتيجة عن النزاعات الأهلية[2].

ب -أثر الع ولمة على الأمن الإنساني، فرغم ما تقدمه من فرص للتقدم البشري غير أنها تفرض بالمقابل تحديات خطيرة على الأمن الإنساني خاصة في الدول النامية حيث أمست العولمة تمثل أداة.

---

[1] بن بختي عبد الحكيم،" الأمن الإنساني"، ملتقى حول الأمن الإنساني، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان،2009 .

[2] ناجي طارق، مرجع سبق ذكره، ص30 .

كما ان تطور التكنولوجيا و المعلومات أدى إلى تراجع الجيوبوليتيكية التقليدية، حيث كانت الجغرافيا محددا للسيادة و الحرب، فأمست الحدود المخترقة و أصبح اجمالال الذي تتحدد ضمنه مرهونا بالهوية و ليس بالمسافات، الأمر الذي أدى إلى إعادة النظر في مفهوم الدول و الأمن و المواطنة، و هو ما احتواه مفهوم الأمن الإنساني كما إن العولمة خالقة للتراعات، فالأمل في أن يؤدي الاعتماد المتبادل إلى تقليص التراعات، تبدد عند ما أمسي يساهم في اشتعالها من جديد،كما أ نها تفقد الهوية عند البعض من الجماعات مما يدفعهم إلى استعمال العنف كدافع عن هويتهم، و فقدان الحكومات لسيطرتها على الميدان الاقتصادي لكونها لا تساهم في صياغة القوانين التي هي منوطة بالسوق.

المطلب الثالث : المقاربات النقدية للأمن : و يمكن تلخيصها فيما يلي

النظرية النقدية الاجتماعية : تعد النظرية الاجتماعية النقدية تطويرا للفكر الماركسي، بل بإمكانها أن توصف بماركسية جديدة .جاء إطارها النظري–المفهوماتي في شكل انتقادات اجتماعية و ثقافية ذات توجه ماركسي و هي نتاج لفريق من منظرين ألمان، يعيش أغلبهم في المنفى بالولايات المتحدة الأمريكية .و قد عرف هذا الفريق، باسم مدرسة فرانكفورت Frankfurt School[1].

ومن أبرز ممثلي هذا الفريق الفكري، نجد :جيرجن هابرماس، Jürgen Habermas تيودورو هاربرت ماركيز Max Horkheimer ماكس هورخايمر ، Theodore Adornoأدورنو Herbert Marcuse Andrew Linklater و ينضم إليهم من بريطانيا كل من :أندرو لينكلاتير الأمريكي المقيم Mark Hoffmann[2] و الأستاذ مارك هوفمان Robert Cox وروبرت كوكس ببريطانيا[3].

إنطلقت النظرية النقدية– مثل باقي النظريات التكوينية الأخر ى– من الفشل الواقعي في تنبؤه بنهاية الحرب الباردة وسقوط الإتحاد السوفياتي، حيث ترجع هذا الفشل إلى إهمال الأنطولوجيا للمنهجية ضمن دولاتية في تحليل العلاقات الدولية. لذلك Neo- النيو–واقعية والنيو–ليبرالية نجدها قد تجاهلت التحولات الإجتماعية العميقة التي بدأت تظهر في الداخل السوفياتي وأدت إلى

1- "Critical Theory", in : Methodological Debates : Post-Positivist Approaches [1]
http://www.uta.edu/huma/illuminations/,

[2] عبد الناصر جندلي ، مرجع سبق ذكره،ص440.

[3] خالد معمر ، مرجع سبق ذكره،ص104.

تحول في الخطاب السياسي للقادة السوفيات، وهو ما سرع في عوامل سقوط الاتحاد السوفياتي ،حيث يرى أنصار النقدية أن نهاية الحرب الباردة تعود بالأساس إلى الانهيار السوفياتي الداخلي، وإلى التحول في الخطاب الأمني السوفياتي.

وتجدر الإشارة إلى لمحة مختصرة عن مدرسة فرانكفورت باعتبارها الإطار التأسيسي الذي احتضن الفكر النقدي بكل مصادره المعرفية ، وذلك عبر تأسيس معهد الأبحاث الاجتماعية في عشرينات القرن الماضي، وقد وضعت الحلقة الدراسية الأولى للعمل الماركسي لبنات التفكير في أسباب أزمة الفكر الماركسي وإخفاق ثورة 1918 في ألمانيا، وقد جمعت الحلقة الدراسية ثلة من الباحثين من أبرزهم رجل الأعمال *فليكس فايل *والاقتصادي *فريدريك بلوك* والمفكر الماركسي *جورج لوكا ش*. و رغم فشل المشروع ،إلا أنه يعتبر بمثابة الانطلاقة التي دفعت بعض المشاركين في الحلقات في التفكير جديا في تأسيس معهد الأبحاث الاجتماعية. وقد تأسس معهد الأبحاث الاجتماعية رسميا في 3 فبراير 1923 في جامعة غوته بمدينة فرانكفورت بألمانيا ، وقد توخى المعهد في البداية احتضان الأبحاث النظرية الاشتراكية التي أقفلت الجامعة الألمانية الأبواب في وجهها، وكان المعهد يظم جملة من المثقفين اللذين لم يتبنوا أطروحات الاشتراكية، ورفضوا الانضمام إلى الحزب الشيوعي الألماني بعد فشل ثورة 1918 يحدوهم العزم لبلورة فحص عميق لأسس النظرية النقدية.

وفي العام 1931 تم تنصيب* هوركهيمر *رئيسا للمعهد وتعيين*تيودور أدورنو*أستاذا مساعدا له، و أخذ اسم النظرية النقدية في اللمعان بحيث لم يعد الاهتمام منصب فقط على نقد الاقتصاد السياسي كأداة تحليل للمجتمع الرأسمالي كما كانت ترى الماركسية. [1] بل اعتمدت مقاربة تركيبية تقوم على ربط الفلسفة بالعلوم الاجتماعية والإنسانية، أما المرحلة الثانية فكانت بعد الحرب العالمية الثانية في تاريخ المدرسة والتي يعتبر أهم ممثليها يورغن هابرماس'1929، والذي اعتبر الوريث الشرعي لتركة مدرسة فرانكفورت،حيث يمكن تلخيص أهم مبادئها في :

– انتقاد النزعة العلمية المفرطة وأنساقها التي تحولت إلى إيديولوجيات تستند إلى يقين معرفي ومعتقدات ايمانية فكلها في نظرهم قد غدت أنظمة معرفية مغلقة تعتمد أشكالا تنظيمية جد مقننة للحياة الاجتماعية، من خلال إسقاط اليات فهم الظواهر الطبيعية على الظواهر الاجتماعية بمعنى أنها أصبحت ايديولوجيات شمولية تنظم علاقات الإنسان بالإنسان والإنسان بالأشياء، مما حدا

[1] فرغلي هارون، عرض حول :الأسس النقدية لمدرسة فرانكفورت،social.subject-line.com/t2673-topic

برواد مدرسة فرانكفورت إلى رصد تحول العقلانية كإيديولوجية ، ومحاولة الكشف عن مكامن التسلط فيها ومحاربة نزعتها الوثوقية

نقد المجتمع الاستهلاكي: حيث كان الاستهلاك في الماضي هو وسيلة لغاية ما، وهي تحقيق سعادة الإنسان، أما اليوم فقد أصبح الاستهلاك غاية في حد ذاته ، و بما أن المجتمع الصناعي حقق وفرة في الإنتاج ،وجب أن توازيها وفرة في الاستهلاك، وبالتالي ومن أجل ترسيخ قيم الاستهلاك تعمل الشركات الكبرى من خلال آليات الإشهار على توحيد الأذواق، فوفرة الإنتاج والاستهلاك- حسب رواد مدرسة فرانكفورت- تخدر المجتمع وتجعله يكتسب مناعة ضد أي تغيير نوعي، فالفرد في هذا المجتمع يعتقد أن له قيمة وأنه حر بمجرد أنه يستطيع أن يختار بين أنواع المنتجات الصناعية لتلبية حاجاته(انه حر في اختيار أسياده) حسب* ماركيوز*.

نقد الايدولوجيا:لقد دأب المنظرون الأوائل منذ ظهور المجتمع البرجوازي إلى الإشارة للايدولوجيا على أنه " الوعي الزائف" وقد خلص* أدورنو *إلى أن ظهور مفهوم الايدولوجيا مرتبط بالمجتمع البرجوازي وليس بالمجتمع الصناعي، وتعتبر صناعة الثقافة التي ترجع جذورها إلى القرن الثامن عشر المولدة للايديولوجيا، وهي غير منفصلة عن تاريخ المجتمع البرجوازي[1].

كما تعد مؤسسة فرانكفورت ومؤلفات باحثيها، من الينابيع الفكرية للماركسية الغربية. فعلى سبيل المثال، اخذ أهم كتّاب مدرسة فرانكفورت منحى النقد الثقافي للمجتمع البرجوازي كمدخل أساسي للتحليل، بما في ذلك هيمنة "العقلانية التقنية (technological rationality) في ذلك المجتمع، وما يرادفها من "وضعية (positivism) وعلموية (scientism) في العلوم الاجتماعية، بدلاً من التركيز فقط على هيمنة الطبقة الرأسمالية [2]. ومن هذا المنطلق ركز هؤلاء الكتاب على تحليل المظاهر المتعددة للاغتراب في المجتمعات الغربية المعاصرة وأبعادها الثقافية والنفسية والفكرية والجمالية. وبهذا المعنى قيل أن الماركسية الغربية هي ماركسية البنية الفوقية.

إن تعظيم شأن العوامل الثقافية يشكّل قاسماً مشتركاً بين العديد من أصحاب المقاربات والأفكار " الماركسية" الجديدة. فقد استندت بعض اتجاهات "الماركسية التحليلية" الأنغلوسكسونية، التي يمكن إدراجها ضمن "النيوماركسية"، إلى مفهوم "المادية الثقافية" وأعادت إحياء "ماركسية" *رايموند ويليامز* الذي ركّز، تركيزاً خاصاً، على دور الكلام، والأدب والثقافة بوجه عام،

---

[1] المرجع نفسه .

[2] جورج حقمان، مكانة كارل ماركس، http://www.marxists.org/arabic/marxism/philosophy/intelligentsia.htm

وراهن على قدرة الفاعل على تغيير شروط وجوده وليس على حتميات تاريخية واجتماعية واقتصادية متصوّرة. ويحاول أحد ممثلي هذه "الماركسية التحليلية"،* وهو جون رومر*، إعادة النظر في موقف ماركس من الطبقات والاستغلال الطبقي، وذلك باعتباره أن سلوك الأفراد هو الذي يفسر، في الواقع، كل الممارسات والمؤسسات الاجتماعية كان *ماكس هوركهايمر* الذي صار يميّز أنصار "مدرسة فرانكفورت" ، قد أعطى، منذ مطلع الثلاثينيات، الأولية للفلسفة الاجتماعية على حساب الاقتصاد السياسي، وطرح على نفسه مهمة بلورة نظرية اجتماعية تستند، بالإضافة إلى مناهج الاقتصاد، إلى مناهج السوسيولوجيا والفلسفة وعلم النفس[1].

وتشكّل إعادة النظر في العلاقة بين النظرية والممارسة، في إطار الماركسية، محوراً من محاور التجديديين الذين يحاولون إحياء تراث ممثلي "مدرسة فرانكفورت"، ومن أبرزهم تيودور أدورنو الذي كان قد انطلق من أن ماركس قد ترك وراءه مسائل عديدة معلّقة، وهي ظلت معلّقة ، وان هدف "النظرية النقدية"، التي عرفّها بأنها ممارسة نظرية للبحث المتطلع إلى التغيير، هو مواجهة هذه المسائل من داخل الماركسية وليس من خارجها، ولكن بعد تجاوز دوغماتية الديالكتيك الماركسي. وفي نظره، لا يمكن أن تكون هناك وحدة بين النظرية والممارسة، الأمر الذي يفرض على المنظر، من أجل النجاح في التنظير، أن يبقى في حالة توتر دائم مع الممارسة، وأن النظرية لا تهدف إلى توجيه الفعل وإنما إلى التنبيه والإنارة[2].

ومع *يورغن هابرماس* انتقلت "النظرية النقدية" لـــ"مدرسة فرانكفورت"من "نيو ماركسية" إلى "ما بعد ماركسية"، حيث سعى *هابرماس*إلى تحرير هذه النظرية من التأثير الهيغلي الماركسي، الذي كان يُلمس في كتابات هوركهايمر* وادورنو، واقترح،، عوضاً عن بلورة نظرية عن الرأسمالية، صياغة نقد متماسك للمجتمع الرأسمالي ,بحيث يحل نقد التأثيرات السلبية للنظام الرأسمالي محل نقد بنيته. وبهذا التوجه،كشف هابرماس وكما يلحظ جاك بيديه بشكل أفضل مما فعلته الماركسية الحاجة إلى بلورة فكر إيجابي عن الديمقراطية السياسية.[3]

و يظهر التأثر الهابرماسي بالفكر الماركسي من خلال سعيه إلى في تطوير المفهوم المادي للتاريخ،حيث أشار في محاضرة له بعنوان من اجل إعادة بناء المفهوم المادي للتاريخ *قدمها في

---

[1] ماهر شريف بهل لـــ –الماركسية– مستقبل في عالم متغير؟ http://www.palpeople.org/atemplate.php?id=179&x=6

[2] المرجع نفسه.

[3] جون بودان ،المثقفون ومسارات الردة ، ترجمة :عبد الكريم شوطا،مجلة العلوم الانسانية
http://www.marxists.org/arabic/marxism/philosophy/intelligentsia.htm

إطار المؤتمر الذي نظمته جمعية هيغل العالمية في شتوتغارت عام 1975 قائلا : *ليس المفهوم المادي للتاريخ بالنسبة لي دلالة كشفية فحسب ، بل هو نظرية ، وبالتدقيق نظرية للتطور الاجتماعي ، يمتلك بفضل مكانته التأملية قيمة استدلالية بالنسبة للعمل السياسي ، ونستطيع إلى حد ما أن تفضي إلى نظرية وإستراتيجية للثورة، و كان يقصد بإعادة بناء المفهوم المادي للتاريخ تحريره من الجمود ، وانتقد هابرماس الأحكام القطعية لستالين والذي حاول أن يقنن المفهوم المادي في أحكام حاسمة بالنسبة للمستقبل في مؤلفه المادية الديالكتيكية والمادية التاريخية ، 1938 وبالتالي كانت مساهمة هابرماس في إعادة بناء للفهم الخاطئ الذي كرّسه ستالين ، كما انتقد هابرماس الاشتراكية البيروقراطية التي كانت قائمة يومئذ وضرورة استكمال توفير حاجات الإنسان الأساسية بالحرية والكرامة والسعادة وتحقيق الذات[1].

و بذلك عمق هابرماس حركة التباعد التي مارستها مدرسة فرانكفورت قبلا حيال النظرية الماركسية. ولقد عبر في كتابه "ما بعد ماركس" عن إرادته في تحرير أفكاره الخاصة من الإطارات الأساسية للأورثودوكسيا الماركسية وتجديد الاتصال بتقليد ألماني قديم يحدد للفلسفة مهمة توحيد مساهمات المباحث الأكثر تنوعا بداخل بناء جامع.[2]، بطرح السؤال التالي: هل من الممكن، مع الحفاظ تماما في الذهن على ضرورة نقد للهيمنة، تصور نظرية للانعتاق لم تعد تمر أبدا عبر يوتوبيا ثورية ؟ نعم، يجيب هابرماس، لكن بشرط جمع النموذج الكلاسيكي للهيمنة بالنموذج الأوسع للتواصل. هنا تكمن المساهمة الأكثر خصوبة بكل تأكيد لإعادة البناء الهابرماسية للمادية الديالكتيكية، والتي عرضت نتائجها في "نظرية الفعل التواصلي[3] "

ويخلص * هابرماس* إلى إعادة الإعلاء من شأن الديمقراطية على حساب الليبرالية. وهو يعتبر إقامة دولة الحق المحترمة للحريات والمراهنة في النهاية على إعادة بناء "فضاء عمومي" يساهم المواطنون في كنفه طبقا لتعاليم الأخلاق التواصلية في إنتاج واتخاذ القرارات العمومية مكسبا حاسما.

يميز هابرماس في أعماله ا لمبكرة بين ثلاثة أشكال للنظرية ،جميعها ضرورية للتطور البشري في رأيه .وتلك الأشكال الثلاثة للنظرية تقوم بدورها على ثلاث« مصالح معرفية .» وما يعنيه با مصالح المعرفية هو أننا دائما نطور المعرفة لغرض معين وتحقيق ذلك الغرض هو أساس مصلحتنا

---

[1] تاج السر عثمان ،أضواء على المنهج ونظرية المعرفة الماركسية.

[2] جون بودان، مرجع سبق ذكره .

[3] ماهر شريف ، مرجع سبق ذكره.

في تلك ا لمعرفة .وهذه الفكرة ليست مختلفة عن القول بأن الطالب تصبح لديه« مصلحة » في نوع بعينه من المعارف ، تحقيقا لغرضه في الحصول شهادة تمكّنه من الحصول على وظيفة .على أن المصالح التي يتناولها هابرماس بالنقاش هي مصالح مشتركة بيننا جميعا بحكم أننا أعضاء في لجملتمع الإنساني .ودعواه هذه تمتد جذورها إلى أعمال ماركس الأولى حيث يمكن هنا أن نتلمس بداية نقده الرئيسي للنظرية ا لماركسية .إذ يذهب إلى أن العمل ليس هو وحده ما يميز البشر عن الحيوانات ويجعلنا قادرين على تحويل بيئتنا بل واللغة أيضا أو قل القدرة على استخدام العلامات للتواصل بعضنا ببعض ، القدرة على العمل والقدرة على التواصل تفضيان إلى ظهور شكل مختلف من أشكال المعرفة .فالعمل يؤدي إلى ظهور ا لمصلحة التقنية وهي المتمثلة في السيطرة على العمليات الطبيعية واستغلالها لمصلحتنا .فنحن جميعا مثلا لنا مصلحة في تطور الكهرباء واستخدامها لأننا جميعا سننتفع بها .وهذه ا لمصلحة تؤدي إلى قيام ما يدعوه هابرماس بالعلوم التحليلية التجريبية وهي تلك العلوم التي دعاها الرعيل الأول بالعلوم الوضعية وهي العلوم التي سيدعوها الطرفان بالعقل الأداتي .غيرأن هابرماس يؤكد على مكانة هذه ا لمعرفة في حياة البشر حتى حينما تُطبق على حياة البشر وذلك لأننا جميعا نتأثر بالعمليات الطبيعية التي تحدث خارج وعينا وهي عمليات لا سلطان لنا عليها[1].

وكل مصلحة تنمو من خلال ما يدعوه هابرماس« بالوسط » Media وهو لجملال الذي تُوضع فيه المصلحة موضع التنفيذ .وا لمصلحة التقنية متأصلة في العمل وتنمو من خلاله أما ا لمشكلة مع العقل الأداتي فلا تكمن في أن هذا العقل ذاته فاسد أو يقود إلى الهيمنة بل تكمن في أن ذلك العقل قد اكْتَسب في لجملتمعات الحديثة الأولوية على الأشكال الأخرى من المعرفة.

وتؤدي اللغة وهي الوسيلة الأخرى التي يحول بواسطتها البشر بيئتهم تؤدي إلى ظهور ما يدعوه هابرماس *بالمصلحة العملية *وهذه بدورها تؤدي إلى ظهور العلوم التأويلية. وينصب اهتمام المصلحة العملية على التفاعل البشري أي على طريقة تأويل أفعالنا تجاه بعضنا البعض وطريقة فهمنا لبعض والسبل التي نتفاعل بها في إطار التنظيمات الاجتماعية.

إن أخلاقيات التواصل التي ينادي بها* يورغن هابرماس *لا تقوم على الغلبة وهوس القوة ولا تمنح شرعيتها من رؤية تمثيلية خاصة بالفرد، كيفما كان سحر بيانها ولا سبيل داخلها للتمويه والحذلقة الخطابية، بل تقوم على المحاججة والإقناع ، وبيت القصيد في هذا المضمار أنه لا يمكننا قبول

---

[1] إيان كريب،النظرية الإجتماعية من بارسونز إلى هابرماس،محمد حسين غلوم.الكويت:دار المعرفة ،1999،ص305.

القواعد والأحكام دون برهان أو جدال، وهذا لا يتم حسب هابرماس بالتنطع لأفكار دون أخرى أو الزعم بامتلاك الحقيقة من دون الآخرين، حتى أنه يطالب في هذا الصدد بشجب الحقيقة الواحدة وتمزيق الأقنعة التي تدعي ذلك. ويدعو في المقابل إلى حوار عقلاني يمتلك فيه الإنسان المعاصر الرؤيا والشجاعة اللازمتين لامتحان آرائه مع الناس[1].

غير إن ذلك – حسب هشام المصدق – يتخلله نقد حاد للمنظور السائد الذي يعتبر اللغة مرآة الواقع أو انعكاسا له أو اعتبار الفكر صورة للواقع.

فنظرية اللغة كانعكاس للواقع ولدت تصورا اجتماعيا يقول بالتمثيلية وبالتشبيهية للممارسات الاجتماعية ،فما يهم في هذا المجال أن :*لا تسأل عن المعنى واسأل عن الاستعمال*، لأن الكلام واللغة عبارة عن مجرات متعددة لاستعمالات متفرقة.. والكلمات بهذا المعنى محض أدوات، يستعملها كل منا تبعا لأغراضه وبالشكل الذي يراه.. ليس هناك من معنى قار يتفق عليه الجميع.. حتى يمكن أن نقر بمعنى واحد ووحيد،. فما يهم في فلسفة التواصل كيف يتحقق الفعل اللغوي في عملية إنجاز، لأن ذلك له صلة بما يجري في عالم الناس.. فالفعل اللغوي مهم في الفعل الاجتماعي، واللغة بهذا المعنى ليست تعبيرا عن الصراع بل هي أحد تجليات هذا الصراع.. فاللغة كالمال والسلاح أو على قوتهما أو أكبر في نظر الباحث[2]

فللمشروع الذي ينادي به هابرماس يرتكز على أن اللغة في نظره حوار بين عقول المتحدثين، تهدف إلى إقامة جسر التفاهم وبلوغ الإجماع بصدد القضايا. واللغة هنا جملة قواعد تؤسس للاتصال بين الناس[1].

و هو ما يكشفه حسن مصدق في كتابه حول العلاقة التي تربط بين أخلاقيات التواصل الألمانية – وهي فلسفة اجتماعية – بفلسفة اللغة ونظرية الفعل اللغوية التي يختبر بها الأفراد صلاحية أقوالهم وحقائقية آرائهم أثناء تواصلهم الفعلي لبلوغ توافق بناء على مصداقية وحقيقة ما يقولون ويدعون. فعوض اللجوء إلى مقاربة ميتافيزيقية غير ملموسة أو دوغمائية لإرساء معيار الحقيقة، *يؤكد هابرماس* الامتثال لشروط التواصل اللغوي النموذجي لإثبات صلاحية الأحكام المعروضة. فاللغة في نظره حوار بين عقول المتحدثين، تهدف إلى إقامة جسر التفاهم وبلوغ التوافق بصدد

---

[1] هشام القروي، في كتاب هام للباحث حسن المصدق يورغن هابرماس ومدرسة فرانكفورت النقدية، الحوار المتمدن – العدد: 1214 - 2005/ 5 / www.ahewar.org.

[2] زهير الخويلدي ، عرض حول الأسس النقدية لمدرسة فرانكفورت:التواصل عند هابرماس 67k – www/social.subject-line.com/t2673-topic.

[1] المرجع نفسه.

القضايا المثارة بينهم من دون اللجوء إلى العنف. واللغة هنا جملة قواعد تؤسس للاتصال والتواصل بين الناس وليس أصواتا تلقى شذرا مذرا، إضافة إلى كونها خزان المعارف والتجارب الإنسانية. بل إن كل فعل لغوي إنساني يندرج ضمن ألعاب لغوية تتبارى فيها قضايا السياسة والأخلاق بمنطقها واستعمالها الخاص، وهي في الوقت نفسه أنماط حياة كما يقول فيتجنشتاين أحد أبرز فلاسفة المنطق والفكر اللغوي في هذا القرن[2]

ويمكن تلخيص التصور النقدي للأمن فيما يلي :

-الإختيار العقلاني للدول، وهو إستخدام القوة في حالة التهديد.

بالإضافة إلى ذلك، ترتبط كثيرا إسهامات هذه النظرية بالمبادئ التي صاغتها الواقعية الجديدة والتي لا يرفضها النقديون، بل وشكلت في أحيان كثيرة مرجعيات أساسية لهذه النظرية، ومنها:بنية

_النظام الدولي تحدد سلوكيات الدول إما تعاونا أو تنافسا.

_الطبيعة الفوضوية للنظام الدولي، حتى وان تباين التوصيف النقدي للسمة الفوضوية.

_المعضلة الأمنية تحدث نتيجة لإنعدام الثقة، حتى وإن إختلف النقديون في منشأ ذلك.

على ضوء ما تقدم، تأسس البناء النقدي الاجتماعي على مسلمتين مركزيتين:

-السياسة الدولية ينظر لها كبناء إجتماعي وليس بناءا ماديا.

-سلوك الدول في التفاعلات الدولية يتبع الطريقة التي تفكربها، أي أنه متغير تابع لعنصر الادراك.

ومن خلال إيلاء الأهمية للبناء الاجتماعي للسياسة الدولية، وبناءا على ذلك الإتفاق مع الواقعية الجديدة بخصوص بنية النظام الدولي، يعرف النقديون البنية بالصورة التي تخدم تصورا للسياسة العالمية والمناقضة للأطر الوضعية في المعرفة .فالبنية ليست تراتبية مادية لوحدات النظام الدولي، إنما هي نتاج للتفاعل الإجتماعي بين هذه الوحدات[1]

كما ترفض النظرية الاجتماعية النقدية مفاهيم للواقعية الجديدة،مثل مفهوم الفوضى الأبدية للنظام الدولي، مفهوم التوازن في نظام الثنائية القطبية، مفهوم المصلحة الوطنية و مفهوم المأزق الأمني...الخ .معتبرة إياها مجرد مجموعة من المفاهيم الافتراضية والأطروحات الفكرية بشان الطبيعة السياسية للفاعلين و علاقتهم بالسيادة فقط ،كما تسعى إلى إقامة نظام دولي على أنقاض النظام الدولي القائم على مركزية الدولة كوحدة تحليل أساسية، و المنبثقة من الطرح

---

[2] هشام القروي، مرجع سبق ذكره.

[1] خالد معمر ، مرجع سبق ذكره ،ص 106.

الواقعي للسياسة الدولية .مما يعني أن النظرية النقدية هي ثورة فكرية في مجال التنظير للعلاقات الدولية من خلال سعيها إلى التغيير الجذري للنظام السياسي–الاقتصادي العالمي القائم .و هنا تلتقي مع المثالية في سعيها لتحقيق النظام الدولي المرغوب ,وفي نظر النقديين، لا يمكن أن ننظر للمعرفة كعنصر محايد عما يتصل بالإنسان أخلاقيا أو سياسيا أو أيديولوجيا أو عقائديا لأن المعرفة ككل هي انعكاس لرغبات الإنسان .و هنا يظهر مفهوم الانعكاسيةReflexivility في المنهجية الما بعد وضعية بصفة عامة و في النظرية الاجتماعية النقدية بصفة خاصة .فالمعرفة تكشف عن النزعة الشعورية و اللاشعورية نحو بعض المصالح، القيم، ، الأحزاب و الطبقات, ويختلف النقديون مع الاتجاهات النظرية التقليدية،فيما يلي

_التسليم بوجود واقع خارجي موضوعي معطى

_التمييز بين الموضوعي والذاتيThe Subject/Object Distinction و هو الفصل بين عالم الحقائق و الميول الذاتية للباحث الذي لم يعد أي أحد يؤمن به.

_العلوم الاجتماعية المجردة من القيم أي ادعاء التجرد والحياد ، Value-free Social Science في دراسات العلاقات الدولية .

_تحاول النظرية الاجتماعية النقدية أن تستوعب عمليات و مسارات التغيير في المركب السياسي الاجتماعي كنسق متكامل .و لذلك، فإنها تنظر للتاريخ كعملية متواصلة للتغيير .فهي لا تريد أن تظل مرآة عاكسة للمجتمع بكل تناقضاته و مشكلاته ,بل السعي الى التغيير الايجابي للبشرية .[1]

فكما يرى هبرماس –تتضمن النقدية إطارين :إطار نظري يشمل تحدياتها للواقع الاجتماعي القائم و تهجمها على الأنساق و الأطر النظرية والمفهوماتية للمنهجية الوضعية التجريبية، و إطار تطبيقي يتصل بالتقويم المعياري الذي يمثل الهدف الأسمى الذي يصبو إلى تحقيقه النقديون كما تهدف النظرية النقدية، في سعيها للمعرفة إلى تحرير البشرية من البنى الجائرة للسياسة الدولية التي تهيمن عليها القوى الكبرى .و لاسيما الولايات المتحدة الأمريكية .وهي بذلك، تسعى لكشف القناع عن الهيمنة الشاملة للشمال الغني على الجنوب الفقير، مستندة في تحليلها على فرضيات المنظور النيو–ماركسي للعلاقات الدولية المتمثل على وجه التحديد في نظرية التبعية3 كما يؤكد روبرت كوكس على أن النظرية النقدية على غرارالنظرية في العلاقات الدولية،" دائما لشخص ما و من أجل هدف معين."

" Theory is always for someone and for some purpose."

و هو ما يوضح اعتراف النظرية الاجتماعية النقدية ببقاء الاتجاهات النظرية التقليدية للتنظير في العلاقات الدولية، خاصة الاتجاه الماركسي و الأخلاقي، مع ضرورة المراجعة النقدية للإطار النظري و المفهوماتي لواقعية والتز الجديدة، بكيفية تمكنها من مواكبة التحولات الدولية لما بعد الحرب الباردة , وكون النقدية مقاربة منهجية مسيسة .هدفها دمقرطة السلوكيات و الممارسات للحركات الاجتماعية و تحولات العلاقات الاقتصادية و الطبقية, يعرضها لانتقادات لادعة , فاذا كانت نظرية العلاقات الدولية هي حقيقة سياسية، أي" مسيسة "أكثر منها علمية أو أكاديمية، فإنها تكون نظرية متحيزة و بالتالي، يكون من الصعوبة بمكان الإقرار بأفضلية هذه النظرية أكاديميا أو الإقرار علمية المواضيع التي تتناولها .و إذا كانت النظرية هي دائما تعبير عن مصالح سياسية أكثر منها نظرية علمية أكاديمية، فإن علم السياسة لا يمكن اعتباره علما ، و إنما مجرد سياسة[2]

1عبد الناصر جندلي , مرجع سبق ذكره و ص, 443.

2 Critical Theory", in : Methodological Debates : Post-Positivist Approaches, op.cit.

النظرية البنائية :

برزت البنائية كنظرية قائمة بذاتها في العلاقات الدولية مع نهاية الحرب الباردة .وكان فريدريك كراتوشويل ، بيتر كاتزنشتاين و ألكسندر واندت نيكولاس أوناف من أبرز دعاتها[2]

و تقدم البنائية فهما بديلا لمجموعة من المواضيع المركزية في نظرية العلاقات الدولية، تتضمن : معاني الفوضى وتوازن القوى، العلاقة بين هوية الدولة ومصالحها، توسع القوة، ومشاهد التغيير في السياسة الدولية.من ناحية أخرى يجب أن يفهم البنائية باعتبارها تتكون من رافدين: البنائية التقليدية والبنائية النقدية، حيث ترتبط الثانية بشكل كبير بالنظرية الاجتماعية النقدية .أما البنائية التقليدية فترغب لتقديم بديل للتيارات الرئيسية في مجال النظرية العلاقات الدولية .وهي

---

[2] خالد معمر ،مرجع سبق ذكره ،ص114.

تحدد المعضلات الخاصة بها التي تعمل من أجل حلها والتي تتعلق بقضايا الهويات في السياسة العالمية والتنظير لدور السياسة الداخلية والثقافة في نظرية العلاقات الدولية[3].

مع الإشارة إلى إرتباط التصور البنائي بشكل خاص باسهامات ألكسندر واندت Alexander Wendtالذي مثلت كتاباته مرجعية أساسية في دراسة السياسة الدولية، وهو أكثر من عبر عن المضامين النظرية البنائية خصوصا في دراسته الصادرة عام 1992 م " الفوضى هي ما تصنعه الدو ل :التفسير الإجتماعي لسياسة القوة"[1] . و الذي يفترض ما يلي:

-أن الدول هي الوحدات الأساسية للتحليل .

-تذاتانيةInter- Subjectivity البنى الأساسية للنظام القائم على الدول

- تتشكل هويات و مصالح الدول في إطار نسق مترابط بفعل البنى الاجتماعية ضمن النظام. وطبقا للفكر البنائي ، مصالح الدول مشكّلة بهويّاتها ، بينما هويات الدولة (ومن ثم المصالح) نفسها عرضة للتغيير في عملية التفاعل . ومن ثم يدّعي البنائيون بأن منظارهم يمكن أن يزود حسابات نظرية أفضل للتطور والتغيير في العلاقات الدولية من منافسيهم العقلانيين . يقدم البنائيون أيضا حجة أن الدول تهتم بالمعايير ليس فقط لأنها في مصلحتهم ، لكن أيضا عبر قبولها في هوياتهم ، هكذا يوسّع الإطار اللبرالي الضيّق لدراسة المعايير[2].

ومن ناحية أخرى ،نجد البنائية تختلف عن النظريات التقليدية في العلاقة بين الذات و الموضوع ، ففي حين تسلم الواقعية بأن الواقع يوجد بشكل مستقل عن البشر و بأن هناك تمييز الذات و الموضوع بحيث يمكن معرفته عن طريق العلم ،نجد البنائين يؤكدون على كون الأشكال الاجتماعية مكونة من الأفكار و بالتالي هذا يلغي التمييز بين الذات و الموضوع .

---

[3] Ted Hopf: **The Promise of Constructivism in International Relations Theory**, **International Security**, Vol. 23, No. 1, (Summer 1998), P. 172.

[1] عبد الناصر جندلي، مرجع سبق ذكره ،ص 445

[2] Ole Wæver, 'Securitization and Desecuritization', in Ronny Lipschutz, ed., On Security. New York: Columbia University Press ,1995, pp.46-

و بالتالي في مجال البحث الاجتماعي ، يتم التركيز على مناهج تختلف عن تلك التي في العلوم الطبيعية المعتمدة على الآليات السببية ، حيث يتم التركيز على التفسير و تحليل الخطب ، بمعنى الفهم و ليس الشرح [3].

أما روبرت كوكس فقد وضح من خلال عبارته الشهيرة:

Theory is always for someone" and for some purpose". "

أن النظرية هي دوما من أجل شخص معين ولهدف ما ، و هو ما يترع كل موضوعية وعلمية منحت للنظريات التقليدية في العلاقات الدولية، ويعوض قلب النظرية بالمعيارية الذاتيـــة Subjective Normativite، هـــذه العبارة تشير بطريقة واضحة للانعكاسية Reflexivity الأنتولوجية، الإبستمولوجية والمنهجية التي تميز النظرية النقدية في الإقتراب للسياسة العالمية، ما جعل ستيف سميث يصنفها ضمن صوره الذاتية Self - Images ضمن الحوار بعـــــد - الوضعي.

كما ينطلق كوكس من فرضية أساسية بصدد الإقتراب للنظام الدولي القائم، وهو أن النظريات التقليدية في العلاقات الدولية أو نظريات حل المشكلة " Problem - Solving Theory " بتعبير كوكس وخاصة النيوواقعية والنيولبرالية ليست نظريات غير متخصصة أو غير فعالة ، لكنها تقلص أنطولوجيتها في التحليل في الزمان والمكان – تجاهل التفاعلات الإجتماعية– تاريخية، وسائل الإنتاج – اعتبارها الدولة فاعل وحيد و أو أساسي) . وبهذا الصدد يقدم النقديون حجة واقعية ؛ عندما عجزت النظريات السابقة عن التنبؤ بأحد أهم التغيرات في النظام العالمي في القرن العشرين وهو انهيار المعسكر الشرقي، وذلك لأن الأنطولوجية تجاهلت دراسة العلاقات داخل – دوليةمن جهة ، ومن جهة أخرى كانت غير قادرة على أن تضع في الحسبان التغيرات الإجتماعية للقوى الإجتماعية التي سبقت الإنهيار السوفييتي ، هذا دون الحديث عن عجزها عن التنبؤ بالظهور المذهل

[3] ألكسندر واندت ،النظرية الاجتماعية للسياسة الدولية ، ترجمة عبد الله جبر صالح العتيبي .الرياض :جامعة الملك سعود للنشر و التوزيع ،2006،ص77.

لأشكال جديدة من المقاومة غير الدولية "Non States " في العلاقات الدولية أمام فاعلين جاهزين ليكونوا قنابل بشرية[1].

ويعرضWæve أن المنطق نفسه الذي ينظر إلى مفهوم بناء تسلسل*التهديد-الدفاع *في القطاع العسكري؛ يمكن استخدامه لفهم عمليات الأمننة في قطاعات أخرى و بهذا المنطق تكون الأمننة عبارة عن تأسيس غير موضوعي للتهديد الوجودي و الذي يتطلب اهتماما فوريا وملحا؛ فضلا عن استخدام تدابير استثنائية لمواجهة هذا التهديد ؛ ويعرف هذا التفاعل بوصفه خطابي: تبادل استطرادي بين فواعل الأمننة و الجمهور فيما يتعلق بالموضوع المرجعي؛ ويوضح أن عملية الأمننة الناجحة تيسرها عوامل داخلية أو لغوية؛أو عوامل خارجية أو سياقية ، ورأس المال الاجتماعي للمتحدث ، وطبيعة التهديد و يتمثل الهدف من مدرسة كوبنهاغن في التالي :

-كونه يتأسس على فكرة واضحة عن طبيعة الأمن و دراسات الأمننة التي تهدف إلى الحصول على فهم دقيق و على نحو متزايد على من هو الطرف المؤمن (الموضوع المرجعي)و على القضايا (التهديدات)و الأسباب ؛ و النتائج.

-يكون التحليل الأمني؛ بالتالي ؛واحدة من الملاحظات والتفسيرات باستخدام منطق الأمننة المحلل لما إذا كان يقر بعض الإجراءات " التي تفي بالمعايير الأمنية." بالتحديد ، وهل تمكن الممثل الأمني من حشد الدعم؟ من هو الجمهور،وما هي الشروط التسهيلية ؟

حيث توصف الأمننة بأنها عملية بنائية اجتماعية ضد كل ما من شأنه أن يشكل تهديدا خاص هو للموضوع المرجعي المعترف به ككائن جدير بالحماية[1].

---

[1] عبد السلام السعيدي، النظرية النقدية، من الموقع الالكتروني: www.aljabriabed.net/n41_02said.htm

[1] - Catherine Charrett. A Critical Application of Securitization Theory : Overcoming the Normative Dilemma of Writing Security.International Catalan Institute for PeaceInstitut .Català Internacional per la Pau Barcelona, desembre 2009.pp'.

[2] منتدى المهندس الجزائري؛ المنظمات الدولية و منظورات العلاقات الدولية

كما يقدم ألكسندر واندت تصورا ل لعلاقة بين الدولة والفاعلين والنظام الدولي. وقد تم استيراد الطابع الذي ينطوي على الإشكال لهذه القضية من النظرية الاجتماعية وتم إدخالها في العلاقات الدولية من قبل وهو يدور حول حقيقتين بديهيتين:

– البشر ومنظماتهم هم فاعلون غائيون تساعد أعمالهم على إعادة إنتاج وتحويل المجتمع الذي يعيشون فيه.

– يتكون المجتمع من علاقات اجتماعية تنظم التفاعلات بين هذه الأعمال الغائية". و"المشكلة" هي كيف يتصل العامل بالبنية والعكس بالعكس. إن خصائص العوامل والبنيات كل تيهما تمتان بصلة إلى أوصاف السلوك الاجتماعي . كما ينصرف الفهم "التكويني .constitutive " إلى اعتبار اللغة الأداة التي تمكن هذه الذات من إعطاء صبغة للنظام الاجتماعي أي إكسابه هوية معينة عبر تداول خطابات اجتماعية إلى أن يستقر على خطاب معين[2].

وهو ما أوضحه في كتابه *ماذا تفعل الدول بالفوضى* في سنة 1992، حيث دفع *الكسندر واندت*بالمقترب البنائي إلى صف الرهان المفاهيمي للعلاقات الدولية، فهذا المقترب لم يحاول البحث فقط عن فهم التعارض القائم بين العقلانية و التأملية، بل فتح المجال لإعادة التفكير في الموضوعات المركزية لهذا التخصص من قبيل الفوضى في النظام الدولي،توازن القوى، المصلحة و النظام و دور المؤسسات[3].

و بالانخراط في هذا المنطق، فان البنائية تعتمد عل سوسيولوجيا التفاعلات مع تقوية مفهوم الهوية فهذا الاتجاه يركز على تأثير الأفكار، فبدلا من النظر إلى الدولة كمعطى مسبق و الافتراض أنها تعمل من أجل بقاءها، يرى البنائيون أن الهوية تتفاعل عبر عمليات اجتماعية تاريخية، كما يولون أهمية للخطاب السائد في المجتمع، لأن هذا الخطاب يعكس و يشكل في الوقت ذاته المعتقدات و

http://www.ingdz.com/vb/showthread.php?p=449371 - 153k

[3] محمد عصام لعروسي، هل النظرية مفتاح لفهم الأحداث الدولية،من الموقع الالكتروني :*mentouri.ibda3.org/t14738-topic*

المصالح، و يؤسس أيضا لسلوكيات تحضي بالقبول ، فالبنائية تهتم أساسا بمصدر التحول و التغير، و هذه المقاربة حلت بشكل كبير محل الماركسية كمنظور راديكالي للشؤون الدولية.[1]

وبالنسبة ل" بوزان" فإن securitization إضافة الطابع الأمني على ملف معيين يكون عبر عملية خطابية لغوية، حيث أن هذا الخطاب يقوم على الاستدلال بوجود تهديد يمس البقاء (المادي أو المعنوي) لمرجعية أمنية ما قد تكون الفرد أو الجماعة أو الدولة أو الهوية ,وتهدف عملية إضفاء الطابع الأمني على قضية ما إلى لجوء القائمين على رسم السياسة العامة للمؤسسة الدولية لترتيبات استثنائية الغاية منها تأمين "الكيان"(المرجعية) محل التهديد من المخاطر المحدقة به، ويتبع ذلك زحزحته من الحيز العادي للسياسة العامة إلى حيز القضايا الطارئة من السياسة العامة. حيث يمكن التعامل معها بسلاسة أكثر بمعزل عن المجتمع المدني . و من هنا نخلص إلى أن الأمن ليس له مضمون محدد سلفا بل أنه يتغير ديناميكي عبر التفاعل البيذاتاني بين الأفرادintersubjective[2] .

ففي الوقت الذي تميل فيه كل من المقاربات الواقعية و المقاربات الليبرالية إلى التركيز على العوامل المادية ، فإن المقاربات البنائيـــة تركز على تأثير الأفكار . و بدلا من النظر إلى الدولة كمعطى مسبق والافتراض أنها تعمل من أجل بقائها،يرى **البنائيون:** أن المصلحة والهوية تتفاعل عبر عمليات اجتماعية (تاريخية) كما يولون أهمية كبيرة للخطاب السائد في المجتمع، لأن الخطاب يعكس ويُشكلً في الوقت ذاته المعتقدات والمصالح، ويؤسس أيضا لسلوكيات تحظى بالقبول.

فالبنائية تهتم أساسا بمصدر التغير أو التحول. وهذه المقاربة حلت بشكل كبير محل الماركسية كمنظور راديكالي للشؤون الدولية[3].

ساهمت نهاية الحرب الباردة في إضفاء الشرعية على النظريات البنائية نظر لنجاحها في تفسيره، بينما تمتلك البنائية تفسيرا له، خصوصا ما يتعلق بالثورة التي أحدثها *ميخائيل غورباتشوف* في السياسة الخارجية السوفيتية باعتناقه أفكارا جديدة "كالأمن المشترك" زيادة على ذلك، إضافة إلى التحدي الذي تتعرض له الضوابط التقليدية بمجرد تحلل الحدود، وبروز القضايا المرتبطة بالهوية،

---

[1] المرجع نفسه.

[2] غراهام ايفانز، جيفري نوينهام، قاموس بنغوين للعلاقات الدولية، مركز الخليج للأبحاث،2006،ص85.

[3] ستيفن والت ،العلاقات الدولية :عالم واحد و نظريات متعددة ، ترجمة: زقاغ عادل و زيدان زياني، نقلا عن موقع http://www.geocities.com/adelzeggagh/IR

كما تحدد وجهة النظر البنائية القضية المحورية في عالم ما بعد الحرب الباردة : هي كيفية إدراك المجموعات المختلفة لهوياتها ومصالحها. ورغم أن التحليل البنائي لا يستبعد متغير القوة، إلا أن البنائية ترتكز بالأساس على : كيفية نشوء الأفكار والهويات، والكيفية التي تتفاعل بها مع بعضها البعض، لتشكل الطريقة التي تنظر بها الدول لمختلف المواقف، وتستجيب لها تبعا لذلك[1].

عموما تشترك النظرية البنائية مع التحليل الما بعد حداثي و النقدي الاجتماعي مايلي:

– أن البنيات الأساسية للسياسات الدولية هي بنيات اجتماعية أكثر منها مادية (ادعاء يتعارض مع الفلسفة المادية).

– أن هذه البنيات تشكل هويات واهتمامات أتباعها أكثر من كونها تشكل سلوكهم فقط . ومما لاشك فيه أن النظريات النقدية تختلف من أساسها عن الواقعية إلى جانب أنها أثرت مفهومنا عن السياسات العالمية[2].

نظرية مابعد الحداثة :

ما بعد الحداثة تيار فكري نشأ في الأصل وفي كثير من جوانبه ردة فعل لـــ "الحداثة". وما بعد الحداثة من التنوع والتدرج بحيث يصعب إيجاد تعريف دقيق لها [1]. وتكاد تجمع المراجع على عدم

[1] عبد الناصر جندلي ، مرجع سبق ذكره.

[2] فضيلة محجوب ، مرجع سبق ذكره. 1

[1] Carol Nicholson. Postmodernism, Feminism, and Education. The Need for solidarity. Educational Theory. Summer, 1989. Vol. No. 3 p. 197

إعطاء تعريف لـــ "ما بعد الحداثة" لصعوبة تعريفها [2]، وبدلا من ذلك تقوم بتوصيف هذا المذهب[3]، وذلك بمقارنته بنقيضة "الحداثة". فلكي يتضح مفهوم ما بعد الحداثة فلا بد من مقارنته بمفهوم الحداثة.

والسبب في ذلك أن ما بعد الحداثة مفهوم فضفاض وغامض [4]، فهناك صور متعددة من ما بعد الحداثة. فهي تتدرج من الموقف الرافض للغلو العقلاني الوضعي ورفض الاضطهاد الذي تمارسه الثقافة الغربية بآيديولوجيتها العلمية إلى أن تصل إلى ما بعد الحداثة المتطرفة الثورية العدمية العبثية التي تدعو للثورة على العقل والعقلانية من أساسهما وتصل إلى التشكيك حتى في البدهيات. مما حدا بأنصارها إلى الكف عن توضيح ما هي "مابعد الحداثة" والإنصراف بدلا من ذلك إلى توضيح ما ترفضه ما بعد الحداثة.

ولكن باختصار يمكن أن تعرف الحداثة بأنها اتجاه فكري، يضم خليطا من التيارات، يجمعها رفض الأسس الأنتولوجية (أي الخاصة بطبيعة الوجود) والمعرفية والمنهجية التي قامت عليها الحداثة أو على الأقل يجعلها محل شك.

ظهر مفهوم ما بعد الحداثة بشكل واضح في السبعينيات من القرن العشرين الميلادي، في كتاب

الفيلسوف الفرنسي ليوتارد، (علم ما بعد الحداثة) وعنى بها التعددية الثقافية وتعدد أنماط الحياة.

و يمكن تلخيص الأسس الرئيسة التي تقوم عليها حركة مابعد الحداثة فيما يلي :

1- تسعى حركة ما بعد الحداثة لتحطيم الأنساق الفكرية الكبرى المغلقة، التي عادة ما تأخذ شكل الإيديولوجيات، على أساس أنها في زعمها تقدم تفسيرا كليا للظواهر، وأنها ألغت حقيقة التنوع الإنساني، وانطلقت من حتمية وهمية لا أساس لها.

2- هناك في مشروع الحداثة تقابل بارز بين فئتين: الذات والموضوع. وتعود حركة ما بعد الحداثة، في جانبها التشكيكي، إلى إلغاء الذات الحديثة، إذ يرى المفكرون ما بعد الحداثيين أنّ الذات من اختراع المجتمع الحديث، وهي إحدى نتائج عصر التنوير والعقلانية. والمفاهيم الحديثة، سواء أكانت علمية أم كانت سياسية، كلها تفترض ذاتا مستقلة، وإذا أُلغيت الذات فمعنى ذلك

---

[2] . Postmodernism. Glenn Ward. (1997). NTC Publishing Group. (p. 4, 13).

[3]. Fundamentals of Philosophy, (1996). David Stewart and H. Gene Blocker. p. 247.

[4]محمد الشيخ و ياسر الطائري، مقاربات في الحداثة وما بعد الحداثة. بيروت : دار الطليعة، 1996،ص،56.

الإلغاء التلقائي لكل المفاهيم الحديثة المرتبطة بها.

3- لحركة ما بعد الحداثة أفكار جديدة حول التاريخ ،كعلم مستقل، أو كمدخل لكثير من العلوم الاجتماعية، فهي تقلل من أهميته ومن كثرة الاعتماد عليه. فالتاريخ، في رأي مفكري ما بعد الحداثة، اختراع للأمم الغربية الحديثة، قام بدوره في قمع شعوب عالم الجنوب والمنتمين إلى حضارات أخرى غير غربية. والتقليل من أهمية التاريخ يُرَدُّ إلى فكرة أساسية مفادها أنّ الحاضر الذي نعيشه، باعتباره نصا، ينبغي أن يكون هو محور اهتمامنا. وليس التاريخ مهما إلا بقدر ما يلقي الضوء على الأحوال المعاصرة، بالاضافة الى مفهومها للزمن، إذ يرفض أصحاب الحركة أي فهم تعاقبي أو خطي للزمن. فهذا الفهم للزمن يعده هؤلاء المفكرون قمعيا، لأنه يقيس ويضبط كل أنشطة الإنسان، وهم يقدمون مفهوما آخر للزمن يتسم بعدم الاتصال وبالفوضوية،حيث يستخدم الباحثون هذه المفاهيم عن الزمن لكي يلغوا الفرق بين السياسات الداخلية والسياسات الدولية، فهم يضعون العلاقات الدولية ما بعد الحداثية في موضع يطلقون عليه *اللامكان*[1].

4- و في ما يتعلق بالنظرية و الحقيقة، السعي إليها، كهدف ، هو أحد سمات الحداثة التي يرفضونها. والفكرة الجوهرية هنا أنّ الحقيقة يكاد يكون من المستحيل الوصول إليها، فهي إما أن تكون لا معنى لها أو أن تكون تعسفية. والنتيجة واحدة، فليس هناك فرق بين الحقيقة وأكثر الصياغات البلاغية أو الدعائية تشويها للحقيقة. ومن هنا ترفض الحركة أي زعم باحتكار ما يسمى *الحقيقة*، لأنّ في ذلك إرهابا فكريا غير مقبول.

كما ترفض إمكان سيطرة نظرية واحدة على علم بكامله أو على تخصص بأسره. وتريد تقليص دور النظرية لصالح التركيز على ديناميات التفاعل في المجتمعات المحلية ، تلافيا لعملية التعميمات الجارفة التي تلجأ إليها النظريات، الأمر الذي يؤدي – عمليا - إلى تغييب الفروق النوعية، وإلغاء كل صور التعددية الثقافية والاجتماعية والسياسية.

5- لحركة ما بعد الحداثة أفكار محددة في مجال مناهج البحث، وتشمل هذه الأفكار كثيرا من المقولات عن الحقيقة والسببية والتنبؤ والنسبية والموضوعية ودور القيم في البحث العلمي، وعن منهجية التفكيك ودور التأويل الحدثي، وعن مستويات الحكم ومعايير التقويم.

---

[1] عبدالله تركماني، الأسس الرئيسة لظاهرة ما بعد الحداثة ،من الموقع الالكتروني :*bohothe.blogspot.com/.../blog-**post**_2810.htm*

يعد كتاب" العلاقات التناصية/الدولية "من تأليف كل من جيمس دار دريان جامعا و مايكل شابيرو و دريدة لكل قراءات و أفكار ما بعد الحداثة للسياسة الدولية l .ومن أبرز المساهمين في بلورة نظرية ما بعد الحداثة، نجد كل من :فوكولت وباودريلار بارتز ، و كريستيفا و لاكان.

و تعتمد ما بعد الحداثة على تحليل الخطب و التناص Intertextuality. و في هذا الصدد، يسعى ما بعد الحداثيون إلى بناء تصور مفيد للعلاقات الدولية، يصلون من خلاله إلى ""Truthالتي _تتشكل من خلال اللغة. إن توظيف مفهوم التناص، يعني منح اللغة الدور المركزي في استيعاب وإدراك الواقع الدولي[1].

ويعد المؤرخ ميشيل فوكو ابرز ممثلي حركة ما بعد الحداثة ، فهو يعتقد أن اللغة والمجتمع تشكلهما أسس الأنظمة الحاكمة، ولكنه لا يتفق مع البنيويين في اعتبارين، فهو لا يعتقد في المقام الأول، انه كان ثمة بنى تحتية يمكن أن توضح الشرط الإنساني وثانيا، انه يعتقد انه من المستحيل ان يخطو خارج الخطاب ومسح الوضع موضوعيا. ميشيل فوكو: أنساب المعرفة.

حاول فوكو ان يحلل الممارسات الاستطرادية او افعال الكلام الجادة التي تتطلب اظهار المعرفة افضل من تحليل هذه الممارسات الاستطرادية في مفهومات حقائقها، فهي تحللها في مفهوماتها التاريخية او جنسانينها ." genesis"وقد ادعى انه كان يحاول أن يقوم بحفريات المعرفة ليظهر تاريخ متطلبات الحقيقة.

وفي أخر عمل له، استعار فوكو من نيتشة مقارب الانساب، ومن ماركس استعار التحليلات الايديولوجية، وبحث في تطور المعرفة التي كانت مجدولة مع ميكانيزميات القوة" السياسية " وبعكس ماركس، فان فوكو لا يمتلك قناعات"إيديولوجيات " أساسية في حقيقة أساسية عميقة أو بنية: إذ ليس ثمة وجهة نظر موضوعية يستطيع المرء من خلالها تحليل الخطاب او تحليل المجتمع. وركز فوكو على طريقة المعرفة وزيادة ضغط الدولة على الفرد، وتطورهما في عهد الحداثة، وفي و لم يعرض فوكو أية نظرية شاملة عن الطبيعة البشرية، انه ناقد ما بعد النظرية والقناعات التي تتطلب توضيحات موضوعية هي حصريا عن الواقعية، ولا ينتظر فوكو الجواب النهائي.

والممارسات الاستطرادية للمعرفة ليست مستقلة عن تلك التي يجب ان تدرس وتلك التي يجب ان تكون مفهومة في سياقاتها السياسية والاجتماعية.

---

[1] عبد الناصر جندلي ، مرجع سبق ذكره ،ص449.

وطور جاك دريدا (1930-2005) التفكيكية بوصفها تكنيكا لكشف تعددية تأويل النصوص. وهو بهذا قد تأثر بهيدغر ونيتشة، ويقول دريدا: إن النص كله يكتنفه الغموض، وهذه الاحتمالية للتأويل النهائي والكامل هي من المستحيلات.كما يرى ديريدا أن اللغة أو النص هي ليست انعكاسا طبيعيا للعالم، فبنيات النص هي تأويلنا للعالم، وقد اتبع ديريدا مسار هيدغر إذ يعتقد أن اللغة هي التي تشكلنا :والنصوص تخلق غابة بلا شجر نفهمها كواقعية، ويرى ديريدا أن تاريخ فكر الغرب قاعدة للتضادات: الخير عكس الشر، والعقل عكس المادة، والرجل عكس المرأة، والكلام عكس الكتابة. وهذه المتضادات محددة تراتيبيا هيراكيا: والمفهوم الثاني، يعد إفسادا للأول، والمفهومات بالتالي، ليست متضادات متساوية.

ويعتقد ديريدا أن كل النص يحتوي شرعية هذه الافتراضات، ونتيجة لذلك فان هذه النصوص يمكن أن تكون إعادة تأويل مع إدراك للتضمينات التراتبية في اللغة، ولا يعتقد ديريدا أننا يمكن أن نصل نقطة نهاية التأويل والحقيقة. ويعتقد ديريدا أيضا أن النصوص كلها تعرض الاختلافات التي تسمح بتعدد التأويلات، والمعنى مهمتها نشر المعرفة ولا تعرف الاستقرار.

والنصية تعطينا دائما فائض الاحتمالات ولا نستطيع أن نقف خارج النصية في محاولة لإيجاد الموضوعية[1].

وفي اطار العلاقة بين الذات والموضوع:فان الذات هي إحدى القواعد التي قامت ما بعد الحداثة على تدميرها فهي تدعو إلى إلغاء مركزية الذات، وذلك لثلاث أسباب :

_الذات من إختراع عصر النظريات التقليدية.

_ التركيز على الذات يفترض وجود فلسفة إنسانية يعارضها ما بعد الحداثيون.

_الإقرار بوجود الذات يفترض وجود موضوع.

_ترفض مابعد الحداثة ثنائية الذات –الموضوع، لأن الذات سجينة المعرفة .فالمفاهيم الحديثة تفترض ذاتا مستقلة سواء كانت هذه المفاهيم علميةكالواقع الخارجي، الملاحظة العلمية والنظرية

[1] فتحي المسكيني،مابعد الحداثة ، من الموقع الالكتروني:www.halwasat.com

،أو سياسية كحقوق الانسان، التمثيل الديمقراطي والتحرر .لذلك تنتقد ما بعد الحداثة الدور المركزي الذي تلعبه الذات في تحليلات العلوم الاجتماعية والتي تصور الإنسان باعتباره قادرا وفاعلا[1].

وقبل أن تهتم ما بعد البنيوية بالكيفية التي من خلالها البنية اللغوية فيتصميم النظام عبر الخطاب discourse، فإن بنيوية "سويسر saussure"، سبق و اهتمت بالبحث في الأمر و إن بطريقة أقل تعقيدا و التركيز على الجانب اللساني البحث .linguistics حيث تحدث "سوسير" عن أن المنطق الذي تتبنى عليه لغة معينة من حيث تسميتها للأشياء و تتيبها هذه المسميات و ثرائها الاصطلاحي في مجال معيين، سيجعل و لا شك ناطقي لغة معينة يفكرون بطريقة تختلف عن لغات أخرى ، فبدل أن نقول أن الإفراد ينطقون لغة معينة، فإن ما خفي من المعادلة هو أن اللغة هي ما ينطق الأفراد بطريقة متميزة. وتأثير اللغة يتجلى في كيفية بناء المعنى، حيث أن إطلاق لفظة عشوائية (صوتية أو مكتوبة) لا يحدد المعني بشكل مستقل لذاته و بطريقة ايجابية ، بل أن اللغات تستند إلى طريقة سلبية في تحديد المعاني، و هي مقابلة إدراكية للشيء بنقيضه مما أوجد مصيدة الثنائيات القيمة في التفكير الإنساني عموما .و بهذه الطريقة فإن إدراك المعنى لا يتم من خلال سماع أو قراءة ما يقابل بل عن طريقة مقابلة لم يتم قوله.جاءت ما بعد البنيوية لتربط الكثير من الاستبصار التي قد يمدنا قد بها المدخل اللغوي بتشكل البنية الاجتماعية *الطبقة، الأثينية، الدولة وصولا للنضام الدولي* و قد حاول مسشيل فوكو Michel Foucault "الكشف عن مظاهر تشييع اللغة في مرحلة زمنية معينة و في مجال جغرافي محدد و توصل إلى وجود علاقة هذه اللغة و تشكل "البيستيمات" أو الأنساق الابستيمولوجية في سياق محدد رمانيا و مكانيا، فلختلاف هذه الأنساق يولد طرقا مختلفة لرؤية العالم ، بل و الأهم ، فإن النسق المعرفي السائد سيكون حمالا لأفكار متميزة حول ما يعتبر بمثابة المبدأ الناظم و هو المبدأ الذي سيجعل للأشياء و الأفعال و الوجود نفسه معنى . إذ يقول" فوكو" أن هذه المباديء المنظمة تختلف من فترة لأخرى لكن "تشكل" مبدأ ناظم و "أقوله" يعتمد على مدى مسايرة الخطاب الاجتماعي للممارسات الاجتماعية، هذين المجالين يتأثران ببعضه ما وحدوث حاد في أحدهما سيغير شكل البنية الاجتماعية. ويختلف الخطاب بمفهوم فوكو عنه لدى سوسير فهو لا يحصره في اللغة المكتوبة بل في

[1] خالد معمر ، مرجع سبق ذكره، ص11

الأنظمة الرمزية للتفاعل في فطار جماعة إنسانية ما كالأعراف و التقاليد .إن مفهوم الخطاب لدى ما بعد البنيويين يمتلك قدرة تحليلية اكبر، و فلعالية أكبر أيضا، في تلقف الحركية الاجتماعية و فهم الخلفيات التي تقف وراء تكوين الوضع القائم وتحولاته الحالية بتوظيف مفهوم.subjecthood [1].

أما فيما يتعلق بتعليق عملية التسييس للقرار المؤسساتي و إطلاق مسارات التذوت : فان القدرة على التذويت توصفها البنية الاجتماعية من خلال "الخطاب المهيمن" لضمان استمراريتها، و لشرح هذه الفكرة فقد اضطر "فوكو" لكتابة مؤلف كامل حول تطور النظام العقابي في البني الاجتماعية الحديثة إذ لا القديمة، هي ان يقوم الملوك والأباطرة بتنفيذ أحكام الإعدام أمام العامة لتكون عبرة لمن ينافسهم على الحكم العرش، أما النظام العقابي الحديث فهو يعتمد على الطرق عقابية مبتكرة مثل الوضع تحت الإقامة الإجبارية، الوضع تحت التصرف الإداري، واستغلال السجناء في أشغال غير مأجورة، جمع و تخزين المعلومات عن المتابعين قضائيا أوا لمعاقبين، و في المحصلة جمع المعلومات عن الجميع في سياق تحركات تستهدف أقلية في المجتمع بحيث يتم ذلك بحجة تأمين الجميع هذه إحدى النقاط المهمة ، نقطة أخرى تتعلق باستفهام مشروع و حاسم في البحث الذي قام به "فوكو": هل نجحت السجون و مخلف النظم التأديبية الأخرى في تحقيق الهدف المرسوم لها و هو التأهيل السجناء و جعلهم أكثر انضباطا تمهيدا لاندماجهم مجددا في المجتمع .الإجابة بالنفي فأغلبية أصحاب السوابق لم يستطيعوا الاندماج بعد إطلاق سراحهم بل أن نسبة معتبرة منهم عاودت ارتكاب تجاوزات يعاقب عليها القانون ، إذن يقول "افكو" لماذا شرعن النظام الاجتماعي للعقاب بالسجن ، ولا يزال متمسكا بهذا النمط في مسعاه للحفاظ علة البنية الاجتماعية الكلية رغم الإخفاق الذي أبداه السجن في المهمة المنوطة به .لكن لاذا بتم غض الطرف عن هذا الخفاق؟

يجيب "فوكو" عن السؤال بالقول إن الإبقاء على مؤسسة السجن رغم فشلها يعود إلى نجحت في عملية "تذوت "يرعاها النظام الاجتماعي من خلال الخطاب المهيمن فيه. هذا "التذوت" يتعلق

[1] منتدى المهندس الجزائري، مرجع سبق ذكره.

بفئة ذوي السوابق ، بمعنى أن السجن قد اوجد فئة جديدة معينة من ممارسة الحقوق السياسية، و أهمية تحاليل "فوكو" في العلاقات الدولية لا يمكن إدراكها دون الاستعانة بدراسات أخرى في هذا المضمار استندت إلى "فوكو"،فدراسة السؤال ذاته الذي طرحه قبلا" فوكو"،لماذا يستمر العمل ببرامج التنمية في العالم الثالث رغم فشلها في تحقيق الأهداف المرسومة لها منذ نصف قرن تقريبا[1].

"اسكوبار" بتوظيف منطق "التذوت" أن استمرارها سمح بتمييز دول بعينها تحتاج إلى التنمية و المساعدة على استنهاض قدراتها إن هذا التذوت يجعلها تتقبل ما سينتج كدول دائمة الحاجة للمساعدة و هو القبول يتدخل الدول الغنية و الكبرى.

ان هذه النظرية تبحث عن تفسيرات متعددة للعالم لا كما هو الحال عند الواقعيين الذين يبحثون عن تفسير واحد لعالم واحد، فكل شيء بحسب أنصار مابعد الحداثة قابل للتفسير والتأويل من الأمن والقوة والفوضى والنظام الدولي، بل وحتى التاريخ الذي يفترض أنه مسار تطوري من الأحداث المتعارف عليها، كما أن ذاتية المعرفة لا موضوعيتها يدفعهم إلى تشكيل خطاب أمني ذوبعد معياري.

فالقيمة الأساسية للمقاربة النظرية هي خلق بيئة أمنية ومسالمة استنادا إلى خطاب تعاوني سلمي.

والمشكلة في الخطاب الأمني الواقعي أنه قدم رؤية صلبة ومتماسكة عن الأمن الدولي تتميز بالإنغلاق والحجر المعرفي الذي يتعامل مع العقل الإنساني بإعتباره عقلا واقعيا لا يمكنه التفكير في أطر وتفسيرات أمنية بديلة.

أما فيما يتعلق بالنقطة الثانية، فقد حاول المابعد حداثيون وتأسيسا على حالة القصور المنهجي للواقعيين في التعامل مع الظاهرة الأمنية تطوير أجندة بحثية أمنية جديدة مختلفة عن تلك التي تناولتها الأطر النظرية والتحليلية السابقة، وذلك بإعادة تفكيك المسلمات التقليدية في النقاش الأمني كمسلمة الفوضى في النظام الدولي ومسلمة القوة في توجيه سياسات الدول[2].

---

[1] H.Jackson and George Sorensen .introduction to international relations Theories and Approaches (UK :Oxford University Press.2007).P.264.

[2] خالد معمر ، مرجع سبق ذكره ، ص،113.

المبحث الثالث :المغرب العربي :الأهمية الحضارية و الإستراتيجية.

يعمد هذا المبحث إلى التطرق للتعريف بالمغرب العربي من حيث المفهوم و مصدر التسمية والتي عرفت اختلافا باختلاف المصادر من جهة، كما شهدت تشكيكا في مصداقيتها من قبل الفكر الغربي لعوامل غير مترهة عن الغرض.كما ينصرف إلى تبيان المقومات الحضارية التي تتراوح بين وحدة الدين واللغة و التاريخ المشترك، فالمغرب العربي امتداد جملموعة دول بربرية الأصل، عربية اللسان، مسلمة الديانة ناهيك عن إبراز الأهمية الاستراتيجية التي تتيح لنا الاحاطة بمعطيات و امكانيات الدول المغاربية مع استنتاج التهديدات الناجمة عن السعي الخارجي الى استغلالها .

المطلب الأول :مفهوم المغرب العربي و موقعه.

إن المغرب العربي جزء من العالم العربي أو الوطن العربي، وهي وحدة انصهرت في بوثقة التاريخ، ممتدة في مجال إفريقي و آسيوي، و هو مهد للحضارات التي به أرسخها قدما، كان ذلك على ضفاف الأنهار و سواحل البحر الأبيض المتوسط فهو منطقة للإشعاع الروحي و الفكري[1] . إن التسمية التي كانت تنسب إلى المغرب العربي أو المغرب الكبير هي المغرب باختصار وهو مصطلح لغوي قصد به الأقاليم الواقعة غرب مصر التي تشمل شمال القارة الإفريقية من ليبيا إلى المغرب الأقصى [2]وهي تسمية جاءت من التسمية العربية جزيرة المعرب أطلقها المؤرخون و علماء الجغرافيا على هذه المنطقة قصد تفريقها عن المشرق باعتبار منطقة المغرب يحدها البحر شمالا و غربا و الساحل الصحراوي جنوبا، وهي منطقة ادخل إليها العرب الإسلام ابتداء من القرن الميلادي السابع، ولكلمة المغرب دلالة مزدوجة جغرافية وتاريخية في الوقت نفسه، ولطالما حاولت الدراسات الغربية الأجنبية ووصف المغرب بالأسطورة، على أساس أنه كتلة لا تكون أية وحدة من الناحية الاجتماعية و الاقتصادية و السياسية كما تشدد هذه الدراسات على الخوص وصات التي تميز البلدان التي تشكلت،مع إن المعطيات الموضوعية تبين إن المغرب العربي ليس قليل الانسجام كما يتم الترويج له .حيث تسمى المغرب العربي الكبير، كما أن استخدام كلمة مغاربة للدلالة على هذه المنطقة، القصد منه، تفريقها عن المشارقة و هو أمر طبيعي و يتماشي مع منطق تقسيم العالم العربي الإسلامي إلى دول المشرق العربي ودول المغرب العربي[1] .

أهمية المغرب العربي بالنسبة للعالم العربي باعتباره الطرف الإفريقي الذي يقدم دعمه الفاعل للقضايا العربية، فأغلبية السكان العرب موجودين في الجزء الإفريقي، يقدم دعمه الفاعل للقضايا العربية، فأغلبية السكان العرب موجودين في الجزء الإفريقي، إضافة إلى المساحة، حيث تقع أكبر الدول العربية مثل الجزائر و ليبيا في إفريقيا التي أسفرت عن تعاون عربي إفريقي[2] .

---

[1] أحمد أو صديق،إتحاد المغرب العربي في العالم العربي : تركيب في التنمية و الاندماج الاقتصادي. الدار البيضاء: مطابع إفريقيا للشرق، ط 2. 1991 ،ص 13.

[2] بن صابم بونوار، مرجع سبق ذكره، ص 32.

[1] أعمار جمعة، المشروع الشرق الوسطي و تأثيره علي النظام الإقليمي العربي. أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتورة الدولة في العلوم السياسية و العلاقات الدولية. جامعة الجزائر: 2001..2002 –، ص. 148

[2] جمال عبد الناصر مانع، اتحاد المغرب العربي: دراسة قانونية سياسية. عنابة: دار العلوم للنشر و التوزيع، ط.12- 2004 ، ص 11

و المغرب العربي متسع جغرافي متصل المفاصل، يتميز بتشابه العناصر البشرية لبلدانه، إذ يتكون من العرب و الأمازيغ و يمثل العرب أكبر نسبة متجانس الخصائص المناخية و السمات الطبيعية، متكافئ من حيث الموارد و منابع الرزق، يشكل على الضفاف الجنوبية من سواحل الحوض الغربي للبحر المتوسط و يعزز التاريخ هذا التجانس الجغرافي بما كان لشعوب الشمال الإفريقي من تلاحق تاريخي مستمر و التشارك في فترة بناء الدول و من التفاعل مع تيارات المد الجزر على عرض المنطقة كلها من العصر القرطاجي إلى الغزو اللاتيني الأول إلى الفتوحات العربية الإسلامية[3].

أما بالنسبة لموقع المغرب العربي الكبير، فهو يقع شمال القارة الإفر يقية بخطي العرض 15 و 37 شمالا، وخطي الطول 17 شرقا، ويطل على البحر الأبيض المتوسط الذي يحده شمالا بساحل طوله4887 كلم، وعلى المحيط الأطلسي غربا بساحل طوله 3146 كلم، وهو منطقة جغرافية تضم خمس دول : ليبيا، تونس، الجزائر، المغرب، موريتانيا، وتبلغ مساحتها 6 ملايين كلم ^{2}، يحد المغرب الكبير شمالا البحر المتوسط و جنوبا مالي و تشاد و النيجر و السنغال، و شرقا مصر و السودان، و غربا المحيط الأطلسي و تتوزع هذه المساحة الدولة كالأتي :

الجزائر 2.381.741 :كلم ^{2} أي % 39.28 من المساحة الكلية لدول المغرب العربي.

المغرب 458.730 كلم ^{2} أي%7.56

تونس 164.150: كلم ^{2}أي%2.73

ليبيا[1] 775.500كلم ^{2} أي29.28 % :

موريتانيا1.030.700كلم ^{2} أي % :17

الجمهورية العربية الصحراوية 252.120 كلم ^{2} أي%4.15

المطلب الثاني :المقومات الحضارية

[3] مصطفي الفيلالي، المغرب العربي الكبير: نداء المستقبل. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.ط 3. 2005 , ص، 1

[1] وكيبيديا، htt.p M//AR.wikipedia.org /wiski / d8a7d984d985d8bad8bad881d8abd8a7d984

تتراوح المعطيات الحضارية للمغرب العربي بين اللغة و الدين و التاريخ المشترك و العرق.

أ -الدين و اللغة:

يعرف" **بوزانكت** "الدين على أنه حقيقة كلية، ووحدة لا تقبل الانقسام، و إذا تدخلت الفلسفة أو المنطق أو العلم لكي يقسموا أو يحللوا الدين فانه سرعان ما يتلاشي و يتدهور و ينتهي، إذ يقول *فالدين يعتمد في أساسه على العقيدة، و على النقل لا على العقل، و على الاستدلال لا على الاستنباط، [2]* و يدعي **سمير أمين** من ناحية أخرى، إلى رصد الأهمية الكبيرة للدين باعتباره يؤدي وظيفة أساسية في تكوين و تسيير اجملتمعات، فهو الذي يحدد مصيرها و أسالب عملها [3] فلطالما ابرز التاريخ كيف كان الدين عاملا في تقوية الأمم و تطورها، كما كان غيابه أوتهميشه المتغير الذي يمكن خلفه سقوط الحضارات، كما كان في أطوار أخرى سببا في نشوب التراعات كتلك الحروب الدينية التي حدثت في أوربا.

وفي نفس السياق ذهب مالك بن نبي إلى التنويه بدور الدين كعامل و مقوم يعزى إليه صيانة أية حضارة من لفحات الجهل التي تؤدي أثارها السلبية في كل الفرص السانحة، فغياب الدين من شأنه إن يفسح لجملال لتوطن الجهل و التعرض لتشوهات الأفكار الخرافية و الشعوذة و الوثنية * إذ أن الجهل الديني هو المتغير المحدد لانحطاط أي حضارة[1] .

فحسب مالك بن نبي مركب الدين هو العامل الذي يجمع بين المنتجات الثلاث: الإنسان و التراب و الوقت، و يمزج بينها لإنتاج حضارة، فهذه الأخيرة عملية لا تكون تلقائيا من خلال تكديس هذه المنتجات، بل بمزجها من خلال الدين الإسلامي[2].

و قبل ذلك، فقد سار على نفس النهج ابن خلدون الذي أعطي بدوره دورا من الأهمية بمكان للعامل الديني إلى جانب العصبية و الزعامة في البناء، فإذا كان متغير العصبية ** احد الركائز السياسية لبناء الدولة في المغرب العربي باعتباره يؤدي معني النزعة إلى الالتحام المرتفعة عند البدو

---

[2] علي عبد العاطى محمد، الفكر الحديث و المعاصر. الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 2002 ، ص 328.

[3] سمير أمين، برهان غلون، حوار الدولة و الدين. بيروت: دار الفاراجي، ط 2 . 2003 ، ص 45.

* الوثنية عند مالك بن نبي لا يقصد بها الديانات الوثنية، و إنما الإيمان بالخرافات و الشعوذة التي تتنافي مع الدين الإسلامي و تتوافق مع الجهل.

[1] مالك بن نبي، شروط النهضة، ترجمة عبد الصبور شاهين، دمشق: دار الفكر، 1986 ص 30.

[2] المرجع نفسه، ص 3.

** يعطي **ابن خلدون** معنى مزدوج للعصبية، فقد يكون النزعة للالتحام في الأوطان الخالية من العصابات المتعددة الناجمة عن الفرق و القبائل و العشائر المتعددة المتناقضة، وفي حالة العكس تضم النزعة إلى الانقسام، و**هو** المعني الثاني.

مقارنة بالحضر التي زادت من إمكانية تضور بناء مركزي سياسي حتى في إطار الانقسامات الاجتماعية و التغيرات الثقافية في أرضية معينة، فان الدين يمثل بدوره عاملا أساسيا في تركيز هذا الملك و استقراره في كافة بلدان المغرب العربي، و شمل الدين هنا : الإسلام التقليدي الذي كان عامل توحيد القبائل في إطار شامل و هو الأمة، و كذلك الفرق و الحركات الدينية التي لجأت إلى المغرب عقب انتصاب الحكم الأموي بالشرق، واختياره كأرضية لنشاطها حيث أفرزت بدورها فرقا و تفرعات ذات خصوصيات مغربية، كان لها دور كبير في التقريب بين القبائل، و في خلق أرضيات إيديول وجية مشتركة بينها مما ساعد على الالتحام القبلي، و إفراز النخبة التي كانت محور هذا الالتحام، و يعطي ابن خلدون مثالا على ذلك دولتي المرابطين و الموحدين قائلا" : فقد كان بالمغرب من القبائل كثير ممن يقاومهم في العدد و العصبية أو يشف عليهم، إلا إن الاجتماع الديني ضاعف قوة عصبيتهم بالاستبصار و الاستماتة.[3]

و إذا ما أتينا لنقتفي أثار الديني الإسلامي في المغرب العربي، نجد أن أوائل المسلمون المكلفون بالدعوة الإسلامية ونشر الإيمان في المغرب العربي وصل وا إلى هذه المنطقة عام 647 م بقيادة عبد الله بن سعد، أي بعد الهجرة ب 25 سنة فقط.

إن اللغة السائدة في منطقة المغرب العربي كلغة رسمية هي اللغة العربية و ذلك بعد عملية التعريب، و قبل ذلك كانت الأمازيغية هي لغة السكان الأصليين لشمال إفريقيا التي لازالت موجودة إلى يومنا هذا في كل دول المغرب العربي خاصة الجزائر و المغرب.

وبهذا الصدد تجدر الإشارة إلى نقطة مهمة في هذا الموضوع الماثلة في كون تحليل عملية تعريب الشمال الإفريقي لم تحضي بالاهتمام الكافي، فالمؤرخين يشد انتباههما لعمليات العسكرية في الفتحات أكثر من العمليات الحضارية، و الرسائل التي تؤديها فقد حقق العرب انجازا في شمال إفريقيا لم تحققها لأمم السابقة، و كان ذلك بشكل سريع و في هذا الصدد يشير احد المؤرخين قائلا: "و كان في زمن الأغالبة الدين حكموا إفريقيا من 808 إلى 909 أن تم انتقال إفريقيا من بلد لاتيني مسيحي الدين في الغالب إلى بلد عربي اللغة إسلامي الدين، و سقطت أفريقا الشمالية الإتنية التي هيئت* للقديس أوقيستين *ذلك المحيط الثقافي الذي ينشئ فيه سقوطا لا نهوض بعده[1]."

---

[3] محمد عبد الباقي الهرماصي، المجتمع و الدولة في المغرب العربي .بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، - 19.ص3 ، 1999،ص.16

[1] أحمد مبارك، العرب و الدائرة الإفريقية. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2005 ، ص 26 ،ص 1.

و قد كان التحول الحضاري دون إكراه على عكس الطروحات التي عبرت عن انتصار الحضارة العربية الإسلامية في الشمال الإفريقي على الحضارة البيزنطية المسيحية بسبب اضطهاد العرب و النصارى و هدمهم الكنائس، و قد أكد الأستاذ " **: داوين ببكر** "بأن القول بأن العرب المسلمين قد أكره والمسيحيين على اعتناق الإسلام بالقوة، و هو كلام غير صحيح .[2] لقد ارتبط مفهوم التعريب في المغرب العربي بحقل اللغة العربية أداة للتخاطب و مصطلحا للحضارة، و هو يعني بذلك اتخاذ الثقافة التي تعبر عن ذاتها بالعربية، و اعتبار نتاجها العلمي و الأدبي وثراها، فالتعريب يعني رابطة لغوية و مجموعة أذواق و أساليب و عادات فكرية و لا علاقة له بالتكوين البشري[3].

كما نلاحظ أن التعريب قد ارتبط بصورة وثيقة بالاسلام ،فرغم أنها غير متطابقان لان الإسلام نطاقه أوسع إلا أنه لم يكن تعارض بينهما في المغرب العربي، إذ لم تقم حركة ثقافية أو اجتماعية مضادة لهما منذ انتشارهما1 . كما يسجل التاريخ الدور المهمة الذي لعبه عقبة بن نافع في هذه المسيرة بتأسيسه للقيروان سنة670 م، و التي أصبحت عاصمة إسلامية جديدة، ومواصلة مهمته حتى المغرب الأقصى، فكانت القيم التي جاء بها الإسلام كالتسامح و الإخوة و تحرير العبيد و العدالة الاجتماعية و الحرية و المسؤولية، هي ما عززت مصداقية الإسلام في المغرب العربي و الالتزام بمبادئه[1].

و بترسيخ الفتح الإسلامي في ربوع المغرب العربي، لم يلبس إن تخلص المغرب العربي من الانقسامات المذهبية و الفتن الدينية، فتوحد المعتقدتين أهله على مذهب واحد [2]3 إذ إن أغلبية سكان بلدان المغرب العربي مسلمون سنة على مذهب الإمام مالك، و هذا الأمر يعتبر من أهم أسباب تقوية الروابط بين البلدان المغاربة حيث لا تباين يذكر في المرجعية الدينية، و هناك تواجد بسيط لمسلمين يتبعون المذهب الإباضي، و كون إن الغالبية من السكان مسلمين، فان هذا الأمر جعل الثقافة الغالبية في المغرب العربي هي أساسا الثقافة الإسلامية بنسبة تزيد عن%. 97[3].

---

[2] المرجع نفسه، ص 2.

[3] عبد العزيز الدوري، التكوين التاريخي للأمة العربية :دراسة في الهوية و الوعي .بيروت :مركز دراسات الوحدة العربية، 2003 ، ص..71

[1] عبد الحميد إبراهيمي، مرجع سبق ذكره، ص، ص-32.34 .

[2] مصطفي الفيلالي، مرجع سبق ذكره،ص.20

[3] وكيديا، مرجع سبق ذكره.

أما فيما يتعلق باللغة فالمعروف وسيلة أو أداة للتعامل و التفاهم بين إفراد جماعة ما، تجعل الناطق بها جماعة متميزة عن الآخرين، و تؤدي إلى خلق شعور مشترك بينهم، و عن طريقها يتم نقل التاريخ المشترك لأفراد هذه الجماعة .[4]

كما أن اللغة تؤدي إلى حفظ التراث القومي المتمثل في الأدب و الأخلاقيات و القيم و التقاليدو الأفكار، على نحو يهيئ في النهاية بخلق شعور بالتجانس و التجاوب بين إفراد التجمع البشري ذي اللغة الواحدة، كما تعد هذه الأخيرة بمثابة أداة لربط الأجيال الماضية بالأجيال الحاضرة، و بأجيال المستقبل، فمن خلالها يتلقي الإفراد كل الثران الفكري للأمة[5].

– ب– العرق والتاريخ المشترك

يرى بعض المهتمين بالقومية أن وحدة الأصل العرقي تشكل الركيزة في قيام القومية، و أنه بدون وجود التجانس السلالي تفقد العوامل و المقومات الأخرى فعاليتها غير إن الأبحاث أثبتت انه لا توجد أمة تنحدر من أصل واحد فعلا، و إنما تكونت الأمم من تداخل العروق و الأجناس في مختلف أطوار التاريخ و بالتالي فليس تمت جماعة قومية تشكل عنصرا نقيا متميزا بذاته، و ذالك تأثر الهجرات و التزاوج و الاختلاط بني الأجناس المختلفة و هو الأم الذي ينطبق على سكان المغرب العربي الكبير الذين هم مزيج من العرب و الأمازيغ و يمثل العرب أكبر نسبة من عدد السكان و قد كان للبربر دورا حضاريا في الحضارة الإسلامية من الأهمية مكان، فإذا كانت المكونات الثقافية العربية التي استقرت على امتداد المغرب منذ الفتح الإسلامي لا سيما تأثير الدولتين بني رست في تيهرت و الفاطميين في المهدية، و هما دولتان قامتا على التوحيد بني بربر و العرب في سياق واحد فإن البربر أنفسهم، قد بدلوا جهودا حثيثة في تعلم اللغة العربية و علوم الإسلام، و أصبحوا يزاحمون العرب في لغة الضاد و القواعد الفقهية و الأصولية مع طلوع القرن الرابع عشر[1].

---

[4] جمال عبد الناصر، مرجع سبق ذكره، ص3

[5] احمد وهبان، الصراعات العرقية و استقرار العالم المعاصر: دراسة في الأقليات و الجماعات و الحركات العرقية.الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة للنشر، 2001 ، ص 61

[1] وكيبيديا، مرجع سبق ذكره.

أما التاريخ، فيعد بمثابة شعور الأمة وذاكر خلال تاريخها الدية يميزها عن غيرها .فوحدة التاريخ تقرب العواطف و النزعات :ستتبعها تشابه وتماثل في مساعي النهوض و آفاق المستقبل[2] .

إن التاريخ هو الضمير الحي للأمة، فهو لجمالل الخصب لتسجيل تجارتها و ادراك تحدياتها و الأخطار التي تهدد كيانها ،ومن هنا تظهر أهمية الوعي التاريخي،الذي يختلف عن مجرد الوعي بالتاريخ، فهذا الأخير لا يعدوا إن يكون معرفة بذاكرة التاريخ التي تتضمن استدعاء سطحيا لأحداث و وقائع و شخصيات تاريخية، و هو وعي معرفي تحصيلي، على خلاف الوعي التاريخي الذي يتضمن التأثير الذي يفترض إن يناط به الشخصية الإنسانية لتفسير التجا رب السابقة و الالتزام بالمبادئ و القيم المقدسة التي تقوم عليها حضارة أمته و العمل على إحيائها من خلال ترجمتها إلى سلوكيات و أخلاقا يتبناها .[3]

فما دورا لتاريخ المشترك الذي يؤديه في المغرب العربي ؟

إن التاريخ الواحد للكيانات المغاربة شعوبا و دولا جعل منه عاملا ساعد إقامة حدودا حضارية ككتلة واحدة يحدد مستقبلها، فهذا الأخير لا يرسم بناءا على الظروف الحالية الراهنة التي تعيشها الشعوب المغاربية فحسب، بل تمتد جذورها إلى الماضي و تاريخها الطويل الحافل بمقاومة الاستعمار .[4]

و الإمبراطوريات الغربية نتيجة الموقع الاستراتيجي لشمال إفريقيا، فكان هذا الأخير كامنا خلف طمع هذه الإمبراطوريات في السيطرة على المنطقة المغاربة، غير إن الوعي لهذه النوايا ساعد على مقاومتها، فاضطر الفينيقي ون و الرومان و الو ندال إلى الإقامة على السواحل لعدم قابلية المناطق الداخلية للاختراق، و هذا التاريخ المشترك ماسينيسا "إفريقيا للأفارقة " و هو تاريخ عززه الإسلام قرونا قبل العدوان الفرنسي.[1]

لقد كان للتمازج التاريخي و التجانس الجغرافي في منطقة المغرب العربي نتائج أهمها تحول إلى وحدة ثقافية أصلية، طبعت لجملتمع ألمغاربي مند أقدم العصور، فتقاربت ألسنته و لهجاته و توحدت معتقداته و تناسقت أساليب عيشه و ملامح المزاج.

---

[2] احمد وهبان، مرجع سبق ذكره،ص53

[3] محمد عبد الواحد الحجازي، الوعي السياسي في عالم العربي .الإسكندرية :دار الوفاء لدنيا الطباعة و النشر، ط 1. 2007 ، ص.155

[4] جمال عبد الناصر مانع، مرجع سبق ذكره، ص

[1] عبد الحميد الإبراهيمي، مرجع سبق ذكره،ص31

عموما فان انتشار الديني الإسلامي و تواصيه في المغرب العربي على عير الإمبراطورية السابقة التي كان مالها، الأفول والاضمحلال راجع إلى الفوضى الدينية التي مثلثها تلك الإمبراطوريات الاستعمارية، على عكس ا بتأجيجها للفتن الدينية بين الطوائف و المذاهب بغية فرض تصوراتها الدينية الخاصة بها ،على عكس الإسلام الذي ترفع عن مثل هذه المؤامرات، واتبع سبيل التدرج و الاستدراج القائم على وجود فئة مسلمة داخل الديار للتعريف بالإسلام، تم توظيف التجارة كأسلوب سلمي في حين تبقى الحرب آخر الحلول .

كما أن التزاوج بين الدين و اللغة باعتبار الإسلام نزل بلغة العرب ساهم في ترسيخ العربية كوسيلة للاتصال و التعامل إلى إن أمست أحد أهم المقومات التي تعبر عن هوية المغرب العربي.

المطلب الثالث :المقومات الإستراتيجية.

إن الموقع الجغرافي للمغرب العربي الذي يكتسي مكانة من الأهمية بمكان جعل منه مرمى أو هدفا تتصارع عليه القوي الكبرى في العالم و تسعى إلى الحصول على امتيازات معينة على حساب منافسيها العربي .إما بالجنوح إلى محاولة جلب مباركته تارة أو بالضغط و التحايل طورا، فالمغرب العربي يمثل جزءا لا يتجزأ من مصلحة الدول الصناعية الكبرى في منطقة البحر البيض المتوسط، فاهتمامات هذه القوى الكبرى تنصب في جانب منها على المغرب العربي.

و إذا أتينا لنبحث في المعطيات الاقتصادية، نجد الكتلة البشرية في المغرب العربي مقسمة بين:36 مليون نسمة في الجزائر، و 34 مليون في المغرب، 10 مليون في تونس، و 6 ملايين في ليبيا، و3

ملايين في موريتانيا، ويتوقع إن يفوق عدد السكان في المغرب العربي 120 مليون نسمة في أفق 2025.و هذه الكتلة البشرية تمثل سوقا مغاربية لرؤوس الأموال الغربية و الاستثمار .[1]

و تلعب الظروف الطبيعية و البنية الجيولوجية دورا أساسيا في توزيع الأهمية الاقتصادية بين دول المنطقة، حيث تزداد أهمية الفلاحة و السياحة و الفوسفات في المغرب و تونس، في حين تتركز في الجزائر و ليبيا الثروات النفطية حيث تمولان أوربا من صادراتها النفطية بنسب 36 - و تغطي الجزائر لوحدها 20من الحاجيات الغازية ، لأوربا بينما يعتبر الحديد أهم الموارد الطبيعية بموريتانيا و يتيح التباين في الموارد الاقتصادية إمكانية التعاون بين البلدان الخمس، و هو ما يعرف بالتكامل الاقتصادي، فاحتياطي الغاز في المغرب العربي يقع في الصدارة العالمية، و احتياطات البترول تبلغ 56 مليار برميل في كل من ليبيا وتونس و الجزائر، بينما يملك المغرب 70 من احتياطات الفوسفات العالمي .[2]

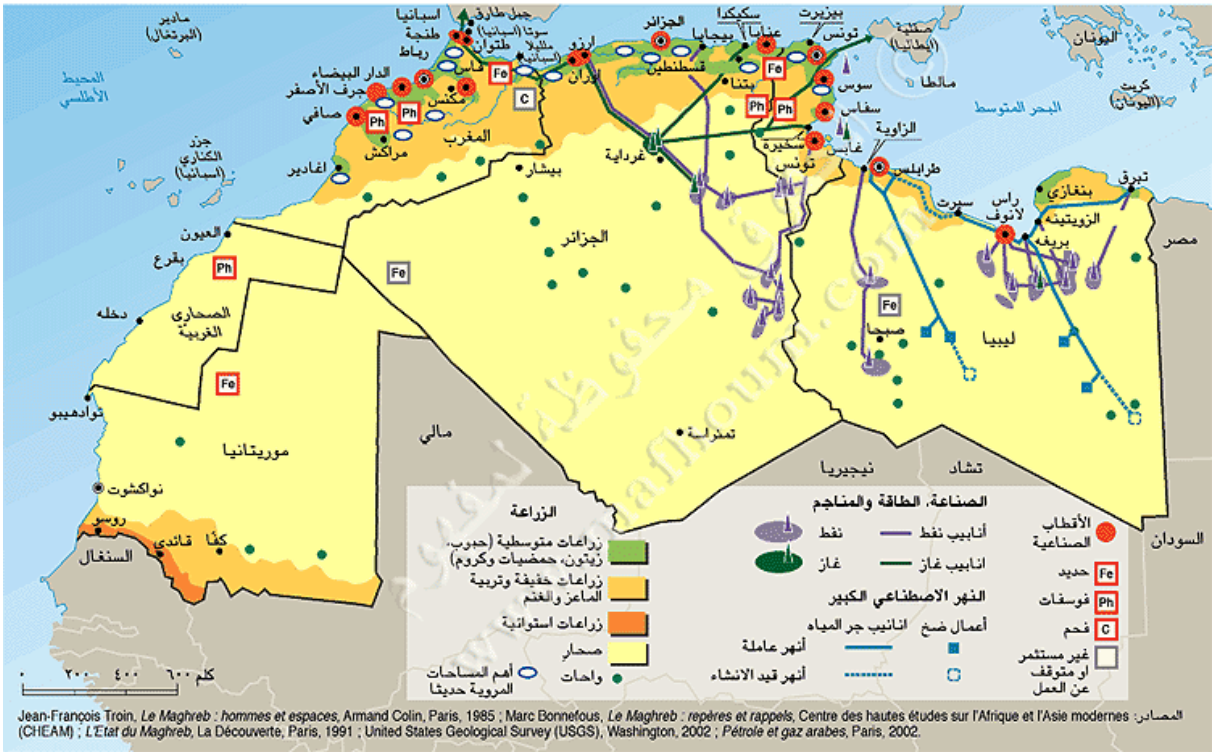

المصدر : http://www.ecole.edunet.tn/route_plage-klebia/images/8601V2.gif

[1] بن صابم بونوار، مرجع سبق ذكره، ص36 .

[2] المرجع نفسه.

و في إطار إبراز الأهمية الإستراتيجية للمغرب ا ، نجد الجنرال يقول " Buis " يظهر المتوسط مع نهاية هذا القرن العشرين، فضاءا ذا أهمية حيوية " و يضيف " : نجد فيه المغرب حارس على مضيق جبل طارق،بينما تهيمن الجزائر بسواحلها على الممرات البحرية نحو مضيق صقلية، أين تحرس تونس على ضمان أهميتها وموقعها الاستراتيجي جزءا كبيرا من السواحل الشمالية للمتوسط الممتدة من إيطاليا إلى اليونان[1] ."

ودول المغرب ا باعتبارها جزءا من حوض المتوسط فهي تكتسب أهمية بالغة، إذ نجد البحر المتوسط يتصل بالبحار و المحيطات الأخ رى عن طريق مضيق جبل طارق، و قناة السويس، وهو في المضايق ذات الأهمية الإستراتيجية، إذ تسمى في عرف رجال الإستراتيجية البحرية، نقاط الخناق، مما يسهل عملية المراقبة أو الهجوم أو التصنت من أجهزة تركب تحت الماء لمراقبة الغواصات[2] .

---

[1] بن صابم بونوار، "تطور المراقبة الأوربية للأمن في المتوسط"، ملتقى دولي حول: الجزائر و الأمن في المتوسط: واقع و آفاق، قسنطينة : مركز الشعب للدراسات الإستراتيجية، 2008.

[2] خير الدين العايب، الأمن في الحوض المتوسط في ظل التحولات الدولية الجديدة (رسالة غير منشورة لنيل شهادة. الماجستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية). جامعة الجزائر. ص 86.

كان حوض المتوسط الذي يشمل في جانب منه على سواحل دول المغرب العربي من بين المناطق المستهدفة من قبل الفكر الاستراتيجي الذي أنبنى عليه التخطيط الاستعماري في القرنين 18 و19 م الذي يقوم على رغبة القوى الاستعمارية في أيجد مناطق بحرية، تتوافر على ثروات إستراتيجية للاستفادة منها في التوسع الاستعماري، فكان الحوض المتوسط هدفا توفرت فيه الثروات، وجعلت منه مركز للتسابق الاستعماري[3] .ونجد فرنسا تنظر إلى المغرب العربي على انه خط احمر في نفو ذها الدولي مستعدة لخوض الصراع من اجله مع الولايات المتحدة الأمريكية التي حافظت بدورها على الأوراق هامة في السياسة المغاربية منذ الحرب العالمية الثانية معوضة بذلك بريطانيا العظمي التي كانت طيلة القرن التاسع عشر منافسا قويا.

غير أن الأهمية الجيواستراتيجية للمنطقة المغاربة، و روابطها القوية بمنطقة الشرق الأوسط كجزأ من العالم العربي و الإسلامي، كانت دافعا للولايات الأمريكية لمنافسة فرنسا في المنطقة، خصوصا بعد انسحاب المنافس السوفيتي، و بروز طموح عولمتي أمريكي خلال التسعينات، والحفاظ على المغرب العربي منطقة نفوذ الجات فرنسا في التسعينات إلى الدفاع عن مصالح مستعمراتها في الضفة الجنوبية للمتوسط لدي الاتحاد الأوروبي لمواجهة ألمانيا التي تسعى إلى إلحاق دول شرق أوربا باجملموعة الاقتصادية[1] .

إن الموقع الاستراتيجي للمغرب العربي الذي من مميزاته القرب من أوربا، بحيث لا يفصل بين الضفتين سوي مضيق جبل طارق، و مضيق صقلية جعله يصب في مصلحة أوربا على حساب الولايات المتحدة الأمريكية، ففي حين تندرج منطقة المشرق العربي ضمن المصالح القومية الأمريكية، يدرج المغرب العربي ضمن الحدود الأمنية لأوربا[2] .

وهو ما عملت على تأكيده التوجيهات الأوربية التي تزامنت مع خطوات اندماجها الإقليمي،التفكير في إطار جديد من العلاقات مع الضفة الجنوبية للمتوسط، وهذا الإدراك جاء بعد "ماستريخت" من أجل إيجاد فضاء للتأكيد على حضور أوربا الفاعل في لجمالل الدولي لتقرير مصير السياسات الإقليمية، وإيجاد الحلول للهاجس الأمني المرهون باستقرارالمنطقة [3].

---

[3] المرجع نفسه، ص 22.

[1] وكيديا، مرجع سبق ذكره.

[2] بن صايم بونوار، مرجع سبق ذكره، ص48 .

[3] ناظم عبد الواحد الجسور، تأثير الخلافات الأمريكية– الأوربية على قضايا الأمة العربية :حقيقة ما بعد نهاية، الحرب الباردة .بيروت :مركز دراسات الوحدة العربية، ط 1 .2007، ص .181

استنتاجات:

من خلال ما سبق عرضه، نستنتج ما يلي:

أ- أن مفهوم الأمن التقليدي يتراوح بين مستويات ثلاث تتقاطع فيما بينها:

أمن قومي بمفهومه الضيق المحصور في لجمالال العسكري من الإخطار الخارجية ضد الدولة وآخر يندرج في توسعه ليطر دفع مع الأمن الشامل الذي يشتمل على الإخطار الغير عسكرية المحدقة بالدولة

ب - أن مفهوم الأمن الحديث يمثل اتجاها راديكاليا اتبع القطيعة مع المفهوم التقليدي ليجعل المقاربة الأمنية تحول بؤرة الاهتمام من وحدة الدولة إلى وحدة تحليل بديلة و الأمر يتعلق بالإنسان، فبرز في مقابل مفاهيم الأمن القومي، الجماعي و الشامل مفهوم الأمن الإنساني، يتراوح بين الحماية المادية: التحرر من الخوف وصيانة الكرامة، كما برز في مقابل التأصيل التقليدي الواقعي، التأصيل النظري النقدي.

ج – أن الحرب الباردة و ما أفرزته من عوامل و تهديدات جديدة لم تكن شاخصة و لا موجودة تعد بمثابة نقطة تحول في تغير آليات ووسائل احتواء هذه التهديدات، وهو ما انصرف على المستوي الأكاديمي.

د -إن المغرب العربي يمثل وحدة متماسكة إقليميا و حضاريا، و في تطلعاته للمستقبل كتعبير طبيعي عن التاريخ المشترك.

ه -إن المغرب العربي يتضمن إمكانيات اقتصادية و طبيعية و موقع جغرافي إستراتيجي من الأهمية بمكان، الأمر الذي يطرح بالضرورة تحديات مستقبلية في اتجاهين :تتعلق بتأمين الإمكانيات من الأخطار الخارجية و الاستفادة من التجارب السابقة الحافلة بالحملات الاستعمارية على المنطقة من جهة .و تحدي مدى الكفاءة في استثمار هذه الإمكانيات و ذلك الموقع في التنمية الداخلية الشاملة على مستوى الفرد و الدولة.

الفصل الثاني: المغرب العربي : التحديات و الأخطار

ينصرف هذا الفصل إلى وضع الإسقاطات النظرية للأمن على الواقع المغاربي ليتم استنتاج التهديدات الراهنة إلى جانب الكلاسيكية منها، و التي تشكل تحديات في وجه الوضع الأمني بمفهومه الشامل على مستوى الأقطار المغاربية، و على هذا الأساس يتم تقسيم هذه التهديدات إلى تهديدات سياسية تتراوح بين أزمة الديمقراطية و الشرعية كأزمات تشترك الدول المغاربية في التعرض لها، ناهيك عن الأزمات البينية التي حالت دون التقارب و التوحد المغاربي، إضافة إلى الإسهام الإسرائيلي في تعميق الفجوة بين هذه الدول، باعتباره يشكل وضعا آنيا ألقى تأثيره على كافة الدول العربية.

و لكون الأمن أصبح يتضمن عناصر و مجالات أخرى تشمل الجانب الاقتصادي، فإن الوضع الاقتصادي، أصبح بدوره معنيا بتفسير الوضع الأمني في المغرب العربي .و على هذا الأساس تم الانتقال إلى طرح المشاكل الاقتصادية لإيضاح التحديات الأمنية و أبعادها التنموية و رصد إمكانيات السلامة من الحاجة الاقتصادية، حيث تم التعرض إلى الاختلال الهيكلي المغاربي، كوضع كرسته ثنائية الإخفاق في التنمية و التكامل.

كما يتم تسليط الضوء على مشاكل من نمط آخر، و يتعلق الأمر بالهجرة و الأمية و الغزو الثقافي كمتغيرات تمس الشق الاجتماعي و الثقافي للبيئة المغاربية و هو الجانب المعنوي للأمن.

المبحث الأول: التحديات السياسية

يعرض هذا المبحث إلى معالجة المشاكل الداخلية للدول المغاربية بدءا بأزمة الشرعية و مصادر تكوينها ثم أزمة الديمقراطية و التي واجهتها عوائق مرتبطة بخصائص كل مجتمع على حدة، و إن كانت قد برزت بشكل خاص و أعنف في الجزائر، حيث كان الاقتران بين الأزمة و الحركات الإسلامية عاملا زاد من حدتها، كما يتضمن مستوى ثان من التحليل، و هو العلاقات البينية للأقطار المغاربية، و ما يعتريها من تناقضات حالت دون تجسيد التقارب الفعال، باعتبار أن السبب الرئيس الكامن خلف دحض التكامل المغاربي هو التناقضات و التوترات السياسية التي تراوحت بين الاختلافات الإيديولوجية و التنازع على الحدود الموروثة عن الاستعمار، و قضية الصحراء الغربية التي لا يزال حلها معلقا إلى يومنا هذا، و التي ترجمت إلى مواجهة ثنائية بين الجزائر و المغرب كأطراف مباشرة، و غير مباشرة بين أطراف دولية تحتكر النفوذ في الرقعة المغاربية.

وأما ثالثها فيتعلق بالصراع المصيري الذي تتقاسم فيه الدول المغاربية مع نظيراتها العربية وضعا تكون فيه أحد الأطراف الأساسية في الصراع العربي – الإسرائيلي، و ينصر هذا العنصر إلى توضيح الاختراق الصهيوني في المحيط المغاربي الذي يعطل التكامل المغاربي.

المطلب الأول: الأزمات السياسية الداخلية

توجد الشرعية في كل وقت كفكرة عامة أو معتقد يسلم بهما الأكثرية حول مصدر السلطة في المجتمع و حول من يمارسها و كيفية انتقالها. و يتقابل مفهوم الشرعية مع مفهوم البيعة في التراث الإسلامي حسب ما ذهب إليه العلامة عبد الرحمان ابن خلدون في مقدمته حيث عرفها على أنها "العهد على الطاعة كأن المبايع يعاهد أميره على أنه يسلم له النظر في أمر نفسه و أمور المسلمين، لا ينازعه في شيء من ذلك، و يطيعه فيما يكلفه به من الأمر على المنشط و المكره.

و تشير الشرعية إلى طبيعة السلطة العليا في البلاد و التي تتولى تسيير أمورها و التي يدين لها الأفراد المكونين للمجتمع بالالتزام السياسي .و عليه، فإنها تتمحور حول الاتفاق للوصول إلى القبول العام بالنظام السياسي القائم و الاعتراف له بسلطته السياسية و الرضا الجماهيري عنها .[1]و في هذا الصدد، فإن **ماكس فيبر** يرى أن النظام الحاكم يكون شرعيا انطلاقا من الحد الذي يشعر

[1] محمد عامر أبو ضاوية، التنمية السياسية في البلاد العربية و الخيار الجماهيري، ليبيا :دار الرواد،2002 ،ص62 .

فيه مواطنوه أنه نظام صالح يستحق التأييد و الطاعة [2] بعكس ما إذا رأوا أنه لا يوجد سبب للطاعة أو أن امتثالهم ناتج عن الخوف فإن ذلك يعني أن مستوى الشرعية منخفض[3] ، فيتطابق معه إدراكي النخبة الحاكمة و الجماهير و تتسقان مع القيم و المصالح الأساسية للمجتمع بما يحفظ له تماسكه.

و تحقيق الشرعية يتطلب أمرين متكاملين :

1الوحدة الفعلية بين أهداف السلطة و أهداف المجتمع بحيث لا تعبر السلطة عن أهداف نخبوية فقط بل يجب أن يكون اهتمامها إلى تحقيق أهداف غالبية المجتمع.

2 الممارسة الفعلية المعبرة عن هذه الوحدة في الأهداف، فالشرعية قاعدتها الممارسة و ليس الوعود والخطب السياسية، و أساسها و حكمتها أنه يمكن أن تضلل بعض الناس بعض الوقت، ولكن لا يمكن أن تضلل جميع الناس كل الوقت .[4] بسبب أن الشرعية السياسية للسلطة في البلدان العربية لم تتحصل بالأساليب الديمقراطية أنها لازالت تعاني من هذه الأزمة التي تعيق التطور في المجال السياسي. و يمكن حصرها في ثلاثة أنواع معيقة تتلخص في الشرعية العصبوية، الشرعية الدينية، الشرعية الوطنية.

و تشير الشرعية العصبية إلى تبني السلطة بمصوغات قبلية أو عشائرية أو طافية حيث تقع الرياسة لأهل العصبية على اعتبار غلبتهم على سائر الأعصاب. و يعتبر النظام السياسي العصبوي نظاما مغلقا يحد حركية التطور و التراكم في المجتمع في المجال السياسي. أما الشرعية الدينية فقوامها أنها مستمدة من تسويغ السلطة القائمة على أساس أنها حق ديني أي أنها تشرعن نفسها بالدين[1]. أما الشرعية الوطنية و القومية العربية فإنها تقوم على دعوى نهوض المجتمع يرتبط بمهمة انجاز برنامج وطني – سياسي و تنموي – تحرري، و انجاز برنامج قومي في مواجهة الصهيونية و النفوذ الأجنبي و الدفاع عن مطلب الوحدة العربية، يمنحه الشرعية الثورية بديلا من سواها من أنماط الشرعية.

و هناك جملة من الأسباب تؤدي إلى ضعف أو فقدان الشرعية فقد تكون هذه الأزمة في أساسها مشكلة دستورية و مؤسساتية و من تم تؤثر على المؤسسات السياسية أو شاغلي الأدوار و تبلغ

---

[2] ناجي عبد النور، المدخل إلى علم السياسة، عنابة :دار العلوم للنشر و التوزيع، 2007 ، ص131 .

[3] جبرائيل ألموند، و آخرون، السياسة المقارنة :إطار نظري، ترجمة محمد زاهي بشير المغيربي، ط1 ، بنغازي :منشورات جامعة قاريونس، 1996 ، ص104 .

[4] خميس حزام والي، إشكالية الشرعية في الأنظمة السياسية العربية مع إشارة إلى تجربة الجزائر .بيروت :مركز دراسات الوحدة العربية، 2003 ، ص ص29 .

[1] علي خليفة الكواري و آخرون، المسألة الديمقراطية في الوطن العربي .بيروت :مركز دراسات الوحدة العربية، 2002 .، ص 143 ، ط2 .

ذروتها عندما يرفض الناس تقبل المؤسسات الرسمية .و عليه فإن جوهر هذه المشكلة يدور حول الدور الصحيح للسلطة المركزية و طبيعة العلاقة بينها وبين السلطات و الجماعات المحلية، و الأدوار الصحيحة للجهاز البيروقراطي و المؤسسة العسكرية، بالإضافة إلى دور السلطة في دفع عجلة التنمية بكل جوانبها.كما أنها قد تكون أزمة تغيير تحدث في فترات التحول في البنيان الاجتماعي و تعرض بناه التقليدية الرئيسية للتهديد في هذه الفترة .كما قد تكون نتيجة انهيار فاعلية النظام السياسي الشرعي الذي كان من قبل مستقرا و فشله في تحقيق الانجازات الكبرى في التنمية و التطوير. بالإضافة إلى ما سبق، فإن النظام السياسي الذي لا يمثل قيم و مصالح المجتمع من خلال التمييز بين المواطنين تعوزه الشرعية تجاه من يمارس ضدهم التمييز مما يفقد النظام أو السلطة الحاكمة ولاء المحكومين.[2]

يكاد يجمع الكتاب على كون إشكالية المجتمعات العربية هي إشكالية الشرعية أي الضعف في العلاقة بين المجتمع و السلطة .و ما يؤججه هو توغل السلطة و استخدامها للعنف و القهر كأساس لحماية بقائها الذي عجزت عن تحقيقه برضى الشعب .[3] ، و غياب الشرعية هو ما يؤدي إلى انتشار الفساد و عدم الاستقرارو هو حال الأنظمة السياسية المغاربية، فالنظام السياسي الجزائري لم تسعه الشرعية التار يخية ولا الثورية أو الدستورية أما الإخفاقات المتكررة في تحقيق الأهداف التي طرحها على المجتمع الجزائري، فكان الحل كامنا في البحث عن شرعية جديدة تتفوق في الحصول على رضا الشعب أمام البدائل الأخرى المتمثلة في الجماعات الإسلامية .[1]

أما في تونس فكان مصدر الشرعية مستمدا من الإيديولوجية القطرية الوطنية في الصراع الأجنبي، و كانت هذه الإيديولوجية مرتبطة بشخصية السلطة ممثلة في الرئيس **بورقيبة** [2] .أما في المغرب فكانت تستمد شرعيتها من النصوص الدينية، كما سعت إلى التشبث بالليبرالية كاستجابة لتحديات التجديد السياسية التي التزمت بها الحكومة.

وبالنظر إلى ماكس فيبر , الذي ميز بين ثلاثة أنماط من الشرعية ينهض كل منها على أساس مختلف: الشرعية التقليدية، والشرعية الكاريزمية، والشرعية العقلانية. تنهل الأولى من ثقل مواريث

---

[2] خميس حزام والي، مرجع سبق ذكره، ص ص43 .

[3] علي خليفة الكواري و آخرون، مرجع سبق ذكره، ص149 .

[1] المرجع نفسه، ص13 .

[2] المرجع نفسه، ص ص107 .

التقاليد وسلطانها في وجدان الناس الجاري مجرى العادة والمألوف ، وأحياناً المحترم أو المسلم به. وتلك حال الشرعية التي تقوم عليها السلطة البطريركية (الأبوية بكافة معانيها وأنواعها :سلطة الأمير والشيخ) وتنهل الثانية من مخزون المهابة والمكانة الاعتبارية التي يشغلها الزعيم الملهم في وجدان أتباعه، ومن الاعتقاد الجمعي بقدرته على القيادة. وتلك حال الشرعية التي يقوم عليها سلطان النبي والولي والزعيم الوطني و القومي ,أما الثالثة، فتنهل من سلطة القانون في وعي مجتمع يعقل معنى السياسة. وتلك حال الشرعية الدستورية والديمقراطية، حيث تقوم المؤسسات والقوانين، كتعبير عن الإرادة العامه، مقام التقاليد الموروثة والزعماء الملهمين. و يرى عبد الاله بلقزيز أن تصنيف فيبر لأنواع الشرعية هذه نظري وعام ، وان لم يكن بعيداً تماماً عن واقع التجربة التاريخية.كما إن الحدود بينها ليست مقفلة إلى درجة التمايز الكلي، بل إن التداخل بين نمطين أو أساسين من الشرعية كثيراً ما حصل وطبع تجربة السلطة في بلدان عديدة من العالم

كما تجدر الإشارة إلى أن محاولة مقاربة موضوع مصادر الشرعية في الدولة العربية المعاصرة الراهنة، يقوم على أمرين أساسين : أولهما أن التنميط الفيبري، وعلى إجرائيته التحليلية الغنية ، لا ينطبق كليا على خريطة توزيع الشرعية في البلاد العربية اليوم . فإلى أن النمط الثاني (الكاريزمي) لم يعد موجوداً منذ رحيل عبد الناصر ، إضافة إلى النمط الثالث (الشرعية العقلانية والقانونية الدستورية والديمقراطية) على ما في هذه البلاد من دساتير وانتخابات , وثانيهما أن التداخل بين بعض تلك الشرعيات سمة غالبة في الدولة العربية المعاصرة، لذلك، تم الأخد بتصنيف آخر قريب من التصنيف الفيبري، فنتحدث عن ثلاثة أنماط من الشرعية : الشرعية التقليدية، والشرعية " الثورية "، والشرعية " الدستورية "، مع الانتباه إلى نسبية المفاهيم المستعملة لوصف بعض تلك الشرعيات، مثل "الثورة" , فـللشرعية التقليدية ,وهي تستند إلى مصادر دينية أو عصبوية غالبة (قبلية، عشائرية، عائلية) أو إلى مبدأ الغلبة والاستيلاء. ومنها الشرعية القائمة على دعوى الحكم بمقتضى المرجعية الدينية كأساس للسلطة، كما في نظام إمارة المؤمنين في المغرب، و المزاوجة مع الشرعية القائمة على النسب الشريف للأسرة المالكة [5].

---

[5]عبد الإله بلقزيز ,أزمة الشرعية في النظام السياسي العربي:
www.al-taleaa.ne

ثانياً- الشرعية القائمة على عصبية القبيلة والعشيرة والعائلة، حيث عصبية غالبة تحكم إما بقاعدة عصبوية ضيقة وإما بقاعدة حلف عصبيات أوسع من القبيلة أو العشيرة الواحدة مثل وموريتانيا، ثالثاً - شرعية الغلب والاستيلاء، وهي شرعية القوة المجرّدة التي تفرضها قوة عسكرية منظمة، كما هي الحال في الدول التي تحكمها نخب عسكرية استحوذت على سلطة الدولة با لانقلاب، كما في ليبيا وموريتانيا,ونسمي هذه الشرعية تقليدية، لأنها مألوفة ومتكررة في تاريخ قيام الدول في العالم العربي- الإسلامي منذ العهد الوسيط ، إي الدولة في التحليل الخلدوني، على نحو ما كان عليه أمرها في تاريخ الإسلام، إنما قامت واستمرت ودالت بمقتضى الغلبة والاستيلاء المستندين إلى عصبية، أو بمقتضى دعوة دينية يعتصب لها اعتصاباً ، أو بهما معاً مجتمعين . وليس من شك في أن كثيراً من أسس ذلك القيام والاستواء مستمر حتى يوم الناس هذا، وإن تكيفت دينامياته وأشكاله مع متغيرات السياسة والاجتماع ,أما الشرعية الثورية , فتستند إلى رصيد المكتسبات الاجتماعية والسياسية التي أنجزتها نظم سياسية وصلت إلى السلطة باسم الثورة على أوضاع سابقة متعفنة، أو تستند إلى رصيد من الدعاوة الأيديولوجية الكثيفة الناجحة في إلهاب مشاعر الجمهور، وترسيخ الشعور لديه بقدرة الثورة علتحقيق التقدم والتغيير,ففكرة الثورة، وما تعنيه هذه العبارة من آمال عظام في تحويل شروط الحياة الاجتماعية، هي ما أسس لهذا النوع الثاني من الشرعية السياسية , وثمة شكل ثان للشرعية الثورية مثلته تجارب النخب التي قادت معركة التحرر الوطني ضد الاحتلال الأجنبي، ووصلت بها إلى حيازة الاستقلال الوطني، وتلك حال جزائر "جبهة التحرير الوطني "، وتونس "حزب الدستور"[6]

أما فيما يتعلق بأزمة الديمقراطية ,يتطلب الأمر اعطاء تعريف مختصر للديمقراطية ' فالبنسبة لشومبيتر *JOSEPH.A.SCHUMPTE*" ومن خلال المسار التطوري لمفهوم الديمقراطية رفض التعريف الكلاسيكي الذي ساد خلال القرن 12، والذي مفاده" :أن الأسلوب الديمقراطي هو ذلك الترتيب المؤسساتي الذي نتمكن من خلاله التوصل إلى القرارات السياسية التي تشخص الخير العام عن طريق جعل الشعب نفسه يتخذ القرارات من خلال انتخاب أفراد يقومون بتنفيذ إرادة الشعب "، حيث اعتبر شومبتر أن لا وجود للخير العام الذي يجتمع عليه الجميع على اعتبار أنه سيحمل معاني مختلفة باختلاف الأفراد ذواتهم، وعليه فقد اقترح تعريفا للديمقراطية على أنها :ذلك

---

[6]زهرة زرقين ,أزمة الديمقراطية في الجزائر ,*مجلة الباحث الاجتماعي*, العدد 10 ,سبتمبر2010 ؛ص135

الترتيب المنظم الذي يهدف إلى الوصول إلى القرارات السياسية، والذي يمكن الأفراد من اكتساب السلطة والحصول على الأصوات عن طريق التنافس"[7]

و بالنسبة لدول المغرب العربي, فقد توجهت إلى الانفتاح على الديمقراطية بواسطة الإقرار بالتعددية السياسية كبديل عن نظام الحزب الواحد .فالتغيير في الجزائر يؤرخ له بحادثين أساسين انتفاضة 5 أكتوبر1988 ، تبعها استقالة الشاذلي و الدخول في مرحلة التعددية و حركات الجبهة الإسلامية من خلال مسيرات الله في 5 جوان 1991 ، و بعدها توقيف انتخابات1992[3] .

هو ما أدى إلى تعثر التجربة الديمقراطية و ما لازمها من خوف و تزايد الفقر و المشاكل الاجتماعية، و هي تجربة متعثرة أيضا في مخطط الإنعاش الاقتصادي و التدهور في المردودية التربوية و التعليمية، و تعرض النسيج الاجتماعي إلى التفكك بسبب غياب القيادة الرشيدة و سنوات الدم، إضافة إلى الممارسة السياسية على مستوى السلطة و الأحزاب، و الصراع في ظل التحالفات، التنافس على تقاسم الريع و الثروة و إدارة البيروقراطية التي تحكمها قيم النهب و الرشوة والمحسوبية و الجهوية، في إطار أرضية ثقافية و أخلاقية تشجع على الفساد[4]

ويمكن ملاحظة مجموعة من التقييمات والتحليلات ، السوسيولوجية المهمة من خلال كتاب* مستقبل الديمقراطية في الجزائر* الذي خلص إلى جملة من النتائج أوجزت عقبات ومعوقات التحول الديمقراطي في الجزائر، يمكن تلخيصها فيما يلي:

–عدم التوازن بين صلاحيات السلطات الثلاث، وهيمنة مؤسسة الرئاسة، إضافة إلى قلت تجربة التشكيلة السياسية.

---

[2] إسماعيل قيره وآخرون, مستقبل الديمقراطية في الجزائر. بيروت :مركز دراسات الوحدة العربية ،2001 ,ص175.

[3] بومدين بوزيد،" حدود قوة الشارع في التغيير السياسي و سبل تعزيز التحول الديمقراطي :محاولة في فهم تعثر التجربة الديمقراطية في الجزائر"،المجلة العربية للعلوم السياسية .بيروت :مركز دراسات الوحدة العربية، العدد11 ,صيف2006 ، ص65

[1] المرجع نفسه، ص63 .

[2] إسماعيل قيره وآخرون, مستقبل الديمقراطية في الجزائر. بيروت :مركز دراسات الوحدة العربية ،2001 ,ص175.

–تفشي روح الزعامة والقداسة الشخصية الروحية الثقافية والجهوية والتاريخية في الأوساط الشعبية.

–الاختلاف حول مفهوم وأبعاد الفعل الديمقراطي الذي يتناسب مع طبيعة المجتمع الجزائري وخصوصياته الحضارية.

–عدم الاستقرار الاجتماعي والسياسي والاقتصادي الذي خبره المجتمع الجزائري منذ أكثر من عشرية كاملة من الزمن.

_تجذر الثقافة الشعبية" الطرقية "المعيقة للتحول الديمقراطي، وانتشار الأمية وانخفاض مستوى الحس المدني لدى شريحة واسعة من أفراد المجتمع.

–تدخل الجيش المباشر وغير المباش ر في الحياة السياسية والإدارية والاقتصادية.

–العدد المعتبر من المنتخبين ومسئولي الأحزاب هم ذوو أصول ريفية ما تزال ترسباتها تصنع سلوكياتهم التي لا تتناسب مع الفعل الديمقراطي المعلن.

_الخلط بين ثوابت ومقومات النظام، وهنا مكمن الخلل في التجربة الديمقراطية الجزائرية، فالقوى السياسية تتصارع حول الثوابت، بل قد تشكك فيها أو تستهين بها، وهذا ما يعطي للتنافس طابعا صراعيا دمويا إقصائيا. ولهذا فإن الحاجة صارت ملحة للتحول من مفهوم ديمقراطية المعتقدات إلى ديمقراطية البرامج، ليكون البناء عمليا عوض أن يكون هدما عبثيا.

أما فيما يتعلق بأزمة الديمقراطية في المغرب، فيتم النظر إليها من خلال واقع الأحزاب المغربية باعتبار العلاقة بين الديمقراطية و الحزب هي حتمية .حيث كان للأحزاب دور فاعل عقب استقلال المغرب، ليأتي الإعلان عن حالة الاستثناء في 1965 ليهمش هذا الدور، ثم عاد مع انطلاق المسلسل الديمقراطي ليعود مرة ثانية في بداية الثمانينات، الضعف في الهيكل الحزبي ثم بسبب تعطيل منهجية العمل الديمقراطي داخله إلى أن جاءت المبادرة الملكية، و ما يسجل على الحزب السياسي المغربي هو انغلاق بنيته التنظيمية و عدم انفتاحه على النقاشات الداخلية أو على اجملتمع و طبيعة التحولات التي يعرفها. و هو ما عبر عنه الأستاذ "وليد عبد الحي" بقوله: " لا يمكن مطالبة الدولة باحترام القانون إذا لم تحترم التنظيمات السياسية نفسها قوانينها". فلا يمكن

تطوير لجملتمع و إصلاحه دون ربح معركة التغيير الديمقراطي الداخلي و الذاتي ضد التعاطي البيروقراطي و الاستئثار بالرأي و الديماغوجية و الحفاظ على الوضع القائم.[1]

فكانت المحاولات الانشقاقية التي قابلها مبادرة الملك محمد السادس من خلال طرح قانون الأحزاب الداعي إلى ترشيد العمل السياسي و الحياة الحزبية، فهناك مفارقة مسجلة على القانون الصادر36المتعلقة بالأحزاب، فبدلا من مبادرة هذه الأخيرة إلى إصلاح النظام ، في 2005 ، رقم 04كما أن المقاربة القانونية غير كافية لإصلاح الأحزاب، فهي تعاني من الأزمة القانونية، و كذلك أزمة القيم و المبادئ و الأخلاق المؤطرة للسلوك السياسي لدى النخبة و المواطن العادي، أما فيما يتعلق بمصداقية المساعي الملكية فالاتهامات تدور حول ك ون النظام الملكي يسعى إلى خلق سند حزبي يسانده ضد الطموحات السياسية للجيش.

كما أن عدد الأحزاب في المغرب البالغة 38 حزبا، لا تعبر عن عدد مماثل من البرامج السياسية و المشاريع لجملتمعية إضافة إلى أزمة المشاركة التي يعاني منها المغرب يعبر عنها الموقف السلبي للمواطن من العمل السياسي سوءا من حيث الانخراط في التنظيمات الحزبية أو في المشاركة في الاستحقاقات الانتخابية، حيث تراوحت المشاركة في الانتخابات التشريعية في 2002 بين % 50 حسب الإحصائيات الرسمية، و أقوى حزب سياسي لم يحصل إلا على % 10 من مجموع الناخبين، فتميزت الانتخابات بتقاعس في التسجيل في اللوائح الانتخابية رغم الجمود الإعلامي الكبير.1

وإذا كانت المغرب قد حظيت بأكبر قدر من الإشادة لما تبذله من جهود لإصلاح الاقتصاد، فإنها قد حظيت أيضاً بإعجاب المراقبين من خلال الخطوات التي اتخذتها حتى الآن لفتح نظامها السياسي. فلا تزال المغرب الدولة الوحيدة في شمال أفريقيا التي اعتبرتها مؤسسة «فريدوم هاوس» "حرة جزئياً"، وذلك في دراستها السنوية للحقوق السياسية والحريات المدنية حول العالم، لكن ذلك على نحو ضيق جداً [8] وعند وفاة والده الملك حسن الثاني عام 1999، أطلق محمد الخامس

---

[1] زين العابدين حمزاوي،" الأحزاب السياسية و أزمة الانتقال الديمقراطي في المغرب"، المجلة العربية للعلوم السياسية .بيروت :مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 16 ، أكتوبر 2007 ، ص105 .

1 بول سالم , الإصلاح في شمال أفريقيا واستراتيجيات عبر الأطلسي,

www.tanmia.ma/article.php3?id_article...lan

2 اقريش رشيد, أزمة التنمية والاستقرار في المغرب العربي

www.annabaa.org/nbanews/2011/02/110.htm

سلسلة من الإصلاحات السياسية التدريجية الهادفة إلى تحديث النظام السياسي للمغرب ونقل السلطة بعيداً عن القصر. وخلال السنوات العشر منذ ذلك الحين، شهدت المغرب إجراء أول انتخابات مفتوحة بشكل معقول وتأسيس صحافة مزدهرة وتشكيل حكومة قانونية أدت إلى تكوين العديد من المنظمات غير الحكومية، بما في ذلك المشاركة القانونية لأحد أكبر الأحزاب السياسية الإسلامية في المنطقة.

وفي أعقاب الانتخابات التي جرت عام 2002، وافقت الحكومة على قانون أسرة ثوري يهدف إلى تمكين المرأة وتأسيس "هيئة الإنصاف والمصالحة"، وهي عملية المصالحة الأكثر تقدماً من أي دولة في العالم العربي لمعالجة إساءات الماضي[2].

بيد، منذ تقديم التقرير النهائي لـــ "هيئة الإنصاف والمصالحة"، لم يتم تنفيذ سوى القليل من الإصلاحات الهيكلية الموصى بها، ولا تزال انتهاكات حقوق الإنسان مستمرة، رغم أن ذلك يحدث بمعدلات اقل مما كانت عليه في الماضي.

ولا يزال برلمان مؤسسة بلا نفوذ ذو قدرة محدودة على التأثير على سياسة الحكومة. كما أن المعارضة شكلية إلى حد كبير، وأدى فوز "حزب الاستقلال" في عام 2007 إلى تعزيز الانطباع المحلي والدولي بأن الملك ملتزم بشكل الملكية الدستورية ولكن ليس بوظيفتها.

فللؤسسة البرلمانية تعمل كهيئة استشارية دون أي وظيفة فعلية. وقد أدى قانون الانتخابات الذي وُضع بهدف الحد من أي تغيير حقيقي في القصر إلى تعزيز هذا التصور. ورغم الجهود الهائلة التي بذلتها الحكومة وآخرون لتحفيز المغربيين على المشاركة في العملية الانتخابية، إلا أن معدل المشاركة تراجع إلى نسبة هي الأكثر انخفاضاً على مدار تاريخ البلاد بواقع 37 بالمائة في الانتخابات البرلمانية لعام 2007. وتم انتخاب البرلمان الحالي من قبل 21 بالمائة فقط من الناخبين المغربيين المسجلين[1], وقد جاء "حزب العدالة والتنمية" الإسلامي في المركز الثاني في الانتخابات بعد أن توقع فوزه. كما ارتفعت شعبية "حزب العدل والإحسان" المحظور، وهو حزب إسلامي أكثر تطرفاً رفض المشاركة في العملية السياسية، وذلك بالتزامن مع تراجع الحظوظ الانتخابية لـــ "حزب العدالة والتنمية" الإسلامي. وقد اختار الحزب الأول، إلى جانب أحزاب إسلامية أخرى مناهضة للملكية، مساراً إسلامياً مختلفاً وأكثر تقليدية، وهو العمل على الفوز بالعقول والقلوب من خلال توفير الخدمات وتعزيز الحصن الديني المحافظ ضد المزيد من التحديث.

وفي الديمقراطيات الجديدة أو الناشئة، يكون الهبوط الحاد في معدلات مشاركة الناخبين مؤشراً على الاستياء بحيث يتجاوز حدود اللامبالاة البسيطة. فإذا شعر الناس بأنه لا يمكنهم تشكيل نظامهم السياسي من خلال القنوات القائمة والرسمية، فسيلجأون إلى أساليب أخرى[9].

غير أن الأوضاع المجاورة التي شهدها المغربيون من عنف وعدم استقرار أثناء العقد الذي مرت به الجزائر , حال دون الرغبة في تجربة هذه الاضطرابات, كما أن الواقع بأن محمد الخامس يحتفظ بلقب "أمير المؤمنين" تعزز من شخصيته الغامضة وسلطته، مما يجعل أزمة الشرعية في المغرب أقل حدة [2]

أما التحول الديمقراطي في موريتانيا، فتواجهه تحديات تثمثل فيما يلي :

مدى حيادية الإدارة في الاستحقاقات الانتخابية :فالإدارة الموريتانية تفتقر للشروط الموضوعية التي تسهل عمل اللجنة ال وطنية المستقلة في الانتخابات و التي يجب أن يرافقها عدم ترشح من اجمللس العسكري للعزلة و حياد الإدارة و أن تكون الممارسات و التقاليد إلى جانب الأشخاص و التعليمات متوافقة مع القانون إضافة إلى الفساد المالي و الإداري المؤسس في الإدارة و عدم كفاية و كفاءة العنصر البشري في الإدارة، و هو ما يؤثر على شفافية الانتخابات.

إضافة إلى أزمة القيم، فالمنظومة القانونية المنسجمة و المتطورة تغيب فعاليتها في مجتمع يفتقد لمرجعية قيمية، و ما شهدته موريتانيا من فساد مالي هو ما يفسر تراجع القيم، حيث بدت الممارسات كنتيجة طبيعية لانهيار المنظومة القيمية. إضافة إلى تشتت ولاء المواطنين بين الدولة و القبيلة و المحيط الاجتماعي العائلي،ناهيك عن انحراف قيادات الحركات السياسية الإيديولوجية عن مبادئها بمختلف توجهاتها ، و أصبحت هي نفسها مدرسة للفساد المالي و الإداري[1] .[1]

و هو ما تنافى مع ما دعى به اجمللس العسكري الذي وصل إلى السلطة في 3 أوت 2005 إثرانقلاب على الرئيس" معاوية ولد سيد أحمد الطايع "التي تضمنها برنامج المرحلة الانتقالية، و الذي نص على:

---

[1] رشيد بن بيه , الديمقراطية والعلمانية في المغرب العربي ,الحوار المتمدن - العدد: 2717 - 2009

[2]بول سالم,مرجع سبق ذكره .

[1] ديدي ولد السالك،" التحول الديمقراطي في موريتانيا". من الموقع : http//arabicc.news/nwatayantzone

[2]مشه ور أحمد، الانتقال الديمقراطي في موريتانيا, في الموقع:

http// islamonline.net/servlet /satellite cetcid=1196786339951etpagename=?c=articlea

1-تعديل الدستور حول مدة ولاية ال و عدم تجديدها ثانية و هو ما يتطلب استفتاء.

2-تنظيم انتخابات ية و رئاسية نزيهة في غضون سنتين.

3-ضمان التوزيع العادل لخدمات الدولة و الإصلاح و العدالة.

4 -محاربة الفساد و إصلاح العدالة.

5-المصادقة على قانون يمنع رئيس اجمللس العسكري من الترشح للانتخابات القادمة، و أعلن

رئيس اجمللس العسكري" محمد ولد علي فال "انسحابه من السياسة، و بعد انتخابات 2007الرئاسية و هو ما حدث فعلا، و تنحى الجيش و سلم السلطة للمدنيين لحماية النظام الجمهوري.

غير أن هذه الوعود التي تضمنها برنامج المرحلة الانتقالية اصطدم بالواقع الموريتاني المليء بالتناقضات و العراقيل .

كما أن الانقلاب" على ولد الطايع "و استبداله" بولد سيد الشيخ عبد الله "الذي فاز في رئاسيات 2007 ، قائما ضد شخص الرئيس" ولد الطايع "و ليس على النظام كله و الدليل على ذلك بقاء دستور 1991 ساريا و كامل المؤسسات الدستورية باستثناء البرلمان الذي تم حله، نتيجة لسياسة التحدي ضد فرنسا عندما طردت البعثة العسكرية الفرنسية، و فرض التأشيرة على المواطنين الفرنسيين. و الخروج من منطقة اجملموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا و إقامة علاقات دبلوماسية مع أمريكا و إسرائيل، [1] الأمر الذي جعل فرنسا التي أتت به هي نفسها الضالعة وراء تحييده من الحكم عن طريق تدبير الانقلاب، و بالتالي التوجه نحو الانفتاح الديمقراطي من خلال الإقرار بالتعددية التي ضمت ثمانية أحزاب من بينها حزب إسلامي لم يكن نتيجة نية صادقة لتبني الديمقراطية، و إنما هو مشروع مفروض من الخارج لتعارض المصالح الأجنبية مع السياسية الرئاسية، نتج عن الإقرار بالتعددية السياسية و الانفتاح على الديمقراطية في بلدان المغرب العربي ظهور الحركات الإسلامية، و من بين الخصائص المشتركة بين هذه الحركات في المغرب العربي ما يلي:

1-إعادة الاعتبار لدور الدين الإسلامي في إدارة اجملتمع و إقامة الدولة الإسلامية.

---

[1] ناظم عبد الواحد الجاسور، الجزائر: محنة الدولة ز محنة الإسلام السياسي. عمان : دار المسيرة للنشر والتوزيع، 2001 -. ، ص ص 133_ 130 .

2-النزعة الوصائية لدى ا ت الإسلامية، و تشكيلها في الدولة القائمة و اعتبار نفسها الممثل للشرعية الدينية، هي مستعدة لاستخدام العنف.

3- تعدد الأحزاب و الحركات الدينية، 12 حزبا إسلاميا سريا في الجزائر و أكثر من 150مجموعة سرية على التراب المغربي و تضم دعوات الوعظ و الإرشاد.

مع الاختلاف في الظروف التي عاشتها كل حركة و تعاملها مع النظام السياسي،فقد ظل تأثير الجماعات الإسلامية في المغرب محدودا بينما في الجزائر و تونس تحولت إلى قوة سياسية، مما دفع النظام السياسي إلى إطلاق حملات لتطويقها، و إذا كانت حركة النهضة التونسية تقبل الحركات السياسية المختلفة معها، فإن" عباس المدني - "زعيم جبهة الإنقاذ المحلة – اعتبر أن كلمة 'الديمقراطية 'كفر لكونها تعني أن الحكم للشعب، بينما الحكم لله وحده [2]النابع من المجتمع و من التصورات التي عرفها.

فجبهة التحرير الوطني التي كانت مثلت الحزب الوحيد في الجزائر الذي يحتكر لنفسه الحياة السياسية بفعل تأثير المد القومي العربي الناصري المؤمن بالحزب الواحد و مقاومة الإمبريالية و التأثير اليساري الماركسي الذي يختلف في نقطة الانطلاق عنه و يتفق معه في المسيرة و التأثير الإسلامي الذي يرى في التعددية نقيض التوجه الإسلامي فجاءت أحداث 5 أكتوبر 1988 كتعبير عن مطلب التغيير الاقتصادي و السياسي ضد الحزب الواحد و الاقتصاد المركز و المخطط المستغل، فكان التمرد على النظام السياسي بمؤازرة الخصم المتمثل في التوجه الإسلامي حتى و إن لم يكن يعبر عن طموحات الشعب

إن نموذج التجربة الجزائرية يعبر عن خطأ التعامل مع الانفتاح نحو الديمقراطية بعد ما ظهرت العراقيل و المتغيرات الجديدة، فتراجع النظام السياسي عن الخيار الديمقراطي و توقيف المسار الانتخابي في الدور الثاني في2002 ، بعدما أقر التعددية من خلال دستور1989 ، أعطى الجناح المتطرف و الذي يمثل أقلية في جبهة الإنقاذ -على عكس الجناح المعتدل الذي يمثل أغلبية – التوجه إلى العنف.

فبدأت حملة الإرهاب و انتشرت في أغلبية الأقطار المغاربية فأصبحت منطقة المغرب العربي تشهد على سقف مكافحة الإرهاب، تحركات غربية لاسيما الأمريكية على أعلى المستويات الدبلوماسية

---

[2] محمد الأمين ولد سيدي باب" انقلاب 3 آب / أغسطس 2005 في موريتانيا أو التغيير من الداخل"، مجلة المستقبل العربي .بيروت :مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 320 ، أكتوبر 2005 ، ص9 .

و العسكرية، مثل زيارة" دونالد رامسفيلد "سكرتير الدفاع الأمريكي لعدد من دول المنطقة المغاربية، فوظفت الولايات المتحدة الأمريكية ورقة المساعدات اللوجستية الأمنية لضمان بقاء أطول إذا نجحت في إقامة قواعدها العسكرية، منها واحدة في أكثر المناطق الحساسة و يتعلق الأمر بصحراء الساحل الجزائري كأكثر المناطق عزلة و إستراتيجية فأحسنت الولايات المتحدة توظيف قضية الإرهاب للتدخل في الشؤون الداخلية للدول المغاربية، كما تسعى إلى إيجاد شرعية لتواجدها في المنطقة من خلال الدعاية للعلاقة في الجماعة السلفية للدعوة و القتال و الإرهاب الموجه نشاطه إلى شمال إفريقيا، و تضخم في التقارير المقدمة لإثارة الرعب في الدول المغاربية حتى تخضع لشروطها و مطالبها بإقامة قواعد عسكرية في الشمال الإفريقي لمكافحة الإرهاب.

و بحجة أن مصدر الإرهاب يعود إلى وجود انحراف فكري لدى من يقوم بهذه الأعمال نتيجة التأثر بمجموعة عوامل و تحوله من إطار فكري إلى مادي مظهري .و البداية تبدأ من خلال تحقيق الأمن الفكري الذي يتبعه تحقيق الأمن بجميع صوره لما يمثله أمن الفكر من حماية سلوك الفرد و تحصينا له ضد أي مؤثر .[1]

إن المشكل الثاني الذي يعد أحد مصادر التوتر في المنطقة المغاربية هو مشكل الأقليات، الحرب الباردة أفرزت أخطار جديدة ضد الأمن الدولي مثل تصاعد الأفكار القومية المتطرفة التي تمس بالوحدة الوطنية السياسية و الترابية للدولة، من خلال مطالبة بعض القوميات و الأقليات بالاستقلال[2].

ففي الجزائر مثلا،نجد مطالب من قبل الأقلية الثقافية البربرية تطالب بانفصال البربر، و لها حزب مدافع عنها ممثل في حزب التجمع من أجل الثقافة و الديمقراطية الذي يتزعمه" سعيد سعدي"، و لها منظرون و تجمع الأموال من الخارج و ترسل أسلحة إلى تيزي وزو و بجاية إذ يقيم مؤتمرات دورية، بل يعتقد المحللون السياسيون للشؤون الخارجية أن هذه الأقلية من صفوف البربر قد تكون وراء البيان الذي أعلن عن ولادة الجناح المسلح باسم" الحركة البربرية المسلحة[3]."

---

[1] ناظم عبد الواحد الجاسور، مرجع سبق ذكره، ص181 .

2-شعيبي عبد الجبار،" نحو بناء تعاون أمني متوسطي لتحقيق الأمن الفكري لمواجهة الإرهاب"، ملتقى دولي حول :الجزائر و الأمن في المتوسط :واقع و آفاق، قسنطينة : مركز الشعب للدراسات الإستراتيجية، 2008 ، ص140 .

[3] ساسي جمال،" مصادر التهديد الجديدة للأمن في المتوسط"، ملتقى دولي حول :الجزائر و الأمن في المتوسط :واقع و آفاق، قسنطينة : مركز الشعب للدراسات الإستراتيجية، 2008 ، ص91

المطلب الثاني :الأزمات السياسية البينية

يتأتي في مقدمة الأزمات التي حالت دون تقارب بين دول المغرب العربي و بالتالي دحض إمكان إقامة تكتل مغاربي في وجه التكتلات الإقليمية الأخرى النزاعات الحدودية المتعددة بين الدول المغاربية.

فبالنسبة لبداية النزاع بين الجزائر وليبيا 1967 ، عندا ادعت ليبيا بأن الدوريات الجزائرية اخترقت الحدود الليبية عند قرية" أمباس "في منطقة الحدود بينهما بالتوغل لمسافة سبع كيلومترات داخل أراضيها و توغل الطيران الجزائري في الفضاء الجوي الليبي للاستكشاف و التصوير، و كانت الجزائر تستند في توغلها إلى اتفاقية سنة 1957 المعقودة بين ليبيا و الإدارة الفرنسية المتعلقة بتحديد الحدود بين البلدين، التي صادقت عليها الجمعية الفرنسية الوطنية و سجلتها في الأمم المتحدة .أما ليبيا فتحججت بكون الاتفاقية عقدت لمنع إثارة المشاكل أثناء الثورة الجزائرية.

أما النزاع الليبي التونسي فكان حول الجرف القاري في المياه الإقليمية و رفعت تونس دعوى أمام محكمة العدل الدولية بشأن أحقيتها في منطقة الرصيف القاري في البحر المتوسط.

أحد أهم مصدر للبترول، فصدر حكم في 1982 يرفض الطلب التونسي، و انتهى النزاع في 27فبراير 1982 عندما زار العقيد القدافي تونس كمحاولة للارتقاء بالعلاقة بينهما[1] .

كما كانت المغرب تعتبر أن موريتانيا تابعة لها دينيا و سياسيا و رسميا عن طريق البيعة، التي تمثل النظام الإسلامي لوحدة الدول و الشعوب، و بعد الحرب أصبحت موريتانيا منفصلة إثر تأسيس فرنسا لدويلات في إفريقيا الغربية يرأسها الحاكم العام الفرنسي، فكانت موريتانيا ممثلة بعضو في الإتحاد الفرنسي و الجمعية الفرنسية و ضمت فرنسا أراضي لموريتانيا، و أسست حكومة موريتانية برئاسة مختار ولد دادّة "في 1971 ، ومنحت الاستقلال في 1960/11/28.

الامر الذي اعتبره المغرب مساسا بوحدة أراضيها لكون موريتانيا جزءا منها .غير أنها تراجعت لانشغالها بالصحراء الغربية .

غير أن مشكل الحدود بين الجزائر و المغرب كان الأعنف، و بلغ حد الاشتباكات المسلحة كما حدث في منطقة تندوف الجزائرية، حيث اعتبرت هذه الأخيرة الغنية بالحديد بنسبة % 75 أرضا مغربية ضمتها فرنسا إلى لجزائر لنيتها في الإبقاء علها كمستعمرة فرنسية – بحسب الإدعاء المغربي

---

[1] عبد القادر رزيق المخادمي، النزاعات الحدودية العربية .القاهرة :دار الفجر للنشر و التوزيع، ط1 ،2004، ص115 .

—و بعد رفض الميثاق الإفريقي إعادة البث في الحدود الموروثة عن الاستعمار رد المغرب بكونه أجل القضية .

و بعد اشتباكات في أكثر مناسبة في" تنجون "و" حاسي البيضاء "و مناطق أخرى، و بعد تدخل الدول العربية و الإفريقية و الجامعة العربية و منظمة الوحدة الإفريقية، وصل البلدان إلى إبرام اتفاقيات لإعادة رسم الحدود بين الجزائر و المغرب، منها معاهدة" إفران "في 15 جانفي 1969، و التصريح الجزائري المغربي في 15 يونيو 1972 ، حيث وقع على اتفاقية الحدود بين "الحسن الثاني "و" هواري بومدين "على هامش القمة التاسعة للمنظمة الإفريقية المنعقدة بالرباط، صادقت عليه الجزائر في ماي 1972 ، و المغرب في 22 يونيو 1992 ، و نشرت المعاهدة بمرسوم ملكي الذي يفصل الحدود، بعد عرضه على الأمم المتحدة[1].

3/ الصحراء الغربية :

مساحة إقليم الصحراء الغربية 26000.00 كلم ؛ يقع جنوب غرب شمال إفريقيا ؛ يحده شمالا المغرب ؛ الجزائر من الشرق الشمالي ؛ وموريتانيا شرقا وجنوبا والمحيط الأطلسي غربا ؛ يتميز بمناخ رطب زراعي شمالا وجاف جنوبا مع بعض الواحات .

ويقدر عدد السكان ما بين 350 ألف و 500 ألف نسمة منتشرين بين الأراضي الصحراوية التي سيطر عليها المغرب ؛ وللمخيمات اللاجئين بتندوف ؛ بالإضافة إلى وجود حالات الهجرة والترحال لسكان الصحراويين عبر الدول المجاورة[2].

كما سيمتد الإقليم أهمية من الموقع الإستراتيجي المطل على المحيط الأطلسي غربا والمفتوح على البوابة الشمالية لافريقيا شمالا والصحراوية جنوبا ؛ ومن غنى ثرواته الطبيعية من فوسفات الذي تم اكتشافه في 1969 في حقول بوكراع باحتياطي 13 مليار طن حيث يحتل المرتبة 2 بعد المغرب ؛ وقبل الولايات المتحدة الأمريكية3.

---

[1] المرجع نفسه، ص117 .

[2] ابراهيم تيقموتين ؛ المغرب العربي في ظل التوازنات الدولية بعد الحرب الباردة : التوافق والتنافس الأمريكي نموذجا (رسالة ماجستار غير منشورة) جامعة الجزائر كلية العلوم السياسية والإعلام ؛ قسم العلاقات الدولية ؛2005؛ص 198 .

[3] توفيق المديني ؛ المغرب العربي بين الاحياء والتجديد ؛ دراسة سياسية تاريخية؛ دمشق ؛ منشورات اتحاد الكتاب العربي ؛2006 ؛ص 53 .

[4] ابراهيم تيقموتين؛ المرجع سابق الذكر ص 199؛200 .

بالإضافة الى امكانية اكتشاف النفط في المياه الأطلسية للسواحل الصحراوية حسب تنبؤات الشركات الغربية ؛ يشكل الإقليم البحري بمساحته 150 ألف كلم وساحل طوله 1062 كلم مصدر للثروة السمكية التي يتنافس عليها كل من النرويج واليابان وفرنسا واسبانيا4.

وهي عموما، ذات أهمية خاصة بالنسبة للجميع من حيث ساحلها الطويل الممتد عبر المحيط الأطلسي بمسافة جد معتبرة تساوي 1062 كم.

– وتتمثل أهميتها الإستراتيجية بالنسبة لدول الجوار من جهة (الجزائر/المغرب/موريتانيا)، وللقوى الكبرى (إسبانيا، فرنسا، الولايات المتحدة، الإتحاد الأوربي) من جهة ثانية، على النحو الآتي :

1 – بالنسبة للجزائر :

– تمثل منطقة الصحراء الغربية منفذا إضافيا –إلى جانب المتوسط– إلى المحيط الأطلسي، وتحررا من المنفذ الضيق والمنغلق على الحوض المتوسطي، وما يمثله في حالة استقلال الصحراء الغربية من قوة إضافية معتبرة للجزائر.

– الأمر الذي سيساعدها من الناحية الاقتصادية والتجارية في استغلال هذا المنفذ –الحلم لتصدير النفط و الغاز، ومفتاحا حيويا أمام تصدير ثروة منطقة "غار جبيلات" الغنية بالحديد، والذي لم يستغل إلى اليوم لتكلفة نقله الباهظة باتجاه الشمال، حيث سبق التفكير في نقله عبر مشروع إقامة سكة حديدية لكن تم التخلي عنه لأجل ذلك.

– وقوف الجزائر إلى جانب قضية الصحراء منذ اندلاع الأزمة جعل من الجمهورية الصحراوية مدينة لها بالشيء الكثير وعليه فإن قيام علاقات خاصة بينهما يزيد من مكانة الجزائر كقوة جهوية في المنطقة فضلا عما قد يراه المغرب في ذلك كله أنه على حسابه، على اعتبار أنه تطويقا له وتهديدا لأمنه واستقراره.

– كما أن الجزائر تخشى – في حالة إدماج الصحراء الغربية تحت سلطة المغرب – امتداد أطماع المغرب إلى مطالبة هذه الأخيرة بأراضي الجزائر الحدودية :تندوف، بشار ... إلخ لتحقيق حلمها القديم: المغرب الكبير .

Le Grand Maroc وهو نفس ما تخشاه ولا تتمنى وقوعه إسبانيا أيضا، التي قد يكون من مصلحتها استمرار الأزمة حتى ينشغل المغرب بصراعه مع البوليزاريو عن مطالبته بمنطقتي "سبتة" و"مليلة"، وهو هدف يخفي وراءه هدفا آخر بالنسبة لإسبانيا، هو عدم مطالبة سكان جزر الكناري – التي تملك فيها و.م.أ قواعد عسكرية كما في إسبانيا – هم أيضا بالاستقلال عن

إسبانيا. كما سبق وأن صرح بهذا الجنرال بلانكو Blanco عام 1978. وهذه المخاوف الإسبانية هي التي كانت وراء إبرام الاتفاقية الثلاثية بمدريد عام 1975,والمخاوف نفسها تتقاسمها أيضا موريتانيا، التي تخشى من سطو نشوة ضم الصحراء الغربية للمغرب، تطلع هذه الأخيرة إلى أراضي موريتانيا و المطالبة بها تحقيقا لمشروعها القديم المعروف باسم "المغرب الكبير".

2 – بالنسبة للمغرب :

– من المعروف أن للمغرب عقدة أو "هاجس" لم يفارقه منذ استقلال منطقة المغرب العربي ككل وهو أن يرى الجزائر قوة جهوية مزاحمة له لهذا حاول ويحاول بشتى الوسائل كسب عطف الغرب و دعمه له باعتباره قوة إقليمية محورية في منطقة المغرب العربي وغرب المتوسط مضاهاة للجزائر من حيث الوزن الجغرافي الإستراتيجي والاقتصادي معا.

– لهذا فالصحراء الغربية تمثل في هذا السياق رهانا سياسيا واقتصاديا واستراتجيا له على النحو الآتي:[1]

*** سياسيا :**

– تزيد من سعة مساحته ومن قوة تعداده السكاني وتجسيد حلم المغرب الكبير، واكتساب وزن إضافي في المنطقة و الخروج من العزلة المفروضة حوله

– كما تزيد من امتداد عمقه الجغرافي، الذي هو بعد إستراتيجي، لكن آثاره السياسية واضحة من حيث تعزيز مكانته السياسية، وفرض احترام دول الجوار له.

*** اقتصاديا :**

– إلحاق الصحراء الغربية بالمغرب يجعل من هذا الأخير المنتج والمصدر الأول في العالم للفوسفات كمعدن حيوي، فضلا عن المعادن الأخرى الثمينة وموارد الطاقة التي هو محروم منها، إلى جانب الصيد البحري الذي يحتل فيه المغرب مكانة معتبرة بحكم إطلاله المزدوج على المتوسط والأطلسي، مما يجعله شريكا اقتصاديا فعالا، وبالتالي كسب ود الغرب وصداقته.

---

[1] بوزيد عمر ؛ الأهمية الإستراتيجية للصحراء الغربية؛

contentid=565&www.alasr.ws/index.cfm?method=home.con

* **إستراتيجيا:**

– بالإضافة إلى العمق الإستراتيجي، فإنها تُكسب المغرب موقعا إضافيا على شريط ساحلها الغربي الذي سيتدعم أكثر بشريط إضافي قدره 1062 كلم، وهو ليس بالمعطي الهين، لأنه يزود المغرب بقوة إستراتجية إضافية. ويجذب اهتمام الطرف الغربي الذي من المؤكد سيعمل على توظيف هذه المعطيات لتسهيل عمل "الحلف الأطلسي" في المنطقتين: المتوسط والأطلسي[1].

– ومع احتمال تقاربها مع موريتانيا، وعبرها إلى غرب أفريقيا ومنطقة الساحل، وما يعنيه بالنسبة للجزائر خاصة، من احتمال توظيف ورقة "الطوارق" ضدها.

– لهذا كله، فإن استقلال الصحراء الغربية بإجراء الاستفتاء وتنفيذ مبدأ حق تقرير المصير، يمثل بالنسبة للجزائر فرصة لكسر أطماع المغرب وطموحاته السالفة التي من المؤكد أنها –لو تحققت–

سترى فيها الجزائر أنه على حسابها، بينما لو تحقق العكس (ضم الصحراء الغربية إلى المغرب) فإن ذلك يدعم المغرب على حساب الجزائر سياسيا واقتصاديا واستراتجيا على النحو المذكور في الأعلى.

3 – بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية :

– إلى جانب القواعد العسكرية التي تملكها في "جزر الكناري" وإسبانيا والمغرب، تمثل الصحراء الغربية بالنسبة لرؤية الولايات المتحدة وفي إطار الحلف الأطلسي مثلثا إستراتيجيا يسمح بمراقبة الدخول إلى المتوسط والخروج منه وكذا مراقبة المحيط الأطلسي والمغرب العربي وإفريقيا السوداء – لاسيما الجهة الغربية منها– في الوقت الذي يلاحظ فيه تصاعد الاهتمام الأمريكي الواضح بالقارة السمراء.

– لهذا، يمثل المغرب –في حالة ضم الصحراء الغربية إليه بصفة خاصة– منطقة حيوية بالنسبة لمصالح و.م.أ الإستراتجية، وهو ما يبحث عنه المغرب و يتطلع إليه. خاصة وأن للمغرب علاقات تقليدية قوية مع أمريكا أكثر من أي دولة أخرى في المغرب العربي، علما أن الجزائر كانت خلال الحرب الباردة أقرب إلى الإتحاد السوفيتي سابقا منها إلى المعسكر الغربي، كما لا ينبغي أن ننسى

[1] المرجع نفسه.

دور المغرب في التقارب العربي-الإسرائيلي، وكذا علاقة المغرب الاستثنائية مع إسرائيل ويهود المغرب.

- من ناحية أخرى، ترى أمريكا في المغرب قاعدة لا تعوض لتطويق الإتحاد الأوربي من ناحيته الجنوبية، وكذا قاعدة انطلاق لعمليات الحلف الأطلسي فيما يسميه الحلف بـــ"خارج المنطقة". وعلى هذا الأساس فإن أمريكا ترى في المغرب العربي: "امتدادا طبيعيا لمنطقة الحلف الأطلسي"، كما أنه من الخطأ تصور تنازل الولايات المتحدة عن هذا المكسب مستقبلا. يؤكد هذا أيضا الرسالة الواضحة التي بعثت بها مجموعة من نواب الكونغرس الأمريكي إلى الرئيس بوش الابن في (أواخر أبريل/2001) وأشاروا فيها إلى: "أهمية الاستقرار والأمن في شمال أفريقيا"، وأنّهما يمثلان المصالح الإستراتيجية الحيوية للولايات المتحدة.

وقد سبق وأن تحدثت العديد من المصادر عن قيام أمريكا بتفويض مصر والسعودية من أجل الوساطة بين الجارين الجزائر والمغرب، وذلك نتيجة حرص واشنطن على: "الاستقرار في المتوسط"، مما جعلها تقدم تحذيرات ولمرات عديدة من: "أي مخاطرة للانحراف" في المنطقة من قبل الدولتين أمام الانسداد الذي تعرفه قضية الصحراء الغربية.

فالولايات المتحدة تواجه اشكالا من الاهمية بمكان ؛ فلا تريد خسارة المغرب، الحليف التقليدي لها، ولا الجزائر التي تمثل دولة "محورية" في منطقة المغرب العربي، والتي دخلت منتدى "الغرب" بعد انضمامها إلى "الحوار المتوسطي" الذي تهيمن عليه أمريكا أمنيا وسياسيا، لهذا قد يظهر طغيان منطق البراغماتية في مواقفها تجاه "الملف الصحراويالا سيما في ضل الحساسية بين الطرفين الجزائر والمغرب من جهة، ولثقل المصالح الأمريكية المرتبطة بهما في المنطقة من جهة ثانية، ومعلوم أن واشنطن تسلك سلوكا مزدوجا في المنطقة:

1 - فهي من جهة تسعى إلى إقامة شراكة اقتصادية لا تزال بعيدة المنال وهي تعلم ذلك.

2 - ومن جهة أخرى تنتهج سلوكا يتعارض مع التوجه الأول ولا يخدمه وإنما يعيقه ويعرقله بل وقد يحطمه كلية والُمراد دعمها لطروحات المغرب في الصحراء الغربية، وهذا يعني أنه في الوقت الذي تسعى فيه الولايات المتحدة إلى إقامة شراكة اقتصادية مع دول المغرب العربي الثلاث، وأن قيام وحدة مغاربية يخدم ويدعم مشروع الشراكة تلك، فإنه يفترض فيها تشجيع قيام مثل هذه الوحدة أو كل مسعى يخدم هذه المصلحة، إلا أنّنا نراها تقف مواقف متباينة، فإنه إذا كان يفترض فيها الضغط باتجاه تبنّي الخيار الأممي لإزالة أهم عقبة أمام قيام "الإتحاد المغاربي"، إلا أنها تعكس

هذا التوجه من خلال دعم طروحات المغرب التي ولاشك تزيد من عمق الشرخ القائم وتعمق من هوة التباعد بين الجزائر والمغرب وما تعنيه من إطالة عمر الأزمة أكثر وتعطيل مشروع الشراكة معها.

– تفسير مثل هذا الموقف قد يحتاج إلى شيء من التأني والذكاء، وكذا إلى إحاطة بأكبر حجم ممكن من المعلومات، ومن مصادر مختلفة، وليس هذا بالأمر الهين وفي غير متناول هذه الدراسة حاليا. ويمكن تقديم إجابة أولية على ذلك بالقول إنه وبناء على السياسة البراغماتية التي تنتهجها أمريكا في سلوكها الخارجي

فإنها:

1 – وبناء أيضا على الحالة السائدة بخصوص أزمة الصحراء (تمسك المغرب بمطالبه في الصحراء الغربية وعدم تسليم الجزائر له بذلك، بُعد احتمال قيام الإتحاد المغاربي، طبيعة الظرف الدولي السائد: مكافحة ما تسميه أمريكا بـــ "الإرهاب" ...إلخ وتذبذب الوضع الأمني في الجزائر ..) تكون أمريكا قد رأت والحالة هذه أنه من مصلحتها الوقوف إلى جانب المغرب، سلوك قد ترى في تبنّيها له أنها لن تخسر من وراءه شيئا، لأنه وإن كان يعطل مشاريع الشراكة إلا أنه لا يلغيها، فلعله حينئذ من الأفضل لها انتهاج مثل هذا السلوك وتحرص على إظهار وقوفها إلى جانب المغرب دون الذهاب معه بعيدا في ذلك (كتحريضها على / أو دعمها في إدارة) حرب شاملة ضد الجزائر أو البوليزاريو مثلا فتخسر حينئذ كل شيء، مع تبني سياسة النظر والترقب في آن واحد.

2 – هذا من جهة، ومن جهة ثانية تحرص أيضا على أن تُبقي على علاقاتها مع الجزائر، والتي تحسنت كثيرا ويسعى الطرفان إلى تطوريها أكثر وترقيتها إلى مستويات أفضل وأعلى، بدليل] إشراكها في "الحوار المتوسطي" وما يتضمنه من إجراءات والتزامات من الطرفين (مناورات، تبادل للمعلومات، دورات تكوينية...إلخ) وحجم الاستثمارات الكبرى من للشركات الأمريكية في قطاع المحروقات وبداية ولو محتشمة– للاستثمار والشراكة خارج قطاع المحروقات مع احتمال تطويرها مستقبلا وتنامي واضح لتبادل الزيارات والرسائل والمكالمات الهاتفية ...إلخ ، وهذا التحسن أحس به المغرب وفهمه على أنه تراجع من طرف أمريكا في دعمها للمغرب كما يدل عليه النقاش الدائر في وسائل الإعلام المغربية (نهاية فبراير/ 2002). كل هذا مع الإبقاء على

مشروع الشراكة بإنشاء منطقة للتبادل الحر مع المغرب العربي ككل مفتوحا، والحرص على عدم إقفاله أو إلغاءه ولو كمشروع فكرة، ومن جانب آخر محاولة احتواء أي فهم من قبل المغرب على أن ذلك تخل عنه أو تراجع على حسابه، مع التأكيد على أن مصلحة واشنطن تكمن في استقرار المنطقة (وتسوية أزمة الصحراء الغربية أمميا هي أكبر عامل استقرار فيها).[1]

نشأة النزاع في الصحراء الغربية :

بعد أن أعلنت اسبانيا عن رغبتها في منح الاستقلال للصحراء الغربية التي تنص على أسس وبعد الاتفاقية الثلاثية بين المغرب وموريتانيا واسبانيا التي تنص على تقسيم الصحراء الغربية يوم 16 أكتوبر 1975 استنادا لتفسير قرار محكمة لاهاي الدولية التي تولت البحث في النزاع بين المغرب والصحراء الغربية , وقد أدى هذا الاحتلال الذي تم عن طريق المسيرة الخضراء إلى توقيع اتفاقية بين اسبانيا وموريتانيا تقضي بتسليم الإقليم للدولتين بعد مرحلة انتقالية تدوم إلى غاية 28 فبراير 1976 غير أنهما احتلتا الصحراء الغربية قبل هذا التاريخ ؛ وهو ما جعل الجزائر وجبهة البوليزاريو تعتبر اتفاقية مدريد غير صالحة ؛ كما أعلنت جبهة البوليزاريو في 27 فبراير 1976 عن تأسيس الجمهورية العربية الديمقراطية باعتراف من الجزائر[2].

وبالتالي فنزاع الصحراء الغربية الذي اعتبر في بادئ الأمر قضية من قضايا تصفية الاستعمار بالقارة السمراء اثر المطالبة باسترجاع الإقليم الذي احتلته اسبانيا ؛ وهذه المطالبة كانت من قبل المغرب وموريتانيا تم تحول إلى نزاع مسلح بسبب تعارض المطالب الإقليمية بين المغرب وموريتانيا من جهة ؛ والجزائر والبوليزاريو من جهة أخرى[3]

– تطور النزاع:

مر النزاع في إقليم الصحراء الغربية بين جبهة البوليزاريو والمغرب بعدة مراحل بعد الفترة الاستعمارية الإسبانية (1884-1976)[4]

---

[1] المرجع نفسه.

[2] عبد القادر محمودي ؛ النزاعات العربية وتطور النظام الإقليمي : مؤسسة المنشورات الوطنية للنشر والإشهار ؛ 2002 ؛ص 326 .

[3] محمود رضوان ؛ منازعات الحدود في العالم العربي ؛ مقارنة سوسيوتاريخية وقانونية لمسألة الحدود العربية ؛ بيروت ؛ افريقيا الشرق ؛1999 ؛ص 221 .

[4] ابراهيم تيقموتين؛مرجع سبق ذكره ؛ص 200 .

وكرد على الاستعمار ؛ تأسست حركة كفاحية صحراوية من أجل الاستقلال تسمى بالجبهة الشعبية لتحرير الساقية الحمراء ووادي الذهب ؛ البوليزاريو في ماي 1973 ؛ وأول عملية عسكرية كانت عملية الخبكة في 20 يوليو ؛ وهي أول عملية عسكرية تنظمها البوليزاريو ضد الإسبان بقيادة الوالي مصطفى السيد .

وفي السنة الموالية في 1974 تم الإحصاء الإسباني لسكان إقليم الصحراء ؛ والذي أصبح مرجعية أساسية في الثمانينات والتسعينات بالنسبة للأمم المتحدة وأطراف التراع ؛ ثم إعلان اسبانيا في 20أوت عن نيتها في إجراء استفتاء لتقرير المصير خلال الأشهر الأولى من سنة 1975 ؛ وفي 14 أكتوبر 1975 طالبت الجمعية العامة للأمم المتحدة بإجراء استفتاء لتقرير المصير تحت إشرافها في الصحراء الغربية[1]

وفي 16 أكتوبر 1975 في إطار عرض القضية على المحافل الدولية ؛ تم الإعلان من قبل محكمة العدل الدولية بلاهاي في تقرير لها *بعدم العثور على روابط قانونية من شأنها إعادة النظر في تطبيق المصير كمبدأ بعدما طالبت المغرب بإعطاء رأي في القانون حول الأراضي[2]

وجاء رد الفعل المغربي في عهد الملك الحسن الثاني في 6 نوفمبر 1975 ممثلا في تنظيم المسيرة الخضراء نحو الأراضي الصحراوية لفرض واقع السيادة المغربية على الإقليم ؛ والضغط على المنظمات الدولية .

وفي 14 نوفمبر 1975 تم التوقيع على اتفاقية مدريد تحت ضغط الو.م.أ وفرنسا[3].

والتي تتضمن تقسيم الصحراء الغربية من خلال إلحاق ثلثيها بالمغرب والثلث بموريطانيا أما الجزائر فقد رفضت هذا التقسيم بل رأت بوجوب إجراء استفتاء السكان الصحراويين الذي كان مزمعا القيام به قبل الانسحاب الإسباني.

وأمام هذه التطورات لجأت جبهة البوليزاريو إلى إعلان تأسيس الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية ؛ والتي استطاعت أن تكسب إلى غاية 1989 اعتراف 73 دولة في 26 فبراير 1976 التي كان مقرها تندوف الجزائرية ؛ وتشكيل أول حكومة صحراوية في 4 مارس ؛ وفي 14 أفريل تم توقيع اتفاقية تقسيم الصحراء بين المغرب وموريطانيا ؛ فكان رد فعل قوي من البوليزاريو بهجومين الأول في عاصمة موريطانيا بنواقشط ؛ حيث توفي فيه مصطفى الوالي ؛ والثاني في شهر ديسمبر ؛ وفي 10 جويلية

---

[1] الشؤون السياسية ؛ قضية الصحراء الغربية ؛ نبذة تاريخية www.kuna.net.tw../article.details.asphx

[2] ابراهيم تيقموتين ؛مرجع سبق ذكره ؛ص 200.

[3] براهيم تيقموتين؛مرجع سبق ذكره ؛ص 200 .

1978 حدث انقلاب عسكري أبيض أطاح بالرئيس الموريطاني مختار ولد دادة ؛ ليصبح مصطفى بن محمد السالك رئيسا للبلاد وهو ما شكل ضغطا على موريطانيا للانسحاب.[1]

وفي 5 أوت انعقد اتفاق الجزائر الخاص بخروج موريطانيا من إقليم وادي الذهب ؛ وفي 14 أوت دخلت القوات المغربية إليه وأعلن الحسن الثاني في 26 يونيو 1981 في مؤتمر القمة بنيروبي عن تنظيم استفتاء تقرير المصير[2] .

وفي عام 1982 ؛ انسحبت المغرب من منظمة الوحدة الإفريقية كاحتجاج على قيام الأمين العام * ادم كودجو*للوحدة الإفريقية بدعوة الجمهورية الصحراوية لحضور اجتماعات مجلس الوزراء وهو ما اعتبره المغرب تحيزا[3].

وفي 1983 أعلن الملك عن قبوله الاستفتاء مهما كانت نتائجه ؛ وفي 1986 قررت الجمعية العامة المطالبة بإجراء مفاوضات مباشرة بين طرفي النزاع ؛ وفي 11 أوت 1988 ؛ قبل كلا الطرفين بخطة السلام المقترحة من قبل الأمين العام ؛ وفي 20سبتمبر صادق مجلس الأمن على تعيين ممثل خاص للأمين العام مكلف بقضية الصحراء ؛ وفي 5 فبراير 1989 التقى وفد من البوليزاريو بملك المغرب في مراكش وفي 18 يونيو قدم الأمين العام مقترحات لحل مشكلة الصحراء الغربية حيث تمت المصادقة عليه ؛ وفي 29 أفريل 1991 صادق مجلس الأمن على قراره رقم 690 على تشكيل بعثة

الأمم المتحدة لتنظيم الاستفتاء في الصحراء الغربية *المينورسو*.

وفي 6 سبتمبر تم الاتفاق على وقف إطلاق النار بين طرفي النزاع وتوقيع اتفاقيات هيوستن من طرف المغرب والبوليزاريو من 14 الى16 سبتمبر 1997 وفي ديسمبر بدأت المرحلة الثانية في

---

[1] محمد رضوان ؛ مرجع سبق ذكره ص؛289 .

[2] الشؤون السياسية ؛ مرجع سبق ذكره.

[3] محمد رضوان ؛ مرجع سبق ذكره ,ص 234 .

تحديد الهوية بعدما كانت المرحلة الأولى في نوفمبر 1993 ؛ حيث تحديد الهوية التابعة للجنة *المينورسو*

حيث بدأت الأعمال التحضيرية لتسجيل المصوتين الفعليين وانتهاء المرحلة الثانية في 3 ديسمبر 1998 ليصبح عدد المحدد هويتهم 147.348 شخصا [1]؛ وفي 1999 توقفت خطة الاستفتاء الأممية بالصحراء لسبب الخلافات الحادة بين الطرفين حول من يحق له التصويت بعد جولة الأمين العام الأممية للمنطقة وعرض مقترحات لتجاوز الخلاف حول تحديد هوية القبائل محل الخلاف[2].

أما فيما يتعلق بأسباب النزاع و أطرافه:

فقد اتهمت الجزائر بأن لها مطامع بالإقليم المجاور لمنطقة تندوف الحدودية التي سبق وأن شكلت موضوع نزاع بين المغرب والجزائر ؛ واهتمام هذه الأخيرة بالإقليم الصحراوي يندرج في إطار إستراتيجيتها الرامية إلى إيجاد منفذ لها يطل على المحيط الأطلسي[3].

كما أن الجزائر وجدت نفسها محصورة بين دول وسط ودول محافظة وبالتالي سلوكها هذا متماشي مع سياستها الخارجية المستمدة من توجهات حزب جبهة التحرير والتي تقوم على عزل النظام المغربي وإضعافه بحشد اعتراف دولي بالجمهورية الصحراوية[4].

بينما هناك من يرى في اندلاع النزاع راجع إلى الدوافع المغربية التي جعلت من مطالبها الإقليمية أحد وسائل تعزيز العرش العلوي المغربي ؛ إضافة إلى الدافع الاقتصادي وهو السعي إلى بلوغ الثروات المتنوعة : فوسفات ؛ نفط ؛ رصاص وسواحل غنية بالسمك كلها تواجدت في الصحراء الغربية.

---

1 الشؤون السياسية ؛ مرجع سبق ذكره.

2 المرجع نفسه .

3 محمد رضوان ؛ مرجع سبق ذكره ص 228 .

4 عبد القادر محمودي ؛مرجع سبق ذكره ص 329 .

ناهيك عن ظاهرة الخوف المتبادل بين المغرب والجزائر ؛ تغذيها تناقضات سياسية وايديولوجية ؛ فالنظام الملكي في مراكش يسعى الى استرجاع هيمنته على كل المنطقة ؛ ويرى في نجاح الثورة في الجزائر

واتجاهها المعادي للاستعمار خطرا عليه ؛ في حين يسعى الجزائر الى لعب دور قيادي في المغرب العربي[1]

الأطراف المباشرة في النزاع :

كانت لجنة المتابعة التي شكلها مؤتمر نيروبي في 1981 في إطار منظمة الوحدة الإفريقية ؛ والتي أخذت على عاتقها إيجاد مسار توافقي حول الخلاف على شكليات تنفيذ الاستفتاء وذلك في اجتماعين الأول في 24-26 غشت والثاني في 8-9 فبراير 1982[2] ؛ كانت هذه اللجنة غامضة في تحديد الأطراف المعنية بالنزاع خوفا من احتجاج دول شمال افريقيا ؛ فالمغرب كانت تعتبر أطراف النزاع ؛ المغرب من جهة والجزائر من جهة وموريتانيا من جهة أخرى ؛ بينما الجزائر اعتبرت أطراف النزاع هم : المغرب وجبهة البوليزاريو التي يرفض المغرب الاعتراف بها .

ونجحت الجزائر بفضل دبلوماسيتها في قمة *أدسا ابابا* في 1983 من انتزاع الاعتراف بأطراف النزاع وتحديده وفق النظرة الجزائرية أي بين المغرب والبوليزاريو ؛ وذلك بعد النجاح الجزائري في حشد تأييد المزيد من الدول الإفريقية في اعتبار البوليزاريو كعضو ملاحظ في المنظمة ؛ وهو ما اعتبره المغرب عرقلة لجهود السلام المبذولة من طرف المنظمة[3].

كما تطورت الأوضاع حيث تم بعد الإعلان عن تأسيس الجمهورية الصحراوية الديمقراطية ؛ إدانة مجلس الأمن للاحتلال المغربي ؛ والاعتراف بجبهة البوليزاريو كممثل شرعي ووحيد للشعب

---

1 محمد رضوان ؛المرجع السابق الذكر ص 230 .

2 توفيق المديني ؛ مرجع سبق ذكره ص 59 .

3 محمد رضوان ؛ مرجع سبق ذكره ص؛ص 231؛232 .

الصحراوي وفي عام 1984 تم قبول البوليزاريو في منظمة الوحدة الإفريقية ؛ وهو ما أدى الى انسحاب المغرب من هذه المنظمة ؛ فتولدت حالة التوتر في أجواء علاقات دول المغرب العربي[4].

أما الأطراف غير المباشرة،فتثمتل في كل من الولايات المتحدة و فرنسا ؛ فباعتبار الوفاق الاستراتيجي التقليدي القائم بينهما و بين المغرب الذي يحكمه نظام ملكي ظل دائما مصنفا ضمن المجموعة الغربية الليبرالية و كحليف استراتيجي تقليدي للغرب اضطلع بعدة ادوار دبلوماسية و عسكرية مكملة للاستراتيجية الغربية في مرحلة الحرب الباردة .

فالمغرب و الولايات المتحدة تربطهما أقدم معاهدة صداقة و تعاون منذ 1787في عهد الرئيس رونالد ريغن بالتوقيع على اتفاقية و معاهدة استراتيجية جديدة بين البلدين في 27 ماي 1982 و هو ما عبر عنه نائب كاتب الدولة الأمريكي هارولد سوندرس أمام الكونغرس في 1980 قائلا :" إلا يمكن الولايات المتحدة إن تتجاهل أن المغرب كان تاريخيا بلدا صديقا ؛ و حليفا بالمعنى العملي ...و يطابق مواقف الولايات المتحدة و الغرب في القضايا الأساسية للصراع شرق,غرب " كما أضاف قائلا : "إن فوزا عسكريا لخصوم المغرب يشكل خسارة كبيرة للمصالح العليا الأمريكية مثل هذا التطور يمكنه زعزعة استقرار المنطقة عموما و التوازن السياسي في المغرب خصوصا ". و كذلك هو الشأن بالنسبة لفرنسا التي استثمرت عاملي القرب الجغرافي و العلاقات التاريخية مع المغرب و العلاقات الشخصية الوثيقة بين الملك الحسن الثاني و بعض القيادات الفرنسية كالرئيس جيسكار ديستان , فبعد ما كانت العلاقات الفرنسية مميزة مع الجزائر إثر وصوله إلى السلطة على خلفية تبنيه للخيار العالمي الذي يطبع سياسته والذي دفعه إلى التمسك بالورقة الجزائرية نظرا لمكانتها في العالم الثالث، غير أن اهتمام فرنسا لم يعد منصبا على تقويض الثنائية القطبية بقدر اهتمامه بالخروج من الأزمة التي كانت تعانيها فرنسا ذلك بدأ اهتمامه بالبلدان الخليجية المحافظة لضمان الاحتياجات النفطية والمصالح الاقتصادية فتحررت الدبلماسية الفرنسية من الاعتبارات الاديولوجية فتبنت موقفا حياديا إزاء الصراع في شمال غرب إفريقيا إلى درجة تزكية أطروحتي المغرب والجزائر بتصويتها على قرارين متناقضين في الجمعية العامة في نفس الوقت فأصبحت البراغماتية الفرنسية تتعارض مع إنشاء دويلة صغيرة في الصحراء، فبدأت

---

[4] توفيق المديني ؛ مرجع سبق ذكره؛ص 60 .

العلاقات تتوطد بين فرنسا والمغرب [1]، ثم جاك شيراك ؛ كما أن الرؤية الإستراتيجية الفرنسية الثابتة لسيناريو انفراد الصحراء بكيان مستقل عن المغرب ممهد لامتداد النفوذ الجزائري الجيو استراتيجي إلى المحيط الأطلسي غربا ؛ بالإضافة إلى عمقها المتوسطي و الإفريقي عبر منفذ الصحراء الغربية و هو ما تعتبره فرنسا تهديدا للموقع الاستراتيجي للمغرب و موريتانيا ؛ و بالتالي عاملا محاصرا للعمق الاستراتيجي الإفريقي لفرنسا جنوبا[2] و بالتالي فالسياسة المغاربية لفرنسا و الولايات المتحدة تعتمد على حماية النظام الملكي المغربي و إدارة موازين القوى الإقليمية في منطقة المغرب العربي وفق معادلة إستراتيجية تمنع بروز قوة إقليمية رئيسية مهيمنة قادرة على احتواء بقية الأطراف في المنطقة ؛ و هو ما شكل منطلقا ثابتا في تكييف موقف فرنسا و الولايات المتحدة إزاء نزاع الصحراء الغربية.

-المساعي الدولية لحل النزاع.

أ/ دور منظمة الوحدة الأفريقية:

منظمة الوحدة الأفريقية سابقا – الاتحاد الإفريقي حاليا – أنشأت في 15 ماي 1963 من طرف 30 رئيس دولة إفريقية بأديسا أبيبا أين اعترفوا بسيادة مبدأ احترام الحدود الموروثة عن الاستعمار حسب المادة 02 و 03 من الميثاق الإفريقي، وطلبوا الدول العضوة باحترام الحدود الموجودة وقت الحصول على الاستقلال.

وقد تناولت المنظمة القضية الصحراوية بدءا من سنة 1970 حين قاموا الوطنيون الصحراويون "MLS" بمسيرات ومظاهرات ضد القوات الاستعمارية الاسبانية، وفي مؤتمر الرباط من 12-15 جوان 1972 برئاسة الملك الحسن الثاني أعلن عن قبوله لمبدأ حق تقرير المصير للشعوب والمصالحة الإفريقية والتعاون الجهوي بإعلانه المصالحة النهائية مع الرئيس الجزائري هواري بومدين بعد مشكلة الحدود، ومطالبته المنظمة لسحب الملف من الأرشيف. [1]

---

[1] بوقنطار الحسان، السياسة الخارجية الفرنسية إزاء الوطن العربي منذ عام 1967. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1987، ط1، ص 189، 190.

[2] ابراهيم تيقموتين؛مرجع سبق ذكره؛ص؛203-204.

[1] عمروش محمد ؛ النزاع في الصحراء الغربية .(مذكرة ماجستارغير منشورة).كلية العلوم السياسية و الاعلام : جامعة الجزائر ؛2006 ؛ص؛85 .

لكن بعد إعلان اسبانيا عن انسحابها كمن الإقليم الصحراوي وعقد اتفاقية مدريد مع المغرب وموريتانيا وإعلان قيام الدولة الصحراوية، عادت القضية من جديد لتظهر في المنظمة.

حيث رفضت المنضمة سياسة المغرب إزاء الصحراء الغربية لخرقها احد المبادئ المقدسة للمنضمة الإفريقية و يتعلق الأمر بحق الشعوب المستعمرة في تقرير مصيرها و الاعتراف بالحدود الموروثة عن الاستعمار ؛ و اعترفت بجبهة البوليزاريو كحركة تحرير افريقية في اجتماع موبوتو بالموزمبيق من 19-24يناير 1976.

و هو ما تأكد من خلال اجتماع لجنة الحكماء الخمسة في الخرطوم في 23 يونيو 1979 المكونة من 5 رؤساء دول من بينهم رئيس المنضمة ؛ حيث تبنت اللجنة قرار الوقف الفوري الإطلاق النار و ممارسة شعب الصحراء الغربية لحقه في تقرير مصيره عبر استفتاء عام و حر ؛ وتم تبني هذه التوصية في قمة ليبيريا من17-20يوليو 1979 بموافقة 33 عضو و اعتراض اثنين و امتناع 07 عن التصويت من بينهم المغرب أي كان رده بالموافقة على هذا الاستفتاء لكن مع عدم الاعتراف بالبوليزاريو و التاكيد على الجزائر كطرف مباشر في النزاع ؛ و هو ما نفته لجنة الحكماء معتبرة ان البوليزاريو طرفا مباشرا بدل الجزائر في النزاع من 06-07 فبراير 1982 كما تبنت القمة قرار المفاوضات المباشرة بين الوبليزاريو و المغرب في 1983 لوقف إطلاق النار و إجراء الاستفتاء السلمي العادل تحت إشراف منضمة الوحدة الإفريقية و الأمم المتحدة ؛ هذه الأخيرة التي باركت الاقتراح ؛ حيث بدأت المساعي المزدوجة بين المنضمتين و التي عرفت بزوغا لدور الهيئة الأممية على حساب تراجع دور المنضمة الإفريقية[1]

ب/ دور الأمم المتحدة :

أحيل إليها ملف الصحراء الغربية في الثمانينات بعد فشل منضمة الوحدة الإفريقية ؛ و قد سبق لها من خلال محكمة العدل الدولية أن اضطلعت على الموضوع قبل منضمة الوحدة ؛ فعرض ملف الصحراء كإحدى قضايا تصفية الاستعمار على الهيئة الأممية ؛ حيث عرض المغرب في 1964 مسالة ايفني و الصحراء الغربية على لجنة الأربعة والعشرين ؛ وكذلك موريتانيا و الجزائر على الرغم من اختلاف مطالبهم إلا أنهم اتفقوا على ضرورة تصفية الاستعمار ؛ فأصدرت لجنة تصفية

الاستعمار قرارا في 16 أكتوبر 1964 بمطالبة اسبانيا بالجنوح إلى أسلوب تقرير المصير في 1975 و إحصاء السكان المحليين دون السماح بعودة المنفيين ؛ فاتجه المغرب رافضا ذلك إلى طلب رأي المحكمة الدولية

[1] صالح يحي الشاعري ؛ تسوية النزاعات الدولية سلميا . القاهرة : مكتبة مدبولي ؛ ط1 ؛ 2006 ؛ ص؛ص؛251؛253.

و قررت بعدم وجود روابط قانونية بين المغرب و الصحراء الغربية قبل الاستعمار الاسباني و بالتالي حق الاستفتاء .

و في عام 1985 ؛ عرض كقضية خلاف حدودية بين دول عربية افريقية بعدما تصاعد النزاع بين المغرب و الجزائر التي رفضت مخلفات المسيرة الخضراء و اتفاقية مدريد الثلاثية ؛ و طالبت بالاستفتاء و تبنت الهيئة الأممية مخطط السلام الذي بدأته منضمة الوحدة ؛ وأي في إطاره صادقت اللجنة الرابعة التابعة لهيئة الأمم المتحدة في نوفمبر على مشروع التوصية الجزائري : تنفيذ قرار 104 : الدخول في مفاوضات لوقف إطلاق النار تمهيدا للاستفتاء .

و بعد رفض المغرب التفاوض المباشر مع البوليزاريو ؛ حاولت الهيئة الأممية التركيز على تنظيم الاستفتاء ؛ كما توصلت إلى حصد موافقة كل من المغرب و البوليزاريو بشان خطة السلام 30 أوت 1988 و المتمثل في قيام ممثل خاص للأمم المتحدة بتنظيم الاستفتاء بدعم من وحدات مدنية و عسكرية و أمنية و إعداد لوائح أسماء الصحراويين المؤهلين الاستفتاء[1].

كما تمكنت الهيئة الأممية من تنظيم لقاء مباشر بين المغرب والبوليزاريو من 17-19 يوليو 1993 بالعيون ؛ غير أنها فشلت في فك الخلاف المتعلق بصفة المتنازعين في الاستفتاء[2].

الحلول المقترحة لحل النزاع :

[1] محمد رضوان؛ مرجع سبق ذكره ص ؛235-240.

[2] عبد القادر رزيق مخادمي ؛ مرجع سبق ذكره ص؛135.

بعد فشل جامعة الدول العربية ومنظمة الوحدة الإفريقية في احتواء مشكلة الصحراء ؛ تحول هذا النزاع إلى الأمم المتحدة كأحد أهم الأزمات الدولية ؛ وصدرت بشأنها عدة قرارات أممية وأمكن الوصول إلى بعض الحلول التوثيقية فشلت كلها لحل يرضي الأطراف المتنازعة وهي :

1_الحل القانوني : الاستفتاء ؛ وقد جاء خيار الاستفتاء لشعب الصحراء للاختيار بين حلين :

_الانضمام إلى المغرب أو تقرير المصير والانفصال والاستقلال.

وفي 1991 صادق مجلس الأمن في قراره 690 على المقترحات التي قدمها الأمين العام في تقريره (س/ 21360) ليعلن عن تشكيل لجنة أو بعثة * المينورسو* وعن رزنامة لتطبيق المخطط يبدأ بوقف إطلاق النار في 6 أيلول 1991 ؛ وتنتهي بإعلان نتائج الاستفتاء في أواخر كانون الثاني 1992[1].

كما حدد النص أن الشعب الصحراوي يختار بحرية بين الاستقلال والاندماج وقاعدة الناخبين المشاركين في الاستفتاء ؛ استنادا إلى الإحصاء السكاني الذي أجراه الاستعمار الإسباني في الصحراء عام 1974 ؛ حيث بلغ عدد السكان 73497.

غير أن هذه العملية قد تعطلت لسببين ؛ أولهما الاعتراض من البوليزاريو على تقرير *خافياردیكويار *الأمين العام الأممي الصادر في 19 ديسمبر 1991 المتضمن ل 5 معايير لتحديد هوية المقترعين ؛ وثانيها اللائحة التي تقدم بها المغرب التي ضمت 130 ألف اسما من ثلاث قبائل اعتبرهم المغرب مواطنين صحراويين نزحوا أثناء القتال ؛ أما البوليزاريو فاعتبره قبائل مغربية غير صحراوية ورفضت لجنة تحديد الهوية إدراج أسمائهم على اللوائح الانتخابية بحجة أن المعايير التي تضمنها اتفاق *هيوستن* لا تنطبق عليهم ؛ أما المعنيين فهم 47 ألف شخص صحراوي فقط تتوفر فيهم هذه المعايير ؛ وهو ما جمد مسألة الاستفتاء[2].

الحل الثالث : مشروع الحكم الذاتيحيث تم تعيين وزير خارجية الولايات المتحدة الامريكية * جيمس بيكلر *من قبل الامين العام الامي * كوفي عنان* في 1997 كمبعوث خاص في الصحراء ؛ فاقر بعد الاقتناع باستحالة تنفيد خطة الاستفتاء ؛ بضرورة وضع مشروع جديد باسم الحل الثالث

---

[1] ظافر الحسن ؛ قضايا عربية ساخنة .بيروت : دار النور للصحافة والنشر؛ 2006 ؛ ط1؛ص 108.

[2] توفيق المديني ؛ مرجع سبق ذكره؛ص 63 .64 .

[3] جمال اوكيلي ؛ الحكم الذاتي : حل وهمي .
www.ech chaab . com / ar /index php – option =com

جاء ضمن الاتفاق الاطار ؛ و يتجاوز الحل العسكري و السياسي ؛ وذلك في 2001 و هو مشروع يمنح الصحراء الغربية حكما ذاتيا موسعا تحت الادارة المغربية لمدة 5 سنوات ؛ ثم يقرر بعدها مصيره اما بالاستقلال او الانضمام الى المغرب ؛ كما اشترط الحل : الاحتفاظ للمملكة المغربية بمقومات السيادة و ان تراعي المحاكم المحلية الصحراوية الدستور المغربي.

و هو ما قبلته المغرب و رفضته الجزائر و البوليزاريو لانه يعطي صلاحيات واسعة للمغرب تقود الى نتاءج لصالحه في الاستفتاء المقرر بعد فترة الحكم الذاتي الانتقالي ؛ واعتبره حلا هميا لا يمكن القبول به[3].

الحل الرابع : خيار التقسيم :حيث طرح المبعوث الاممي * جيمس بيكر *في 2002 فكرة تقسيم الصحراء حيث يحصل المغرب على إقليم الساقية الحمراء بينما تحصل جبهة البوليزاريو على منطقة وادي الذهب ؛ وهو ما رفضته المغرب و رحبت به الجزائر و البوليزاريو ؛ وعبر الملك محمد السادس ان الجزائر لها أطماع إقليمية في الصحراء و رفضه المطلق التنازل عن أي شبر من الصحراء في مارس 2002 ؛ و هو ما دفع * جيمس بيكر * إلى طرح 4 خيارات لحل مشكل الصحراء الغربية و هي : -سحب الأمم المتحدة لبعثة المراقبين و الإعلان عن الفشل في حل التراع .

-تنقيح مخطط *جيمس بيكر * * الحل الثالث و تنفيذه دون الرجوع إلى الأطراف .

- فرض حل على جميع الأطراف.

الحل الخامس : و هو آخر مشاريع التسوية الاممية ؛ حيث حاول * جيمس بيكلر *الجمع بين مخطط الاستفتاء و مشروع الحل الثالث ؛ و قد تضمن ما يلي :

ـمنح الصحراويين حكما ذاتيا انتقاليا لمدة 4 سنوات بدل 5 سنوات على ان ينتخب السكان بعد مرور العام الاول من ذخول الاتفاق حيز التنفيد حكومة و برلمانا محليين ؛ و يتم تنضيم استفتاء شعبي بعد 4 سنوات .

– اشراك ادارة الحكم الذاتي الملي الصحراوي في السياسة الخارجية المغاربية و دمج عناصر من البوليزاريو في الوفود الدبلوماسية المغربية في الخارج و اشراكهم في كل ما يتعلق بقضية الصحراء الغربية ؛ و هو ما اعتبره المغرب انتقاصا من سيادته .[1]

_اقامة مجلس اعلى للقضاء في الاقليم الصحراوي و اختيار نظام قضلئي خاص دون الالتزام بالدستور المغربي مما يعني ازدواجية القضاء .

-تقليص عدد قوات المغرب المسلحة خلال 90 يوما من ذخول الاتفاق حيز التنفيد ؛ وهو ما اعتبره المغرب خرقا للسيادة الوطنية في مجال الدفاع عن ترابه ؛ حيث رفضت الاحزاب المغربية هذا المقترح الذي يخدم مقاربة اللاحل بتراجعه عن الكثير من مقتضيات مخطط الاتفاق الاطار المعتمد من مجلس الامن في 2001 و يخرق السيادة المغربية على اقاليمه الصحراوية ؛ و هو ما وافقت عليه الجزائر و البوليزاريو.

-مقترح الحكم الذاتي الموسع : حيث ان فشل جميع مشاريع التسوية الاممية في التوصل الى حل لمشكلة الصحراء افضى الى طريق مسدود مما حدى بالمجتمع الدولي الى دعوة الاطراف المتنازعة من خلال قرار اكتوبر 2006 الى مطالبتهم بالذخول في مفاوضات مباشرة الايجاد حل سياسي دائم و متفق حوله و قابل للتطبيق في اقرب الآجال ؛ و هذا المشروع قدمه المغرب امام اعضاء مجلس الامن الدولي في 11 افريل 2007 حبث لا انفصال و لا الحاق[1] .

ج/آفاق الأزمة المستقبلة :

خلال أزيد من عقدين من المشاريع المقدمة للتسوية السلمية لنزاع الصحراء، اتضح أن هناك رهانات إقليمية وجغرافية سياسية تحول دون حله بالشكل المطلوب الذي يرضي جميع الأطراف. فالمغرب يرى أن الصحراء جزء من وحدته الترابية، أن الصراع حول الصحراء هو صراع حول النفوذ في المنطقة مع الجزائر التي تريد منفذا بحريا على الأطلسي من الصحراء، فيما تعتبر جبهة

---

[1] سعيد الشريف ؛ ازمة الصحراء الغربية .www.wutawasset on line . com /index . php

[1] إدريس الكنبوري؛ قضية الصحراء الغربية في مفترق الطرق categoryID=90&www.alasr.ws/index.cfm?method=home.cat

البوليساريو أن المعركة مع المغرب معركة تقرير المصير في إقليم يحتله النظام المغربي من عام 1975. وهذه المعطيات التاريخية ظلت واردة في جميع المشاريع التي تقدمت بها الأمم المتحدة لحل النزاع.[2]

و يمكننا في هذا السياق رصد ثلاث سيناريوهات هي في تصورنا جد معقولة، وهي:

- **استمرار الوضع القائم :لا حرب ولا سلم:**

و هو سيناريو قد يسعى إليه المغرب ويخدمه، وذلك بهدف ربح الوقت، كما قد يهدف من خلال تحقيق عدة مكاسب.

* تفجير جبهة البوليزاريو من الداخل باستنزاف طاقته الداخلية، حيث لا تزال عملية التحاق سفير الجمهورية الصحراوية بالجزائر سابقا ووزير سابق أيضا لخارجيتها –إلى جانب عدد من مؤسسي ج.البوليزاريو آخرهم الرائد "لحبيب أيوب"– بالمغرب عالقة بالأذهان، بالإضافة إلى توقع انهيار النظام في الجزائر أو إنهاك قوته أمام الأزمة الأمنية التي كانت تعانيها.

* محاولة عزل ج.البوليزاريو دوليا، كسحب الهند– بعد سحب حوالي 20 دولة قبلها منذ مطلع التسعينيات – اعترافها بالجمهورية الصحراوية، وكذلك نجاح المغرب قبل ذلك في تنحية ليبيا عن دعمها للبوليزاريو.

* فرض الأمر الواقع فيما يخص الاستمرار في نهب ثروات الأراضي الصحراوية الخاضعة لها مباشرة وراء "الحائط" بمساهمة ومساعدة الشركات الأجنبية، الأمريكية والفرنسية منها بصفة خاصة كما تدل عليه أطماع المغرب الأخيرة في النفط الصحراوي.

* الاستمرار في عملية "التوطين" ومتطلباتها: (تجهيزات الميناء للصيد، بناء مطار "العيون"، طريق معبدة بـــ 1650 كلم، سكنات، مدارس، مستشفيين)، والتي كلفت المغرب مابين (1989–1976)فقط: 02,8 مليار دولار. وحسب تقرير لمنظمة "هيومن رايت ووتش H.R.W " لحقوق الإنسان صدر عام 1996، فإن المغرب حوَّل عام 1991 فقط أكثر من (40 ألف) مواطن مغربي إلى الصحراء الغربية.

---

[2] المرجع نفسه .

* الإبقاء على الجيوش متمركزة بالصحراء وإبعادها لفترة إضافية أطول عن السياسة وهذا رغم النفقات العسكرية الباهظة التي تصرفها وصرفتها حكومة المغرب على جيشها العامل هناك، حيث بلغ مجموع ما تم صرفه عليه منذ اندلاع الأزمة حتى عام 1995: 04 مليار دولار بينما في الجانب الآخر عدم تضرر القوى الكبرى (أمريكا وفرنسا) من حيث تقليل نفقاتها الخاصة بدعم المغرب –في حالة قيام الحرب– ماليا وعسكريا بالإمداد بالأسلحة والمعدات واقتصاديا لتضرر الاقتصاد المغربي نتيجة استحواذ الحرب على نفقات الدولة وميزانية التنمية.

* الاستمرار في كسب التأييد الداخلي بعدم التخلي عن "القضية المصيرية" بالنسبة له، وما يعنيه من خلق التلاحم وتعزيز الولاء للملك، وتوفير الاستقرار والأمن للعرش.[1]

* احتمال كسب تنازلات أخرى هامة من طرف البوليزاريو بما قد يسمح للمغرب إجراء الاستفتاء –لو تم– في ظروف تخدمه أكثر مما هي عليه الأوضاع حاليا وبشروطه هو تعميق وتثبيت فكرة "الحل الثالث" الذي قد يخدم المغرب في حالة اعتباره حلا مؤقتا وذلك في إطار مسعى المغرب لربح الوقت وتثبيت سيناريو الوضع القائم، لاسيما في حالة ما تأكد لديه تحقيق المعطيات المشار إليها قبل قليل أو حلا آخرا يكون أقرب للتصور المغربي كما في حالة الاقتراح الأخير المعروف بـــ"الحل الرابع" الذي برز مع نهاية عام 2001 ومطلع عام 2002.

* كل هذا يجعل من الملك يكسب هامش حركة أكبر في سعيه نحو تعزيز سلطته الداخلية ومباشرة الإصلاحيات التي أعلن عنها.

كما أنّ نجاح أو تحقيق مثل هذا السيناريو مرهون بانتفاء ممارسة أمريكا وفرنسا الضغط على المغرب باتجاه تبني الحل الأممي :الاستفتاء–حتى ولو بعد تعديله– أو على العكس استمرار الضغط الأمريكي – الفرنسي على هيئة الأمم المتحدة، وعلى الأطراف المتنازعة لتبني "الحل الثالث" القريب من التصورات المغربية، وهو الآخر مرهون بما ستؤول إليه الأوضاع عامة في المنطقة ككل– لاسيما فيما يتعلق بمستقبل علاقة الجزائر بفرنسا و الإتحاد الأوربي وكذا أمريكا. ودرجة

---

[1] عمر بوزيد ؛ نزاع الصحراء، أزمة التسوية الأممية والتقاطب المغربي الجزائري
contentid=5651&www.alasr.ws/index.cfm?method=home.con

بقاء واستمرار، أو تراجع أو زوال أهمية المغرب ومكانته في سياسات وحسابات القوى الكبرى بهذه المنطقة.وهو الآخر مشروط أيضا بموقف الجزائر وتطوره من القضية، ومدى الضغوط التي قد تمارس عليها هي الأخرى في هذا الاتجاه.

و في اطار الحديث عن دوافع التصعيد ؛ نجد عناصر خفية تحكم في الوقت الحالي حالة التوتر القائم بين الجزائر والمغرب ؛ فشعور هذه الاخيرة بالتحرر من الرئاسة الدورية للاتحاد المغاربي ؛ و هي الرئاسة التي كانت تدفعها سابقا — تحت ضغط بقية العواصم المغاربية — الى تقديم تنازلات بهدف توفير شروط انطلاقة البناء المغاربي اضافة الى الاقتناع الجزائري باستغلال المغرب للشراكة الامنية و الاقتصادية و السياسية مع الاتحاد الاوروبي و الولايات المتحدة للضغط على الجزائر لوقف دعمها لجبهة البوليزاريو كما تشعر الجزائر بضرورة استمرار موقعها التاريخي الداعم الصحراء منذ 1975 خصوصا و ان الجمهورية الصحراوية في المنفى تقيم على اراضيها[1].

الحل السلمي:

هنا ينبغي أن نفرق بين المخطط الأممي الأول :الاستفتاء وحق تقرير المصير، وبين البديل المقترح (الحل الثالث) .

– ويكون الثاني معني في هذا السيناريو في حالة – قبول الأطراف كلها له وهو احتمال جد مستبعد في المستقبل المنظور ، وعلى افتراض قبول هذا الحل بدلالتيه ؛فإن ذلك يتصور عنه أنه يخدم جميع الأطراف، بما يساعد على تحقيق الوحدة المغاربية ومشروعي (الشراكة المتوسطية وإيزنستات والإصلاحات الاقتصادية والسياسية ...إلخ .

لكن هذا كله مرهون بموافقة المغرب، وموافقته عليه يعني بالنسبة إليه] عودة الجيش إلى الداخل واحتمال عودته للتدخل في سير الحياة السياسية وانبعاث سخط داخلي عام: الأحزاب والشعب ضد مما يمكن أن يوصف بـــ"التخاذل" و"الاستسلام" وممكن أيضا "الخيانة" في تنازل المغرب عن الصحراء الغربية التي كرس لها كل طاقاته وإعلامه وسياسته حتى غدت محور السياسة الداخلية والخارجية للسلطة.[2]

---

[1] احمد دياب ؛ " المغرب والجزائر : تداعيات الخلاف حول الصحراء " ؛ مجلة السياسة الدولية ؛ العدد 159 يناير 2005 ؛ ص؛ص؛ 202؛203.

[2] عمر بوزيد ؛ مرجع سبق ذكره.

– لهذا، يمكن القول أن مثل هذا السيناريو إذا كان يخدم الجميع، فإنه يضع المغرب في موقف جد حرج وضع لا يحسده عليه أحد، لاسيما مع السلطة الجديدة للملك محمد السادس الذي يتطلب تثبيت سلطته لا التنازل عن الصحراء الغربية وإنما إخراجها من "النفق" الذي آلت إليه باتجاه ضمها نهائيا إلى المغرب بأي شكل من أشكال "الضم" ؛حكم ذاتي واتحاد كونفدرالي ...إلخ.

– ولعل أكبر المستفيدين من هذا السيناريو هو الولايات المتحدة الأمريكية، كما يؤكده تصريح سفيرها السابق بالجزائر "رونالد نيومان" أثناء مناقشة موضوع الصحراء الغربية على مستوى اللجنة الأفريقية بالكونغرس الأمريكي تحت عنوان "مستقبل الاستفتاء في الصحراء الغربية" في (26/09/1998)، حيث قال: "إننا نعتقد أن مثل هذا الحل (الحل السلمي للأزمة) سيعزز الاستقرار في المنطقة وكذا في منطقة الحوض المتوسطي كما سيساهم في تحسين آفاق التعاون السياسي والاقتصادي والتجاري بين كافة بلدان المنطقة"، مؤكدا أن الفشل"سيهدد مصالحنا الخاصة ويُشكّل خطرًا على أوربا الجنوبية".

3 – الحرب : وهو سيناريو وإن كان مستبعدا لكونه لا يخدم أحدا، سواء أطراف النزاع المباشرة، أم دول الجوار أم القوى الخارجية، إلا أنه يبقى مطروحا، وحينها سيكون أشبه بالحرب الانتحارية، لأن لا أحد من دول المنطقة ترغب فيه، ولاهي قادرة عليه، فضلا عن عدم امتلاكها النفس الطويل – في ظل ظروف كل منها– للاستمرار في المواجهة دون الحديث عن "استبعاد" أن تلقى الدعم الدولي لها، بل قد تلقى التنديد منه، الأمر الذي سيعزز سيناريو استمرار "الوضع القائم" أكثر، على حساب هذا وعلى حساب سيناريو "السلم" الذي إن خدم أحد الأطراف أضر بالآخر ، كما أن مثل هذا المشهد لو تحقق سينجرّ عنه صعوبة إقناع البوليزاريو بصدق ومصداقية الأمم المتحدة و القوى الكبرى، ومعه صعوبة توقف الحرب.

ولعل ذلك يفسر لنا تشديد "كوفي عنان" في تقريره الذي رفعه إلى مجلس الأمن في (12/يوليو/2000) على ضرورة تفادي الحرب بأي ثمن، حين قال: "هو أمر يجب تجنبه مهما كلف ذلك من ثمن"[1]

---

[1] المرجع نفسه

-التناقضات الإيديو لوجية :

فبالإضافة إلى مشاكل الحدود بين الجزائر و المغرب، و توتر العلاقات التونسية المغربية إثر اعتراف تونس بحدود موريتانيا الاستعمارية، جاءت الاختلافات الإيديولوجية لتعزز من هذا التناقض، فتكونت كتلتان :الجزائر و تونس تعتمدان على النظام الجمهوري و نظام الاقتصاد الموجه مع الإشارة إلى أن الاختلاف في التطبيق الاشتراكي، و المغرب و ليبيا اللذان اعتمدا الاقتصاد الحر و النظام الملكي، و تبلور هذا الاقتراب في عقد معاهدة دفاعية في1964[1] غير أن هذا التقارب بين الجزائر و تونس تخلله اختلافات حول بعض الرؤى، فالجزائر تبنت الشعارات الوحدوية الناصرية، و ذلك قبل أن تشعر بالوحدة تجاه هذه التجربة التي فشلت في أول محاولاتها المتمثلة في التجربة الوحدوية المصرية و السورية، كما تبنت الاشتراكية لكن على نهج خاص بها يتوافق مع المقومات العربية الإسلامية للشعب الجزائري.

أما المغرب، فبعد خلافة الحسن الثاني لمحمد الخامس في فبراير 1961 ، اتبع إستراتيجية سياسية و إيديولوجية تندرج ضمن خط المعسكر الغربي، و هو ما وضعه موقع التنافس الرئيسي مع الجزائر [2].

كما تبلور التناقض الإيديولوجي بين المغرب و الجزائر في محاولة كاد الطرفين إتباع على المنطقة، فالنظام الملكي في مراكش كان يرى في نجاح الثورة في الجزائر و اتجاهها المعادي للاستعمارو الإمبريالية خطرا عليه، أما الجزائر فعملت على بناء كيانها السياسي القطري و حمايته من التهديد المغربي و لعب دور قيادي في المغرب العربي.

لقد كان لاختلاف أولويات كل قطر و اختلاف الأنظمة السياسية و اتجاهاتها الفكرية كبير الأثر على الاختلاف المصاحب له في الاتجاهات الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية .فالسياسات الاقتصادية بدورها كانت مرهونة منذ الستينات بالأبعاد الإيديولوجية و الفلسفة السياسية و الاجتماعية لقادتها .

---

[1] توفيق المديني، مرجع سبق ذكره، ص69 .

[2] عبد القادر رزيق المخادمي، مرجع سبق ذكره، ص122 .

المطلب الثالث :الصراع العربي-الإسرائيلي

تعتبر هزيمة 1967و توقيع اتفاقية كامب ديفيد في 1978 ، و معاهدة السلام المصرية مع الكيان الصهيوني في 1978 خطوة بالغة التعقيد نحو التسوية للصراع العربي الإسرائيلي، و جاءت

اتفاقيات أوسلو في 1993 لتكرس الإدراك العربي بكون التطبيع و السلام مع الكيان الصهيوني أمسى قريبا، و من تم وجب التسارع بغية حصد الامتيازات من قبل إسرائيل من خلال التطبيع معها. إن انتقال اليهود من التواجد السطحي على الأراضي المغاربية إلى الدور الفاعل يكمن عبر نشأة الأحزاب الشيوعية المغاربية التي كانت مرتعا لدور اليهود، و التي تعرف تبعية للإتحاد السوفيتي، حيث أيد الشيوعيون في منطقة المغرب العربي قرار تقسيم فلسطين، و بالتالي الاعتراف بشرعية التواجد الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية و هو ما يعكس إلى حد كبير مواقف الحزبين الشيوعيين في كل من الجزائر و المغرب مبررين مواقفهم بكونها تتوافق مع ما يقبله الفلسطينيون.

إن تتبع أحداث التطبيع المغاربي مع إسرائيل يوضح مدى التغلغل الإسرائيلي في المنطقة .ففي المغرب، سارع العاهل المغربي الحسن الثاني إلى تأدية جور فاعل في المبادرة تجاه إسرائيل، فالعلاقات بينهما علاقة الحماية و الولاء المتبادل ظلت قائمة مند سقوط الأندلس، و يوجد 700 ألف إسرائيلي من أصل مغربي يحتفظون بالجنسية المغربية و العلاقة الطيبة مع الملك .و تتجلى مظاهر التقارب المغربي الإسرائيلي فيما يلي:

-العرش المغربي يشكل لوبي انتخابي ذو تأثير كبير في الكيان الصهيوني .

-قيام الموساد بإعادة بناء الاستخبارات المغربية و اختطاف المعارض السياسي* المهدي بن بركة* من باريس 1965 و اغتياله.

-إنشاء المكتب الدبلوماسي اليهودي في المغرب في السبعينات.

-مساعدة المغرب لإسرائيل 250 ألف يهودي مغربي إلى فلسطين للسيطرة على الأراضي المنتزعة من الفلسطينيين برعاية من المؤتمر اليهودي العالمي.

-الدور المساعد للتقريب بين السادات "و" مناحيم بيغن"، و احتضان مؤتمر فاس 1 و2

1981-1982الذي تم فيه إقناع العرب بالتطبيع مع إسرائيل [1].

أما العلاقات التونسية الإسرائيلية، فيوضح طبيعتها موقف الرئيس بورقيبة الذي كشف في خطابه الشهير في أريحا 1965 عن ضرورة الاعتراف بإسرائيل و تقاسم الأرض معه في ذروة المد القومي العربي، كما أثير الاستغراب من عدم انسحاب وزير الخارجية التونسي الباجي قائد السبسي .كما تعودت الوفود العربية أن تفعل في الأمم المتحدة، و بقي لمناقشة ممثل الكيان الصهيوني حول مبالغ مالية تعويضا لتونس عن الغارات الصهيونية على الحي السكني يقطنه مناضلو منظمة التحرير الفلسطينية بضواحي العاصمة التونسية و كان ذلك في أكتوبر 1985 ، ناهيك عن المصافحة التي تمت بين وزيرالخارجية التونسي" الحبيب بن يحي "و نظيره الصهيوني" شمعون بيريز "في 1993 بواشنطن و الاعتراف المتبادل بين البلدين في 1994 و تبادل التمثيل الدبلوماسي.

أما موريتانيا، فقد أقامت علاقات دبلوماسية كاملة مع الكيان الصهيوني في عام 1999 ، و شكلت زيارة وزير خارجيتها" ولد عبدي "إلى الكيان الصهيوني مند بدء الانتفاضة الفلسطينية أول استجابة عربية للعدوان الذي يخوضه شارون ضد الشعب الفلسطيني.

كما باركت موريتانيا اتفاق أوسلو، و دعمت التطبيع مع إسرائيل، و أول اتصال رسمي بين وزيرالخارجية الموريتاني السابق" محمد سالم ولد لكحل "و نظيره الصهيوني" شمعون بيريز "في 18حزيران1995 في مدريد برعاية وزير الخارجية الإسباني السابق" خافيير سولانا ."[2]

و بعد تغيير القيادة الجزائرية، فقد ظهر التقارب الخفي ما بين الجزائر و إسرائيل و الذي حصل بعد مصافحة الرئيس" بوتفليقة "لرئيس الوزراء الإسرائيلي" إيهود باراك "خلال جنازة" الحسن الثاني "في 1999 ، و كان ذلك، هو بداية التطبيع مع إسرائيل، و ما يؤكد ذلك تصريح بوتفليقة لصحيفة' يديعوت أحروت 'بأنه" يؤمن بالسلام – أنا لست معاديا لإسرائيل "مشترطا شرطين لإقامة العلاقات مع إسرائيل :الانسحاب من جنوب لبنان و هضبة الجولان، إلا أنه أضاف

---

[1] توفيق المديني، مرجع سبق ذكره، ص ص129 .

[2] المرجع نفسه، ص ص138 .

أن هناك آفاق واسعة للتعاون الاقتصادي بينهما، فلإسرائيل و الجزائر أشياء تقدمانها معا و ذلك مرتبط بتقدم العملية السياسية".

و كان الرئيس الجزائري قد التقى خلال منتدى جرى في " بالمادي ميوركا "الإسبانية، تحت عنوان "حوض البحر المتوسط عشية الألفية الثالثة" 'شمعون بيريز "مهندس مشروع الشرق أوسطية، و و زير الأمن الداخلي السابق" شلومو بن عامي"، و تحت رعاية رئيس الوزراء الإسباني السابق أزنار، و هو اللقاء الذي سلط الضوء على لقاءات سرية سابقة بين الطرفين [1] وهو ما يتناقض مع عهد الرئيس "بوتفليقة "الذي وعد بعدم التطبيع مع إسرائيل أثناء حملته الانتخابية.

أما ليبيا، نجد معمر القذافي يتعامل مع التطبيع بحذر شديد خوفا من فقدان شعبيته في الأوساط التي تعودت على خطاباته القومية المتحمسة .و رغم اعتراض ليبيا رسميا على المناورات مع الصهاينة، غير أن المؤشرات توضح التقارب بين البلدين، بعد تعهد الزعيم القذافي في 2003 التخلي عن الأسلحة غير التقليدية في خطوة رحبت بها أمريكا .هذا، و قد كان وفد من اليهود الإيطاليين من أصل ليبي قد زار طرابلس و التقى مسؤولين ليبيين و عبر نجل الرئيس القذافي، على أنها ضريبة الاندماج في اجملتمع الدولي الذي توعد الإسرائيليين المهاجرين من ليبيا تعويضات عن عقارهم و أموالهم في ليبيا.

و مند تجسيد السياسة الخارجية الليبية القطيعة مع ماضيها الثوري الملتزم بقضايا الأمة العربية، تسارعت وثيرة التطبيع، كشفت عنها وسائل الإعلام كاللقاء بين" معمر القذافي "و" رافايلو فلاح" رئيس " جمعية يهود ليبيا "و الاتصال بوزير خارجية إسرائيل" سيلفان شالوم "و مسؤولين ليبيين .و تصريح" سيف الدين القذافي' "لجريدة الأهرام 'قائلا" :عودة اليهود الليبيين المرحب بهم في بلدهم الذين يبلغ عددهم 140 ألف، بينهم 130 ألف في الكيان الصهيوني، و الباقي موزع على دول أوربية.

[1] ناظم عبد الواحد الجاسور، تأثير الخلافات الأمريكية الأوربية على قضايا الأمة العربية :ما بعد نهاية الحرب الباردة،مرجع سبق ذكر، 2007 ، ص193 .

إن التغلغل الصهيوني في منطقة المغرب العربي يهدف إلى توخي مآرب من شأنها تحقيق المصلحة الإسرائيلية التي تتجسد أساسا في الحيلولة دون بلوغ الوحدة المغاربية، فالصهيونيون هم ضد أي تكتل أو شكل من أشكال الوحدة العربية، و يأتي هذا الرفض في ظل الإدراك التام بكون مشاريع الوحدة العربية ستزيد من قوة و فعالية العرب، و بالتالي الوقوف موقف الند في قضاياها الصراعية و على رأسها الصراع العربي الإسرائيلي، [1]و على هذا الأساس رفض" بن غوريون "الوحدة بين مصر و سوريا في1985 ، كما يرفض قيام الوحدة في منطقة المغرب العربي، معتبرا أن أي مشروع للوحدة هو موجه ضد الكيان الصهيوني .[2]

غير أن هذا التخوف الإسرائيلي لا يرتقي إلى مستوى الفعل العربي فرغم إعلان دساتيرها على

الوحدة، كالإعلان الدستوري الليبي الذي ينص في مادته الأولى على أن" :ليبيا هوية عربية، و سبقها جزء من الأمة العربي، هدفه الوحدة العربية الشاملة [3]"، بيد أن التوجه المبدئي لا يستقيم مع السلوك الفعلي للدول العربية و المغاربية التي تبقى أسيرة المصالح القطرية و السعي إلى التطبيع كأحد الوسائل السريعة لتحقيق ذلك.

المبحث الثاني :التحديات الاقتصادية

[1] توفيق المديني، مرجع سبق ذكره، ص155 .
[2] حمد المحذوب، مرجع سبق ذكره، ص06 .
[3] المرجع نفسه، ص .18

يقتصر هذا المبحث على معالجة التحديات الاقتصادية التي عانت، و لا تزال تعاني منها الدول المغاربية الخمسة من تبعاتها، و هي دراسة تتوخى الإلمام بالموضوع من جوانب الأسباب، و جذور هذا الوضع الاقتصادي المتردي لهذه الدول و الذي يتدرج ليبلغ المرحلة الاستعمارية، و السياسات الإمبريالية القائمة أساسا على تكريسه لقيم دولي معين يهيكل للاستغلال الدائم للإمكانيات الماثلة في الدول النامية عموما، و المغاربية كجزء منها، بجعلها مصدرا للموارد الأولية، و سوقا مستهلكة هامة، إضافة إلى الإبقاء على ضعفها الذي يضمن استمرار الاستفادة من هذا الوضع بالشروط التي تخدم القوى الإمبريالية، فتمسي معرّفة حسب التقييم الدولي للعمل بدلالة واحدة تنم عن مستوى التخلف، و هي الصادرات الأولية غير المصنعة، و الإسهام الضئيل في التجارة الدولية الأمر الذي ينجم عنه سمتين أساسيتين تميزان اقتصاديات الدول المغاربية تتراوح بين ضعف الهيكل الاقتصادي، و الذي يوصف بكونه استراتيجي أولي غير صناعي، و غلبة التفكير والتأسيس القطري الذي يترجم إلى تسيير و سلوك يتجافى مع منطق التكامل .و ارتقاء هذا الأخير يعني انتقاء أنجع الخيارات المتاحة أمام الدول المغاربية للعودة عن الانسياق وراء المصير و النتائج الوخيمة التي أخذت الدول المغاربية تتجرع تبعاتها ،باعتبارها مشروع أتبثت التجربة الأوربية نجاعتها و تبقى الدعوة إلى التكامل و التنمية المغاربيين ضرورة ملحة تطرحها الأوضاع و النتائج التي أمست شاخصة في لجملتمعات المغاربية من فقر و بطالة و غياب الأمن الغذائي، و تبعية للأقطار الأوربية و الغربية عموما، و هي متغيرات رسمت مستقبلا تعتبر ملامحه العامة تهديدا حقيقيا لأمن المغرب العربي .

المطلب الأول :هشاشة الهيكل الاقتصادي

إن التعبير عن الهيكل الاقتصادي يتم من خلال المساهمة النسبية للقطاعات الاقتصادية تكوين الناتج المحلي، و بالتالي في التشغيل و الصادرات...الخ .حيث يكون الاقتصاد متوازنا في هيكله الاقتصادي عندما تتناسب المساهمة النسبية في القطاعات الاقتصادية في توليد الناتج و الدخل القومي ، و يتم الربط بين طبيعة الهيكل الاقتصادي و در تقدم الدولة، فالتي ترتفع فيها نسبة المساهمة النسبية لقطاع الإنتاج الأولي الذي يشمل الزراعة و الصناعة الاستخراجية و تنحصر عملية الإنتاج في الحالة الأولى د ون تحويلها عن طريق الصناعة التحويلية، الأمر الذي ينعكس على اجمالال الزراعي، فتخلّف الصناعة يؤدي إلى بدائية أساليب الإنتاج الزراعي، فسينخفض الإنتاج و بالتالي الدخل، كما تنتفي إمكانية الاستفادة من القيمة المضافة المتحققة من استكمال العمليات الإنتاجية الزراعية و تحويلها إلى منتجات أخرى، فينخفض الناتج القومي و يعزز التخلف .[1]

أما فيما يتعلق باقتصاديات دول المغرب العربي، فقد ظهرت البقع الصناعية الأولى على الخريطة العربية في نهاية القرن الماضي، و بقيت الصناعة العربية آنذاك تابعة لأقطار المراكز الشمالية تمثل مصر، تونس المغرب، الجزائر، لكن باعتبار هذه الدول من العالم الثالث، فقد تم النظر إليها من قبل أوربا على أنها متنفس لرساميلها و تصريف منتجاتها .و قد جاء في عهد السبعينات إدراك من أغلبية الأقطار المغاربية أن فجوة التصنيع و نقل التكنولوجيا المتطورة، و التكيف معها مقياس لدرجة النمو و التقدم .[2]

فكان هناك سعي إلى تطوير الصناعة التي كانت نواتها الأولى في المغرب العربي تعود إلى فترة الاستعمار الفرنسي في كل من الجزائر، تونس و المغرب، و قد كانت هذه النواة هشة نسبيا، و أمست غداة الاستقلال تفتقر إلى الصناعات الثقيلة و بعض القطاعات الصناعية .و بعد الحصول على الاستقلال السياسي لدول المغرب العربي، لجأت إلى تطوير هياكلها الصناعية و إحداث مراكز للتصنيع.

---

[1] فليح حسن خلف، اقتصاديات الوطن العربي، الأردن :مؤسسة الوارق للنشر و التوزيع، ط1 ،2004،ص،75.

[2] أحمد أوصديق، مرجع سبق ذكره، ص33

غير أن اقتصاديات دول المغرب العربي بقيت متخلفة لاسيما في الأقطار المركزية بسبب الضعف الكبير في تنوع جهازها الإنتاجي مع تدهور شبه تام للمؤشرات الاقتصادية لأن الاختيارات السياسية الاقتصادية المعتمدة سابقا من طرف الدول المغاربية أحدثت اختلالات على مستوى التوازنات الاقتصادية من جراء المزج بين نموذج إحلال الواردات في الصناعات التحويلية من جهة، و تطوير الصادرات في الصناعات الإستراتيجية من جهة أخرى، و قد ساهمت المديونية الخارجية في تعميق الفجوة حيث بلغت نسبتها إلى الناتج المحلي الإجمالي في 2000 ، المعدلات التالية 60 : %في الجزائر،% 52 في المغرب، و % 53 في تونس، و كذلك أزمة أسعار البترول بالنسبة للجزائر في منتصف عقد الثمانينات(1986) ، و في عقد التسعينات حاولت الدول المغاربية تقليص تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية بالاعتماد على نماذج جديدة و إصلاحات في منظومتها الاقتصادية، تتبنى في ذلك استقلالية المؤسسات و الانفتاح على العالم الخارجي و الدخول في اقتصاديات السوق كالجزائر [1].

و في إطار التقسيم الدولي للعمل نجد دول المغرب العربي تتخصص حسب هيكل صادراتها في تصدير المحروقات على شكلها الخام بالنسبة للجزائر، وتصدير المواد الأولية و بعض السلع النسيجية و الغذائية بالنسبة لتونس و المغرب [2].

و هذا الوضع تشترك فيه الدول المغاربية مع الدول العربية الأخرى، فقد بلغت صادرات الدول العربية في 2000 ما قيمته 197 مليار دولار ، % 65 منها إيرادات نفطية، أما قيمة الواردات فقد بلغت 152 مليار دولار، و يساهم الوطن العربي بنسبة لا تتعدى % 3.2 من إجمالي الصادرات.

---

[1] شريط عابد،" الاندماج الاقتصادي الإقليمي للدول المغاربية"، مجلة السياسة الدولية، العدد 153 ، يوليو .2003 ص286 .

[2] المرجع نفسه، ص288 .

المطلب الثاني :تعطل التكامل و التنمية المغاربيين

إن ما يعرفه الوضع الراهن من نزوح الدول إلى التكتل في إطار اتحادات إقليمية و دولية، كان نتيجة طبيعة متغيرين أساسيين :أولهما متعلق بالإدراك العام للدول بضرورة التعامل و التعاون المتبادل بغية سد عجز الوحدات السياسية عن تعبئة كافة المطالب الوطنية بمعزل عن التوجه التكاملي بينها، أما المتغير الثاني فيكمن في اتخاذ التكامل كمدخل أو صفة علاج لحل النزاعات المتفاقمة دوليا بين الأطراف من خلال محاولة إيجاد عوامل الاندماج، و تغليب هذا الأخير على التناقضات الشاخصة في المحيط المتضمن للوحدات المعنية بالمشروع التكاملي.[1]

إن إسقاط هذه المحاولات التكاملية على واقع الأقطار المغاربية يجرنا إلى تتبع جذور إلى فترة ما قبل الاستقلال، حيث نفوذ جذور فكرة التكامل إلى اتحاد الشمال الإفريقي فيما يعرف بالمغرب العربي الكبير إلى فترة النضال المشترك ضد الاستعمار الفرنسي، و اتحاد المغرب العربي الذي تم إرساؤه كهيكل مؤسسي هو نتاج هذه الحقبة من الكفاح المسلح [2].

و تمثل ذلك أساسا في نضال الأحزاب المغاربية الثلاث بغية تحقيق الاستقلال و هي :حزب الشعب الجزائري، الحزب الدستوري التونسي، و حزب الاستقلال المغربي التي انطلقت من فكرة المغرب العربي الموحد.

فكانت هذه الفكرة التي وجدت جذورها في حقبة الاستعمار منطلقا للأقطار المغاربية يعد الاستقلال، سعيها إلى الاقتداء بالتجارب الإيجابية التي سبقتها في هذا المجال، و يتعلق الأمر بالإتحاد الأوربي، لاسيما و أن الدول المغاربية تملك كل مقومات الوحدة، فكانت الأمم المتحدة راعية

لهذه و قد أدى (C.E.A) [1] المبادرة من خلال تحريك اللجنة الاقتصادية من أجل إفريقيا

---

[1] شريط عابد،" الاقتصاد العربي و تحديات القرن الواحد و العشرين"، مجلة بحوث اقتصادية عربية .بيروت :مركز .دراسات الوحدة العربية، العدد 39 ، صيف 2007 ، ص37 .

[2] عبد القادر رزيق المخادمي، مرجع سبق ذكره، ص124.

[1] المرجع نفسه، ص126 .

بروتوكولات عامة بتونس و طنجة و طرابلس و الجزائر و الدار البيضاء إلى عقد خمس اتفاقيات تمخض عنها لجان مند1964[2] .

و إذا كانت الغاية من التكامل المغاربي محاولة الاستفادة الجماعية و التخلص من الضغوط المتماثلة من قبل القوى العالمية الغربية لاسيما الأوربية، فإن توخي هذا الغرض اصطدم بواقع سلبي يعتريه الإحقاق الناجم عن جملة من العوامل يمكن إجمالها فيما يلي:

ـ كون مركز القرار خارج عن دائرة المنطقة العربية نتيجة الهيمنة الاستعمارية و شبه الاستعمارية و الاستعمارية الجديدة على البلدان المغاربية بعد الحرب العالمية الثانية، و الهيمنة الاقتصادية و الثقافية بعد الاستقلال، فاستمر تطور العلاقات الاقتصادية و المبادلات التجارية و الثقافية للبلدان المغاربية بعد استقلالها السياسي لصالح البلدان الأوربية التي بقيت سيدة اللعبة.

ـ المنهج المتبع في التكامل المتعلق بغياب التنسيق و الانسجام بين الأعضاء فيما يخص القرارات المشتركة بسبب تشتيت لجملهودات.

ـ إعطاء الأسبقية للسياسة على الاقتصاد، و هي من أكبر الأخطار التي تمخض عنها فشل التجربة التكاملية بين الأقطار المغاربية، فالبدء بمعالجة القضايا السياسية التي تتزاحم فيها التناقضات

ـ تعدد مراكز القرارات المشتركة و المؤسسات العربية مما أدى إلى التداخل في الصلاحيات و تشتيت الجهود و معالجة نفس المشاكل دون فعالية، فالدول المغاربية أعضاء في الجامعة العربية المتضمنة لجمالس اقتصادي يتضمن التعاون في هذا لجمالال، إضافة إلى السوق العربية المشتركة، و الاتحاد العربي للحديد و الفولاذ الذي ينسق بين الشركات و ليس البلدان [3].

ـ كما أن اختلاف و تباين الأنظمة السياسية، و عدم استقرار هذه النظم في حالات معينة، و حتى عدم التحديد النهائي لطبيعة هذه النظم حيث اعتمدت بعض الدول على النهج الرأسمالي و آلية السوق، في حين اتبعت أخرى نهجا اشتراكيا بالتوجه نحو التخطيط و إدارة الاقتصاد بإعطاء دور للدولة و القطاع العام و ثالثة جمعت بين آلية السوق و التخطيط من جهة و القطاع

العام من جهة أخرى، و أخرى تأرجحت بينهما، كما نجم عن التغيرات السياسية ضعف درجة

---

[2] عبد الحميد الإبراهمي، مرجع سبق ذكره، ص334 .

[3] عبد الحميد الإبراهمي، مرجع سبق ذكره، ص362 .

استقرار النشاطات الاقتصادية [1].

إن تعطل التكامل بدوره تعطل التنمية، هذه الأخيرة ترجع إلى جملة من العوامل تتلخص أهمها فيما يلي:

_أولها متعلقة بعوامل الاختلال الداخلي بسبب التوظيف غير السليم للثروات البشرية و الاقتصادية و غياب سياسة التكامل الداخلي، و غياب سياسة التوزيع العادل للمداخيل و الثروات و الإنفاق الاستهلاكي، فبالرغم من كون الدول المغاربية هي أقل نسبة من حيث عدم عدالة التوزيع مقارنة مع دول أخرى متخلفة في الإنفاق الاستهلاكي، إلا أن ذلك يبقى غير كافيا و يحتاج إلى جهود أكبر للارتقاء بمستوى المساواة في التوزيع الاستهلاكي، حسب معامل جيبي حيث أوضحت دراسات ما بين1990 و 2000 أن الدول العربية عرفت تفاقما في حالة عدم المساواة في توزيع الإنفاق الاستهلاكي بمعدل سنوي بلغ1% ، مما يعد تدهورا ملحوظا، و ذلك نتيجة تطبيق برنامج الإصلاح الهيكلي .[2]

_أما ثانيها، فيتمثل في تدهور التوازنات المالية و التجارية الخارجية بسبب هشاشة التجارة المغاربية الخارجية، و خطر التبعية و هشاشة التبادلات البينية و زيادة حدة المديونية .[3]

كما أن سعي الدول المغاربية مباشرة بعد الاستقلال إلى تحقيق تنمية انعزالية قطرية لكل دولة بمعزل عن الأخرى، هو ما زاد من عوامل إخفاقها، فغابت المشاريع الجديدة للتنسيق بين المساعي التنموية للدول المغاربية، أسهمت في إضعاف القدرة التفاوضية لهذه الدول المنعزلة عن بعضها البعض مع الدول الأخرى ممن يتعاملون معها في التصدير و الاستيراد، و هي دول متقدمة صناعية تسيطر على التجارة العالمية، فالأقطار المغاربية و العربية تتعامل من موقف ضعف حتى و لو كانت

---

[1] فليح حسن خلف، مرجع سبق ذكره، ص299 .

[2] علي عبد القادر علي،" توجهات الإصلاح الاقتصادي و العدالة الاجتماعية في الدول العربية"، مجلة بحوث اقتصادية عربية .بيروت :مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 38، ربيع 2007 ، ص ص94 .

[3] المرجع نفسه، ص38

مجتمعة، فما بالك و هي فرادى، أما الطرف الآخر، فعادة ما يتعامل من خلال تكتلات دولية أو تكتل شركات احتكارية كالشركات الأمميةالمتعددة الجنسيات [1].

و هذا التعامل بين الدول المغاربية منفردة مع أطراف قوية اقتصاديا و متطورة تقنيا هو تعامل غيرمتكافئ، لأن الاقتصاد المتطور و المتنوع هو الذي يتمتع بمزايا الطرف الأقوى في التعامل و يقرض شروط التبعية و الاستغلال على الاقتصاد المتخلف.

و بعيدا عن خطابات المؤامرة السياسية كما يحلو للكثير في الوطن العربي إعطائها الدور الأساسي في التخلف و الإخفاق في المسيرة التنموية، التي يمتد إرجاعها إلى ندرة الموارد الطبيعية و البشرية، بل إلى تعطل التكامل المغاربي .و من بين مؤشراته انخفاض الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للدول العربية في 2000 ب 54 مليار دولار، و نصيب الفرد متدني هو الآخر، حيث لا يتجاوز في موريتانيا500 دولار سنويا .[2]و بالتالي فالتنمية الانعزالية للدول المغاربية التي تضمنت حلولا تتوافق و خطط ترميمية جزئية لا ترقى إلى ملامسة العجز الجوهري الكامن في اختلال الهيكل الاقتصادي غير القادر على تنويع الإنتاج الذي يبقى متخلفا أوليا، استخراجيا غير مصنع أو تحويلي، هو ما يجعل الد ول المغاربية متخلفة و تابعة للخارج.

---

[1] محمد الحمصي، التنمية العربية و اتجاهاتها التكاملية و التنافرية : دراسة الاتجاهات الإنمائية في خطط التنمية 1960_1980 . بيروت :مركز دراسات الوحدة العربية، -العربية المعاصرة إزاء التكامل الاقتصادي العربي 1984 - 57.، ص ص 51 ، ط3 .

[2] شريط عابد،" الاقتصاد العربي و تحديات القرن الواحد و العشرين"، مرجع سبق ذكره، ص36 .

المطلب الثالث :نتائج التهديدات الاقتصادية

لقد كان الوضع الاقتصادي المتردي للدول المغاربية ممثلا أساسا في اختلال أو هشاشة الهيكل الاقتصادي الذي يعتمد على الصادرات الزراعية و الصناعة الاستخراجية في حالاتها الإنتاجية الأولى تعبيرا عن تخلفها.

و ازدادت نتائجه الوخيمة بعد فشل محاولات التكامل الاقتصادي بسبب غياب الإرادة السياسية أساسا، ناهيك عن التنمية المبتورة أما لسطحيتها أو لإتباعها إستراتيجية انعزالية قطرية غير قومية، فكان هذا التخلف الهيكلي للاقتصاد المغاربي سببا رئيسيا نجمت عنه العديد من النتائج السلبية التي غابت عنها الحلول إلى يومنا هذا، فما هي هذه النتائج المهددة للأمن الاقتصادي للمغرب العربي؟

1-المديونية :

فبالرغم من كون نسبها انخفضت إلى الوضع العادي في الدول المغاربية، إلا أنها كانت ازمة استشرت خلال فترة السبعينات، و استهلكت الكثير من الجهود التي كان يمكن استثمارها في التنمية و التطوير الاقتصادي مساهمة بذلك في تأخر عجلة التنمية، فخلال السبعينات كان هناك اعتقاد بأن الاقتراض من الخارج شرط أساسي للتنمية، فتأثرت الدول المغاربية بالنظريات السائدة آنذاك المرحبة بالاستدانة الخارجية، فكانت هذه الفترة المتزامنة مع الاستقلال، فترة التراكم للاستدانة الخارجية،و من 1951-1970 مثل فيها إجمالي الديون بين الجزائر و المغرب و مصر 75 % من الديون العربية الخارجية.و مع نهاية ا 1988 ، كانت الجزائر و المغرب تمثل 44 % من الديون الخارجية [1].

و خلال هذه المرحلة، عرفت فيها الأقطار المغاربية ضغطا مزدوجا يتراوح من تراجع المداخيل الخارجية و ارتفاع الحاجة إلى الاستيراد بسبب ضرورات التنمية فوقعت في أزمة مالية دفعتها إلى الاقتراض من الخارج، فزادت حدة المديونية نجم عنها ارتفاع الثقل النسبي للديون في الناتج الداخلي الخام، و اللجوء إلى الصندوق الدولي لإعادة الجدولة مصحوبا ببرنامج إعادة الهيكلة [2].

و يظهر خطر الإصلاح الهيكلي في كونه تمويه يفرض من خلال الصندوق الدولي رقابة على البلدان المدينة حيث يتضمن إجراءات نيوليبرالية و تخص العملة و موازنة و تحرير الاقتصاد.

---

[1] محمد الهادي صالح الأسود، مشكلات التنمية في البلدان العربية و أثر الديون الخارجية في تفاقمها. طرابلس: مجلس الثقافة العام، 2006 ، ص ص.137 -140.

[2] عبد الحميد الإبراهمي، مرجع سبق ذكره، ص327 .

فكان من الطبيعي أن يتزايد صعود الاقتراض بسبب العجز الكامن في البلدان المغاربية التي فشلت في مواجهة تفاقم مشاكل موازين مدفوعاتها الناجم بدوره عن آلية التقسيم الدولي للعمل السائد في السوق العالمية، و هي آلية يجري في ظلها انتقال دائم للموارد الاقتصادية بين الدول النامية إلى الدول الرأسمالية و لهذا فإن عجز ميزان المدفوعات إنما يعبر عن الخلل الهيكلي الكامن في الاقتصاد النامي الذي يعتمد على تصدير خامات و استيراد آلات و سلع رأسمالية و وسيطة لأزمة الإنتاج، بل سلع استهلاكية عديدة، يؤدي إلى تدهور شروط التبادل نتيجة انخفاض أسعار صادرات الخامات و ارتفاع أسعار الواردات الصناعية [1].

2-عدم الاكتفاء الغذائي و المائي

في إن الواقع الاقتصادي لأقطار المغرب العربي يوضح عدم القدرة على تحقيق الاكتفاء الذاتي السلع الإستراتيجية خاصة الحبوب، و تنامي حجم الفجوة الغذائية، و انكشاف الأقطار المغاربية على الخارج، و ما يصاحب ذلك من تبعية للأسواق الخا رجية و الوقوع تحت ضغوطها، و ما يترتب عليها من مشكلات اجتماعية على الصعيد الداخلي في ضوء تنامي الحجم السكاني و زيادة المتطلبات .[2]

كما يبين هذا الواقع، أن الأقطار المغاربية أكثر الأقطار العربية اعتمادا على الخارج في توفير الغذاء، و هي دول تابعة تعاني من التبعية بنسبة % 60 في اعتمادها على الخارج.

إضافة إلى تزايد عدد السكان الذي يزيد في تفاقم الاختلال بين النمو الاقتصادي و النمو السكاني، حيث تزايد عدد السكان على الصعيد العربي خلال أقل من ربع قرن حيث بلغ 240 مليون نسمة في 1993 و بلغ سكان المغرب العربي لوحده في سنة 2000 ما يعادل 75,527 مليون نسمة، و يتوقع أن يضاعف على الصعيد العربي إلى 480 مليون نسمة بحلول . 2030 و تباين نسبة السكان العاملين في القطاع الزراعي حيث تنقسم الدول المغاربية تبعا لذلك إلى : اجملموعة الأولى و تزيد فيها نسبة العاملين في هذا القطاع بأكثر من % 60 و بالتالي فهي أقطار يغلب عليها الطابع الزراعي، و تشمل موريتانيا، أما اجملموعة الثانية فنسبة العاملين في الزراعة

---

[1] فؤاد مرسي، الرأسمالية تجدد نفسها. الكويت :عالم المعرفة، 1990 ، ص257 .

[2] محمد علي داهش، مرجع سبق ذكره، ص205 .

تتراوح من % 20 و 40%و تشمل المغرب و الجزائر و تونس، أما المجموعة الثالثة فتتضمن ليبيا بنسبة العاملين في الزراعة تقل عن20 %.[1]

كما تتباين من حيث نسبة السكان الذين في سن العمل في نسبة منخفضة في الجزائر و في المغرب التي تقل عن% 27 ، و متوسطة بين% 3134 – في موريتانيا و ليبيا و تونس .[2]

كما يرتبط هذا الوضع بانخفاض معدل نمو القطاع الزراعي و نصيبه من الاستثمارات، وتدني مستوى إنتاجية المساحات المزروعة و العمالة بسبب الإخفاق في الخطط التنموية العربية بصفة عامة خلال السبعينات .و الملاحظ أن مشكلة الأمن الغذائي تواجه كل الدول النفطية و غير النفطية لاسيما فيما يتعلق باستيراد الحبوب خاصة القمح الذي تسيطر على إنتاجه كل من الولايات المتحدة الأمريكية.

إضافة غلى تدني الرقعة الزراعية قياسا بالحجم السكاني مما يترتب عليه استتراف الأرض و الإخلال بمعادلة الأرض/السكان، فالمساحة للأراضي الزراعية تقدر ب 468,8 مليون هكتار، تتوزع على الجزائر ب 238,2 مليون هكتار، و ليبيا ب 186 مليون هكتار، و موريتانيا ب102,5 مليون هكتار، ثم المغرب بنحو 44,5 مليون هكتار و تونس ب 15,5 مليون هكتار .أما المساحة المتاحة للاستغلال فلا تتجاوز% 4,5 ,[3]و الدول الأكثر مساحة في المغرب العربي المتمثلة في الجزائر، ليبيا و موريتانيا، نجد أن % 90 من أراضيها صحراوية أو شبه صحراوية[4]

أما قدر نصيب الفرد المغاربي من الرقعة الزراعية بحدود 0,19 هكتار للفرد في مقابل0,28 للفرد على المستوى العالمي ا و ذلك يؤدي الى انهاك التربة و ضعف قدرتها الانتاجية ن الامر الذي ينعكس على إنتاجية المزارع المغاربي لا يكفي إنتاجه سوى ثلاثة أفراد في حين إنتاجية نظرائه في الدول المتقدمة تكفي لغذاء 150 شخصا[5]

اما السياسة الزراعية المنتهجة من الدول المغاربية بعد الاستقلال تخللتها قصور و أخطاء عديدة لازالت آثارها شاخصة إلى غاية الآن، و المعتمدة على التسيير الذاتي أو إقامة نظام الجماعية

---

[1] المرجع نفسه، ص ص206

[2] محمد السيد عبد السلام، الأمن الغذائي للوطن العربي .الكويت :عالم المعرفة، 1998 ، ص158

[3] محمد علي داهش، مرجع سبق ذكره، ص201

[4] Paul Balta, Le grand Maghreb : des indépendances à l'an 2000, Alger : l'aphonie, 1990, p. 217.

[5] محمد علي داهش، المرجع السبق الذكر، ص202

للأراضي الفلاحية الموروثة عن الاستعمار .إضافة إلى الاستثمارات غير الكافية، و البحوث المتعلقة بالهندسة[1].

فالدول المغاربية العربية لا تزال تعاني فجوة غذائية، و هي فجوة بين الإنتاج و الاستهلاك المحليين من المواد الغذائية، التي أخذت تتفاقم إلى أن بلغت هذه الفجوة الغذائية في عام2000 :13.5 مليار دولار، و 14 مليار دولار في2001.[2]

و من ناحية أخرى، تعتبر المنطقة العربية من أكثر المناطق العالم فقرا في الموارد المائية، إذ لا يتجاوز المعدل السنوي لنصيب الفرد من المياه 1000 متر مكعب مقابل 7000 متر مكعب على المستوى العالمي، أي إن العرب في الواقع مرتهنون الخارج في حاجاتهم الغذائية و المائية[3] .

ففي منطقة المغرب العربي، أمست الموارد المائية مصدر قلق للنخب الحاكمة نظرا للندرة التي تعرفها هذه المنطقة بسبب الجفاف، و ضعف نسبة تساقط الأمطار فيها، و تشهد منطقة المغرب العربي محاولات لإحكام الرقابة على مصادر مياه الوديان العابرة للحدود الجزائرية التونسية، كما يشكل النهر الاصطناعي الذي أنجزته لسبيا مصدر قلق للسلطات الجزائرية لأن من شأنه أن يمتص المياه الجوفية للصحراء الجزائرية نتيجة الاستغلال المفرط لتلك الاحتياطات[4] .

و بالتالي ن فالمياه في منطقة المتوسط من الأهمية ما يجعلها رهانا حيويا للأمن و السلم و الاستقرار فيها، و يتجلى البعد الجيوسياسي لها خاصة في منطقة الشرق الأوسط, و عليه، فإن التسابق و الاحتواء على الموارد الطبيعية كالمياه باعتباره أساس التنمية الاقتصادية، يؤدي إلى نشوب نزاعات و حروب بين الدول و هو ما يهدد الأمن الدولي[5]

3/ الفقر و أزمة التشغيل

تعاني الدول المغاربية و العربية من أزمة البطالة، حيث يقرر حجم القوى العاملة في الدول العربية حسب إحصائيات 2003 معدل نموها ب % 3 سنويا، أما نسبة البطالة فتتراوح بين % 15 و 30% بين مختلف الدول العربية، و يبلغ عدد العاطلين عن العمل أكثر من 18 مليون مرشحة للزيادة بسبب ركود العمليات الإنتاجية و تطبيق الخوصصة .

---

[1] ساسي جمال، مرجع سبق ذكره، ص134 .

[2] المرجع نفسه، ص155 .

[3] بودلال علي،" مكانة الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر"، مجلة دفاتر، جامعة أبي بكر بلقايد، كلية العلوم .الاقتصادية و التسيير، تلمسان، العدد2 ، أبريل 2006 ، ص 282.

[4] محمد الهادي صالح الأسود، مرجع سبق ذكره، ص ص137 .

[5] شريط عابد،" الاقتصاد العربي و تحديات العولمة"، مرجع سبق ذكره، ص39 .

و العلاقة قائمة بين البطالة و الفقر، فارتفاع الأولى يؤدي إلى ارتفاع الثانية، ففي الجزائر مثلا كانت البطالة ناجمة عن سياسة التعديل الهيكلي التي اتبعتها الدولة، فزادت البطالة خاصة لدى فئة الشباب، و 45 % من البطالين فقدوا منصب عملهم بسبب هذه السياسة و 10 % طردوا من العمل، و 11,4 % نتيجة غلق المؤسسات، كما تنجم البطالة عن صعوبة إدماج طالبي العمل لأول مرة و هي أكبر نسبة من البطالين زيادة إلى مناصب العمل التعاقدية و الفصلية مقارنة بالدائمة.

أما الفقر فيعرفه البنك الدولي على أ" عدم القدرة على تحقيق الحد الأدنى من مستوى المعيشة." غير أن مفهوم الفقر عند الصينيين و الهنديين الذي يؤدي إلى الموت أحيانا بسبب الجوع يختلف عنه في دول أوربا أو الولايات المتحدة الأمريكية الذي يشير إلى قضية التباين في توزيع الدخل أكثر ما يشير إلى الحرمان المطلق .

أما" روبرت ماكنمارا"، الرئيس الأسبق للبنك الدولي، فيعرف الفقر قائلا" :الفقر المطلق هو وضع تضيق فيه نسب العيش بفعل سوء التغذية و الأمية و المرض و الجوار القدر، و ارتفاع نسبة الوفيات و انخفاض مستوى متوسط العمل المتوقع إلى حد يتدنى عما يصفه به أي تعريف معقول للفقر [1] ".و قد تم التمييز بين نوعين من خطوط الفقر:

_خط الفقر المدقع :الذي يمثل التكلفة الدنيا من السلع الغذائية الأساسية التي لا يمكن دونها البقاء على قيد الحياة إلا لفترة قصيرة[2]

_خط الفقر المطلق :الذي يمثل إجمالي تكلفة سلة السلع المطلوبة لسد الاحتياجات الاستهلاكية الأساسية التي تشمل السلع الغذائية و غير الغذائية مثل الملابس، السكن، التعليم، الصحة.

ظاهرة الفقر ملازمة لأغلب اجملتمعات النامية ا لتي تفتقد للتنمية الاقتصادية الحقة، و هو واقع البلدان العربية و المغاربية، فقد جاءت تقريرات مجلس الوحدة الاقتصادية العربية لتوضح أن 22 %من سكان الوطن العربي يعيشون دون دولار واحد يوميا أي ما يعادل 62 مليون نسمة

---

[1] بن ناصر عيسى، مرجع سبق ذكره، ص204

2عبد الرزاق الفارس، الفقر و توزيع الدخل في الوطن العربي .بيروت :مركز دراسات الوحدة العربية، ط1 .

فنجده بنسبة57% من الشعب الموريتاني و % 19 في المغرب و هي قيمة مرتفعة مقارنة مع الدول الخليجية التي تنخفض فيها النسبة إلى أقل من%. 1[1]

كما بلغ في الجزائر 6,4 مليون أي % 21 في سنة 2001 ، ليرتفع إلى % 23 في سنة 2003 .

إن أهم الخصائص المشتركة للفقر في الدول المغاربية كونه متركز في منطقة الريف، فالأكثرية الساحقة للفقراء تقطن في الريف، و ليس لها مصدر سوى قوة العمل، و الفقراء هم الفئة ذات الخصائص الديمغرافية و التعليمية و الصحية و السكنية الأكثر تدنيا في اجملتمع.

ففي الجزائر % 70 من الفقراء هم من المناطق الريفية، من بينهم % 25 يعيشون تحت خط الفقر أي حوالي 161.000 شخص .

كماأنه عبر المسوحات التي قامت بها المنظمات الدولية عن معدلات الفقر في تونس المقدرة ب 7,6 في سنة 1995 ، معظمهم من سكان الريف الذين يمثلون% 80 ، يتمركزن في الشمال الغربي و الوسط الغربي، و هي المناطق الغربية المرتفعة التي تبعد عن مدن الساحل الشرقية ذات الطبيعة الديناميكية العالية، و نصف الفقراء لديهم مستويات من الإنفاق أقل بمقدار % 20 من خط الفقر و زيادة خط الفقر بمقدار % 52 أي 250 دينار للفرد في العام يزيد حصة الفقر في السكان إلى[2]%. 412

أما بالنسبة للمغرب، فقد أوضحت المسوح أن نسبة الفقر في السبعينات كانت عالية جدا وصلت إلى % 32 و مع تباين بين المناطق الحضرية و الريفية، اعتمادا على دراسة البنك الدولي الذي عرف خط الفقر بأنه الحد الأدنى من مستوى الدخل الذي يحققه إشباعا مقبولا من الغذاء و ظاهرة الفقر في تراجع مستمر، و ترتفع أكثر في مناطق الريف.

أما موريتانيا التي تعتبر من الدول المنخفضة الدخل فقد زاد ضعف قاعدة الإنتاج و شح الموارد، أو عدم استخدامها بطريقة مثلى قد صاحبته معضلات سياسية داخلة و خارجية فاقمت من حدة الفقر .كما ان الحجم السكاني المتزايد بنسبة % 3 يزيد من تأزم الوضع الاقتصادي العاجز عن تلبية متطلبات الواقع الاجتماعي، و هو ما توضحه الإحصائيات الجديدة المؤكدة على أرقام مخيفة

---

[1] شريط عابد، المرجع السبق الذكر، ص36

[2] عبد الرزاق الفارس، مرجع سبق ذكره، ص56

للفقر البشري في كل من موريتانيا % 40 و الجزائر % 40.2 و المغرب ب 27.1 حسب إحصائيات2001.

4/التبعية:

فالمؤشر الأول للتخلف هو علاقات التبعية بين العالم الثالث و الدول الصناعية .و قبل ظهور النظام الرأسمالي، لم تكن فروقات جوهرية بين اجملتمعات الأوربية و غير الأوربية، فالتطور الاقتصادي و الاجتماعي كان بطيئا في العالم كله باستثناء بعض التطورات في الدول بفضل قوانينها الداخلية[1] .

و تعرف التبعية على أنها ظرف موضوعي تشكل تاريخيا يضم علاقات اقتصادية وسياسية و عسكرية تعبر عن شكل من أشكال تقسيم العمل على الصعيد الدولي، يتم بمقتضاها توظيف مجتمعات أخرى من قبل مركز النظام العالمي المتمثل في الدول المتقدمة.

و بهذا الصدد يقول" رمزي " :"ما يميز بلدان الوطن العربي أنها مجموعة أكثر اندماجا في منظومة الاقتصاد الرأسمالي من غيرها من بلدان المحيط ... ظلت منخرطة و مندمجة في هيكل المنظومة و استمرت في تأدية الوظائف الهامة المحددة نفسها التي كانت تؤديها في الماضي لديناميكية المنظومة من حيث إمداد المراكز المتقدمة بالمواد الخام و الطاقة و كونها ا سوقا واسعة لتصريف منتجاتها ،كمجال استثمارات فوائض رؤوس الأموال [2]".

فدول المغرب العربي كجزء من هذه المنظومة، هي تابعة اقتصاديا للدول الكبرى المتقدمة، و هي وضعية ترجع أسبابها إلى العهد الكولونيالي حيث أن الدول الاستعمارية اتبعت سياسات اقتصادية تدميرية استهدفت القضاء على المؤسسات التقليدية في المستعمرات إما بإقفالها أو بفرض الضرائب الباهضة عليها أو منع استيراد و تصدير معداتها و منتجاتها.[3]

و جاء التقسيم الدولي للعمل مند العهد الكولونيالي ليكرس هذه الوضعية فبعد الاستقلال، وجدت الدول نفسها مكبلة بر وابط اقتصادية مع الدول المحتلة سابقا، و ذلك بسبب روابط التبعية. و بهذا الصدد يقول" ايزنهاور" :"منذ 1945 القاعدة الرئيسية لسياسة الغرب في منطقة الشرق الأوسط النفطية هي إبقاء الدول العربية ضعيفة و مقسمة و معتمدة على الغرب، فهي مصدر المادة الأولية للغرب و النفط، و هو ما يحدد مكانة الدول العربية في التقسيم الدولي

---

[1] إبراهيم مشورب، التخلف و التنمية :دراسات اقتصادية .بيروت :دار المنهل اللبناني، ط 2002 . 11 ، ص30.

[2] المرجع نفسه، ص224

[3] محمد الهادي صالح الأسود، مرجع سبق ذكره، ص229 .

للعمل [1]".

المبحث الثالث :التهديدات الاجتماعية و الثقافية

باعتبار أن الأمن لم يعد مقصورا على المستوى العسكري ليشمل الاقتصاد و السياسي، يعد مقصورا أو متمحورا حول الدولة بل أصبح يمس الفرد و الجماعة معا، فإن النظر إلى الأمن أصبح يشير عموما إلى كونه اطمئنان الفرد و الجماعة و الدولة معا من خطر التهديد العسكري، و من تبعات الحاجة الاقتصادية كشق مادي، و من خطر المساس بكرامة الفرد و حماية ذهنه و فكره، و صيانة شخصيته و الإطار الحضاري الذي ينتمي إليه.

و عليه، فأمن الفرد المغاربي ينصرف إلى حماية ثقافته العربية الإسلامية، و الإبقاء على الإحساس بتميزه عن الآخر، و توفير الظروف و الإمكانيات التي تكفل له تعليما راقيا، و فرصا لتشكيل معرفة صحيحة تستقيم مع الثقافة العربية الإسلامية الحقة المترهة عن مطالب التغريب و مطامع التغلغل الثقافي التي تشوه مصادر تكوين الشخصية المغاربية كجزء من الحضارة الإسلامية العربية، الأمر الذي لم يعد من الممكن تعيينه في الواقع العملي المغاربي فالأقطار قد شهدت حملة شرسة ضد هذه الثقافة، و التي امتدت جذورها إلى المرحلة الاستعمارية حيث الممارسات التي تقتضي على معالم العروبة و الإسلام، من هدم للمساجد و المدارس، و استبدالها بمشاريع تغريبية و تبشيرية و نشر للبدع، انطلاقا من إدراك مفاده أن الاستعمار الثقافي الكفيل بنفي الأنا المستعمر، و ذوبانه في الكيان الاستعماري الدخيل الذي يصبح الهوية المستقبلية، لتأتي بعد الاستقلال إلى التغلغل في الثقافة المغاربية بوسائل ناعمة تؤدي نتائج من الخطورة بمكان .في ظل العولمة التي تقوم على تأصيلات نظرية تروج للنموذج الغربي على أنه الأمثل و كخيار ينبغي التشبث به و الإعراض عن النماذج الأخرى الموغلة في التخلف و الانحطاط و هو ما سيتم العرض إليه من خلال ما يلي:

المطلب الأول :الهجرة

[1] إبراهيم مشورب، مرجع سبق ذكره، ص226 .

حيث إن تار نشوء الهجرة يع ود إلى الاستعمار الذي أحدث تغيرات اقتصادية و ديمغرافية قوضت البنية الاقتصادية التقليدية القائمة، و استبدالها بنظام اقتصادي دخيل على السكان المحليين، و هذا خدمة للدول الاستعمارية في البداية، و تدعيما لاقتصاد الحرب فيما بعد الحرب العالمية الأولى و الثانية .و هو تغير أدى إلى إخلال ديمغرافي بالتوازن السكاني، حيث اضطر عدد منهم إلى الهجرة نحو مناطق عيش أفضل، لذلك تعتبر الهجرة المغاربية سواءا في المرحلة الأولى أو الثانية انعكاسا مباشرا للعلاقة الاستعمارية التي فرضت بين فرنسا باعتبارها القوة الاستعمارية و الجزائر و المغرب و تونس[1]. لقد استمرت الهجرة حتى بعد الاستقلال من الدول المغاربية إلى أوربا لجملة من الأسباب،

فالاقتصادية منها تمثلت في التباين في المستوى الاقتصادي بصورة واضحة بين دول الجنوب الطاردة، و دول الشمال الجاذبة لتدبدب التنمية في دول جنوب المتوسط .إضافة إلى فشل سياسة الحكومة المعتمدة على القطاع الخاص في توفير فرص العمل، الأمر الذي يؤدي إلى تفاقم كارثة البطالة و هو ما يدفع الشباب إلى الانتحار الجماعي في البحر المتوسط .و هو ما يقابله عجز الحكومة عن تقديم حلول جذرية للبطالة المتفاقمة، فتكون سببا في البحث عن الاستقرار الدائم خارج بلدان جنوب المتوسط [2].

و أسباب اجتماعية تتضمن الفشل في حل المشاكل الاجتماعية من فقر و مجاعة و أمراض و بطالة، ناهيك عن صورة النجاح الاجتماعي الذي يظهره المهاجر عند عودته إلى بلده لقضاء العطلة، حيث يتفانى في إبراز مظاهر الغنى، و هي مظاهر تغذيها وسائل الإعلام المرئية.

أما الأسباب السياسية فتتلخص في فشل الأحزاب السياسية التي زادت من تخلف اجملتمع لعدم قدرتهماعلى تقديم برامج تتحقق فيها آمال الشباب .

و عوامل جغرافية المتمثلة في القرب من أوربا، فالجزائر و المغرب و تونس التي تعتبر منطقة عبور للمهاجرين القادمين من إفريقيا لاسيما البحيرات الكبرى فهذه الدول الثلاث تعرف انتشارا للمهاجرين الأفارقة[1].

---

[1] عمار جفال،" العلاقة بين المغتربين و دولهم الأصلية :حالة الجزائر"، ، ملتقى دولي حول :الجزائر و الأمن في المتوسط :واقع و آفاق، قسنطينة : مركز الشعب للدراسات الإستراتيجية، 2008 ، ص174 .

[2] ناجي عبد النور، " الأبعاد غير العسكرية للأمن في المتوسط :ظاهرة الهجرة غير القانونية في المغرب العربي"،ملتقى دولي حول :الجزائر و الأمن في المتوسط :واقع و آفاق، قسنطينة : مركز الشعب للدراسات الإستراتيجية، 2008 .، ص120 .

[1] ناجي عبد النور، مرجع سبق ذكره.

إن البحث في الآثار المتمخضة عن ظاهرة الهجرة، ينصرف إلى ملامسة النتائج السلبية التي تتجرعها الدول المغاربية، و إذا كانت هذه الأخيرة لا تعرف اهتماما من قبل الدارسين في ظل التركيز المفرط على دراسة الأخطار المحدقة بالفضاء الأوربي وحيد مهدد من جراء المهاجرين المسلمين الذين يتخوف الأوربيون من تطرفهم و قيامهم بالأعمال الإرهابية المعادية للغرب[2]، فإن نظرية التبعية تبرز العكس، و توضح أن تطور الرأسمالية أدى إلى نظام عالمي مكون من دول مركزية مصنعة متطورة ودول محيطة متخلفة تربطها علاقات غير متكافئة، تؤدي إلى تبعية المحيط، على أساس أن الهجرة هي شكل من أشكال استغلال دول المركز، ناجمة عن تعميق عدم المساواة في الأجور و مستويات المعيشة الموجودة بين الأفراد في دول المحيط و المركز، و يعتبر" سمير أمين " أن الهجرة عامل أساسي لتحويل فائض القيمة من دول لمحيط إلى المركز خاصة هجرة الكفاءات لأن دول المحيط هي التي تتحمل تكاليف التعليم و التكوين، كما وضح" بورتس "و" ساسن "أن كثافة الهجرة تعود إلى توسيع النظام الرأسمالي نحو دول المحيط، و اختراق اقتصادياتها التي تصبح أكثر تبعية[3] .

أما المنظور الأوربي للمهاجرين، فعلى الرغم من وجود اتجاه معارض على أساس أن المهاجرين الأفارقة المسلمين يهددون الثقافة و الهوية الأوربية كما أن الجماعات الأصولية في دول جنوب المتوسط، يمتد نشاطها إلى أوربا التي عادة ما تكون قنواتها المهاجرين إضافة إلى الخوف من تهديد فرص العمل

غير أن وقف الهجرة غير الشرعية و انتهاج سياسة إتقائية تجاه المهاجرين المغاربة المقتصرة حرية حركة الكفاءات التي يتم النظر إليها كضرورة حيوية، أدت إلى جعل الدول المغاربية تعاني من تضييع الكفاءات و هو ما يلحق أضرارا بالدول المغاربية، على عكس ما نص عليه إعلان " برشلونة" المتضمن لحسن الجوار .[2]و هو ما يؤكده المراقبون الذين يرون أن مثل هذه السياسة الانتقائية في قبول المهاجرين، سيكون لها انعكاسات سلبية على الدول المغاربية التي ينحدر منها المهاجرون ,حيث ستؤدي هذه السياسة إلى استقطاب نخبة اجملتمعات المغاربية و توطنها في أوربا، و هو ما سيضعف فرص النمو في الدول المغاربية بعد فقدان خيرة أبنائها بسبب الهجرة .الأمر

---

[2] عياد سمير،" الهجرة في المجال الأورومتوسطي :العوامل و السياسات"، ملتقى دولي حول :الجزائر و الأمن في المتوسط :واقع و آفاق، قسنطينة : مركز الشعب للدراسات الإستراتيجية، 2008 ، ص223

[3] المرجع نفسه، ص225

[2] Mohamed Said Mussette, Les Maghrébins dans la migration international, Algérie : CREAD, 2006, p. 9.

الذي سيزيد من تفاقم المشاكل الاقتصادية و الاجتماعية، فهذه السياسة التي أكد عليها "ساركوزي "أكثر من مرة قائلا" :أن فرنسا لا ترغب في استقبال مهاجرين يحتاجون إلى المساعدة بل ستسمح فقط للمهاجرين الذين بإمكانهم أن يساهموا بشكل فعال في تطوير فرنسا، و تعزيز مكانتها"، و هي سياسة تخدم المصلحة الأوربية دون المغاربية[1] .

لكن النظرة الغالبة حول ضية الهجرة، تتجه نحو اعتبارها خطرا محدقا على أوربا فالاتفاق حول تقليل الهجرة غير الشرعية من قبل قمة برشلونة التي ضمت الإتحاد الأوربي و عشر دول مطلة على المتوسط، يعبر عن اعتبار ظاهرة الهجرة مشكلة أمنية بدلا من التعامل معها على أنها ملف يتعلق بالسياسة الاقتصادية و الاجتماعية [2] .

فكان هذا التخوف من الهجرة المغاربية و الإفريقية سببا كامنا خلف طرح المشاريع الأور معتمدة على محور الهجرة، محورا رئيسيا يجب إيجاد الحلول الكفيلة لمعالجته، فكانت الشراكة الأورومتوسطية بين دول الإتحاد الأوربي و شمال إفريقيا، مركزة في محورها الأمني على محاربة الحركات السياسية المتطرفة و طرق امتدادها إلى أوربا في إشارة إلى الهجرة غير الشرعية التي تم تجريمها و اعتبارها مثل جلايمة ته ريب المخدرات و الإرهاب الدولي، إضافة إلى احترام حقوق الإنسان و التعددية و إقامة دولة القانون و حرية الديانات، و تحقيق الرفاه الاقتصادي لتأسيس الأرضية المريحة للمهاجرين التي تجعلهم يصرفون النظر عن الهجرة [3] .

بيد أن هذه الحجج التي يبرر السياسيون الأوربيون من خلالها تشديد الرقابة على الحدود الأوربية خوفا من التهديدات الإرهابية التي تتعرض لها الدول الأوربية أصبحت واهية في ظل الإيضاحات التي يقدمها الخبراء، المتعلقة بكون الإرهابيين الذين نفذوا تفجيرات لندن كانوا أشخاصا ولدوا في بريطانيا و تلقوا تعليمهم في مدارسها، و نشؤوا ضمن قيمها الاجتماعية، و لم يكونوا مهاجرين غير شرعيين أو قادمين من خارج أوربا .

وبالتالي، فإن الهجرة غير الشرعية من دول جنوب المتوسط التي تصفها دول الإتحاد الأوربي بكونها أهم القضايا التي تسعى إلى حلها في إطار التعاون الأورو - متوسطي، تختفي وراءها أهداف أكثر أهمية تحتل في فضاء قادر على استيعاب فائض الإنتاج الأوربي نتيجة للتفاوت في

---

[1] شريط عابد،" الاقتصاد العربي و تحديات القرن الواحد و العشرين"، مرجع سبق ذكره، ص39

[2] المرجع نفسه، ص39

[3] أحمد الليثي،" أوربا بين الخلل الديمغرافي و الخوف من المهاجرين – 03- 2009 /gop/ saciety /www.1l/hunaamsterdam :http":

علاقات القوة بين الإتحاد الأوربي و الدول المتوسطية العربية التي تتفاوض انفراديا، كما يفرض شروطا الاتجاه نحو القطاع الخاص مقابل التعاون المالي و الاقتصادي [1] .

فالهجرة من دول المغرب العربي يجب النظر إليها على أنها خسارة للدول المغاربية التي فقدت كفاءا تها الوطنية من أطباء و مهندسين و جامعيين و محاميين، و هي بنسبة بلغت حوالي3000 جزائري [2] هاجروا نتيجة الانسياق وراء الإغراءات المادية، و ليس تهديدا للأمن الأوربي أو الغربي عموما على اعتبار أن الهجرة قناة لتمرير الإرهاب، فهذه الأخيرة تبقى مجرد حجج لتبرير التدخلات الغربية.

المطلب الثاني :الأمية و ضعف البرامج التعليمية

سجل معدل نمو السكان جسب احصائيات 2003 % 2.3 من أعلى معدلات نمو السكان في العالم، و بلغت الأمية % 25 أي ما يعادل 80 مليون أمي، و يبقى الإنفاق على قطاع التعليم حسب وثائق الجامعية العربية منخفضا بنسبة % 7 و تصل إلى % 1.5 في الدول الأكثر فقرا.

كما أن حوالي 7 ملايين طفل عربي غير مسجلين في المدارس، و الإنفاق على البحث و التطوير حسب تقريرات اليونسكو لا تتعدى 1.4 من حجم الإنفاق العالمي، و هو ما تسبب في هجرة الكوادر المؤهلة ذات الشهادات إلى خارج البلاد [3] .

أما فيما يتعلق بالأمية في الدول الإفريقية العربية، فبلغت% 85 ، أما البحث العلمي التكنولوجي يكاد يكود منعدما، الأمر الذي يعرقل من التحاق هذه الدول عن الركب الحضاري ومسايرة التقدم الاقتصادي و الصناعي و التكنولوجي السائد من قبل أقطار شمال إفريقيا[4] .

ففي الجزائر علاقة بين الفقر و انخفاض المستوى التعليمي و نوعيته، و يدل انخفاض التحصيل العلمي على نقص سبل الوصول إليه لاسيما في الأرياف فالوقت المحدود المتاح للأطفال .

إن فشل التنمية في بلدان المغرب العربي كان ناجما عن تقليد المظاهر المادية للحضارة العربية، و إهمال الاهتمام بالاستثمار في التعليم و المعرفة و العقول لتحقيق التنمية المعتمدة على الذات.

---

[1] شريط عابد، مرجع سبق ذكره، ص36

[2] عبد القادر رزيق المخادمي، التعاون العربي الإفريقي :ضرورة حيوية لمواجهة العولمة. القاهرة :دار الفجر للنشر 2007 .، ص 65 ، و التوزيع، ط1

[3] عياد سمير، مرجع سبق ذكره، ص227

[4] المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

و حاليا الأزمة الاقتصادية في الأقطار المغاربية التي تمس كل قطاعات الاقتصاد الوطني يتوقف علاجها على مؤسسات التعليم فالقطاع الصناعي يعاني مشكلات متعددة كسوء استغلال الطاقات الإنتاجية المتاحة و سوء التسيير و الإدارة و مشكلات الصيانة و الجودة[1]

كما أن الأمية تشكل منافذ للثقافات الغربية و الاستلاب الفكري و غلق هذا المنفذ يكون بالتعليم الذي يبنى الثقافة الأصلية المرتكزة على مقومات الأمة.[2]

المطلب الثالث :التغلغل الثقافي

يتعرض المغرب ا للغزو الثقافي في ظل ظاهرة العولمة، فإذا كان المنظرين و المؤيدين لها يرون بأنها وصفة علاجية للارتفاع بالحضارات التي تمثلها الأمم الشرقية إلى مستوى أفضل و أحسن من خلال تبني النموذج الغربي بأبعاده الاقتصادية و السياسية و الثقافية، فإن هذا التنظير يحمل في ثناياه بذور تصدير ثقافة الأقوى و إقصاء الثقافات الأخرى و القضاء عليها، فالعولمة تختلف عن العالمية التي تقوم على التنوع، فالأولى تمحي خصوصيات الحضارات الأخرى و مظاهر الاختلاف و التنوع و الاختلاف.

و بين انقسام الغربيين بين ضرورة تخلي الأمم الأخرى عن حضارتها و تبني الحضارة التي انته عندها التاريخ كما يقول" فوكوياما "التي تمثل أرقى و أكمل النماذج التي يجب الأخذ بها، وبين صراع على الحضارات الذي تنبأ به" صاموئيل هاتنغتون "فراحت الأطراف المتناقضة – بناءا على التخوف من هذا المصير – تبحث عن سبل الحوار بغض النظر عن مصداقيته.و في ظل هذا الانقسام، اختلطت المفاهيم، و ضاع الفصل بين التثاقف و الغزو و الاختراق الثقافي، فإذا كان الأ ول يقوم

---

[1] بن ناصر عيسى، مرجع سبق ذكره، ص205

[2] سليمان الرياشي و آخرون، الأزمة الجزائرية :الخلفيات السياسية و الاجتماعية و الاقتصادية و الثقافية ،بيروت 1999 .:، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1،ص58.

على الإصغاء المتبادل و الحوار المفتوح بين الأطراف الفاعلة، و الاعتراف بحق الاختلاف و حدود القيم و المعايير الثقافية المصانة، فإن الغزو الثقافي يقوم على الإنكار و التجاهل و التعدي على ثقافة الآخرين، و أخطر أنواع الغزو الثقافي ليست المساحة منها، بل تلك الناعمة الخادعة المحفوفة بالشهوات و الترغيب[1] .

و تتجلى مظاهر الاختراق الثقافي في عدة صور و تعود جذوره إلى مرحلة الاستعمار الفرنسي، فقد تبث أن الدولة الفرنسية الاستعمارية قد كرست جذور العلمانية في المغرب العربي، و التي تسعى إلى إحلال اللغة الفرنسية باعتبارها حامل الهوية محل العربية، الأمر الذي يفسر تعثر برامج التعريب، فظهر جيل لا يتقن العربية أو حتى الفرنسية، و إفراغ الإسلام من محتواه الأحكامي و التشريعي و السيطرة على مؤسساته و إهمالها و احتكار التكلم باسم موظفيها و حد حرية الأئمة، إضافة إلى أغراض أخرى تنصرف إلى مجالات غير ثقافية.

إن خطر العلمانية الذي يفوق الأنجلوسكسونية، ينصرف إلى كو نها فرانكوفونية يهودية، ولدت ببصمات كل موروث ديني، و هي عتيقة في مواجهة الدين الإسلامي، لا تقبل حلا وسطا و ترفض كل موروث ديني، و الثقافة الفرنسية الرافضة للدين عموما، و الإسلام خصوصا، تفسر يكون أصولها يهودية لكون أغلب المنظرين الفرنسيين من أصول يهودية، و هو ما يوضح سيطرة اللوبي الصهيوني .

كما يعود مصدر العلمانية في المغرب العربي إلى الإمبراطورية العثمانية التركية التي قهرت الوطن العربي في بدايات القرن 16 م، و قررت في القرن 19 م أن تحول نفسها إلى العلمانية تحت ضغط من موجة الإصلاح الأوربي و تم تبني أول وثيقة دستورية في المنطقة عام 1939 مستلهمة من الدستور النابولي الفرنسي، تتضمن الاعتراف بحقوق مثل الحرية الشخصية و المساواة أمام القانون و حرمة الملكية الخاصة، و هو ما طبق في معظم المناطق العربية الخاضعة للحكم العثماني، و آثاره مازالت باقية في الدساتير العربية إلى جانب القوانين الأوربية و الشريعة الإسلامية، و من مظاهر التأثير إعلان موريتانيا لدستورها الأول الملتزم في ديباجته بالإعلان العالمي لحقوق الإنسان و الشعوب في1991[2]

---

[1] – .ثامر كامل الخزرجي ، ياسر علي المهذاني، مرجع سبق ذكره، ص 115

2 طارق البشري، الدستور في الوطن العربي :عوامل الثبات و أسس التغيير .بيروت :مركز دراسات الوحدة العربية، 2006 - 60.، ص ص 59 ، ط1

إضافة إلى موجة التبشير و التنصير التي تعود جذورها هي الأخرى إلى عهد الاستعمار،تمثلث في حملة التمسيح على يد" لاقيجري "و منظمة الآباء البيض المؤسسة في1968..[1]

و أبلغ على ذلك ما قاله الجنرال" بيجو "الذي كان يجمع الأطفال اليتامى، و يأتي بهم الى القسيس" قيسلهم "قائلا" :حاول يا أبتي أن تجعل منهم مسيحيين، و إذا فعلت، فلن يعودوا إلى دينهم ليطلقوا علينا النار ."و هو مشروع أسرعت فرنسا في محاولة تنفيذه إذ استولت على الأوقاف الإسلامية الممولة للخدمات الدينية و الثقافية و التعليمية و الاجتماعية للمسلمين الجزائريين، خلال فترة لا تتجاوز الشهرين على احتلال الجزائر، رغم التزامهم في الاتفاق المعقود بينهم و في الحكومة الجزائرية في4 جويلية، باحترام الدين الإسلامي[2]

و رغم أن هذه الحملات فشلت في عهد الاستعمار، بيد أن الاستقلال شهدت الجزائر مائة كنسية تنصر مئات الجزائريين، من خلال تنظيم مؤتمرات دولية، كتلك التي كان موضوعها "القديس أوغسطين "لتبيين أن الجزائر كانت مسيحية، و لا خير من إعطاء الأقليات المسيحية حقها في التدين بالمسيحية، و ذلك في ظل سكوت وزارة الشؤون الدينية[3]

و لازالت هذه الحملات مستمرة الآن، فبتاريخ 10/04/2000 ، رصدت وزارة الشؤون الجزائرية محاولات تنصيرية للجزائريين من صنع أجهزة استخبارات غربية تهدف إلى بسط النفوذ الديني ،وبالتالي السياسي في منطقة شمال إفريقيا، و أن موجة التنصير غربية عن الجزائرين ارتبطت برهبان أوربيين كانوا سابقا في أجهزة أمن رسمية، و يعملون وفق إستراتيجية الهيمنة موعودة الاستعمار[4].

إضافة إلى استعمال الثقافة الأمازيغية كنقطة ضعف في الدول المغربية و محاولة إقامة الشرخ بينها و بين اللغة العربية اللذان وحد بينهما الإسلام .فالأمازيغ-السكان الصليون للمغرب العربي – نمطا ثقافيا و نظاما اجتماعيا خاصا يقوم على أساس القرية و القبيلة المستقرة و الإرث الثقافي المشترك، و بالرغم من كون الإسلام قد أزال التنافر بين الأمازيغ و العرب، إلا أن الممارسات الكولونيالية

---

[1] Salah Ferkous, L'histoire de l'Algérie : Des Phéniciens à l'Indépendance 814 A.V.J.C / 1962, traduit par Benamer Salah, nnaba : Dar el- ouloum, 2007, p. 225.

[2] محمد العربي فلاح، مرجع سبق ذكره، ص46

[3] محمد يوسف" :مخابرات غربية وراء موجة التبشير[2]http://www.geocities.com/oskar5000/arbit1.gif.loader

[4] محمد العربي فلاح، مرجع سبق ذكره، ص46

عادت لتكرس التفرقة و العزلة من خلال تكوين تركيبة اجتماعية ذات نزاعات جهوية، الأمر الذي فرض على الأنماط الثقافية العزلة عن بعضها البعض .

مع الإشارة إلى أن اللغة الأمازيغية شتات من اللهجات البربرية المحلية، و لغة التعامل اليومي و ليست لغة الفكر .ففي الجزائر مثلا :توجد أكثر من 10 لهجات بربرية متمايزة .و هذه مختلفة عن اللهجات الأمازيغية في الغرب، و هو ما يصعب من وضع نظام لغوي و صرفي واحد للهجات المتعددة.

و يبقى التركيز على البربر مقصودا من قبل القوى الأجنبية، و" نصر الدين علوي" بأن ما يجري في الجزائر حربا استعمارية جديدة ضد الهوية الإسلامية للبلاد مؤكدا على ما يجري محاولة تنصير البربر في الجزائر الذين طردوا الإمبراطورية الرومانية من شمال إفريقيا بالإسلام، فبعدما فشلت تلك القوى الوريثة لتلك الإمبراطورية في تغذية الأبعاد العرقية في البربر حاولت إعطاء أبعاد دينية مسيحية لتمسيح البربر المسلمين مثلما فعلت روما قبلها لبسط هيمنتها على المنطقة، فحسب الجريدة التي يرأسها" علوي "أثبت أن 6 جزائريين يرتدون عن الإسلام يوميا و يدخلون المسيحية و نجد المنظمات الفرنسية و الإيطالية و الإسبانية في ظل غياب دور الرقابة – مجالا لتكيف [1]حملا تها التبشيرية المسيحية تجاه الجزائر لاسيما في منطقة القبائل إذ الأصل الأمازيغي مستغلة تدهور الأمن و الربط بين الإرهاب و الإسلام[2] .

إضافة إلى محاولة احتواء المناهج التعليمية لمعرفة الاستعمار بعمق تأثيرها كما يقول أحد و المنصرين:"إن التعليم هو أثمن الوسائل التي استطاع المنصرون أن يلجؤوا إليها لضرب التوابث ". فالجهاز التعليمي هو القناة التي يمرر من خلالها الاستعمار ما يريد إيصاله إلى عقول المتلقين و ضمان انصياعهم.

فالحملة التغريبية أوكلت المدرسة دورا رئيسياحيث يقول " أدولف دومال" :"إن إقامة مدرسة بين الجزائريين أحسن من كثيبة لفرض الأمن" [3].

---

[1] توفيق المديني، مرجع سبق ذكره، ص120

[2] محمد يوسفي، مرجع سبق ذكره.

[3] علي بن طاهر" الثقافة السياسية و مسألة الديمقراطية التعددية في الجزائر1989 -" 1992 ،(رسالة ماجستير غير منشورة)، جامعة الجزائر، كلية الإعلام و العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية2000 -2000ص- 42

و تقول المبشرة" آن ميلجان" :"إن المدارس أقوى لجعل الناشئين تحت تأثير التعليم الإلحادي، و هذا التأثير سيستمر حتى يشمل أولئك الذين سيصبحون يوما قادة أوطانهم[1] ".

و هو ما سعت إليه الثقافة الكولونيالية التي أنتجت جيلا من يمثل مصالحها الحيوية خلال فترة تاريخية حاسمة، حدثت نتيجة تعارض أفكار تنويرية تراثية اشتد فيها الصراع بين النموذجين التغريبي و التأصيلي، وهذا التأثير ناجم عن الانبهار بالأفكار الأوربية الجديدة التي أثرت على تركيبة المجتمع[2] .

فقد كان الاستعمار ذكيا بشكل جعله يزرع نفوذه في دواليب الحكم للمستعمرات السابقة خلال جعل مناصري العلمانية هم الحاكمين بزمام الأمور في السلطة و انحدرت هذه الفئة– لاسيما في الجزائر -من فئة الأهالي المعروفين في المصادر الكولونيالية باسم خدام فرنسا الأوفياء المشكلين من القياد و العسكريين الجزائريين و ضمان توريثهم من خلال تكوين أبنائهم في الجامعات الفرنسية، الأمر الذي شكل شرخا كبيرا في وسط المجتمع الجزائري المعاصر[3] .

و في نفس الإطار تضغط الولايات المتحدة على الدول العربية من أجل تلافي ماتسميه فتيل التطرف من خلال إصلاح التعليم، فقد كان الضغط الأمريكي كبيرا على الجزائر و الدول العربية الإسلامية لأجل القيام بمبادرات ضخمة لأجل التغيير سرعان ما لقيت التجاوب الرسمي في العديد من الدول .و هو ما نتج عنه حذف مادة الشريعة الإسلامية من مواد الاختبار للثانوية العامة في الجزائر، إضافة إلى الرقابة الكبيرة التي فرضت على الكتاب الديني من قبل السلطات الجزائرية أيام المعرض الدولي للكتاب، الذي جعل العديد من الدول الإسلامية تحد من مبيعاتها بسبب شروط العرض الصارمة.

---

[1] محمد العربي فلاح، مرجع سبق ذكره، ص137

[2] علي بن طاهر، مرجع سبق ذكره، ص44

[3] محمد العربي فلاح، مرجع سبق ذكره، ص103

عموما الغزو الثقافي جعل الدول العربية تعاني من ازدواجية ثقافية فهناك فئة تحمل أفكار الغرب و قيمه و غالبا ما تكون النخبة الحاكمة في المجتمع بفضل دعم القوى الغربية، و هناك فئة عامة المجتمع أو الفئات التقليدية و هي الفئة المستهدفة من قبل آليات العولمة [1].

كما حاولت فرنسا في دول شمال إفريقيا تحطيم الثقافة الإسلامية مركزة على التعليم و الإسلام و اللغة العربية، و سعت إلى دمج شمال إفريقيا في الميدان الحضاري الأوربي المسيحي.

العلاقات الأورومغاربية ناذرا ما تميزت بالهدوء، بل كانت تقوم على الرفض الدفين أو الظاهر للآخر و العداء المتبادل الذي يقوم على أسس حضارية دينية و خلفية تاريخية، حتى و إن كان ذلك بطريقة غير مباشرة أو صريحة فكل عربي يمثل في ذهنه فكرة التناقض و العداء مع الآخر الأوربي و العكس صحيح، و ذلك على المستوى الشعبي و القيادات السياسية [2].

---

[1] عبد القادر رزيق المخادمي، مرجع سبق ذكره، ص65

[2] Mustapha Benchenane, Pour un dialogue euro_ arabe, Paris : point chaudes, 1983, p.p. 134 – 135.

استنتاجات:

1_أن كل وحدة مغاربية عرفت أزمات داخلية متماثلة و متشا بهة ناجمة أساسا عن غياب أوتقلص الشرعية كنتيجة طبيعية عن زيادة عمق الفجوة بين السلطة و المواطن، و نظرا لتكريس السلطة الثورية و الإيديولوجية القطرية التي أخذت تتآكل بسبب استمرار عدم كفاء النظام السياسي و استمراره في إفراز مخرجات غير مقبولة شعبيا.

2-أن الدول المغاربية عرفت إرساء نماذج ديمقراطية مفروضة من القوى الأجنبية، و تحديدا الولايات المتحدة الأمريكية، الأمر الذي نجم عنه عدم مواءمة هذا الخيار مع البيئة و الثقافة السياسية السائدتين في الدول المغاربية، و الجزائر أفضل نموذج لهذا الانفتاح الذي اختزل عدة خطوات و مراحل تتطلبها خصوصية لجملةمعات المغاربية.

3-أن من بين ما نجم عن هذا الاتجاه المفروض والمحكوم بالتوجه نحو الديمقراطية تأزم الأوضاع التي خلدت إلى حرب أهلية عبرت عنها الاتجاهات الإسلامية المتطرفة المدعمة من قبل القوى الخارجية لتصعيد العنف، هي نفسها تلك الداعية للديمقراطية، و المؤيدة في خطاباتها لدحض التعصب

4_أن مشكل الصحراء الغربية أهم العوامل الكامنة خلف تعطل التكامل المغاربي, زاد من جدتها أزمات الحدود و الاختلافات الإيديولوجية و الذي انقسم حوله الأطراف المغاربية بين مطالبة مغربية و موريتانية باقتسام الصحراء الغربية واجهتها معارضة جزائرية ليبية و موافقة تونسية.

5_أن التغلغل الإسرائيلي في دول المغرب العربي وقيام علاقات مصلحية بين الطرفين, أي بين كل دولة مغاربية على حدة و إسرائيل، هو تعبير آخر عن طغيان النظرة القطرية لصناع

القرار، و كذلك لخدمة المصالح الآنية التي تم تصورها في إطار بعيد عن ذلك الوارد في إعلان مراكش المنشئ لاتحاد المغرب العربي، و بالتالي على حساب القضايا العربية المصيرية.

6_ و يأتي الوضع الاقتصادي، و الذي يمكن ملاحظته من خلال الهيكل الاقتصادي .فهذا الأخير يتميز في دول المغرب بكونه اقتصاد ترتفع فيه المساهمة النسبية لقطاع الإنتاج الأولي في مقابل تراجع المساهمة الصناعية التحويلية، و هذا التعريف يترادف مع الاقتصاديات المتخلفة و هو وضع ناجم أساسا عن ضعف التكامل و التنمية المغاربيتين، و يؤدي بدوره إلى جملة من التحديات الاقتصادية كمشكل الاكتفاء الذاتي المؤدي إلى تبعية ضاغطة على حرية و سيادية القرارات المغاربية.

7_أن الفرد المغاربي يتعرض لحملة تغريبية استهلت مند عهد الاستعمار الهادف لطمس الهويةالمغاربية بتقديم البديل الغربي على أنه الأكمل و الأمثل، على خلفية الاقتناع بالدور الفاعل للدين و الثقافة في بناء أي حضارة، و أن استتباب الاستعمار المادي مرهون بترسيخ الاستعمار الثقافي، فبعد حملات التبشير خلال الاستعمار و إلصاق البدع و الخرافات بالدين الإسلامي، جاءت محاولات توسيع نطاق هذه المشاريع بعد الاستقلال.

الفصل الثالث : المشاريع المطروحة على المنطقة : إشكالية التهديد و إستراتيجية المواجهة المغاربية

يعمد هذا الفصل إلى رصد الأخطار الوافدة من خارج الإطار الجغرافي للدول المغاربية ,والتي تأتي في صيغة مشاريع أجنبية تعلن احتواءها لبرامج من شأنها تحقيق التنمية السياسية و الاقتصادية من خلال تصدير التجارب الأجنبية في البيئة المغاربية التي تختلف عنها جوهريا ,حيث يقتصر هذا الفصل على إعطاء نموذجين لهذه المشاريع ,ويتمثلان في النموذج الأوروبي وهو مشروع الشراكة الأورومتوسطية و النموذج الأمريكي المتمثل في الشرق أوسطية ,وتحديدا من خلال إيضاح مضمون المشاريع و استنتاج الأهداف و الخلفيات الكامنة وراء ها بحيث تتقاطع مع نتائج تجسد انتهاكات للأمن المغاربي ,و هو ما يبدو أكثر وضوحا بعد عرض التجربة التكاملية المغاربية بكل معوقاتها و مواطن انتكاساتها باعتبارها الإستراتيجية المطلوبة كوسيلة لدرء الأخطار الخارجية .

المبحث الأول :المشاريع الأوروبية : الشراكة الأورومتوسطية

تعددت تعريفات الشراكة نظرا لتعدد القطاعات والمجالات التي يمكن أن تكون محلا للتعاون بين المؤسسات، ولاختلاف الأهداف التي تسعى إليها الشراكة، وكذا لطبيعة الظاهرة المرتبطة بهذه الفئة، فيعرف البعض الشراكة بأنها تلك العلاقات التي تقوم على أساس الاشتراك بين دولتين أو أكثر على المستوى الحكومي، بهدف توفير السلع والمنتجات لأغراض السوق المحلية والتصدير، على أن تقوم الأطراف المشاركة بالمساهمة فيه بتنصيب العناصر اللازمة لقيامها كالعمل ورأس المال والمهارة الفنية بحيث تسعى كل منها لتحقيق أهداف معينة لازمة لتنميتها الاقتصادية والاجتماعية بشكل مباشر أو غير مباشر.

وهناك من يعتبرها أنها وسيلة فعالة لتدعيم المصالح الاقتصادية المتبادلة بين الدول المساهمة، من خلال الاستغلال للإمكانيات والموارد المتاحة في هذه الدول، إضافة إلى كونها إحدى الوسائل الأساسية لتحقيق التكامل الاقتصادي الإقليمي.[1]

---

[1] سعيد النجار، الاقتصاد العالمي والبلاد العربية في عقد التسعينات. الإسكندرية: دار الشروق، 1991، ط1، ص45.

المطلب الأول: مضمون الشراكة الأورومتوسطية:

تتمثل الشراكة الأو رومتوسطية في شراكة متوسطية بين المجموعة الأوروبية وعدد من الدول العربية كالمغرب والجزائر وتونس والأردن، إضافة إلى مفاوضات لشراكة أخرى مع مصر وسورية ولبنان، تتجه هذه الاتفاقيات إلى انفتاح الدول العربية على السوق الأوروبية، ومؤتمر برشلونة في 1995 يعتبر تحولا مهما في نظرة الاتحاد الأوروبي إلى دول الجنوب للبحر المتوسط لجهة تعزيز التعاون الاقتصادي معها.

انعقد مؤتمر برشلونة في 1995 بحضور وزراء خارجية – 27- دولة أوروبية متوسطية (15 + 12) و اختتم بإصدار" إعلان برشلونة " و قد تمحورت أهداف هذه المبادرة في ما يلي:

-إنشاء منطقة للسلام و الاستقرار من خلال الشراكة السياسية و الأمنية و المتضمنة لاحترام هوة الإنسان و الحريات العامة و المساواة بين الشعوب و حق تقرير المصير و عدم التدخل في الشؤون الخاصة للدول وحل النزاعات بالطرق السلمية و السعي إلى خلق وسط خال من أسلحة الدمار الشامل. و السلام في الشرق الأوسط . [1]

-أما الشراكة الاقتصادية و المالية ، فتتمثل في إنشاء منطقة مستقرة مشتركة ، و تتضمن إنشاء منطقة تبادل حر أورو متوسطي و أولويات التعاون و ميادين التعاون الأخرى و وسائلها تتضمن ضرورة مجابهة التحديات الاقتصادية بتحقيق التنمية الاقتصادية و الاجتماعية ، و تحسين أحوال المعيشة و الاهتمام بالتكامل الإقليمي و قيام فضاء اورومتوسطي مبني على التبادل الحر و مبادئ اقتصاد السوق في سنة 2010[2] .

---

[1] هاني الشميطلي ، أوروبا والمتوسط : تاريخ العلاقات و مشروع الاتحاد من اجل المتوسط . المجلة العربية للعلوم السياسية .ص 150.

[2] علي محافظة " الشراكة الأوروبية المتوسطية ، تفكيك للنظام الإقليمي العربي" مجلة الاردن للشؤون الدولية : الأردن العدد 2 ، شتاء 2008 ، ص 77.

فبعد أن قضت الو.م.أ على عدوها الإيديولوجي الأول المتمثل في الاتحاد السوفياتي، و تأكد لها قيادة العالم كأقوى دولة تفرض هيمنتها وسيطرتها على العالم، تناقضت مصالحها مع القوة المنافسة لها المتمثلة في أوروبا، لاسيما منطقة البحر الأبيض المتوسط , فبالإضافة إلى تجميد دوره في عملية السلام وإبراز الدبلوماسية الأمريكية في المنطقة على حساب أوروبا , سعت إلى الحصول على امتيازات اقتصادية بإعلاناتها المتتالية عن مشاريع تعاونية بين العرب وإسرائيل وأمريكا، وبالتالي فقد أغلقت الباب أمام ترك مساحة لأوروبا.[1]

وهو ما أدى الى شعور أوروبا بانتفاء دورها في منطقة المتوسط، والشرق الأوسط خصوصا، فعملت على إيجاد أدوار اقتصادية وسياسية لها في المنطقة. و من تم تتلخص الدوافع السياسية فيما يلي:

فيما يتعلق بأوروبا : يواجه أوروبا تحدي التخلص من الهيمنة الأمريكية على العالم في اتخاذ القرارات التي تخدم مصالحها وذلك بالتوظيف المؤسسي والهيكلي لتضفي الشرعية على سلوكها وتصرفاتها، فسعت أوروبا ممثلة في دولها لاسيما فرنسا وألمانيا في التخلص من التبعية لأمريكا، وتحقيق الاستقلال في إرادتها السياسية ولذلك فيجب علينا إيجاد التوافق بين هذه الأخيرة والإمكانيات الاقتصادية، فكان التوجه إلى إيجاد مناطق لتعريف مشاريعها باتجاه روسيا والشرق الأوسط وشمال أفريقيا[2].

كما تتمثل احدى أهم الأسباب الكامنة خلف التوجه الأوروبي في عملية برشلونة في التخوف الأوروبي من تفشي معدلات البطالة بسبب الأعداد الهائلة للمهاجرين الذين يدخلون سوق العمل بأقل الأجور و لذلك ركزت خطط العمل – على إقامة الحوار و التعاون حول قضايا متعلقة بالهجرة و اللجوء السياسي ، لا سيما دول شمال إفريقيا التي تمثل دول "ترانزيت" للمهاجرين من دول إفريقيا و من أسيا على حدود أوروبا .

---

[1] سعيد اللاوندي، أمريكا في مواجهة العالم: حرب باردة جديدة. القاهرة: نهضة مصر، 2004، ص: 154.
[2] سمير صارم، مرجع سبق ذكره، ص-ص122

كما انه من مصلحة أوروبا أن يكون الشرق الأوسط المتاخم لها جغرافيا ، مجالا لا يسوده السلام و الاستقرار [1] , و يمثل مشروع الشراكة الاورومتوسطية واحد من المسارات التي اعتمدها الاتحاد الأوروبي إضافة إلى مسارات أخرى مثل المشاركة في اللجنة الرباعية للشرق الأوسط ، المنتدى الاقتصادي لتحقيق مصالحه في المنطقة العربية عموما و المغرب العربي خصوصا، حماية مصادر الطاقة، التصدي للإرهاب الأصولي، محاربة الجريمة المنظمة، دعم القوى الليبرالية في المنطقة لتحجيم دور الحركات الإسلامية.

[1] محمد صالح المصفي" مقاربة أولية للاتجاهات المستقبلية في العلاقات الأوروبية العربية" ، المجلة العربية للعلوم السياسية، ص 49.

المطلب الثاني : مخاطر المشروع على مستوى الفرد :

يصنف إعلان برشلونة " الهجرة الغير الشرعية " ضمن المخاطر العابرة للقومية " على مستوى الإرهاب " ، الإجرام المنظم وتهريب المخدرات .

كما أن الإلحاح الأمني الناجم عن الفلسفة العامة لعملية برشلونة يقودها لتكون بناء امن " Order building " أكثر منه بناء ثقة Trust building " أو بناء شراكة "Partenership building"[1]

حيث ينظر إلي المهاجرين على أنهم سيشكلون خطرا قد يؤدي إلي تأكل الهوية الجمعية من خلال امتصاص مجموعة سكانية أجنبية تحمل سمات أجماعية و ثقافية مختلفة و التنافس المحتمل في السوق العمل و الضغط القوي على الأجور باتجاه الأسفل و هذا إجحاف في حق المهاجرين ، بحيث يتم إخفاء أو تجاهل كل المساهمات الايجابية في المجالات الاقتصادية و الثقافية والديموغرافية[2].

كما تنظر أوروبا بعين قلقة نحو الاستقرار النهائي للمغاربيين في أوروبا المنتمين لجيلين اثنين، فهم بالنسبة لأوروبا مصدر تناقض علي المستوى الثقافي و الديني و الاجتماعي و الاقتصادي.

غير أن الآثار السلبية تمس أيضا الدول المغاربية حيث أن تناقص التحويلات التي يقوم بها المهاجرون إلى بلدانهم الأصلية تقلص من ميزان الأداءات بهذه البلدان مما يؤدي إلى الاختلالات [3]

و من ناحية أخرى نجد العديد من التصريحات و التصرفات على مستوى القاعدة الشعبية أو النخبة السياسية الأوروبية، توضح النظرة الأوروبية للمهاجر المغاربي وتأثيره السلبي على الثقافة الأوروبية ،و نسوق في هذا المجال على سبيل الحصر قول الأستاذ " سباليدا" (Spalida) حول مكانة المهاجرين في أوروبا قائلا: ...إن مجتمعات المهاجرين اليوم يشكلون العدو الجديد الذي قام بغزو المجتمعات الأوروبية و ثقافتهم تشكل تهديدا للثقافة الغربية ، فهم من حضارة متخلفة و غير

---

[1] بشارة خضر ، أوروبا من اجل المتوسط من مؤتمر برشلونة الي قمة باريس (1995- 2008) . بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط1 ،2010، ص 99.

[2] المرجع نفسه ، 102 .

[3] فتح الله ولعلو، المشروع ألمغاربي و الشراكة الاوروميتوسطية . المغرب: دار تويقال للنشر ، ط1، 1997، ص 2/2.

قادرين على التوافق مع الحضارة الغربية المتقدمة ، إنهم في أوروبا مثل السود في أمريكا ، إنهم" السود البيض " هذه المجموعات ينبغي تشديد الرقابة عليها ".

إن هذه النظرة تتوقف مع المستوى الفكري العام و الإجرائي القانوني الأوروبي , الذي يتبلور في التشريعات الوطنية التمييزية تجاه المهاجرين [1] .

إن منطق الشراكة يقوم على حماية الدول الأوروبية على حساب القيم الإنسانية التي تؤسس للفرد و الإنسان كمحور للاهتمام و الصيانة على المستوى المعنوي و المادي أي حماية الإنسان بغض النظر عن جنسيته أو ثقافته أو دينه أينما وجد- من العوز المادي و صيانة كرامته. و هو ما يوضح التناقض بين الخطاب و الترتيبات الأوروبية بحيث يتبين من خلال تنظيم معسكرات خارج الاتحاد الأوروبي في بلدان المصدر أو بلدان الجوار من اجل الانتقاء من بين طالبي الهجرة ,و ذلك بحجة الإدارة العقلانية و فحص طلبات اللجوء عند المنبع و ليس المصب .

و من نتائج هذه الممارسات تزايد حالات التمييز، تفاقم من ظاهرة البطالة لدى المهاجرين و تدني أجورهم مقارنة بالعمال الوطنيين و الانقطاع المتزايد عن التعليم لأبناء المهاجرين و ضعف التأهيل المهني مما يجعلهم أكثر عرضة للتهميش و الأعمال الغير الشرعية .

كما تبرز هذه المفارقة بين الخطاب و الترتيبات الأوروبية في التشريع الأوروبي الذي يضاعف من آليات العقوبة و المراقبة ضد الناقلين للمهاجرين غير المزودين بتأشيرات ، نقل المعلومات الخاصة بالعابرين (الأبعاد الفردي أو الجماعي، اتفاقيات مع بلدان المصدر لإعادة المهاجرين إليها.

و هو ما يفسر عدم توقيع الدول الأوروبية على الاتفاق الدولي الخاص بحقوق العمال المهاجرين الصادر عن الأمم المتحدة في 1990والذي دخل حيز التنفيذ في 2003، بينما وقعه المغرب ، و دول متوسطية أخرى [2]

و بالتالي الأمر جد معقد بالنسبة للمهاجرين المغاربة ، حيث لم تمثل نسبة الهجرة الشرعية إلا 8 بالمائة من إجمالي المهاجرين المنتمين إلي دول الاتحاد حسب الإحصائيات في فترة التسعينات[3].

---

[1] غالية بن زيوش ، مرجع سبق ذكره ، ص 83.

[2] الندوة السنوية للهجرة حول" الاتجاهات الجديدة للهجرة لمنطقة البحر الأبيض المتوسط " تونس ، نوفمبر 2007.

[3] بشارة خضر ، مرجع سبق ذكره ، ص 111.

و في إطار النظرة المركزية الأوروبية يتحدد مسبقا مهمة الوساطة الأمنية الخارجية لدول الجوار الجنوبي (دول المغرب العربي و غيرها) و ذلك في إطار التصدي لظاهرة الهجرة علي الشرعية ، باعتبارها تهديدا جديدا للأمن الأوروبي و في مجال إدارة الحدود الخارجية ، يتبني فكرة إقامة حزام واقي على أراضي الدول المجاورة الجنوبية بحيث تلعب دور مناطق عازلة ، حيث تتم تصفية الوافدين إلى أوروبا و بمنع دخول العناصر المهاجرة المهددة.

و بالتالي معالجة هذا الخطر يكون من خلال المعاجلة الأمنية المحولة إلى أطراف خارجية ، و بالتالي دول المغرب العربي في نظر الأوروبيين هو " حارس الاتحاد الأوروبي " و هو ما يوضح عدم ارتقاء الطرف المغاربي في نظرة الأوروبيين إلى أكثر من حارس.

و بهذه الطريقة, تتفادى أوروبا الانتقادات بشأن استعمال العنف في وسائل تجاه المهاجرين ، من خلال خيار الدفع بالعنف نحو الخارج[1] .

إن التخوف من نتائج هذه المفارقات بين الخطاب و السلوك حول قضية الهجرة ، ينصرف إلى مواضيع أخرى و التي تضمنتها الشراكة الاجتماعية و الثقافية و الإنسانية ببرشلونة ، فإضافة إلى الهجرة ، نوقشت مواضيع الإرهاب و المخدرات و المجتمع المدني و وسائل الإعلام.

و قضايا الحوار و احترام الحقوق الاجتماعية و الإنسانية ، حيث مثلت هذه المحاور أساس الشراكة التقافية و الاجتماعية الداعية لتقريب الشعوب و تسهيل التفاهم بين الثقافات[2].

غير أن هذا يقتصر على مستوى الخطاب الأوروبي فقط ، إذ أن التناقض يظهر عند طرح فكرة المواطنة الثقافية و الإشكالية تطرح عندما يتعلق الأمر بكثل بشرية كثيفة قادمة من الضفة الجنوبية للمتوسط و تملأ الفضاء الأوروبي ، و تصبح مطالبة بحقها في الاختلاف الثقافي الذي ينعكس في الملبس والعادات و إقامة مراكز العبادة[3].

---

[1] زهير بو عمامة " السياسة الأوروبية للجوار: دراسة في مكون ضبط الآثار السلبية للجوار علي الأمن الأوروبي " ، مجلة المفكر ، العدد الخامس . عنابة . د. ت. ن.

* حيث يري الأستاذ " بن زيوتي أن مصطلح شراكة لم يتم توظيفه في العلاقة مع دول المغرب العربي ، نظرا للنظرة المركزية الأوروبية القائمة علي فرض القيم الغربية (ديمقراطية ، حقوق الإنسان) التي تخدم أهداف سياستها الخارجية الممثلة أساسا في تشكيل البيئة المحيطة " Shaping the milieu ".

* يقصد بالدفع نحو الخارج حسب المفهوم الأوروبي إن التجاور الجغرافي يستدعي المسؤوليات الأمنية -*لتنال الدول النوبية قسطها في إطار تحديد اوروربا ادوار الآخرين (الجنوب) ووقف النظرة الممركزة أوروبيا ، فالهدف هو الإيمان بجماعية المشاكل ، و بالتالي جماعية المسؤولية علي مستوي الفرد.

[2] علي الحاج سياسات دول الاتحاد الأوروبي في المنطقة العربية بعد الحرب الباردة . بيروت: مركز الوحدة العربية ، ط 1 ، 2005 ، ص 211 .

*يقصد بالمواطنة الثقافية حق الجماعات الفرعية و الأقليات في الاحتفاظ بهويتها الثقافية الخاصة حتى لاينتم دهمها فترا الثقافة العامة الرسمية السائرة و المقمم مع السماح بالمشاركة الإيجابية الفعالة و الفعالة في مختلف الأنشطة الحياة و الالتزام بقوانين الدولة .

[3] عبد الله تركاتي . إشكاليات الهجرة في إطار الشريكة الاورو متوسطة . تاريخ التصفح24 \03 \ 2010

ونظرا لعدم ارتقاء الخطاب السياسي الأوروبي إلى مستوى التنفيذ ، أصبح يمثل المهاجر المغاربي صورة للمقاوم اجتماعيا للحفاظ على ثقافته المرفوضة من قبل الدوى الأوروبية المستقبلة شعبا و مؤسسة . وذلك ناجم عن الاختلاف بين الثقافتين فالإسلامية نمت في تناغم مع الدين ، و بالتالي فك الارتباط بينهم يؤدي إلى تجريد للثقافة الإسلامية من هويتها ، وهو ما تعاني الثقافة الغربية التي تكونت خارج الدين.

وفي نفس السياق ، و من الظلال المقارنة بين بنوء الشركة السياسية و الأمنية في إطار إعلان برشلونة و التي تضمنت (احترام التنوع و التعددية في المجتمعات المتوسطية و مكافحة مضاهية التعصب و الكره و العنصرية ضد الأجانب [1] و بين الممارسات الناجمة عن مفهوم *الإسلامو فوبيا * المرسخ في أذهان الأوروبيين ، فالتقرير الذي قدمه مجموعة من الباحثين الفرنسيين في 21 أكتوبر 2004 يوضح إن 76 بالمائة من حالات الاعتداء على الأجانب كانت مسجلة ضد محجبات باعتبار أن الحجاب رمز ديني إسلامي كان مستهدفا أكثر من الأشخاص بعينهم .

و هذه السلوكيات من الأوروبيين ناجمة عن رفض الإسلام الذي تم اعتزاله في أذهانهم في كيان شرير وفق أحكام مسبقة و قوالب جاهزة سلبية تمارس غالبا خلطا بين مفاهيم متعددة : إسلام ، عرب ، إرهابي أصولي من جهة ، وبين ثقافة و دين من جهة أخرى[2].

إضافة إلى التهديد الثقافي ,ونجد تفسير ذلك في التأصيلات النظرية و الفكرية الفردية التي ألقت بتأثيراتها على واقع العلاقات بين الدول الأوروبية والجنوبية ,أو بين الدول الإسلامية و غير المسلمة ، (المسيحية) و تمثل نظرية صدام الحضارات " لصامويل هنتغتون " أحد أهم هذه النظريات المعبرة عن العامل الثقافي كمحور التفاعلات الدولية التي تكسي الطابع التراعي النابع من عدة أسباب أن الاتجاه الدينيين ينظر إلي العالم نظرة ثنائية " نحن و هم" ، و كلهما دين تبشيري يسعي لتحويل كل المؤمنين إلي الصراط القويم ، و كلاهما يدعي انه العقيدة الصحيحة الواجب إتباعها ، لذلك فان نقاط التماس و التقاطع بينهما تتعدد و مقارنة مع الحضارات الاخرى ، و هي ما تؤدي إلى

---

[1] علي الحاج ، مرجع سبق ذكره ، ص205.

[2] محمد فاضل رضوان ، الاسلاموفوبيا قلق المفهوم و جدلية الرؤى .محلية ،علوم إنسانية ، تاريخ التصفح 20- 03- 2010 . http : /www.uluminsania.net

الصراع ، خاصة و أن مستويات الصراعات العنيفة بين الإسلام و المسيحية (في القرن السابع عشر مثلا) كانت مصحوبة بهجرات واسعة من العرب و الصليبيين [1] .

إن تكريس هذه النظرة التشاؤمية يوضح الإجحاف الأوروبي في حق المغاربة المهاجرين الذين ينظر إليهم كمصدر تهديد للهوية و الثقافة الأوروبية و لا سيما بعد ما تأكد استحالة اندماجهم في الثقافة الأوروبية علي خلفية أن الإسلام ليس دنيا و فقط ، بل هو منهج حياة [2] وهذا التخوف يتزايد في ظل تزايد أهمية الهوية و الحضارة في أذهان الأوروبيين و يتزايد التفاعل بين أصحاب الحضارات المختلفة بتزايد الوعي و الإدراك الحضاري للاختلاف بين الحضارات و الجماعات الدخيلة علي هذه الحضارات ، و مثال علي ذلك ما أثارته هجرة مواطني شمال إفريقيا إلي فرنسا من عداء بين الفرنسيين حسب[3].

و يظهر دور العوامل الثقافية في تحديد طريقة تعامل الاتحاد الأوروبي مع مجموعات الدول المصدرة للمهاجرين ، فعندما يتعلق الأمر بعلاقة الاتحاد الأوروبي مع دول أوروبا الشرقية فأننا بصدد مجال أوروبي ثقافي و حضاري منسجم ، حتى انه عندما يتعلق الأمر بجنوب المتوسط ، فنحن أمام مجالين مختلفين ثقافيا و حضاريا ، و هو ما يفسر سعي الاتحاد الأوروبي لإتباع سياسة التوسع و الاندماج بقبول عضوية 10 دول أوروبية شرقية . و بالتالي نقل الحدود الخارجية لمجال أوسع و في نفس الوقت رفض طلب انضمام كل من تركيا و المغرب إلى الاتحاد

كما أن تحرير المبادلات الأوروبية مع نظيرتها الشرقية يشمل حرية انتقال الأشخاص في حين المبادلات مع دول جنوب المتوسط تقتصر فقط علي السلع و الخدمات دون الأشخاص.

---

[1] صامويل هنتغتون ، صدام الحضارات و إعادة صنع النظام العالمي ، ترجمة طلعت الشايب . هرة: مكتبة مديولي ، ط 2 ،1999،ص 340، 342.

[2] غالية بن زيوش ,الهجرة و التعاون الأورومتوسطي منذ منتصف السبعينات رسالة ماجستار غير منشورة)الجزائر : كلية العلوم السياسية و الإعلام ، تخصص العلاقات الدولية ، 2005- ص 85.

[3] صامويل هينتغتون ، الإسلام و الغرب : أفاق الصدام ترجمة مجدي شرشر . القاهرة: منتديات الوحدة منتديات الوحدة العربية، ط 1 1995، ص، ص2 -13.

المطلب الثالث: مخاطر المشروع على مستوى الدولة:

تضمن إعلان برشلونة تدخلا للدول الأوروبية في الشؤون الداخلية للدول المتوسطية الجنوبية عموما، و دول المغرب العربي ، حيث يلزم احد البنود الواردة فيه دول جنوب المتوسط بتقديم معلومات و الرد علي الاستفسارات في شان أوضاع حقوق الإنسان و الديمقراطية تحت تبرير التزام الدول الأوروبية بضمان هوة الإنسان في البلدان المتوسطية ، و هي وضعية تمييزية تتناقض مع جوهر الديمقراطية إذ لم ير هذا الالتزام انتهاكات إسرائيل لحقوق الشعب و الإنسان الفلسطيني[1]..

إضافة إلي تجزئة الهوية العربية إلي أقطار جغرافية منفصلة، من خلال استبعاد ليبيا لاعتبارات غير مقنعة حسب الرأي المغاربي [2].

و من ناحية أخرى فان النظر إلى التزامات أعضاء الاتحاد الأوروبي بموجب اتفاقية " ماستريخت " المتضمنة لعدم استزاد المواد التي تتمتع بمنافسة عالية للإنتاج الأوروبي الزراعي و هو ما يمثل تجاوزا و خرقا لجوهر الشراكة المتوسطية الذي قام أساسا علي تحقيق التنمية و أاستقرار في فضاء المتوسط بضفتيه وخاصة الجنوبية.غير أن الدول الجنوبية تصدر منسوجات زراعية و سلع ذات تقانة متدنية مقابل فتح أسواقها للمتوجات الأوروبية ، وفي هذه الحالة ستكون المصلحة الأحادية

---

[1] غالية بن زيوش ، مرجع سبق ذكره ، ص ,ص 115, 117.

[2] علي الحاج، مرجع سبق ذكره، ص 212.

الجانب لصالح الدول الأوروبية التي ستجد أسواقا لتصريف متوجاتها دون أن تعاني من منافسة جنوبية في أسواقها المحلية[1].

كما أن الشراكة المتوسطية تقوم علي منطق غير متكافئي . و ذلك من خلال توقيع اتفاقية شراكة بين الاتحاد الأوروبي ككتلة واحدة منسجمة من جهة و كل شريك متوسطي علي حدة و هذا عامل قوة للطرف الأوروبي و عامل ضعف للدول المغاربية ، وقد كانت تونس أول بلد يوقع علي اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي في جويلية 1995 ، ثم المغرب في فيفري 1996 ، و الجزائر في 22 ابريل 2002[2] .

و من ناحية أخرى ، فان البلدان المغاربية تدرك بان ظاهرة الهجرة الشرعية منها و غير الشرعية أنها لا تملك عامل نمو بل مصدر لتبديد مواردها البشرية و ذلك لانعدام التوازن الاقتصادي و التبعية لبلدان المستقبلة. و بما أن البلدان المغاربية قد ركزت اقتصادها علي هجرة عمالها بحثا علي تدفق الموارد المالية ، نتج عن ذلك انتشار عشوائي للاقتصاد و إيجار الموارد البشرية خاصة وان هذه المبالغ المالية المتدفقة لا تقابل أي أنتاج محلي بل تخلف تضخم مالي . كما أن هذه التدفقات تمثل نسبة مهمة من ميزان نفقات الدول المغاربية و هو ما يجعل هذه الأخيرة تابعة لتحولات مهاجريها و بالتالي للدول الأوروبية المستقبلة[3].

كما تعرف هجرة الأدمغة و الكفاءات العالية بأنها تحويل عالمي للموارد بشكل رأس مال بشري ، و تطال إجمالا هجرة ذوي الكفاءات العالية من المتعلمين من الدول النامية إلي الدول المتقدمة ،

---

[1] سمير صارم، مرجع سبق ذكره، ص224.

[2] إبراهيم تيقمونين ، مرجع سبق ذكره ، ص 104.

[3] الشراكة الاورومتوسطية و بعدها الاجتماعي ، المنتدى الثقافي الأورومتوسطي .ترجمة سامي البغدادي ، مدريد : مؤسسة سلام و تضامن سيرا فين اربالغا، : س 2003، ص 20.

و هي ظاهرة عالمية تتسم باتجاهها النمطي من بلدان الجنوبي النامية إلي بلدان الشمال المتقدمة ، و هذا النوع من الهجرة يمثل خسارة اقتصادية و تقنية ذات اثر لا يمكن تهميشه علي الدول النامية عموما و دول المغرب العربي يحدث عندما يرفض المهاجرون العودة بعد اكتساحهم للخبرة و التكنولوجيا التي تساهم في دفع عجلة التنمية في الدول الأصلية[1].

و هجرة الأدمغة العربية بصفة عامة تعني هجرة رأس المال الغالي في شكل نزيف، حيث قدرت الخسارة للدول العربية بسبب هجرة أدمغتها في السبعينات ب 11 مليار دولار و قد تضاعفت اليوم عشرون مرة لتصل إلى 200 مليار و حجم تقديري للخسائر العربية و هو ما وضحه الكندي " ريفيين برنز " في كتابه القوت المالي ، عندما قال انه إذا افترضنا ان تعلم احد المهاجرين العرب يكلف بلده في المتوسط عشرة ألاف دولار ، فان ذلك يعني تحويل 18 مليار دولار بين الأقطار الإسلامية إلي الولايات المتحدة و أوروبا كل عام[2] .

و هو ما أكده إبراهيم قويدر المدير العام لمنظمة العمل الصربية عندما أكد ضرورة تلاقي سلبيات الهجرة العربية بسبب ما تحدثه من ضياع للجهود و الطاقات الإنتاجية و العلمية من جهة ، و تبذير للموارد الإنسانية و المالية العربية بسبب ضياع الأموال التي أنفقت علي تعليمهم[3] .

و هي حقيقة توضحها بعض الإحصائيات حول التواجد المغاربي في أوروبا ، حيث أن ما يفوق 5 ملايين مغاربي (أي 6,02 بالمائة من مجموع السكان) يوجدون بالخارج 86 بالمائة منهم متواجدون في أوروبا ، و يمثل المهاجرون المغاربة 65 بالمائة من جملة المهاجرين الأفارقة يتوزعون حسب إحصائيات 2002 كالأتي :

- 668,173 تونسي يمثلون 16,8 بالمائة.
- 1. 123,331 جزائري، يمثلون 2 ,28 بالمائة.
- 2. 194.496 مغربيون ، يمثلون 55,4 بالمائة.

---

[1] سلام الكواكبي ، هجرة العقول و الكفاءات في المشرق العربي ، الأمم المتحدة : اللعبة الاقتصادية و الاجتماعية لغربي أسيا الاسكو 2010 ص 03.

[2] أمال موسي " من هجرة المكان إلي المكانة " الندوة الثالثة حول: مستقبل الهجرة ما بين سياسة الجوار و سياسة الجدار. تونس: مركز جامعة الدول العربية، 2006.

[3] إبراهيم قويدر ، واقع و أفاق هجرة العمال العربية في ضوء الشراكة الاورومتوسطية.القاهرة 2006 تاريخ التصفح 01- 04 2011.

- ليكون المجموع : 3,986,000.

وبالتالي فقد مثلت طبيعة التبادلات التجارية التي تميزت بالتنافسية أكثر من الشاملة تأثرا سلبية و في اتجاه معاكس مع هدف منطقة التبادل التجاري (بحر في 2010 بالرغم من المبادرة الرمزية لاتفاق أغادير الموقع في 25 فيفري 2004 بين كل من المغرب ، تونس ، الأردن و مصر لإقامة التبادل الحر.

فالسياسة الحمائية الأوروبية على المنتجات الزراعية زادت من تعقيد الشراكة ، كما أن التنافس في القطاع النسيجي خلق تهديدا للصناعة النسيجية في كل من تونس ، المغرب باعتباره يمثل نشاطا صناعيا هاما ، إضافة إلي مشكل رفع الحصص للصناعات النسيجية و اللبس في إطار المنظمة العالمية للتجارة في جانفي 2005[1].

هذا من جهة ، و من جهة أخرى نجد التحويلات المالية الوافدة من المهاجرين المغربيين القاطنين في الدول الأوروبية عامل مكرس للتبعية من طرف الدول المغاربية المعتمدة علي التحولات الوافدة من أوروبا بحيث يفوق حجم التحويلات المالية في كل من الجزائر و المغرب و تونس حجم الاستثمار المباشر و المساعدات الخارجية بمعدل 90 بالمائة من التحولات من الدول الأوروبية و علي رأسها فرنسا التي تتأثر بما يقارب نصف حجم التحويلات و هو ما يشكل خطر علي الدول المغاربية و لا سيما بتراجع معدلات نمو أعداد المهاجرين و السياسات التعددية .

كما نجد أكثر من نصف صادرات المنتجات الزراعية المتوسطية * يتجه نحو البلدان الأوروبية في حين لا تفوق صادرات هذه الأخيرة الزراعية الثلث البلدان المتوسطية ، و بالتالي فدول جنوب المتوسط تعاني من تبعية سلبية في مبادلاتها التجارية الخارجية الاتحاد الأوروبي المتراوح بين 50 و 65 بالمائة.

---

[1] فرج السويس ،" المغرب العربي منطقة هجرة و عبور " الندوة الثالثة حول : مستقبل الهجرة ما بين سياسة الجوار و سياسة الجدار . تونس مركز جامعة الدول العربية، 2006.

و من ناحية أخرى ، نجد أن انسياق الدول المغاربية نحو الاعتماد علي الهجرة كوسيلة لتحقيق الضغوط الاقتصادية عليها في ظل ما تعانيه من عدم القدرة علي استيعاب قوة العمل أو توفير الخدمات الاجتماعية المناسبة لمواطنيها حلولا سطحية لا تحل المشاكل الهيكلية الشاخصة فيها ، و بالتالي فهي تساهم في تفاقم حجم و تعقيد هذه المشاكل بشكل ينذر بنتائج خطيرة في مستقبل . في ظل غياب الحلول المطلوبة[1].

فالاعتماد على تحويلات المهاجرين مهددة بالنضوب كمصدر مالي للدول المغاربية لكونها مهددة من قبل منافس أخر يتمثل في دول شرق أوروبا حيث تشير الإحصائيات إلي انه بعد التوسع الأوروبي الأخير زادت الاستثمارات المباشرة للاتحاد الأوروبي في دول أوروبا الشرقية لتصل إلي 27 مليار يورو في حين أنها لا تتجاوز 5 ملايير يورو بالنسبة لدول المغرب العربي ، و هو ما يهدد بان ينصرف إلي التنافس بين المجموعتين المعاربية و أوروبا الشرقية حول معدل المهاجرين الذين ستكون لهم فرصة الإقامة و الاستقرار في أوروبا[2].

[1] رواية توفيق ، هجرة أبناء الشمال الإفريقي إلي أوروبا : تحليل للأسباب و الدوافع ، ورقة مقدمة لندوة: المغتربون العرب من شمال إفريقيا في المهجر الأوروبي ، القاهرة: جامعة الدول الغربية (إدارة المغتربين العرب). 2007 .

[2] إسهام حروري " الهجرة و سياسة الجوار الأوروبي " مجلة المفكر . بسكرة : جامعة محمد خيضر . العدد الخامس.2010 ، ص 350

المبحث الثاني :المشاريع الأمريكية : مشروع الشرق الأوسط الكبير

برز مصطلح الشرق الأوسط في كتابات *تيودور هرتزل *مؤسس الصهيونية كحركة سياسية عالمية منظمة عام1897، و ذلك في يومياته قائلا : يجب قيام كومنولث شرق أوسطي ، يكون لدولة اليهود فيه شأن قيادي فاعل و دور اقتصادي قائد ، و تكون المركز لجلب الاستثمارات و البحث العلمي و الخبرة التقنية . كما برز المصطلح في كتابات *ألفرد ماهان * ظابط البحرية البريطانية في مقال له في 1902في لندن أثم استخدمه *فالنتين شيرول *مراسل التايمز اللندنية في تشرين الأول في 1902في سلسلة من المقالات تحت عنوان *المسألة الشرق أوسطية ، ثم أصدرها في كتاب عام 1903[2].

كما استخدم مفهوم الشرق الأوسط من قبل القوى الاستعمارية الأوروبية أثناء الحرب العالمية الأولى تزامنا مع تنامي الوعي القومي العربي الرافض لسياسة التتريك و تقهقر رجل أوروبا المريض تركيا , فبدأ مشروع الدول الأوروبية لتقسيم تركة تركيا في الوطن العربي بين الإمبراطوريتين الفرنسية و البريطانية[3].

و من ناحية أخرى فان استخدام مصطلح الشرق أوسطية برز أيضا في سنة 1945 منذ إقامة المشروع الإسرائيلي في فلسطين الذي روج له كصيغة تعاون إقليمي ، غير أن أهدا فها مصلحية بحتة أحادية الجانب ،و هو فكرة قديمة جديدة ظهرت كمشروع استعماري على لسان اليهودي *مارتن انديك*المدير المكلف بالشرق الأدنى في المجلس الأمن القومي الأمريكي مدير معهد الدراسات الإستراتيجية و رئيس أكاديمية هارفرد للدراسات الدولية ، حيث قال أن أمريكا تخطط لإنشاء نظام شرق أوسطي يهدف إلى مكافحة تيار التطرف الإسلامي الذي يهدد المصالح الأمريكية و الأمريكية الإسرائيلية ،كما لم يتم الاكتفاء بالشرق الأوسط الأدنى و الشرق الأوسط الأقصى ، بل أضاف المنظرين للمشروع منطقة شمال إفريقيا لاختراق النفوذ الأوروبي فيها خاصة فرنسا و بريطانيا ، ايطاليا و اسبانيا[1].

---

[2] غازي حسين ، الشرق الأوسط الكبير بين الصهيونية و الامبريالية الأمريكية .دمشق :منشورات اتحاد الكتاب العرب ،2005،ص 10.

[3] عبد القادر رزيق مخادمي ، مشرع ، الشرق الأوسط الكبير: الحقائق و الأهداف و التداعيات .الجزار : ديوان المطبوعات الجامعية ،ط 1،،ص432005.

[1] محمد العربي فلاح ،المتوسطية و الشرق أوسطية : وجهان لعملة واحدة .الجزائر :دار الخلدونية للنشر و التوزيع ،2001،ص68.

المطلب الأول : مضمون مشروع الشرق الأوسط الكبير :

إن مشروع الشرق الأوسط الكبير هو مشروع أمريكي بمبادرة من الرئيس بوش الذي وضع ورقته للشرق الأوسط الكبير و عرضها على الدول الثمانية في جورجيا 2004 التي تناولت واقع التنمية في الدول العربية و التي حددها الكتاب العربي لتقرير التنمية البشرية للعامي 2003/2002و أول نص للمشروع نشرته صحيفة الحياة في 2004/02/13.

و تمثلت النواقص الثلاث في :الحرية ، المعرفة ، تمكين النساء ، التي تؤدي إلى الإرهاب و الجريمة والهجرة غير المشروعة و هو أكبر تهديد للدول الثمانية إضافة إلى الإحصاءات التالية :

مجموع الدخل القومي المحلي لبلدان الجامعة العربية هو أقل من نظيره في اسبانيا
حوالي 40بالمائة من العرب البالغين ؛ 65 بالمائة أميون منهم 3/2 نساء .
توقع دخول 50مليون شاب سوق العمل في 2010و 100 مليون في 2020.
معدل البطالة 25 مليون في 2010.
ستعيش 3/1المنطقة على أقل من دولار في اليوم .
معدل استخدام الانترنيت[2] 6،بالمائة فقط ، و هو أقل رقم في العالم .
نسبة النساء من مقاعد البرلمان 305 بالمائة فقط .
عبر 51بالمائة من الشباب العربي عن رغبتهم في الهجرة إلى أوروبا
فتم تقديم مشروع الإصلاح من قبل الثمانية متضمنا مايلي :

و من ابرز الطرق التي تم اقتراحها محو الأمية و معاهدة تدريب المعلمين ليتم الوصول إعداد 100الف معلوم في2008.

---

[2] محمد الجوهري حمد الجوهري ،الديمقراطية الأمريكية و الشرق الأوسط الكبير . القاهرة :دار الأمين للنشر و التوزيع ،ط 2005،1،ص136.

-**الكتب التعليمية:** حيث يلاحظ نقص في الترجمة الكتب الأساسية في الفلسفة و الأدب و علم الاجتماع و العلوم الطبيعية، وتتعهد المجموعة بتمويل برنامج لتمويل مؤلفاتها الكلاسيكية في هذه الحقول.

-**إصلاح التعليم** : حيث تضمنت المبادرة الأمريكية للشراكة في الشرق الأوسط برعاية قمة الشرق الأوسط لإصلاح التعليم التطابع للإصلاح و القطاع الخاص و قادة الهيئات المدنية و الاجتماعية في المنطقة و نظرائهم من الولايات المتحدة الأمريكية و الاتحاد الأوروبي و ذلك لتحديد المواقع و المواضع التي تتطلب المعالجة ، و البحث في سبل التغلب علي النواقص في هدا التعليم[1].

توسيع الفرص الاقتصادية:و ذلك من خلال تعبير الهوة الاقتصادية للشرق الأوسط الكبير و هو ما يتطلب تحول اقتصادي من خلال مفاتيح تمثل إطلاق قدرات القطاع الخاص في المنطقة خصوصا مشاريع الأعمال الصغيرة و المتوسطة باعتبارها محركات الرئيسية للنمو الاقتصادي و خلق فرص العمل بحيث يكون نمو طبقة متمرسة في مجال الأعمال عنصرا مهما لنمو الديمقراطية و الحرية[2].

و يقترح المشروع وصفات معهودة مثل : تأسيس مصرف الشرق الأوسط الكبير للتنمية ، وإقامة مناطق محددة تتولي تشجيع التعاون الإقليمي في تصميم و تصنيع و تسويق المنتجات و إنشاء منبرا الفرص الاقتصادية للشرق الأوسط يضم مسئولين كبار من مجموعة الثماني و دول المنطقة[3].

تشجيع الديمقراطية : و يتضمن جملة من الاقتراحات الإصلاحية في مجالات السياسة ، و أهم الأفكار كالأتي:

- تعاني البلدان العربية من نقص فادح في الحرية يضعف التنمية البشرية فيها.
- فقدان الحرية و الديمقراطية في المنطقة رغم أهميتها في ازدهار التنمية الفردية.
- تصنيف إسرائيل كدولة وحيدة حرة تماما في المنطقة مقابل بلدان أربعة حرة جزئيا

.

- يتوق معظم الشباب العربي إلي الديمقراطية و يرفض الاستبداد.

---

[1] المرجع نفسه ، ص 30.

[2] غازي حسين ، مرجع سبق ذكره ، ص 148.

[3] عبد القادر رزقي مخا دمي ، مرجع سبق ذكره ، ص 66.

- المنطقة العربية تأتي في المرتبة الادني في العالم من حيث التعبير عن الرأي و المساءلة.

- حث مجموعة الثمانية علي تعزيز الانتخابات و تسجيل الناخبين و رعاية الزيارات المتبادلة بين أعضاء البرلمان و الاهتمام بصيانة التشريعات و ممثلي الناخبين.

- إنشاء معاهد لتدريب النساء علي المشاركة في الحياة السياسية و المدنية .

- إنشاء مراكز تمكن الأفراد من الحصول علي منشورات قانونية و الاتصال بمحامي الدفاع و بإمكان هذه المراكز الارتباط بكليات الحقوق في المنطقة.

- الاهتمام بوسائل الإعلام المستقلة و تنظيم زيارات للصحفيين و رعاية برامج تدريب و تقديم زمالات دراسية و إقامة ندوات حول تغطية الانتخابات.

- انتشار الفساد في المجتمعات العربية، و هو قد أصبح متأصلا في كثير من المنطقة.

- الاهتمام بوسائل الإعلام المستقلة و تنظيم زيارات للصحفيين و رعاية برامج تدريب و تقديم زمالات دراسية و إقامة ندوات حول تغطية الانتخابات[1].

- انتشار الفساد في المجتمعات العربية، وهو قد أصبح متأصلا في كثير من بلدان المنطقة و العمل علي تشجيع تبني مبادئ الشفافية و مكافحة الفساد.

- تشجيع الإصلاح الداخلي عبر منظمات المجتمع المدني و من ضمنها المنظمات غير الحكومية الخاصة بحقوق الإنسان ووسائل الإعلام. و إلزام الحكومات بدعمها و تمويلها[2].

- ثانيا : بناء مجتمع معرفي

يشير المشروع على أن منطقة الشرق الأوسط قد أخفقت في مواكبة العالم الحالي ذي التوجه المعرفي و هذا ما شكل تحديا لأفاق التنمية فيها ، حيث لا يمثل ما تنتجه البلدان العربية من الكتب سوي 11بالمائة من الإجمالي العالمي ، و تشكل الكتب الدينية 13بالمائة منها و يبلغ عدد الكتب التي تترجم إلى العربية 1/5 ما يترجم إلى اليونانية التي لا يطلع بها سوى 11مليون شخص.

---

[1] عبد القادر رزيق خادمي ، مرجع سبق ذكره ، ص 63.

[2] ابن سالم عبد الحميد ،مشروع الشرق الاوسط الكبير و تداعياته على المنطقة :مستقبل الحركة الإسلامية و نهاية إسرائيل .الجزائر : دار الخلدونية للنشر و التوزيع ،2005،ص28.

و يمكن لمجموعة الثمانية أن تقدم مساعدات تتمثل في:

- مبادرة التعليم الأساسي: حيث ما زال يعاني من نقص التمويل الحكومي كما يعاني من اعتبارات ثقافية تقيد تعليم البنات، و تشمل هذه المبادرة عدة عناصر:

- * محو الأمية بالعمل علي خفض نسبة الأمية إلي النصف في 2010 حيث يتم التركيز على النساء و البنات.[1]

- الزيارات المتبادلة و التدريب على الصعيد البرلماني من أجل تعزيز دور البرلمانات في دمقرطة البلدان ، و يمكن لمجموعة الثمانية أن ترعى تبادل زيارات لأعضاء البرلمانات مع التركيز الاهتمام على صوغ التشريعات و تطبيق الإصلاح التشريعي و القانوني و تمثيل الناخبين[2].

وتتوضح دوافع الاهتمام الأمريكي بمنطقتي المغرب العربي و الشرق الأوسط بتوضيح الأهمية الجيوسياسية لهما ، حيث تستمد منطقة المغرب العربي أهميتها من كونها تمثل الجزء الجنوبي لحوض البحر المتوسط و الذي يتميز بدوره بأهميته الإستراتيجية من خلال موقعه الجغرافي ، و هو ما يوضحه الباحث الأمريكي المشهور **مورتن كابلن MORTON KAPLAN** من خلال قوله " أن مستقبل السياسة العالمية سيعتمد على الأقل في العقد القادم، واحتمالا للجيل القادم أيضا، على تطور المنطقة المحيطة بحوض البحر الأبيض المتوسط، فالربع الشمالي منها* أوروبا الغربية*يحتوي أكبر تركيز للقوة البشرية الماهرة في العالم التي تقارب مثيلتها في الولايات المتحدة الأمريكية، والربع الجنوبي الشرقي من تلك المنطقة يمتلك مصادر واسعة ورخيصة للطاقة، يعد تدفقها المستمر في العقدين القادمين ضروريا للصحة الاقتصادية، والسياسية للربع الشمالي الغربي، ويحتوي الربع

---

[1] سالم عبد الحميد ، مرجع سبق ذكره ، ص 30.

[2] سعيد اللاوندي ،الشرق الأوسط الكبير : مؤامرة أمريكية ضد العرب .الإسكندرية :نهضة مصر للطباعة و النشر ،ط1،2005،ص214.

الشمالي الشرقي على المنطقة السوفيتية من أوروبا بما فيها روسيا الأوروبية وأوروبا الشرقية وذلك بالإضافة إلى روسيا الأسيوية".[1]

فإن هذا الربع يشمل معظم ما أطلق عليه (ماكيندر) (MAINDER) "قلب الأرض"، وقد نظر "إلى العالم القديم بوصفه قارة واحدة ذات ثلاث أقسام متلاصقة يتوسطها البحر الأبيض المتوسط، وتضم ثلثي مساحة اليابسة وأطلق عليها الجزيرة العالمية.

أما القارات الأخرى وهي الأمريكيتان واستراليا، فلا تزيد مساحتها على ثلث مساحة اليابسة، ونظر إلى هذه القارات الأخيرة على أنها أقمارٌ تدور في فلك الجزيرة العالمية وأطلق على النطاق الساحلي الذي يغلق الجزيرة العالمية اسم الهلال "الخارجي والجزري"، ويضم بريطانيا، وكندا والولايات المتحدة الأمريكية، وجنوب أمريكا واستراليا واليابان، وهو نطاق قوة بحرية، ووضع بين قلب الأرض والهلال الخارجي نطاقا ثالثا أسماه * الهلال الداخلي *، يضم ألمانيا والنمسا وتركيا والهند والصين".

ويرى **مورتن كابلن morton kaplan** "أنه إذا سيطر الربع الشمالي الشرقي من حوض البحر الأبيض المتوسط على الربعين الشمالي الغربي والجنوبي الشرقي، فإن قوته ستصبح غالبة بالنسبة إلى الصين، فإذا تمكن الاتحاد السوفيتي (روسيا اليوم) من إقامة نطاقه الصحي من حول الصين، ويمتد من صربيا إلى الهند وجنوب شرق آسيا، فإنه سيتمكن من إيجاد بيئة لم يكن أمام الصين فيها من خيار سوى أن تتكيف مع النظام الروسي وبذلك يحقق هذا الأخير السيطرة على الجزيرة العالمية، أو بذلك يطوق الولايات المتحدة الأمريكية تطويقا فعالاً".

ومن هنا يصل "كابلن" إلى أن أوروبا الغربية تعد المنطقة المباشرة للضغط السوفيتي، وأن

---

[1] محمد صابر عنتر، الأمن العربي والبحر الأبيض المتوسط. تحييد البحر المتوسط: لإضافة للأمن العربي؟. قضايا عربية: بغداد، عدد 4، 1980، ص147.

بلاد الحوض الجنوبي للبحر الأبيض المتوسط ذات أهمية كبيرة للدفاع العسكري عن أوروبا الغربية[1]. إن الموقع الجغرافي الذي اكتسبه البحر الأبيض المتوسط بالنسبة إلى باقي البحار الأخرى قد زاد من أهميته الكبرى، هذه الثروات الإستراتيجية التي يحتوي عليها، والتي تعد شريان اقتصاد القوى الدولية سواء فيما يخص عبور سفنها إلى الأسواق العالمية لتصريف بضائعها أو استيراد المادة التي هي في حاجة إليها، قد دفع هذا كله بالقوى الكبرى إلى محاولة بسط نفوذه على ثرواتها، وقد اكتسب الحوض أهمية في التجارة الدولية منذ عصور التاريخ "لا يستثنى من ذلك إلاّ الفترة التي أعقبت اكتشاف رأس الرجاء الصالح والعالم الجديد، ففي هذه الفترة فقد البحر مكانه كطريق للتجارة التي تحولت منه إلى المحيط الأطلسي، غير أنه استرد بعضا من أهميته في النصف الثاني من القرن 19، بعد فتح قناة السويس واختراع السفن البخارية وزيادة وسائل النقل البحرية"[2].

وبعد اكتشاف النفط في المنطقة، في النصف الثاني من القرن 19، خاصة في منطقة الشرق الأوسط، الذي يحتوي 2/3 من الاحتياطات العالمية من النفط، لجأت القوى الكبرى إلى نقل شركاتها الهامة إلى المنطقة للتنقيب عن النفط، الذي ازداد الطلب عليه، كما ازداد نمو شركاتها الصناعية، فزادت حركة السفن التجارية لنقله نحو الأسواق الأمريكية والأوروبية وأصبح البحر الأبيض المتوسط مركزا رئيسا لنشاط هذه الشركات: كشركة "اكسون" (EXXON)، شركة "شال" (SHELL)، شركة "موبيل" (MOBIL)، وهي من بين أهم الشركات العالمية التي تدير السوق النفطية في داخل وخارج البحر الأبيض المتوسط، الذي يعد أقصر طريق بحري لنقل النفط بين دول الشرق الأوسط المصدرة والمنتجة له، وبين دول الغرب الصناعية المستوردة له.

المطلب الثاني : مخاطر المشروع على مستوى الدولة:

[1] **المرجع نفسه ،ص150.**

[2] محمود مرسي، دراسات الجغرافيا السياسية. الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 1988، ص 453.

صدر في عام 1907في لندن تقرير* كامبل بنرمان *وزير المستعمرات في إطار مؤتمر عقدته مجموعة من علماء التاريخ و السياسة و الاقتصاد حول الوضع في المنطقة العربية حيث جاء فيه : يكمن الخطر على الغرب في البحر المتوسط لكونه همزة وصل بين الشرق و الغرب و يعيش في شواطئه الجنوبية و الشرقية شعب واحد ، تتوافر له وحدة التاريخ و اللغة و الجغرافية و كل مقومات التجمع و الترابط و ذلك فضلا عن نزعاته الثورية و ثرواته الطبيعية الكبير ة[1] .

كما تضمن التقرير خطرا انتشار التعليم و الثقافة في المنطقة على المصالح الغربية عموما متضمنا جملة من الوسائل و المخططات أهمها إقامة حاجز بشري غريب و قوي مانع يفصل بلدان الشرق عن بلدان المغرب العربي و إقامة قوة قريبة من قناة السويس عدوة لشعب المنطقة و صديقة للدول الأوروبية[2]

إن مشروع الشرق الأوسط الكبير بجميع مسمياته يشمل منطقة جغرافية متغيرة تخضع للانكماش و التوسع ، و لا تعبر عن نطاق جغرافي محدد و جعل هذا المشرو ع خصيصا ليسهل اندماج الكيان الإسرائيلي في المنطقة و تتحكم في حدوده المصالح الأمنية الإسرائيلية و الاقتصادية الأمريكية[3].

وهو ما توضحه الصيغة الجديدة للمشروع القائمة على دعوة للتعاون الإقليمي و التي تخفي في ثناياها أهداف ترتبط بطمس هوية المنطقة ونزع عنها خصوصيتها العربية و الإسلامية ،عبر

---

[1] المرجع نفسه،ص 45.

[2] غازي حسين ،مرجع سبق ذكره ،ص11.

[3] سالم عبد الحميد ،مر جع سق ذكره،ص 32

استيعاب المنطقة العربية في إطار إقليمي يكون الكيان الإسرائيلي فيه أكثر تفوقا و احتواء سواء في المجالات الاقتصادية أو العسكرية أو الثقافية[1].

كما ينظر إلى المشروع على أنه مشروع غربي غير عربي غريب عن المنطقة نابع من بيئة تختلف في خصوصيتها و ثقافتها عن الثقافة و البيئة العربية بل و تتناقض معها ، و بالتالي فهو مصدر تهديد[2]. و هو ما يوضحه مؤتمر الدار البيضاء أحد أهم آليات تنفيذ مشروع الشرق الأوسط الذي دعم من قبل أقوى التنظيمات الاقتصادية العالمية الداعية و المروجة لنظام الاقتصادي الرأسمالي، وهما مجلس العلاقات الخارجية الأمريكية منتدى دافوس الاقتصادي ، وإذا كان الهدف المعلن للمؤتمر يثمتل في إقامة تعاون بين دول الشرق الأوسط و شمال إفريقيا في شكل آلية دائمة تسمى * المجموعة الاقتصادية و الإستراتيجية للشرق الأوسط * ، فان الأهداف الخفية تكمن في إلغاء المقاطعة العربية الإسرائيلية و تعزيز سبل التطبيع مع إسرائيل للوصول إلى اعتراف عربي بها ضمن دول المنطقة[3].

كما تضمن المؤتمر مشروعان إقليميان بدعم أمريكي إسرائيلي و هما : مشروع إقامة منطقة. تجارة حرة بين دول الإقليم و إنشاء بنك تنمية الشرق الأوسط ، حيث برز الاشتباه بين مؤتمر مدريد للسلام بصفته السياسية و مؤتمر الدار البيضاء* بصفته الاقتصادية حيث كان الهدف هو تزكية الدولة الإسرائيلية في قيادة مشروع الشرق الأوسط و لعب دو ر الريادة في المنطقة لاسيما فيما يتعلق بسوق إسرائيل الإقليمي : ترتيب ثلاثي يقترب بدرجة كبيرة من مشروع مثلث *البينولوكس *الذي تخطط له إسرائيل كتجمع اقتصادي بقيادتها يضم تحت جناحيه كلا من الأردن و فلسطين ، ثم تعميم المثلث

[1] خليفة مراد ، التكامل العربي الاقتصادي العربي في ظل الطروحات النظرية و المرجعية القانونية ،مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستار في القانون الدولي و العلاقات الدولية .قسم العلوم القانونية .جامعة باتنة ،2006/2005،ص240.

[2] . عبد القادر رزيق مخادمي، مرجع سبق ذكره ،ص 43.

[3] خليفة مراد،المرجع سابق الذكر ، ص235.

ليصبح أهم بؤرة جدب و استقطاب تشمل حتى بلدان المغرب العربي[1].

كما أن الاستفادة من المؤتمر هي أحادية الجانب ، حيث يتوخى حل الأزمة الاقتصادية لإسرائيل على حساب البلدان العربية ، وإخراجها من عزلتها التي دامت أكثر من نصف قرن ، و قد كان ذلك مصاحبا للضغط الإسرائيلي الواضح المتزامن مع الهجوم العسكري في 05 حزيران 1967،و معاهدة وادي عربة في 1994 ، و تصريح *إسحاق رابين *على منصة قمة الدار البيضاء و أمام الملك الحسن الثاني بأن القدس الموحدة هي العاصمة الأبدية لاسرائيل[2].

و قد انعقد مؤتمر الدار البيضاء : مؤتمر القمة الاقتصادية للتنمية في الشرق الأوسط و إفريقيا في 30تشرين الثاني 1994 و استمر ثلاثة أيام ، و يتضح مكان المغرب العربي من المؤتمر في الاقتراح الإسرائيلي بإقامة سوق المشرق تضم دولا عربية و مغاربية كالمغرب و الجزائر و تونس[3].

و يذهب الكثيرون إلى اعتبار مشروع الشرق الأوسط الكبير الذي جاءت به الولايات المتحدة الأمريكية يتوافق مع نظرية الفوضى الخلاقة للمفكر *ليوستراوس *أحد أكبر أساطين المحافضين الجدد، فالسلطة الحقيقية لا تمارس في ظل حالة الثباث و الاستقرار ، بل يجب إغراق الجماهير في حالة من الفوضى لتتمكن الصفوة من ضمان استقرارها ، و من خلال وضع الإسقاطات على وضع الوطن العربي عموما و المغرب العربي خصوصا — باعتباره يدخل كجزء قار في المشروع الأوسطي الكبير —يمثل استقرار العالم العربي عائقا أمام تقدم مصالح الولايات المتحدة الأمركية في المنطقة ، فالهدف الذي تتوخاه يتوافق مع الهيمنة و السيطرة على الإقليم الشرق الأوسطي ، و بما أن هذا الإقليم هو عالم عقائدي و غني بالنفط ، فالوسيلة لبلوغ هذه المصالح (أي السيطرة على منابع النفط) يكون من خلال استخدام القوة العسكرية لتغيير الأنظمة كما حدث في أفغنستان و

---

[1] المرجع نفسه ،ص 235.

[2] غازي حسين ، القمم و المؤتمرات الاقتصادية و الأمنية من التطبيع الى الهيمنة .د.م.ن:منشورات اتحاد الكتاب العرب ،1998 ،ص 16.

[3] المرجع نفسه ، ص ،20.

العراق ، و تبني سياسة التهديد بالقوة التي تفجر الأمن الداخلي و تأجيج المشاعر الطائفية و توظيفها في خلق الفوضى[1].

و هو ما يتناقض مع ما تدعيه الولايات المتحدة الأمريكية عندما تدعو الدول العربية إلى الديمقراطية التي من المفترض أن تؤدي إلى الاستقرار على المستويين الداخلي و الإقليمي غير أن التحولات الديمقراطية في الدول العربية ترتبط باحتمالات كثيرة لحالات عدم الاستقرار بفعل تدخل العامل الخارجي[2].

كما أن* شيمون بيريز * في كتابه *مشروع الشرق الأوسط الكبير يخفي وراء ادعائه بالموضوعية من خلال دعوته الى السلام بواسطة التعاون الاقليمي –حسب الأستاذ محمد حلمي عبد الحافظ- النزعة التوسعية التي التزم بها قادة اسرائيل و الحركة الصهيونية حتى حتى قبل قيام دولتهم على أرض فلسطين من خلال مجموعة من الخطوات :

_اختراق رأس المال اليهودي لقطاع رجال لأعمال من خلال ربطه بخدمة العملاق الاسرائيلي ، و بالتالي ضمان التبعية الاقتصادية .

_ تهيئة المنطقة جغرافيا و اقتصاديا لتسهيل قيام اسرائيل الكبرى من خلال المشروعات الاقليمية بحيث تكون اسرائيل مركز التكنولوجيا و الصناعات المتقدمة ويكون العالم العربي بما فيه دول شمال افريقيا مجرد مصادر للطاقة و المواد الأولية و العمالة الرخيصة .

_الترويج للخوصصة لاسيما خوصصة الثروات القومية كالبترول و الغاز و المعادن الهامة كالحديد والنحاس و اليورانيوم و الفضة و الماس[3].

---

[1] ابراهيم ناجي الهذبان ،المشروع الأمريكي في الشرق الأوسط :مؤتمر القدس السنوي الخامس حول القدس و هيمنة القطبية الأحادية .الكويت ،2007.

[2] حسن أبو طالب ،مشكلات التحول الديمقراطي في الدول العربية .حلقة النقاش الثالثة حول تأثير التحول الديمقراطي على هياكل الدول في المنطقة العربية . القاهرة : المركز الدولي للدراسات المستقبلية و الاستراتيجية ،2005

[3] حمد العربي فلاح ،مرجع سبق ذكره ،ص ص 72.74.

كما ينظر الى الشرق الأوسطية كامبريالية جديدة ، و هي محاولة لاعادة ترتيب الوطن العربي بتذويب أجزاءه في مشروعات تضيق في نطاقها أو تتسع[1].

.

إن مشروع الشرق الأوسط الكبير الذي جاء في صورة توصيات قدمها *كولن باول*وزير الخارجية الأمريكي في مبادرته المسماة *مبادرة الشراكة الأمريكية الشرق الأوسطية من أجل التنمية والديمقراطية * و ذلك في اطار محاضرة ألقاها بمركز الثراث بواشنطن في ديسمبر 2002،يكرس مساعي التبعية لانه يملي مجموعة من المطالب الأمريكية الواجب تطبيقها على المستويين :الحكومات و الشعوب العربية ، فالحكومات والنظم العربية مطالبة بتعديل قوانينها و تشريعاتها التي تتعلق بحقوق الانسان و بقوانين الملكية الفكرية و التشريعات الضريبية و التجارة التي تسمح بالتواء م مع مقتضيات العولمة من اسقاط الحواجز التجارية العالمية ، أما الشعوب فمطالبة بتغيير سلوكياتها و تفكيرها و قيمها .

و هذه المطالب الأمريكية جاءت على خلفية النظرة اليمينية المحافظة التي ترى في الاسلام محتويا على ايديولوجية دينية متطرفة و ارهابية متعصبة يزيد من خطرها قيام أنظمة دكتاتورية مالكة لاسلحة الدمار الشامل[2]

[2] صبري فارس الهيتي ، العالم الاسلامي و المتغيرات الدولية من وجهة نظر جيوبوليتيكية.عمان :مؤسسة الوراق للنشر و التوزيع ،ط1،2005،ص495.

المطلب الثالث : مخاطر المشروع على مستوى الفرد:

إن جانب من مخاطر مشروع الشرق الأوسط ينصرف إلى المجال المعرفي ، فقد اشتمل المشروع على موضوع بناء مجتمع معرفي الذي يهتم بالتربية و التعليم و التدريب في مجالها ، أما النواحي التكنولوجية و العلمية فلم يشر إليها هذا الموضوع ، إذ أن التركيز كان على المجتمع المعرفي و ليس المعلوماتي ، و هو أمر مقصود الهدف منه تأسيس مجتمع جديد بتربية نشء جديد

يحمل المعارف و المفاهيم العلمانية بدلا من الإسلامية ،فالاختلاف شاخص بين المعلومة و المعرفة ، فهذه الأخيرة مرتبطة بثقافة المجتمع و تنطوي على مواضيع لها مدلولات ثقافية و حضارية ، و من ذلك يتجلى الخطر خصوصية الثقافة العربية المعرضة للاختراق من خلال هذا المشروع حسب الاملاءات الغربية[1].

و هو ما يفسر اتساع مشروع الشرق الأوسط الكبير ليشمل دول كتركيا و أفغنستان و ايران الى جانب الدول الأوروبية بالرغم من كون تقرير الأمم المتحدة و احصائيات ارتبط بالدول العربية فقط و ليس بجميع دول الشرق الاوسط الكبير[2].

كما أن الشرق الأوسط الكبير يشمل الدول الإسلامية من المغرب على المحيط الأطلسي حتى أفغانستان وباكستان شرقا ومن جمهوريات آسيا الوسطى الإسلامية شمالا حتى الخليج العربي جنوبا، و بالتالي فالشرق الأوسط الكبير هو العالم الإسلامي وهنا تنظر إليه الولايات المتحدة ككتلة حضارية واحدة، وهذا يتفق مع مفهوم صدام الحضارات الذي طرحه صموئيل هنتنجتون وتأكيده على صدام الحضارة الغربية مع الحضارة الإسلامية3

---

[1] حمد الجوهر حمد الجوهري ، مرجع سبق ذكره ،ص150.

[2] المرجع نفسه ،ص137[1]

3أحمد سليم البرصان،"تطور مفهوم ا لشرق الأوسط والتفكير الإستراتيجي الغربي"،مجلة جامعة الشارقة للعلوم الشرعية والإنسانية،الأردن المجلد3،العدد3،أكتوبر 2006،ص33.

ولا سيما بعد التفجيرات الأمريكية الأخيرة، بدأت نظرية هنتنغتون في صدام الحضارات هي التي تطغى على العقلية الأمريكية في تفسير صراعها مع الإسلام؛ فقد لاحظت صحيفة **فاينانشيال تايمز** البريطانية على سبيل المثال أنها حين حاولت استمزاج رأي بعض المسؤولين الأميركيين حول الفكرة بأن السياسة الأميركية الخاطئة في الشرق الأوسط كانت وراء تفاقم ظاهرة الإرهاب جوبهت بثورات غضب رافضة لأي بحث في هذه المسألة، وكان رد الجميع أنهم يكرهون أميركا ليس لأنها تدعم إسرائيل بل لأسباب ثقافية.[1]

إن مفهوم عالم المتوسط أو الإقليم المتوسطي كمفهوم ظل يرتبط بأمن أوروبا و أمريكا ، من خلال التعاون الأمني والاقتصادي لاحتواء الأخطار التي يمكن أن تأتي من دول جنوب البحر المتوسط كمنطقة المغرب العربي أو شرق المتوسط، كمحاولة لإبعاد التكتل العربي بإدخال الدول العربية في تعاون متوسطي يتم استيعاب إسرائيل في هذا الإقليم المتوسطي باعتبارها دولة متوسطية وهي وسيلة لطمس شخصية الإقليم الحضارية على ضفته الجنوبية وهي العربية الإسلامية، خاصة إذا علمنا أن المفهوم المتوسطي قد تم طرحه من قبل وزير خارجية إسرائيل الأسبق أبا إيبان عام ١٩٦٥ في مقالة له في مجلة ، الشؤون الخارجية الأمريكية ،وقد اعتبر أبا إيبان أن مفهوم الإقليم المتوسطي هو المناسب لدمج إسرائيل في المنطقة العربية من خلال تعاون أوروبي وعربي تحت شعار التعاون المتوسطي ومن ضمنه إسرائيل.

ويحاول *أبا إيبان* أن يسوق فكرته بقوله أن خمس حضارات ولدت في البحر المتوسط وهي اليهودية والمسيحية والهيلينية والرومانية والإسلامية، ومن هذا المنطلق يريد أبا إيبان إضفاء شرعية تاريخية على إسرائيل من خلال وجود الديانة اليهودية ضمن منظومة الحضارة المتوسطية ومن الناحية الدينية باعتبارها ذات جذور في المنطقة.

---

1 حسن الرشيدي، التغيير القادم: ملامح التغيير الأمريكي المرتقب للمنطقة العربية، مجلة جامعة الشارقة للعلوم الشرعية والإنسانية،الأردن المجلد3،العدد3،أكتوبر ،2006،ص45

إن من يراقب المشروع الأمريكي ، يرصد مدي مصداقية أمريكا في مساعدة شعوب المنطقة على الرقي و التقدم في مجال المعرفة، و يمكن التعرف على الأهداف الحقيقية من خلال معرفة مجال المشروع ، أي مجال ا لمعرفة التي تريد أمريكا أن تزودنا بها.

إن الأمر لا يتعلق بمناهج في الرياضيات و العلوم و الفيزياء و أن ندرس في بيئة مثالية بدلا من أن ندرس في بيئة غير مستقرة و مليئة بالحروب و الاعتداءات و في و لكن المؤكد أ ن ما تريده أمريكا هو تغيير عقلية الإنسان في منطقة الشرق الأوسط و التي ترفض النموذج الأمريكي و لأن هذه الشعوب هي الوحيدة التي تختزن في داخلها نموذجا آخر قادر على الحياة و المنافسة ضد النموذج الأمريكي و بما أ ن أمريكا لا تستطيع أن تشن هجوما على جميع دول المنطقة لإجبارها على الخضوع لأفكارها, فان العملية تقتضي الهجوم الفكري و الثقافي من خلال المشروع الأمريكي للانفتاح الثقافي، في الوقت الذي تقوم فيه بتصرفات مناقضة مثل لمنع عرض كتاب"بروتوكولات حكماء صهيون" و سحبه من مكتبة الإسكندرية و هذا ما تم بالفعل. و استدعى الأمر تدخل السفير الأمريكي، كما أنها مارست ضغوط هائلة على الجامعة العربية لإغلاق "مركز زايد للدراسات" لأنه كان يستضيف المعتدلين من المفكرين الغربيين الطلب الأمريكي و تغيير المناهج التي تحض على الجهاد و المقاومة[1].

خاصة و أن الولايات المتحدة الامريكية لم تعد المثل الأعلى لنشر الثقافة و المعرفة في الشرق الأوسط ،فوفقا لتقرير مجلس الشيوخ فان ترتيب الطلاب الأمريكيين من بين سبعين دولة في العا لم في سن الثالثة عشر في اختبار الرياضيات كان الأقل درجة و الأضعف مستوى[1].

---

[1] علي باكير، مشروع الشرق الأوسط الكبير :التزام أمريكي بنشر الديمقراطية أم ورقة ابتزاز جديدة ،مجلة المتابع الاستراتيجي، مركز الكاشف للدراسات الإستراتيجية، كانون الثاني،2004،ص59

[1] *المرجع نفسه،ص59.*

إن مسمى الشرق أوسطية حل محل ما استقر على تسميته العالم العربي . واعتمدت الرؤية الأمريكية في هذا الإطار على نظرية * الدومينو الجديدة*، التي تتوقع أن الخطوة الجديدة المتخذة ضد العراق سوف يكون لها مفعول سريع في منطقة الشرق الأوسط كاملة، إما بأن تحدث تغييرات داخل مجتمعات تلك الأنظمة بفعل تأثير النموذج الذي سيبنى في العراق، أو بفعل الضغوط السياسية التي تكون دول المنطقة عرضة لها والتي سوف تدفعها إلى مراجعة سياساتها تجاه الولايات المتحدة وحليفتها إسرائيل .[2]و يبدو أن الإسرائيليين كانوا على اطلاع مسبق على تفاصيل الخطط الأمريكية إذ كان من اللافت أن يعلن * زلمان شوفال *السفير الإسرائيلي السابق في واشنطن، مستشار رئيس الوزراء الإسرائيلي* إريل شارون* قبيل سقوط نظام صدام حسين في التاسع من إبريل ٢٠٠٣ .. أن الأحداث المتسارعة في بغداد، والسقوط القريب لنظام صدام يمكن أن يوجدا الظروف المناسبة لقيام شرق أوسط جديد أكثر سلاما، نأمل أن يكون له تأثير إيجابي على قوى أخرى إرهابية أو تدعم الإرهاب في المنطقة. !

تشير الدلائل ، في هذا الإطار ، إلى أن * نظرية الدومينو * ، باتت تؤتي ثمارها ، خاصة في المنطقة المستهدفة بالتغيير و الانخراط في المشروع الشرق أوسطي : إيران(التوقيع على برتوكولات حظر انتشار أسلحة الدمار الشامل ، و التعاون الأمني مع واشنطن) .

إن التغيرات في النظام الدولي الجديد، اقتضت من المنظور الاستراتيجي الأمريكي، إعادة ترتيب الأوضاع السياسية والاقتصادية والعسكرية والأمنية والاجتماعية من خلال السيطرة على تطورات وتفاعلات وموارد المنطقة لذا يرى بعض المفكرين: أن التجسيد العملي الراهن للسياسة الأمريكية الإسرائيلية على المستوى الاستراتيجي يتمثل في الخطوات العملية التي اتخذتها واشنطن لإخراج فكرة النظام الشرق أوسطي إلى الوجود، بعدما ظلت تطرح هذه الفكرة ويتم الإعداد لها

---

[2] محمود سلطان، ليبيا في المشروع الأمريكي – الصهيوني قطعة 'الدومينو' المهمة التي ينبغي سقوطها!! * ،مجلة المتابع الاستراتيجي، مركز الكاشف للدراسات الإستراتيجية، كانون الثاني،2004،ص52.

نظريًا بعد انهيار الاتحاد السوفييتي، وبعدما ظلت هذه المشاريع في حيز النظرية تعاني من عقبات إسلامية وعربية.

فكان تكريس الوجود الأمريكي في العراق والوطن العربي، هو الإعلان الحقيقي لإنجاز مشروع الشرق الأوسط الكبير من خلاله تبدأ إسرائيل مرحلة جديدة من الاستقرار وفرض التسوية النهائية، حيث رافقته مجموعة من المؤشرات :

- بروز ظاهرة استخدام القوة العسكرية كأداة لتنفيذ المخططات الأمريكية:

فأمريكا بشرت بالديمقراطية واحتواء الصراعات والنزاعات الإقليمية القائمة عن طريق التفاوض والتسويات السلمية في السياسة الخارجية والعلاقات الدولية. إلا أن استخدام القوة صار أحد السمات التي يتميز بها النظام الدولي الجديد، والغريب أن هذا المنهج يستعمل اليوم فقط ضد البلدان الاسلامية وحدها. ومن هنا يؤكد البعض أن الهيمَنة التي اختارت الولايات المتحدة توكيدها عن طريق حرب الخليج الثانية واحتلال العراق، ترتكز أساسًا على نشر القدرات العسكرية، وأنها تريد أن تعرض رؤيتها وبرامجها ومشاريعها على أعدائها فضلا عن أصدقائها وحلفائها، وتجعل من إسرائيل حقيقة لا مناص من القبول والتسليم بها.

لقد أرادت الولايات المتحدة إبراز ذلك من خلال الحرب، وكانت تهدف من وراء ذلك إلى أن النظام الجديد الذي يدخل في ماهيته وجوهره أمن إسرائيل، وما يصطلح عليه بالإرهاب يقابله أمن إسرائيل، هذا النظام الجديد سيفرض على الشرق، ومن أجل ذلك أنشأت قوات التدخل السريع، مما ساعد على انفراد الولايات المتحدة بمكانة القوة العسكرية.[1]

_ظهور مفهوم الضربة الاستباقية: استعملت أمريكا العديد من الاستراتيجيات إبان حربها الباردة، منها استراتيجية الردع، و ستراتيجية الإكراه واستراتيجيات متعددة وجدت في مرحلة الحرب الباردة .إلا أن الستراتيجية الراهنة هي الضربات الوقائية، وتقول *كونداليزارايس * وزيرة الخارجية الأمريكية ومستشارة الأمن القومي الأمريكي في تعريفها لهذه الإستراتيجية :إنها استباق فعل التدمير الذي يمكن أن يقوم به عدو ضدك،وفي موسوعة* نيو ستاندرد* الأمريكية يحال إلى بند حق امتلاك الأراضي بوضع اليد حسبما كان جاريًا في التاريخ الأمريكي.و قد وضعت هذه

[1] محمد صادق الهاشمي ,مرجع سبق ذكره ،ص،18.

الدراسة قبل أحداث 11 من سبتمبر واستندت إلى ما جاء في تقرير* جورج تنت* رئيس المخابرات الأمريكية السابق لسنة 2000 م.بعدها قالت صحيفة واشنطن بوست في 10/02/2002 : إن إدارة الرئيس الأمريكي جورج بوش تتبّنى مبدأ الضربات الوقائية ضد من تصفهم وفق المعايير الأمريكية بالإرهابيين من الدول التي تمتلك أسلحة الدمار الشامل.

حيث وصفت هذه المرحلة بأنها إيذان بدخول مرحلة جديدة، وانتهاء لمرحلة الحرب الباردة،

وما تخللها من استراتيجيات، وكان الرئيس بوش قد طرح فكرة الضربة الوقائية أمام البرلمان الألماني في ماي 2002 في خطاب ألقاه بالأكاديمية العسكرية الأمريكية أول شهر يونيه بمناسبة تخرج دفعة من طلبتها قائلا: إن قادة المستقبل العسكريين الأمريكيين يجب أن يكونوا مستعدين لتوجيه ضربات وقائية في الحرب على الإرهاب ...إذ علينا أن نحول المعركة إلى الخصم و بالتالي فهي تركز على أن البقاء للقوات أو القواعد الأمريكية إنما هو يأتي في سياق الخطة الأمريكية في تحويل المعركة إلى الخصم كي لا تكون الأرض الأمريكية هي ميدان المعركة وان تكون المبادرة الهجومية بيد الولايات وهذا ما يطلق عليه بالضربة الاستباقية أو الضربة الوقائية.

خريطة التحديات الأمنية في إفريقيا وفق رؤية أمريكية.

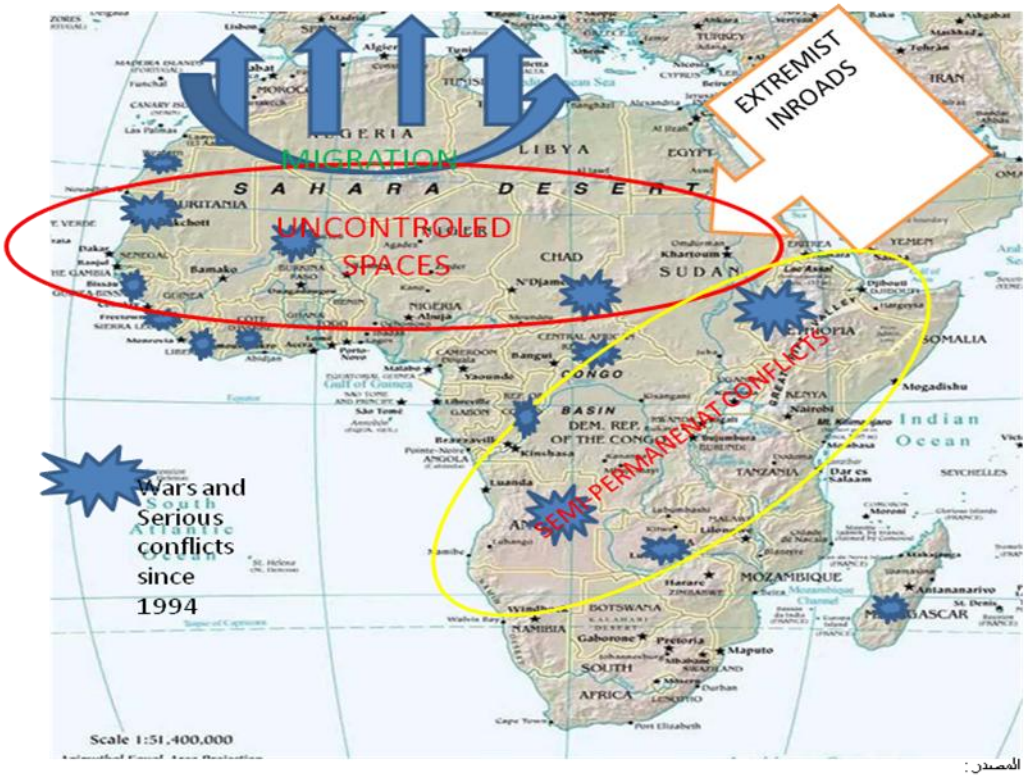

المصدر:

Threats from "uncovered spaces"
www.aei.org/doclib/200404141_wald.pdf

عموما يمكن إجمال المخاطر والتهديدات التي يعكسها النظام الشرق أوسطي على الأمن القومي

العربي و المغاربي فيما يلي :تكريس إسرائيل كعضو في المنطقة تتميز على الدول الأخرى، بتفوقها النوعي، واحتكارها للقوة النووية في المنطقة ودخول الدول العربية النظام الشرق أوسطي.

_انكشاف العالم العربي أمنيا، بما يعني تعريض أطرافه لتهديدات دول الجوار وإسرائيل، بسبب المشكلات الكثيرة والمتراكمة بين الأقطار العربية وتلك الدول.ربط الأمن الوطني لبعض الأقطار العربية بالقوات الأجنبية وخصوصا الأمريكية.

_إفراغ النظام العربي من مضمونه الاستراتيجي الأمني وتعطيل معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي العربي – .تعرض الدول العربية للتجزئة والاقتطاع، وتمزيق وحدة أراضيها وثرواتها لمصلحة أقليات أثنية أو دينية أو لغوية بدعم من إسرائيل والقوى الغربية بزعامة الولايات المتحدة وبعض القوى الإقليمية أيضا. ولعل من أهم المخاطر التي تهدد الأمن القومي العربي ما يعتبر هندسة جديدة للمنطقة العربية وفقا للترتيبات الإقليمية الشرق أوسطية بأبعادها المختلفة وإعادة

التركيب للأقطار العربية بما يتوافق مع متطلبات النظام الشرق أوسطي الجديد، وما يترتب على ذلك من انعكاسات سياسية واقتصادية وإستراتيجية يمكن تلخيص أهمها فيما يلي[1] :

_فصل بلدان المشرق عن بلدان المغرب العربي.إعادة تعريف المشرق لكي يشمل مصرودمج المشرق

الجديد مع إسرائيل في منظومة تعاون اقتصادي وأمني وبناء منظومات ومناطق للتعاون الاقتصادي والأمني.

_دمج بلدان المغرب العربي في المجال الاقتصادي والأمني لبلدان البحر الأبيض المتوسط الأوربية.[2]

---

[1] هيثم الكيلاني .التسوية السلمية للصراع العربي–الإسرائيلي وتأثيرها في الأمن العربي .أبو ظبي :مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية،ط . 1996 .1 ص53 – 55

[2] وردة حمدي،المشروع الأمريكي لإصلاح و تغيير المناهج التعليمية في الوطن العربي: تحليل مضمون صحيفة الأهرام الدولي،(مذكرة ماجستار منشورة). جامعة الجزائر:كلية العلوم السياسية و الإعلام،2005 – 2006 ،ص56.

المبحث الثالث:الاستراتيجيات التكاملية المغاربية لمواجهة التهديدات الأمنية

تتفق جميع الآراء على أن التعامل الاقتصادي بين عدد من البلدان يرفع من إمكانيات حل المشاكل التي تتعرض لها السياسات الاقتصادية لهذه البلدان وخاصة منها تلك الناتجة عن ضيق أسواقها الداخلية، عن ندوة عوامل الإنتاج أو عن القيود المالية، التي من شأنها أن تعيق مشاريعهم التنموية.

غير أنه يجب الإشارة إلى أن تجارب التكامل الاقتصادي التي كان لها أآثر نجاحا هي تلك التي جوهرها سياسي والتي بحثت على تقوية أواصر نظام اجتماعي – سياسي وأحسن مثالا على ذلك المجموعة الاقتصادية الأوربية CCEE ومجموعة التعاون الاقتصادي المشترك COMECON) اللتان تخصان بلدان لهم نفس النظام.

إن أي سياق للتكامل اقتصادي بين عدة بلدان يجب أن يحقق بعضا من الشروط التي وضعها الاقتصادي السنغالي"Mokhtar Diouf "مختار ضيوف في كتابه الذي خصصه للتجارب العالمية للتكامل .

يقول الاقتصادي * ضيوف * أن التكامل الاقتصادي يرتكز على الحرية الكاملة لتنقل البضائع بين الدول المعنية بالأمر . و على نوع من تقسيم العمل بين دول الأعضاء . هذا التقسيم بالذات هو الذي يسمح بتطوير المبادلات التجارية وأخيرا فإن التكامل الاقتصادي يعتمد على نوع من التميز تجاه البلدان. الأخرى.[1]

[1] Mokhtar Diouf : Integration Economique Perspectives Africaines NEA Publisud - Paris 1984.

إن المستهدف من التكامل الإقليمي هو تحقيق تنمية لأقطار المنطقة تحقق أهدافها الوطنية و القومية و الإقليمية - لذلك فان التنمية في دول المنطقة العربية لابد أن تتمحور حول عدة ركائز أو مفاهيم أساسية، منها:

ـ أن تكون تنمية تلبي الاحتياجات الأساسية تعتمد على الذات أولا، ذات تكنولوجيا ملائمة تحافظ على الهوية الحضارية بعيدة عن التبعية و أن تكون تنمية مستقرة و متواصلة و مستمرة.

وتجدر الاشارة إلى أن وجود نقاط التقاء بين دول المنطقة حول آليات التنمية الملائمة لها يسارع في عملية الاتفاق إلى التخطيط و التنفيذ ومن هذه الآليات ما يلي:

ـالتأكيد على مبدأ شمولية التنمية ، مع الاعتماد على السوق.

ـاختيار وتطويع و توطين التكنولوجيات الملائمة.

ـتطوير مؤسسات المجتمع بما يخدم التنمية المعتمدة على السوق ذات التوجهات التصديرية.

ـالتطوير الإداري والتشريعي و الديمقراطي الذي يخدم عملية التنمية.

ـاستكمال إصلاحات الاقتصاد هيكليا و إيجاد أنسب مجالات الاستثمار و تشجيع القطاع الخاص للقيام بالدور الأساسي مع الحفاظ على القطاع العام في المجالات التي يحتاجها المجتمع.

ويتضح أن التنمية في دول المنطقة لها بعدين:بعد الاعتماد المتبادل بين تلك الدول و بعد الاعتماد على الذات.

كما أن التغيرات الدولية التي تمت و الجارية لابد أن يقابلها استجابات و تغيرات من دول المنطقة و من أهم تلك التغيرات ما يلي:

ـأسواق النقد والمال

ـالتكتلات والتجمعات الاقتصادية.

ـالتكنولوجيا المتطورة.

_المواصفات السلعية.

_المعلومات والاتصالات.

_الشركات المتعددة الجنسيات.

لذاك فمن الضروري قيام أنشطة مماثلة بين دول المنطقة و بعضها بما يدعم إمكاناتها و يساعدها في تحقيق التنمية.

ولتحديد كيفية الترابط و التكامل بين دول المنطقة يجب التعرف على نواحي التباين و نواحي التلاقي بينها، كما يجب الإشارة لركائز التعاون في الإقليم. و من تلك البيانات ما يلي[1]:

_التباين الاقتصادي.

_اختلاف مستويات التنمية عامة، والتنمية الصناعية .

_التخوف من عدم التوزيع العادل للتوطين الصناعي من ناحية و للمكاسب من ناحية أخرى.

_التباين والتشوهات في هياكل الأسعار النسبية بين الدول وداخل الدولة الواحدة

_التباين في هياكل الاقتصاد القومي، والتجارة الخارجية، والسكان و متوسط دخل الفرد.

[1] سعد طه علام،الشرق_أوسطية_والتكامل_الاقليمي، ندوة متطلبات التنمية في الشرق الأسود المشرق و المغرب في ظل المستجدات المحلية والعالمية، الاسماعيلية، 26سبتمبر 24 – 1996 ص124.

المطلب الأول: اتحاد المغرب العربي:

في البداية يمكن التأكيد على أن هناك علاقات وثيقة وعوامل ثقافية ولغوية ودينية تربط بين الشعوب العربية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بغض النظر عن وجود حدود بينه,وهذا هو الذي يجعل القادة العرب يؤكدون على دعمهم لكل الشعوب العربية، كشرط أساسي لضمان أمن كل دولة عربية على حدة.

وفى نفس الوقت فالحكومات العربية معنية للغاية بالتهديدات الموجهة لاستقرار نظمها

السياسية وأمن النخب الحاكمة .ولذلك ه ي تهتم بالحركات العابرة للحدود الجغرافية، ونعنى الحركات القومية، باعتبارها قد تكون في بعض الأحيان أحد أسباب عدم الأمن لبلادهم أو لنظمهم السياسية.ويمكن القول أن ثقافة الأمن السائدة في البلاد العربية تؤسس على وجهتي نظر . وجهة النظر القومية التي تؤكد أهمية الوحدة العربية لتحقيق الأمن والسلام والرخاء، وللدفاع ضد أي عدوان خارجي.

ووجهة النظر الأخرى التي لا تتحمس كثيراً لهدف الوحدة العربية، ولكنها تركز في نفس

الوقت على أهمية إقامة علاقات عربية عربية وثيقة في مجالات الاقتصاد والثقافة أساسا لأن

السياسة قد يكون لها منطلقات مختلفة بالنسبة لكل دولة. وليس هناك مجال للتفصيل في صعود وسقوط الخطاب القومي العربي التقليدي، وسيادة الخطاب القطري في الوقت الراهن، الذي يعلى من شأن مصالح الدولة على ما كان يطلق عليه في الماضي المصالح العليا العربية. ولعل مما يؤكد ذلك أن سيادة الخطاب القطري أدى إلى تغييرات جوهرية في ثقافة الأمن العربية، واتخذت هذه التغييرات اتجاهين رئيسيين: الاتجاه الأول :دول عربية مثل مصر والأردن وقعتا معاهدات سلام مع إسرائيل، ويعد ذلك أهم تغيير نوعى في مسار الصراع العربي الإسرائيلي [1].

الاتجاه الثاني :تحالف دول الخليج العربية كلها تقريباً مع حلف الأطلنطي بالتطبيق لمبادرة اسطنبول التي صدرت عام2004.وهذه المبادرة أعلنت بكل وضوح أن الحلف في صورته الجديدة يسعى إلى توسيع نطاق عمله لكي يقود عملية الأمن في العالم العربي، ليس ذلك فقط بل إنه مد

---

[1] السيد يسين، البحر الأبيض المتوسط باعتباره منطقة إستراتيجية، مكتبة الإسكندرية: مركز بحوث البحر الأبيض المتوسط، 17ديسمبر2006 ،ص16.

نطاق اهتماماته إلى عملية الإصلاح السياسي وتحقيق الديمقراطية في العالم العربي، وإدماجه في إطار الاقتصاد العالمى.

أما فيما يتعلق بالتكامل الاقليمي المغاربي ،فيقتضي البحث في جذور تأسيس المغرب العربي،

حيث أصبحت القاهرة ومع تأسيس جامعة الدول العربية في نهاية الحرب العالمية الثانية مقراً لزعماء ومناضلي الحركات الوطنية المغاربية وأصبحت قضية المغرب العربي قضية واحدة على صعيدي الفكرة والعمل في النضال السياسي والعسكري الخارجي،و تعود جذور الفكرة إلى مطلع القرن العشرين، أطلقها المثقفون التونسيون **علي باشى حانبة** وتلقفها الجزائريون (حزب الشعب – جمعية العلماء) وآمن بها وعمل من أجلها الجميع في أقطار المغرب العربي في مرحلة ما بين الحربين، حتى نضجت وأخذت تشكلها المنظم في دمشق وبيروت ونضجت فكرة وتنظيماً ونضالاً في القاهرة بتأسيس مكتب المغرب العربي برعاية جامعة الدول العربية. فيما كانت القضية الوطنية محور نضال تلك الأحزاب في الداخل المغاربي إلا أنها ملتحمة بالفكرة الوحدوية المغاربية بعد الحرب العالمية الثانية وحتى الاستقلال.

وعقد ممثلو الحركات الوطنية المغاربية، مؤتمراً عاماً في القاهرة إبان الفترة من 15ـــ22 فبراير 1947 عرف باسم (مؤتمر المغرب العربي) وبحضور الكثير من زعماء المشرق العربي وتحت الرئاسة الفخرية للأمين العام لجامعة الدول العربية عبد الرحمن عزام. وكانت غاية المؤتمرين العمل على توحيد مكاتب وسبل الكفاح الوطني المغاربي[1].

إن طبيعة الكفاح ضد الاحتلال الفرنسي والإسباني لمختلف القوى السياسية في أقطار المغرب العربي، والتشابه في برامج عمل هذه الأحزاب وأهدافهاقد قارب موضوعياً بين الحركات الوطنية في أفق مغاربي وحدوي، كانت ثمرته عقد مؤتمر المغرب العربي الذي خرج بمجموعة من القرارات الوطنية وتشديدها في مطلب الحرية والاستقلال فضلاً عن القرارات الوحدوية لمواجهة الاحتلال الفرنسي والإسباني. ومما جاء في هذا المجال العمل على إحكام الروابط بين الحركات الوطنية وتوحيد المنظمات العمالية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية في إطار المغرب العربي وتوجيهها قومياً وتكوين لجنة لتوحيد الخطط وتنسيق العمل والكفاح المشترك[2].

---

[1] محمد علي داهش،دراسات في الحركات الوطنية والاتجاهات الوحدوية في المغرب العربي. دمشق: منشورات اتحاد الكتاب العرب،2004،ص ،74.

[2] يوسف الرويسي: نشاط مكتب المغرب العربي بدمشق، المجلة التاريخية المغربية، العدد (15ـــ16)، (تونس 1979)، ص 106،103.

وجاء استقرار المجاهد الكبير محمد بن عبد الكريم الخطابي في القاهرة منتصف عام 1947 ليمثل منعطفاً جديداً في النضال الوطني المغاربي بالتأكيد على عقم العمل السياسي السلمي واعتماد أسلوب الكفاح المسلح، طريقاً وحيداً لانتزاع الحرية والاستقلال في المغرب العربي[1].

حيث أسس الخطابي في 5 يناير 1948 لجنة تحرير المغرب العربي والتي ضمت معظم القوى السياسية الوطنية في المغرب العربي [2]، وأكد ميثاق اللجنة الذي وقع عليه جميع الزعماء المغاربيين الممثلين للحركات الوطنية على ما يأتي:

1ــ المغرب العربي بالإسلام كان وللإسلام عاش وعلى الإسلام سيسير في حياته المستقبلية.

2ــ المغرب العربي جزء لا يتجزأ من بلاد العروبة، وتعاونه في دائرة الجامعة العربية مع بقية الأقطار العربية أمر طبيعي ولازم.

3ــ الاستقلال المأمول للمغرب العربي هو الاستقلال التام لكافة أقطاره.

4ــ لا غاية يسعى إليها قبل الاستقلال.

5ــ لا مفاوضة مع المستعمر في الجزئيات ضمن النظام الحاضر.

6ــ لا مفاوضة إلا بعد الجلاء.

7ــ حصول قطر من أقطار المغرب العربي على استقلاله التام، لا يسقط عن اللجنة واجبها في مواصلة الكفاح المسلح لتحرير البقية[3].

على هامش مؤتمر القمة العربية الطارئ المنعقد بالجزائر في جوان 1988 اغتنم قادة دول المغرب العربي الفرصة لعقد اجتماع خاص بهم وذلك بتاريخ 10 جوان 1988 بمدينة زرالدة

---

[1] أمحمد مالكي، الحركات الوطنية والاستعمار في المغرب العربي. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية1994 ، ص 451 452.

[2] محمد صالح الهرماسي، الحركة العمالية في نظام التبعية والحزب الواحد 1956 ــ 1986. بيروت :دار الفارابي، 1995، ص 93

[3] محمد علي داهش،مرجع سبق ذكره ،ص ، 77.

بضواحي العاصمة الجزائرية، سعيا إلى تأكيد التصالح بين الأنظمة المغاربية، و اختتم اللقاء بإعلان" بيان زرالدة "والاتفاق على تكوين لجنة تضبط وسائل تحقيق وحدة المغرب العربي، وحدد أول اجتماع لها يوم 13 جويلية 1988 بمدينة الجزائر .وقد جاءت القمة في ظرف تميز بالكثير من صور التقارب بين مختلف دول المنطقة، نذكر هنا – على سبيل المثال –الظروف القريبة جدا من عقدها:

–بعد إعادة ربط العلاقات الدبلوماسية بين الجزائر والمغرب في 16 ماي1988 وفتح الحدود بينهما في 5 جوان 1988 كتتمة لمسار التطبيع[1].

–بعد ثلاثة أسابيع من زيارة العمل التي قام بها العقيد الليبي معمر القذافي إلى تونس في 22 ماي 1988 ، حيث التقى بالرئيس التونسي، وتم عقب اللقاء إبرام اتفاقات تتعلق بالاستغلال المشترك للمنطقة المتنازع عليها والسماح بالتنقل الحر للأشخاص والممتلكات.

–بعد أيام قليلة من الزيارة التي قام بها العقيد الليبي جلود إلى الجزائر ومحادثاته مع الرئيس الشاذلي بن جديد، وتوج هذا اللقاء بإصدار بيان مشترك جزائري –ليبي نص على تبني مشروع اتحاد جزائري –ليبي وإقرار حرية تنقل الأشخاص والممتلكات.

–عشية القمة أي يوم 9 جوان أمضى ممثلو كل من تونس والجزائر وليبيا قوانين الشركة العربية لنقل الغاز الطبيعي والتي تمون الجنوب التونسي وليبيا بالغاز الطبيعي الجزائري.

–في 31 ماي 1988 تم إنشاء المجلس المغاربي لوزراء الصحة، على هامش الاجتماع الذي عقده وزراء الصحة للدول الخمس بتونس.

–صبيحة 10 جوان 1988 وتماشيا وقمة زرالدة عقد بنواقشوط اجتماع وزراء الفلاحة المغاربة.

وعلى الرغم من أهمية القمة إلا أنها لم تخرج بتوصيات ملموسة واكتفت بإصدار بيان أكدت فيه ضمنيا رغبة الدول في التكتل، ونصت على تكليف الهيئات التقنية بدراسة السبل الأنجع والبحث عن أفضل الصيغ للاتحاد. واستنادا إلى ذلك تم إنشاء لجنة عليا تضم الوزراء الأولين في البلدان الخمسة أسندت لها مهمة القيام بإعداد الدراسات والمشاريع اللازمة لإقامة تجمع اقليمي.

---

[1] أحمد كمال أبو بكر،وماذا بعد تطبيع العلاقات المغربية – الجزائرية"،**السياسة الدولية**".القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، العدد 83 ، جويلية 1988

حيث عقد الاجتماع الأول للجنة العليا المغاربية بمدينة الجزائر يوم 13 جويلية 1988، وكان فرصة مناسبة للوفود المشاركة لطرح تصورها حول كيفية بناء التجمع الجديد، فلأول مرة وبصفة مباشرة عبر كل وفد عن وجهة نظره، وكان من الطبيعي جدا أن تتباين وجهات النظر هذه حيث حاول كل وفد إقناع نظرائه برأيه، ويمكن فهم هذا التباين من خلال التعرض إلى نظرة كل طرف على حدى[1].

وتم التوصل إلى اتفاق يعكس وجهات النظر تلك، وهذا ما قامت به اللجنة العليا في دورتها الثانية

المنعقدة في أكتوبر 1988 بعدما رفعت لها اللجان الفرعية تقارير أعمالها .وقبل ذلك كانت اللجنة العليا قد أنشأت خمس لجان فرعية قطاعية توزعت على عواصم الدول الخمس وعملت كل واحدة منها تحت إشراف الوزير الأول للبلد المحتضن لها، وهذه اللجان هي:

-اللجنة المالية :اجتمعت بالرباط مابين 15 14 سبتمبر1988 .

-اللجنة الفرعية للاقتصاد :اجتمعت بالجزائر مابين 18 17 سبتمبر1988 .

-اللجنة الفرعية للشؤون الاجتماعية والإنسانية والأمنية :اجتمعت بتونس يوم24 سبتمبر 1988.

-اللجنة المغاربية للهياكل والمؤسسات :اجتمعت بطرابلس في 17 سبتمبر1988 .

-اللجنة المغاربية للتربية والثقافة والإعلام :اجتمعت بنواقشوط في 22 سبتمبر1988.

_لجنة الشؤون الاجتماعية والأمنية عادت إلى تونس ,أما موريتانيا , فقد احتضنت اللجنة الفرعية للتربية والثقافة والإعلام. بعد توزيع اللجان شرعت كل واحدة في إعداد المشاريع والتوصيات حسب اختصاصها، ومع أوائل جانفي 1989 كانت قد أنهت أشغالها ورفعت التوصيات إلى اللجنة العليا، التي قامت بإعادة صياغتها وعرضها على قمة مراكش **التي** عقدت يوم 17 فبراير 1989 وخرجت ببعض التوصيات حيث أمضى قادة المغرب العربي الوثائق المنشئة لاتحاد المغرب العربي وهي:

[1] Habib Slim, « L'évolution du grand Maghreb entre le CPCM et la naissance de l'UMA », In : Revue Maghrébine de Droit. N° 2-3, 1991-1992, p38.

–ميلاد سياسي كرسته وثيقة الإعلان عن قيام اتحاد المغرب العربي.
–ميلاد اقتصادي وذلك بالمصادقة على أعمال اللجان الفرعية الخمس[2].

–ميلاد قانوني تمثل في الإعلان عن معاهدة اتحاد المغرب العرب وفي التوقيع عليها من طرف القادة الخمسة لدول المغرب العربي, و تتميز معاهدة مراكش بمجموعة من الخصائص، نذكر منها:

1–الاقتضاب في مجمل فصولها ومحتواها وأغراضها إذ جاءت في 19 مادة وديباجة فقط، وإذا ما قورنت ببعض المعاهدات مثل معاهدة روما المنشئة للمجموعة الأوروبية الاقتصادية بين ست دول سنة 1957 نجد وأن هذه الأخيرة جاءت في 248 مادة موزعة على 6 أبواب و10 أقسام تتفرع إلى 17 فصلا إضافة إلى 4 ملاحق و 13 بروتوكولا و 9 تصريحات، وتقع كل هذه النصوص في 334 صفحة.

و من خلال المواد المتعلقة بالعمل الاقتصادي والاجتماعي و الأمني، و التي اقتصرت على ذكر الأهداف العريضة العامة دون الغوص في التفاصيل، كما لم تفصل في اختصاصات الجهاز ولا طريقة عمله باستثناء المادتين الثانية عشرة والثالثة عشرة، حيث قدمت بعض التوضيحات الخاصة بمجلس الشورى والهيئة القضائية، وعلى هذا الأساس فإن بقية المواد تحتاج إلى قدر من الاجتهاد في التأويل يستوجب اتخاذ بروتوكولات ملحقة لتوضيح وتدقيق ما أغفلته المعاهدة،

2–التعميم سواء في المبادئ أو الأهداف أو في ذكر عناصر العمل المشترك وبالتالي فقدان الدقة، فتتكلم عن الأهداف بصفة عامة دون تحديد الآجال ، كالمادة الثانية حيث تنص على: تحقيق تقدم ورفاهية مجتمعاتها والدفاع عن حقوقها"، ونفس الأمر ينطبق على المادة الثالثة التي نصت على" :صيانة استقلال كل دولة من الدول الأعضاء"، أما العمل المشترك في الميدان الاقتصادي فقد اقتصر كذلك على" :تحقيق التنمية الصناعية والزراعية والتجارية والاجتماعية للدول الأعضاء واتخاذ ما يلزم اتخاذه من وسائل لهذه الغاية خصوصا بإنشاء مشروعات مشتركة وإعداد برامج عامة .

[2] Majzoub Med Said, la Libye et l'unité maghrébine.(Mémoire DES, Université d'Aix-marseille, faculté de Droit et SC.Politques 1974

إن المتتبع لأوضاع المغرب العربي منذ الستينيات وإلى غاية قيام الاتحاد، وكذا عملية المد والجزر التي طبعت العلاقات الثنائية بين مختلف دوله يستنتج أن المعاهدة كان لابد من أن تأتي في ذلك الشكل، فرغم التقارب والتطبيع إلا أن الحذر بقى الميزة الغالبة خاصة وأن قضية الصحراء الغربية لازالت قائمة ، اضافة الى اختلاف وجهات النظر حول شكل وطبيعة الاتحاد حالت دون الغوص أكثر في التفاصيل .

هذه بصفة عامة الظروف المحيطة بعقد قمة زرالدة 1988 وقمة مراكش1989 والتي توجت بميلاد اتحاد المغرب العربي.

فقد ظهرت أول تجربة للتكامل الاقتصادي المغاربي خلال اجتماع وزراء الاقتصاد لبلدان المغرب العربي الأول يوم 26 سبتمبر1964 والثاني يوم 26 نوفمبر من نفس السنة بطانجة.

هذان الاجتماعان توصلا إلى تكوين اللجنة الاستشارية المغاربية الدائمة المكلفة بدراسة مجموعة المشاكل المتعلقة (CCPCM) بالتعاون الاقتصادي في المغرب العربي.

بعد ثلاث محاولات، تحددت الإشكالية التجمعية المغربية، وفي سنة 1967 اللجنة الاستشارية المغاربية الدائمة تعد تقريرا يتضمن ثلاث أنواع من الحلول في خضم الآفاق التكاملية . هذه الحلول تجد أحسن تلخيص لها عند SANTUCCI .

1-الحل الأعظم :الذي ينطوي على إمضاء اتفاقية تمكن من إنشاء الاقتصادي المغاربي على نمط اتفاقية روما مع تحديد منهجها يزيل الحقوق الجمرآية والقيود التعرفية.

2-وضع تسعرة خارجية موحدة، التوفيق بين السياسات الاقتصادية الضريبة النقدية وفي الأخير، وضع مؤسس ات مشترآة تملك قدرةعلى اتخاذ القرارات.[1]

والذي يجعل من الخلق التدريجي للاتحاد الاقتصادي مجرد إعلان عن نية الالتزامات القانونية الوحيدة بمشاركة الدورية في التفاوض حول التنازلات التعرفية أول حول اختيار أمكنة إقامة الصناعات الجديدة.

يغطي هذا الحل 5 سنوات في خلالها يلتزم بلدان المغرب بما يلي:

[1] عبد المجيد بوزيدي،محمد رمضان،تجربة التكامل الاقتصادي المغاربي: إشكالية جديدة .الجزائر :المركز الوطني للدراسات والتحاليل الخاصة بالتخطيط. 1989،ص،126.

1تخفيضات خطية 10 ٪ في السنة (للحقوق الجمركية، والقيود الكمية المتعلقة بالمنتوجات المتبادلة.

2وضع قائمة للصناعات المتفق عليها والتي تضمن حرية تنقل منتوجاتها في السوق المغاربية.

3خلق بنك للتكامل المغربي والذي من مهامه تمويل المشاريع ذات المصلحة المشتركة وتفضيل هذا التصنيع المتزامن والعادل.

4 وإنشاء مؤسسة خاصة باتحاد الدفعات.

5وأخيرا العمل على إيجاد توافق بين السياسات التجارية تجاه البلدان الأخرى حتى لا يتعرض إنشاء مؤسسة تعرفية خارجية موحدة للخطر في المستقبل.

فهي مكلفة بتحقيق تكامل اقتصادي عن طريق السوق وذلك (CPCE) ومن هنا تتحدد مهام اللج نة الاستشارية المغاربية الدائمة بتفضيل إنشاء منطقة التبادل الحر مع تطوير التعاون الاقتصادي في شتى الميادين.

برنامج العمل هذا برغم من أنه ضئيل بالنظر إلى الطموح التكاملي للمشروع إلا أنه لم يتم تحقيقه، ومنذ 1964 إلى 1975 أغلب الاتفاقيات المبرمة آانت ثنائية فقط . هناك بعض الاتفاقيات بين عدة جوانب، إلا أنها آتفت فقط بميداني النقل والاتصالات الس لكية واللاسلكية . لم نسجل لا في الميدان التجاري ولا في الميدان الصناعي أية تقدمات ملحوظة . آما أن السياسات الجمرآية الوطنية اتجاه البلدان الأخرى لم يتم توقيفها والتجارة الضد مغاربية بقيت تافهة[1].

ويبدو أن الأسباب التي أدت إلى هذه النتائج الخاصة بالتعاون الاقتصادي، ذات طابع سياسي أقل منه تقني ,فبالفعل منذ 1970 ، خلال الملتقى السادس لوزراء الاقتصاد المنعقد في الرباط واجهت عملية إنشاء التبادل الحر، مشآل خاص بمنبع المنتجات المتبادلة، وفي نفس الوقت عرف التكامل الصناعي عائق مراقبة رأس مال المؤسسات في آل هذه البلدان المغربية . إن أهمية حماية التصنيع الجزائري الطموح، قد أدى بمثل هذا البلد إلى طرح مشكل الاقتصاديات التي يسيطر عليها الرأس المال الخارجي، آما جلب النظر إلى أهمية التكامل الاقتصادي المغاربي الحقيقي الذي يخدم قبل آل شيء مصالح شعوب المنطقة.

[1] المرجع نفسه.

وفي شهر ماي 1975 خلال الملتقى السابع لوزراء الاقتصاد، المنعقد بالجزائر والذي شاركت فيه لأول مرة موريطانيا كعضو كامل بتبني الحقوق مع غياب ليبيا حدث انقطاع في وقت آان من المفروض أن تتوج فيه جهود اللجنة الاستشارية المغاربية الدائمة استراتيجية حقيقية للتكامل.

أما فيما يتعلق بالعمل الوحدوي على مستوى الدفاع و الأمن ,ف نتيجة التحولات السياسية التي عرفتها الساحة المغاربية و تفاقم الأزمة الاقتصادية، برزت انعكاسات سلبية خطيرة تهدد استقرار المؤسسات و تضر بأمن المواطنين بصفة عامة، مما أدى بالحكومات المغاربية إلى إعطاء الأولوية لهذا الموضوع في معالجتها لمشاكل المنطقة.

_**في ميدان الدفاع** : لقد تم عقد إجتماع مشترك بين وزراء الخارجية و الدفاع في دول الإتحاد بتونس في مارس 1990 ، تم خلاله الإتفاق بصفة خاصة على ضرورة تبادل الزيارات و العمل على توحيد برامج التكوين العسكري.

و قد إقترحت ليبيا على الدول الأعضاء إبرام معاهدة للدفاع المشترك بين دول الإتحاد،حيث قدمت في هذا الشأن مشروع إستمدت عناصره الأساسية من معاهدة الدفاع المشترك بجامعة الدول العربية.

في ميدان الأمن : عقد وزراء الداخلية لدول إتحاد المغرب العربي إجتماعهم بطرابلس يوم 19ديسمبر

1995 ، و من جملة القرارات التي إتخذها عن المجلس:

_ تنسيق خطط الأمن في دول الإتحاد

_ ضرورة تنشيط العمل المغاربي في إتجاه دعم و تطوير الخطوات التي يجب إتباعها لمواجهة الجريمة التي تستهدف أمن و مناعة دول الإتحاد و لاسيما الجرائم الخطيرة، و المنظمة و جرائم الإرهاب،و الإتفاق حول تبادل المعلومات، و التجارب و الخبرات،التدريب و التأهيل؛ - إقامة مراكز حدودية مشتركة.

_ إعداد مشروع إتفاقية إطار مغاربية تنظم تنقل و إقامة مواطني دول الإتحاد.

ـ إنجاز بطاقة التعريف المغاربية الموحدة[1].

الجدول رقم 1: اجتماعات مجلس الرئاسة لاتحاد المغرب العربي.

الدورة	المكان	التاريخ	ملاحظات
التأسيسية	مراكش	1989/02/17	
الأولى	تونس	1990/01/23	
الثانية	الجزائر	21-	
الثالثة	رأس لا نوف	1990/07/23	
الرابعة	,ليبيا	22-	
الخامسة	الدارالبيضاء,المغر	1991/03/11	
السادسة	ب	10-	
السابعة*	أنواكشوط	1991/09/16	لم تعقد
	,موريتانيا	15-	
	تونس	1992/11/11	
	الجزائر	10-	
		1994/04/03	
		02-	

***أجلت مرات عديدة ولم تعقد وسلمت الرئاسة مباشرة إلى ليبيا.**

المصدر :بخوش صبيحة

[1] صمار محمد سليم، التحديات التكاملية لاتحاد المغرب العربي في إطار مشروع الشراكة الأورومتوسطية ، (مذكرة ماجستير غير منشورة)،كلية العلوم السياسية و الاعلام : قم العلاقات الدولية .الجزائر ،2001.2002،ص،

المطلب الثالث :تقييم المسار التكاملي المغاربي

أما فيما يتعلق بالاتحاد المغاربي ،فإن البحث عن الأسباب العميقة لهذا الفشل تجد تفسيرها في طبيعة المشاريع وخاصة مضمونها الاجتماعي والذي غالبا ما يعود إلى نظام الحكم . إن الانقسامات الأيديولوجية قد سبقت المنفعة الاقتصادية خاصة وأن الشطر الأول للعشرية 1970 تميز بارتفاع ملحوظ لأسعار المواد الأولية وبمداخيل جارية هامة لكل بلد من بلدان المنطقة.

المبادلات التجارية بين مغاربية : بالرغم من أنه ليس بحوزتنا معلومات حول العلاقات التجارية، لكل من ليبيا وموريطانيا مع بقية دول المغرب العربي، غير أنه يمكن ملاحظة أنه طوال 3 العشريات الأخيرة (1985 –1960) بقيت المبادلات التجارية بين بلدان المغرب العربي ضعيفة جدا.

وهكذا فإنه في سنة1986 لم تمثل صادرات لكل من الجزائر، المغرب، وتونس مجتمعة سوى 5,1 %من مجموعة صادراتهم، بينما مجموع الواردات التي حققتها هذه الدول فيما بينها لم تتجاوز 1,2 % وكانت لهذه النسب في سنة 1975 تمثل حوالي 8,0 % بالنسبة للصادرات و 0,5 %بالنسبة للواردات[1].

أنور ماجد عشقي، الإستراتيجية الأمنية لمواجهة العولمة، الرياض :مركز الشرق الأوسط للدراسات الإستراتيجية و القانونية ،200.

لقد كان المغرب العربي و الوطن العربي بأجمعه جزء لا يتجزأ خضع لمخططات الفكر الاستراتيجي الغربي حول القوة القومية للدول الاستعمارية القائم أساسا على الانتقال من إستراتيجية الدفاع عن السواحل كوظيفة دفاعية للقوى البحرية الغربية الأمريكية مثلا إلى إستراتيجية الانطلاق من القواعد المتقدمة كوظيفة هجومية , إضافة إلى السعي إلى بناء العلاقة غير المتكافئة مع دول العالم الثالث لاستفادة أمثل و بتكاليف أقل من ثرواتها.

هذه الإستراتيجية تكرس الاختراق لدول المغرب العربي بحيث يرتبط مستوى هذا الاختراق بمدى جاهزية الدول المغاربية لقبول الاندماجية و التكاملية الاقتصادية ' وهذه الأخيرة ترجع بدورها إلى الافتقاد الإستراتيجية موحدة و متفقة حول مضامين المصلحة و الأمن المشترك[1].

و من هنا تطرح إشكالية التغيير في البناء الاجتماعي و الاقتصادي بشكل يسمح بتحقيق الحد المطلوب من الوحدة الثقافية و الإيديولوجية و التوجه الاقتصادي للمنطقة الإقليمية المغاربية كوسيلة للتأسيس لبناء إقليمي يواجه التحديات الإقليمية الأخرى و يقف في وجه مخاطر الاختراقات الوافدة منها لاسيما المشروع المتوسطي و الأوسطي ص104.

وهو ما يبتعد عن الواقع المنظومة المغاربية 'حيث يمكن رصد مستوى تدني التكامل المغاربي نفعيا من خلال المؤشرات التالية :

ـ يتعدى التكامل التجاري المغاربي 63% نحو الشمال 'بينما المبادلات المغاربية البينية لا تتعدى 1,2%من مجمل المبادلات .

ـ لا تتعدى نسبة الواردات الطاقوية المغربية من الجزائر 5%أما 95% فتأتي من خارج المنطقة .

ـ مستوى الاستثمار لخمس دول لا تتجاوز2,1مليار دولار .

---

[1] بن حمادي عبد القادر 'ص 102.

ـ القطاع الصناعي لا يتجاوز من الناتج الوطني الخام 11%للجزائر و 17%للمغرب و20%لتونس.

ـ لا يساهم القطاع الفلاحي في الناتج الوطني إلا بنسبة 12%بالنسبة للجزائر و 15% بالنسبة لتونس و 21% للمغرب ،كما يوضح الجدول التالي الاختلال في الناتج الداخلي الخام الفردي و الدخل الإجمالي الخام الوطني بين الدول المغاربية لسنة 2005حسب تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام.[1]2009.

هذا و قد أظهرت إحصاءات اقتصادية أنّ دول الاتحاد المغاربي تخسر نحو عشرة مليارات دولار سنويا، ما يعادل نحو 2 % من ناتجها القومي الإجمالي، بسبب غياب التنسيق في المواقف الخارجية, وتعثر قيام سوق مغاربية مشتركة, واستمرار الاعتماد على الأسواق الأوروبية في تسويق الصادرات واستيراد المواد الضرورية. وبحسب المعطيات التقديرية لا تتجاوز التجارة البينية بين دول المغرب العربي نسبة 5 في المائة من مجموع تجارتها مع الاتحاد الأوروبي، المقدرة بنحو 80 مليار دولار,ومن المؤسف أنّ التجارة البينية المغاربية تمر عبر أطراف ثالثة غالبا ما تكون دول الاتحاد الأوروبي، إذ لا تستورد المغرب من الجزائر سوى 5 في المائة من المشتقات النفطية المقدرة بنحو 2.5 مليار دولار. والجزائر بدورها تستورد أقل من 1 في المائة من صادرات المغرب الغذائية, فيما تستورد بنحو 5 مليارات يورو من السلع الغذائية الأوروبية، وبعضها أُنتج في المغرب. ويخسر البلدان معا بين 5 و 6 مليارات دولار سنويا بسبب الحواجز الجمركية المعقدة، وإغلاق الحدود وغياب تشريعات متناسقة. والشيء نفسه ينطبق على صادرات الأسماك، فعلى رغم أنّ المغرب أكبر مصدر للأسماك في المنطقة، فإنّ إيطاليا وإسبانيا هما أكبر مزوِّد لأسواق تونس وليبيا من الثروة البحرية.[2]

---

[1] عياد سمير ,ص132.

[2] عبدالله تركماني, مكانة المغرب العربي في عالم متغير , ..arraee.com/modules.php?name=News&file=article

و إذا كان اتحاد المغرب العربي, منذ إنشائه سنة1989 بقي اتحادا ضعيفا من الناحية السياسية ،فانه من الناحية الاقتصادية غير موجود أصلا أو بالأحرى ليست له مؤسسات تحمل هذا الطابع ، ولا أدل على ذلك من نسب التبادل الضعيفة تجاريا والتي سجلتها الجزائر مع هذا الاتحاد ، وهذا بالرغم من أن معظم بلدانه تسعى إلى إقامة تعاون اقتصادي مع بلدان الاتحاد الأوروبي ، إذ وفي هذا الإطار وقعت الجزائر بالأحرف الأولى على اتفاق شراكة مع هذا الاتحاد بتاريخ

19 /12/ 2001 يهدف إلى إقامة منطقة تجارة حرة بين الطرفين خلال 12 سنة ابتداءً من مصادقة آخر برلمان لدول الإتحاد الأوروبي. فإذا وُجدت بلدان متوسطية كأعضاء في الاتحاد الأوربي كإسبانيا والبرتغال واليونان تتشابه منتجاهتا الزراعية مع تلك التي تنتجها بلدان المغرب العربي، وإذا وُجد في بنود اتفاقية ما يسمح بوضع قيود كمية على المنتجات الزراعيةOMC والأسماك، كان من الصعب على بلدان الاتحاد المغاربي دخول السوق الأوربية والمنافسة فيها خاصة بعد انضمام الجميع إلى المنظمة العالمية للتجارة. لذا كان لزاما على بلدان المغرب العربي إقامة تكتل اقتصادي يبدأ بإقامة منظمة تجارة حرة، خاصة وأن مقومات التكامل بين هذه البلدان متوفرة [1].

كما يتضح اختراق الدول المغاربية من قبل الدول العظمى من خلال السباق نحو التسلح الذي تعرفه المنطقة ,ففي غمرة الصراع على نفوذ السيطرة بين كل من روسيا و الولايات المتحدة و فرنسا و الصين حول المنطقة المغاربية التي تعد سوق ضخمة تضم أكثر من 80 مليون نسمة ,عرفت الدول المغاربية حركة تسلح مريبة لا سيما المغرب و الجزائر لخلافهما على الصحراء الغربية[2],الأمر الذي دفع بالأمم المتحدة إلى إرسال تحذير للبلدان المغاربية بسبب اشتداد التسابق على التسلح ,الأمر الذي ينعكس سلبا على مستقبل العلاقات المغاربية _المغاربية , فيكون عامل تفريق بدل الوحدة[3].

---

[1] سليمان ناصر, التكتلات الاقتصادية الإقليمية" حالة الجزائر مجلة الباحث ,العدد1, 2002 ,د.م.ن,ص,91.

[2] بهلول نسيم, ص 154.

[3] المرجع نفسه ,ص148

- **صعوبة تنسيق المواقف** :إن المشاكل و الخلافات السياسية تحتل مكانة في العلاقات ما بين الدول السائرة في طريق النمو خاصة .و الدول المغاربية كغيرها من بقية دول العالم الثالث مازالت تعرف بعض الخلافات فيما يخص تنسيق المواقف .حيث كانت لهذه المسالة دوما تأثيرا سلبيا على مسيرة هذه الدول نحو التكامل و الاندماج الاقتصادي، مما أدى بها إلى طريق مسدود .فقد ظهرت بعض الخلافات على مستوى العلاقات الثنائية بين بلدان المغرب العربي منذ حصولها على إستقلالها، حيث شهدت هذه العلاقات بعض الإنتعاش من حين لآخر، ليلفها الفتور و التراجع من جديد، و ذلك بسبب بعض الإختلاف الذي يميز حسابات و تحاليل كل دولة فيما يخص مواقفها و نظرتها لبعض القضايا القائمة بينها و التي تم التغلب على العديد منها بفضل الإرادة السياسية للدول المغاربية[1]

_قضية الصحراء الغربية

لا زالت قضية الصحراء الغربية تشكل عائقا أمام حصول أي تقدم على مستوى الإتحاد المغاربي الذي بالرغم من إعادة بعث نشاطه بمساهمة جزائرية، إلا أنّ تفعيل هياكله بقي حبيس غياب الإرادةالسياسة، ويرجع ضعف الإتحاد المغاربي وعجزه بالأساس إلى العامل السياسي، وإهمال الاعتبارات الأمنية والاقتصادية مما جعل تمسك الأعضاء به ضعيف، فبالرغم من عولمة الاقتصاد وتنامي دور التكتلات الاقتصادية إلا أنّ الهاجس الاقتصادي بقي يلعب دورا هامشيا في تحديد العلاقات العربية العربية، ولذلك فإنه من بين إخفاقات الدبلوماسية الجزائرية في هذه المرحلة هو فشلها في التوصل إلى تسوية شاملة لملف الصحراء الغربية، وهذا بالرغم من النشاط الدبلوماسي المكثف الذي خصصته لهذاالملف.[2]

حيث تشكل مسألة مصير الشعب الصحراوي العقبة الأساسية في وجه قيام أي تعاون فعال بين

مختلف دول إتحاد المغرب العربي .فقد إستمر هذا المشكل في تعكير أجواء التقارب، و تعطيل

---

[1] دالع وهيبة, دور العوامل الخارجية في السياسة الخارجية الجزائرية1999-2006 ,مذكرة ماجستيرغير منشورة في العلاقات الدولية جامعة الجزائر: لكلية العلوم السياسية والإعلام ,2007 ,ص123.

[2] صمار محمد سليم،مرجع سبق ذكره ، ص،

إنجاز و تنفيذ ما تم الإتفاق عليه في إطار الإتحاد .فهذه المسألة التي أزمت بصفة خاصة العلاقات

الجزائرية – المغربية اللذين يعتبران أساس أي تكامل للمغرب العربي نظرا لحجمهم و وزنهم السياسي، و الجغرافي، و الإقتصادي و السكاني،حيث تنضوي تحت تسمية المعوقات المزمنة التي صاحبت ميلاد اتحاد المغرب العربي وعرقلته باستمرار و لم تتوصل بعد دوله لتسويتها اضافة إلى الفراغ القانوني لمعاهدة مراكش والذي أعاق عمل الاتحاد على الرغم من التعديلات التي أدخلت على المعاهدة بين الحين والآخر[1].

و هو ما أثر بشكل واضح على السياسات الخارجية و الأمنية للدول المغاربية المجال الأمني:

فعدم الوصول إلى حل بشأن النزاع في الصحراء الغربية ظل يشكل هاجس أمني بالنسبة للجزائر على حدودها الغربية التي تبقى في حالة انكشاف أمني على غرار الجبهة الجنوبية التي يرجع السبب

في انكشافها إلى طبيعتها الجغرافية التي تتميز بطول الحدود والتي بدورها تسهل نشاط المجموعات الإرهابية وعمليات الهجرة غير الشرعية. , و هو ما وقف عائقا أمام دعم مبادرات السلم داخليا من خلال مشروعي الوئام المدني والمصالحة الوطنية.[2]

---

[1] بخوش صبيحة، اتحاد المغرب العربي بين دوافع التكامل الاقتصادي والمعوقات السياسية1989-2007،(مذكرة دكتوراه دولة غير منشورة)، كلية العلوم السياسية والإعلام :قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، الجزائر،2007،ص،

[2] دالع وهيبة,مرجع سبق ذكره,ص,131

إضافة إلى معاهدة مراكش التي يشوبها الكثير من العيوب التي أثرت على مسيرة الاتحاد رغم مساعي مجلس الرئاسة في دورته الأولى بالمصادقة على التعديلات المقترحة بشأنها، لكن هذه التعديلات لم تمس إلا الهياكل بينما القضايا الأخرى كالعضوية ومبدأ اتخاذ القرارات وسريان الاتفاقيات بقت كلها مغيبة.

إن هذه المعوقات المزمنة,**أي** قضية الصحراء الغربية والفراغ القانوني لمعاهدة مراكش صاحبت ميلاد اتحاد المغرب العربي وعرقلته باستمرار و لم تتوصل بعد دوله لتسويتها معيقا لعمل الاتحاد على الرغم من التعديلات التي أدخلت على المعاهدة بين الحين والآخر.[1]

و يرى غسان سلامة أن مشاريع الشراكة المطروحة على المنطقة العربية هي ترتيبات اقتصادية ، أمنية و سياسية لإقليمية جديدة تطرح لمواجهة النظام الإقليمي العربي حيث يواجه هاجس الانشقاق أي تفتيت و تناثر الجسد العربي في ظل تباين هذه الترتيبات الإقليمية الجديدة الشرق الأوسطية و الأورو متوسطية بحيث تصبح البلدان العربية مجزأة لمناطق لقوى دولية و إقليمية عديدة بحيث أنه في ظل تعدد و تنافس المشروعات الإقليمية ، يتعرض النظام الإقليمي العربي و المغاربي للاضمحلال و الزوال ، و بالتالي تتفتت الأقطار المغاربية العربية بين هياكل إقليمية و تنفصل دول المشرق العربي عن مغربه و دمج هذه الأخيرة في نظام إقليمي أورو متوسطي يفقدها خصوصية الهوية و عناصر التكامل المغاربي[2].

كما أن تكتل الدول المغاربية في إطار تحالف جماعي ظهر في اتفاقية الدفاع المشترك و التعاون الاقتصادي بين دول الجامعة العربية الذي تم توقيعه في 22 مارس 1945 ن حيث

---

[1] بخوش صبيحة،مرجع سبق ذكره،ص،

[2] عياد محمد سمير ، مستقبل النظام الإقليمي العربي بعد احتلال العراق ، (رسالة ماجستار غير منشورة). الجزائر : كلية العلوم السياسية و الإعلام ، قسم العلاقات الدولية ، 2003، ص ص ،181-182.

تضمنت المادة السادسة من هذا الميثاق ما يلي : *إذا وقع اعتداء من دولة من أعضاء الجامعة العربية أو خشي وقوعه فللدولة المعتدى عليها أو المهددة بالاعتداء أن تطلب دعوة المجلس (مجلس الجامعة) للانعقاد فورا ، و يقرر المجلس التدابير المتخذة لمواجهة الاعتداء بقرار جماعي بما في ذلك الدولة المعتدية إذا كانت عضوا في الجامعة العربية .

إن هذا النص قاصر على إجراءات الدعوة و انعقاد مجلس الجامعة و لا يعرف المقصود بالعدوان و الإجراءات المتخذة إضافة إلى إشكالية التصويت بالإجماع التي تعتبر عائقا في وجه فعالية الحلف و بالتالي في وجه تحقيق الأهداف المتوخاة التي تتلخص في الدفاع المشترك عن الأمن و السلام وفقا لمبادئ الجامعة العربية[1].

بالرغم من كل العراقيل المذكورة, إلا أنه من الممكن تحقيق التكامل المغاربي من خلال منطقة التبادل الحر المغاربية باعتبار أن بروز هذه المنطقة و إحداث سوق مغاربية داخلية كبيرة سيسمح بتحسين درجة جاذبية المنطقة بكاملها للرأسمال العام والخاص المحلي والأجنبي, وعليه فإن تحقيق منطقة تبادل حر مغاربية يستدعي تجاوز الحواجز والإكراهات التي تحول دونها, لاسيما وأنه توجد مؤشرات مشجعة ومقومات مشتركة نقف عند بعضها فيمايلي.

الدين, التاريخ, الثقافة, اللغة, الثوابت, العادات والتقاليد.

-شساعة المساحة, حيث يحتل المغرب العربي (بدوله الخمس) جغرافيا مساحة تقدر بـــ 5.785.591 كلم^2 (*), وتمثل الأراضي الفلاحية المغاربية ما يقارب 25 مليون هكتار وهي صالحة للزراعة.

الثروات الباطنية: تشكل الموارد الطبيعية الموجودة في الأراضي المغاربية أهمية بالغة ويمكننا ذكر أهمها فيمايلي:

- ✓ 5% من الإحتياطات العالمية للبترول (4 مليار طن).
- ✓ 4% من الإحتياطات العالمية للغاز الطبيعي (3761 مليار م^3).

[1] محمد عزيز شكري ، الأحلاف و التكتلات في السياسة العالمية . الكويت : عالم المعرفة ،1980،ص69.

- ✓ 34% من الإحتياطات العالمية للفوسفات (44 مليار طن).
- ✓ 16.6% من الإحتياطات العالمي للفحم (134 مليون طن).
- ✓ 2% من الإحتياطات العالمية للزنك (104 مليون طن).

– الهياكل الأساسية(القاعدية) للنقل: ينبغي التاكيد أنه مقارنة مع القارة الإفريقية فإن المنطقة المغاربية تتوفر على هياكل أو بنى تحتية للنقل متطورة ويمكننا إيجازها فيمايلي:[1]

الهياكل المتوفرة (القائمة) :كالمحاور البرية (Les axes routiers), التي تربط أربع دول (الجزائر, المغرب, تونس, ليبيا) من خلال الطريق الذي يربط (بن غازي–مراكش), فضلا عن هياكل السكك الحديدية (Les axes férroviaires), حيث يمثل طول شبكات الدول الأعضاء في الإتحاد المغاربي ما يقارب 9000 كلم من خطوط السكك الحديدية, حيث يمثل الربط بين تونس, الجزائر والمغرب ما يقارب 2290 كلم, أما بخصوص الموانيء فتتوفر المنطقة على 22 ميناء منها 12 ميناء يستجيب لمعايير ومتطلبات عمليات الشحن الدولية الكبيرة (Les grandes éscales internationales)، وفيما يتعلق بالهياكل التنظيمية الموجودة نجد لجنة النقل بالسكك الحديدية المغاربية (CFTM) التي تجمع مؤسسات النقل بالسكك الحديدية الجزائرية (SNTF), والتونسية (SNCFT), والمغربية (ONCF) والتي تم توسيعها سنة 1990 بإدراج كل من ليبيا وموريتانيا.

الهياكل الجارية (قيد الإنجاز): هناك العديد من الهياكل المزمع إنشاؤها نذكر على سبيل المثال الطريق السريع للوحدة المغاربية, خط السكة الحديدية الذي يربط سفقس (تونس) بطرابلس

-[1] Guechi Djamel-eddine, L'union du Maghreb Arabe, Intégration Régionale et développement économique, Casbah édition, Alger, 2002 (P28).

(ليبيا), فضلا عن مشروع القطار السريع (TGV) المغاربي الذي سوف يتم إنجازه بالتعاون مع فرنسا والذي يسمح بحركة الأشخاص أين يجدون شروطا وظروفا أحسن للعمل.

الطاقة البشرية الهائلة: فحسب تقرير البنك العالمي لسنة 1997, فإن توزيع السكان حسب الشرائح يشير إلى أن أكثر من 43% من المغاربة تتراوح أعمارهم في المتوسط أقل من 14 سنة (أي نسبة كبيرة من الشباب), إضافة إلى المقومات السابقة يمكننا ذكر بعض المؤشرات الإقتصادية الأخرى المشجعة لقيام منطقة تبادل حر مغاربية تتمثل فيمالي[1]:

أن إنشاء منطقة تبادل مغاربية لن يؤدي إلى إختلالات كبيرة داخل الإقتصاديات المغاربية, طالما أن نصيب المبادلات الإقليمية في مجموع المبادلات جد متواضع.

- أن أهمية المبادلات الباطنية الثنائية تؤكد على وجود إمكانيات تكامل للتبادل والتعاون, فيستحسن العمل على إدماجها في إطار تبادل حر مؤسسي.

رغم التشابه الموجود بين مختلف الأنظمة الإنتاجية الوطنية إلا أن هناك إمكانيات كبيرة للتكامل يمكن توظيفها لتكثيف المبادلات البينية في قطاعات الطاقة وكذا القطاع الفلاحي والصناعي.

[1] هند عبد اللطيف المصري, أثر التغير في هيكل النظام الدولي على محاولات التكامل الإقليمي العربي في التسعينات , رسالة ماجستير, معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة, مصر، 2004, ص(80).

إن الاقتصاد المغاربي هو جزء من الاقتصاد العربي الذي يتسم بسمات الاقتصاديات المتخلفة

والذي يعاني من ضغوط المراكز الرأسمالية،المستمرة في العمل على تحقيق درجة أعلى من اندماج تكامل الاقتصاد العربي في النظام الرأسمالي الدولي وفي العمل على تجسيد ترتيبات جديدة في المنطقة العربية، وتتمثل هذه الضغوطات أساساً في مشروعي الشراكة الأورومتوسطيية والسوق الشرق أوسطية، وهما صيغتان لاحتواء المنطقة وتشكيلها وفقاً لمصالح القوى الفاعلة فيها، أي تهميش الدول العربية، وإلغاء دورها الحضاري[1].

ورغم بروز اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى كإستراتيجية عربية مشتركة لاحتواء آثار المشروعات البديلة,إلا أنها لم تستطع تفادي انعكاسات مشروع الشرق أوسطية على مساعي التكامل الاقتصادي العربي :إنَّ التحولات التي تجري في منطقة الشرق الأوسط، وما يرتبط بها من سيناريوهات ومشروعات حول » نظام شرق أوسطي « أو« سوق شرق أوسطية« ، التي تحاول الترويج لفكرة جوهرها تعاون إقليمي يستهدف التنمية الاقتصادية للمنطقة، في الحقيقة ما هي إلَّا تحولات يراد فرضها على الدول العربية في المنطقة هندسة معينة، وهو الطرح الذي يجعل من هذا المشروع تحدياً جهوياً حقيقياً على كافة المستويات، خاصة إذا علما أنَّ هذا المشروع يمكن أن يكون عملية إحلال للنظام العربي القائم، وتفكيك للترتيبات العربية الإقليمية[2].

---

[1] تواتي بن علي فاطمة،" مستقبل منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى في ظل التحديات الاقتصادية الإقليمية والعالمية"، مجلة الباحث ، العدد السادس 2008 ، جامعة الشلف،ص198.

[2] عصام الزعيم » منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى أهميتها للاندماج والإنماء الاقتصادي –معوقاتها– متطلبات نجاحها وتطويرها، «03/05/2006 http://www.damascusbar.org/arabic/dbar/issam.htm#_ftn1

المطلب الثالث :السيناريوهات المستقبلية لاتحاد المغرب العربي :

تجدر الإشارة إلى أن منطقة المغرب ليست بمعزى عن الثأثر بتطورات النظام الدولي المستقبلية الذي تم النظر اليه من خلال سيناروهات متعددة :

-الاتجاه أ:ويؤكد دعاته أن الحالة الراهنة حالة سيولة دولية.

-الاتجاه ب: يتبّنى فكرة هيمنة القطب الواحد *الولايات المتحدة* أو هيمنة تكتل رأسمالي غربي أركانه الولايات المتحدة وأوروبا الموحدة واليابان.

-الاتجاه ج :وينطلق دعاته من تقسيم العالم إلى قسمين :الأول اقتصادي -نقدي والثاني استراتيجي، ولكل قسم أقطابه الفاعلة .وهناك من يضيف قسمًا ثالثًا هو القسم التكنولوجي .ورغم ذلك تنفرد الولايات المتحدة بوضعية الدولة القطب في جميع الاتجاهات الثلاثة للنظام الدولي الراهن, أضف إلى ذلك أنها القوة العسكرية الوحيدة في العالم !وعليه فالمشاهد المحتملة في إطار النظام العربي هي:

آ-مشهد الانهيار: أي استمرار حالة التفكك، والاكتفاء بدور المتّلقي دون دور فاعل في الإطارين الإقليمي والدولي.

ب-مشهد الاندماج: أي اندماج بعض الأنظمة العربية الفرعية في أنظمة إقليمية أشمل.

ج-مشهد النهضة: وهو مشهد نهضة النظام العربي وسيطرته على مقدراته وتحقيق مجمل أهدافه .إلا أن هذا المشهد يتسم بعدم الواقعية حاليًا ..حيث لا تتوافر أسباب موضوعية كافية لحدوثه، ومن ثم فإن المشهد الذي يمكن تصوره هو مشهد التنسيق العربي، وحده الأعلى :التنسيق في أغلب القضايا الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية المختلفة . وحده الأدنى: نسق بعينه أو مجموعة أنساق فرعية، وهو أضعف الإيمان[1].

و من هنا ,يمكن استنتاج نصيب بلدان المغرب العرب من هذه التنبؤات ملخصة في جملة من السيناريوهات ,حيث يعرف التصور الأول الاستشرافي بسيناريو الاستمرارية الخطية أين

[1] محمود نقشو'الأزمة المالية العربية :هل من مخرج 'مجلة الفكر السياسي' د,ت,ن 'ص244.

يتمادى لكل بلد من المجموعتين في تسيير علاقاته الاقتصادية على أساس الروابط المهنية على المصالح القطرية البحتة بدون أي تعاون جهوي أو إقليمي . مما يقود البلدان المغاربية إلى البحث عن نمو قطري متزايد لمعالجة إشكاليات البطالة و المديونية و التضخم، في فترة زمنية تتسم بشحة الموارد المادية والمالية الضرورية، و بتكاثر التزايد السكاني و بنمو اقتصادي بطيء جدا إذ لم يتخطى 2.5 %سنة 1995 حسب البنك العالمي الذي أكد أن البلدان المغاربية و الشرق أوسطية معا قد شهدت خلال الفترة الزمنية الممتدة من 1981 إلى 1995 معدل تضخم بلغت بنسبة في المتوسط سنويا 8% و هي مدعوة اليوم إلى فتح حدودها و تجسيم عملية السلام لكي تتخلص من الركود الاقتصادي الذي أصابها في العشر سنوات الأخيرة، حيث استقرت معدلاتها التبادلية و لم تنخفض رسومها الجمركية و بقيت نسبتها أكثر من % 25 بينما تقلص الاستثمار المباشر الخارجي إذ تناقصت نسبته من 1% إلى % 0.3 من الناتج المحلي الإجمالي، علما و أن تونس البلد الوحيد الذي حافظ على قدرته الانتمائية و درجة مجازفة مقبولة بالمقارنة للبلدان الأخرى.[1]

أضف إلى ذلك، هشاشة التعاون المغاربي ذو الصبغة التنافسية و النسق البطيء لتحقيق قرارات معاهدة اتحاد المغرب العربي .كما نتمادى العلاقات المغاربية الأوربية على ما هي عليه الآن من تعاون عقيم و تنافس مجحف و تبادل تعيقه الإجرائية القانونية التي تحد من حركة السلع و الخدمات و رؤوس الأموال و تنقل الأشخاص، وتشجع المبادلات غير الرسمية العينية و النقدية.

أما التصور الاستشرافي الثاني فهو يهم ما يسمى بسيناريو فك الارتباط و الابتعاد كليا أي غلق الحدود . و يعتبر هذا التصور تكريسا للتصور الأول مع التأكيد على قطرية البلدان المعنية بالمفهوم الضيق للمعنى، بحيث تنغلق البلدان المغاربية على نفسها قصد بناء اقتصاديات ذاتية قطرية ترتكز أساسا على الاكتفاء الذاتي في كل الميادين الاقتصادية .مما يستوجب اقتصاديات قوية و متكاملة غنية الموارد المادية و المالية و البشرية و منفتحة على بعضها .وهو وضع عسير التحقيق،

---

[1] عبد الفتاح العموص، المتوسطية والشرق أوسطية وتحديات التنمية في البلدان المغاربية، ندوة متطلبات التنمية في الشرق الأسود المشرق و المغرب في ظل المستجدات المحلية والعالمية، الإسماعيلية، 26سبتمبر24 – 1996 ص63.

لاسيما و أن البلدان الشيوعية سابقا سعت إلى تحسيمه في الماضي، لكن بدون جدوى و بنتائج سلبية جدا قادت الاقتصادات المعنية إلى التفكك و الاندثار و الرجوع إلى اقتصاد السوق الذي يعتبر اليوم أسس العلاقات الاقتصادية العالمية الجديدة لا غنى لأي بلد عن هذا التنظيم الحر[1].

فيما يخص التصور الاستشرافي الأخير ، فهو يعتمد على تكامل مغاربي و تعاون عربي وثيق مع تعاون متوسطي شامل. إذ يتطلب قبل كل شيء أن تعمل البلدان المغاربية الخمس على تجسيم قرارات معاهدة إنشاء اتحاد المغرب العربي بصورة أسرع و بكل جدية مما هي عليه الآن، و ذلك بتكريس البعد المغاربي في جل السياسات الإنمائية القطرية عبر تكامل زراعي وصناعي وخدمي كمي و نوعي بغية إشباع الحاجات الفردية و الجماعية لساكني المنطقة المغاربية .كما يشترط هذا التصور التعاوني المتوسطي المتعدد الأطراف فتح الحدود بين كافة البلدان المتوسطية و العربية و الأوربية الأخرى أمام تحرك الأفراد و السلع و الخدمات و رؤوس الأموال أي تجسيم كافة الاتفاقيات التعاونية العربية الأوربية و التي سعت جامعة الدول العربية إلى تحقيقه منذ قمة عمان الاقتصادية التاريخية سنة . 1982 مما يتطلب تنقية الأجواء السياسية العربية نهائيا وهو ما أكدته قمة القاهرة أخيرا في شهر جوان1996 من جهة أخرى، يفترض تحقيق هذا التصور بناء علاقات تعاونية متبادلة مع بلدان المجموعة الأوربية في إطار البعد المتوسطي و ذلك عبر بعث منطقة مغاربية أوربية للتبادل الحر ، مما يستدعي:

-تقديم الدعم المادي و المالي لتحقيق التكامل الاقتصادي المغاربي ببعث مؤسسات مختصة في المجالات الزراعيةوالصناعية و في ميادين البنية الاساسية كشبكات النقل انطلاقا من جبل طارق الذي يمثل الرابط المجالي المغاربي الأوربي.

-تشجيع الممولين الأوربيين على الاستثمار في البلدان المغاربية عن طريق الشراكة و المناولة الصناعية مع بعث مصارف أوربية متوسطية مختصة في تنمية هذه المنطقة المغاربية و الشرق أوسطية و أيضا و في نفس الإطار، الإسراع ببعث الوكالة المتوسطية للتنمية الجهوية و تنمية المنشآت

التصديرية مع إنشاء منظومة التحويل و التعاون التكنولوجي في المغرب العربي و دعم النمو العمراني و الريفي.

---

[1] المرجع نفسه،ص64.

-العمل على تيسير حركة النقل و التنقل بينا لبلدان المغاربية و البلدان الأوربية على جميع الأصعدة، علما و أن المعدل السنوي لحركة السلع في المتوسط بين سنتي 1968 و 1992 قد ارتفع بنسبة 4% سنويا، آما زادت حركة السيارات بمضيق جبل طارق بنسبة 6% سنويا في الفترة الزمنية

المعنية.[1]

-أخيرا، وانطلاقا من تشعب المواقف السياسية واختلاف الأوضاع الدولية الاقتصادية المقرونة بالعولمة و بتباين درجات الاندماج في العلاقات الاقتصادية العالمية بالنسبة لكل بلد، حيث لا تساعد هذه المعطيات في الأمد القصير على قيام سيرورة تبادلية مشتركة، فإن شبكات النقل و الاتصال بمختلف أنماط ها و فروعها لها دور مميز لدفع حركة التعاون المتعدد الأطراف بين البلدان المتوسطية و الشرق أوسطية بواسطة الخطوط البرية و البحرية والجوية المتكاملة و المتداخلة.

كما نجد عبد الوهاب بن خليف في كتابه يحدد السيناريوهات التالية, السيناريو الأول : فشل المشروع التكاملي المغاربي بسبب الأزمات التي تعرفها أقطاره في المجالات السياسية والاقتصادية و الاجتماعية و الحضارية و ذلك لأسباب داخلية و خارجية بحيث تكون عدم القدرة على تجاوز هذه الأزمات دافعا قويا نحو تغليب التوجه القطري على التكامل المغاربي

السيناريو الثاني :الحفاظ على الوضع القائم .

بحيث تقف الأنظمة المغاربية عاجزة أمام المشاكل المطروحة و في مقدمتها مشكلة الصحراء الغربية كأكبر وحين تبقى القوى الخارجية متغيرات ثانوية و تماطل غربي في حلها .

إضافة إلى حدوث شرخ بين النظم السياسية و الشعوب المغاربية يؤدي إلى غياب الشرعية الدستورية و الشعبية [2].

---

[1] مصطفى أحمد مصطفى., المشرق و المغرب العربي بين الشرق أوسطية و المتوسطية و العمل العربي المشترك."ندوة حول متطلبات التنمية في الشرق الأوسط :المشرق و المغرب في ظل المستجدات المحلية و الدولية .الاسماعيلية :رابطة المعاهد و المراكز العربية ,1997,ص62,63.

[2] عبد الوهاب بن خليف ,المشروع التكاملي في المغرب العربي بين النظرية و التطبيق .(مذكرة ماجستار غير منشورة),معهد العلوم السياسية و العلاقات الدولية .الجزائر ,1997,ص129_133.

_انعدام الممارسة الديمقراطية بما فيها فتح مجال للتعددية السياسية لإشراك المعارضة في صنع القرار السياسي مما يؤدي إلى فوضى اجتماعية تضغط باتجاه يساعد على التكامل

_سعي الدول الصناعية في اطار التحولات الدولية الجديدة الى فرض سياسة اقتصادية عالمية على الدول النامية تكرس لجعلها أسواق لبضائعها و مناطق استثمار و مصادر للمواد الأولية

_استمرار التبادل التجاري غير المتكافئ بين أقطار المغرب العربي و أوروبا

_تهميش للبحث العلمي يؤدي الى تراجع معدل التعليم .

السيناريو الثالث : نجاح المشروع التكاملي

توفر الموارد الطبيعية و البشرية و اتجاه النظم المغاربية نحو تجسيد و انجاح التجربة الوحدوية بعد فشل التجارب القطرية التنموية و اعتماد المنطق التكاملي كوسيلة لدرء التحديات الخارجية و استجابة للمطالب الشعبية بالتغيير و تحسين الأوضاع الاقتصادية و الاجتماعية .

بحيث تسعى الأعضاء في العملية البتكاملية الى ثوثيق العلاقات الاجتماعية و الاقتصادية و الثقافية فيما بينها بالاعتماد على المشاريع التنموية المشتركة فتصل الى مرحلة الاندماج الذي تحكمه شبكة كبيرة من المصالح المشتركة .

ان هذ التصور الاستشرافي الأخير يعتمد على تكامل مغاربي و تعاون عربي وثيق مع تعاون متوسطي شامل ، إذ يتطلب قبل كل شيء أن تعمل البلدان المغاربية الخمس على تجسيم قرارات معاهدة إنشاء اتحاد المغرب العربي بصورة أسرع و بكل جدية مما هي عليه الآن، و ذلك بتكريس البعد المغاربي في جل السياسات الإنمائية القطرية عبر تكامل زراعي وصناعي وخدمي كمي و نوعي بغية إشباع الحاجات الفردية و الجماعية للمنطقة المغاربية . كما يشترط هذا التصور التعاوني المتوسطي المتعدد الأطراف فتح الحدود بين كافة البلدان المتوسطية و العربية و الأوربية الأخرى أمام تحرك الأفراد و السلع و الخدمات و رؤوس الأموال أي تجسيم كافة الاتفاقيات التعاونية العربية الأوربية و التي سعت جامعة الدول العربية إلى تحقيقه منذ قمة عمان الاقتصادية التاريخية سنة 1982 مما يتطلب تنقية الأجواء السياسية العربية نهائيا .

من جهة أخرى، يفترض تحقيق هذا التصور بناء علاقات تعاونية متبادلة مع بلدان المجموعة الأوربية في إطار البعد المتوسطي و ذلك عبر بعث منطقة مغاربية أوربية للتبادل الحر على غرار ما فعلته تونس و المغرب أخيرا، مما يستدعي:

_تقديم الدعم المادي و المالي لتحقيق التكامل الاقتصادي المغاربي ببعث مؤسسات مختصة في المجالات الزراعية والصناعية و في ميادين البنية الأساسية كشبكات النقل انطلاقا من جبل طارق الذي يمثل الرابط المجالي المغاربي الأوربي.

_تشجيع الممولين الأوربيين على الاستثمار في البلدان المغاربية عن طريق الشراكة و المناولة الصناعية مع بعث مصارف أوربية متوسطية مختصة في تنمية هذه المنطقة المغاربية و الشرق أوسطية و أيضا و في تنفس الإطار، الإسراع ببعث الوكالة المتوسطية للتنمية الجهوية و تنمية المنشآت التصديرية مع إنشاء منظومة التحويل و التعاون التكنولوجي في المغرب العربي و دعم النمو العمراني و الريفي.[1]

_العمل على تيسير حركة النقل و التنقل بينا لبلدان المغاربية و البلدان الأوربية على جميع الأصعدة، علما و أن المعدل السنوي لحرآة السلع في المتوسط بين سنتي 1968 و 1992 قد ارتفع بنسبة 4% سنويا، آما زادت حركة السيارات بمضيق جبل طارق بنسبة 6% سنويا في الفترة الزمنية المعنية.

_أخيرا، وانطلاقا من تشعب المواقف السياسية واختلاف الأوضاع الدولية الاقتصادية المقرونة بالعولمة و بتباين درجات الاندماج في العلاقات الاقتصادية العالمية بالنسبة لكل بلد، حيث لا تساعد هذه المعطيات في الأمد القصير على قيام سيرورة تبادلية مشتركة، فإن شبكات النقل و الاتصال بمختلف أنماط ها و فروعها لها دور مميز لدفع حركة التعاون المتعدد الأطراف

بين البلدان المتوسطية و الشرق أوسطية بواسطة الخطوط البرية و البحرية والجوية المتكاملة و المتداخلة.[1]

---

[1] عبد الفتاح العموص، مرجع سبق ذكره،ص،66.

[1] عزام محجوب ،« مشروع تكوين منطقة تبادل حر بين بلدان المغرب العربي و الاتحاد الأوربي '.بيروت: المؤتمر العلمي الثالث للجمعية العربية للبحوث الاقتصادي،16

إن وجود أجهزة اقتصادية في المغرب العربي سيعزز من نجاح التعاون الاقتصادي , و بفضل التنسيق تبلغ مرحلة الاندماج و ذلك بإشراف خبراء اقتصاديين على الأجهزة التكاملية ثم ينتشر إلى المجالات الأخرى

و هناك من يلخصها في جملة من الهواجس الناجمة عن الترتيبات الأمنية و الاقتصادية و السياسية التي تحددها المشاريع المطروحة على المنطقة , و هي :

_**هاجس الإلحاق** : إلحاق اقتصاد الدول العربية بالاقتصاد الإسرائيلي في حالة مشروع الشرق الأوسط و بالاقتصاد الأوروبي في حالة مشروع الشراكة الأورومتوسطية .

حيث يقوم النظام الشرق الأوسطي على ربط شرايين الحياة الاقتصادية العربية بالاقتصاد الإسرائيلي الذي يتمتع بحجم اقتصادي كبير و مستوى تقني عال و دعم المؤسسات الاقتصادية العالمية و الموقع الجغرافي المناسب و هو ما يكرس التقسيم الإقليمي للعمل معرف بدلالة اقتصاديات عربية خدمية و صناعية إسرائيلية و هو ما يسمح بممارسة ضغوط سياسية لصالح إسرائيل .

جاء الاتحاد الأوروبي بمبادرة جديدة تقوم على هدف اقتصادي يتمثل في إقامة منطقة تبادل حر , و آخر سياسي يتمثل في تحقيق السلام و الاستقرار في المنطقة .

_**هاجس الاختراق** :تفكيك و اعادة التركيب .

يقوم المشروع الشرق الاوسطي على هدف التطبيع بين الطرف العربي و الاسرائيلي و زرع الجسد الغريب في المنطقة مما يفسح المجال لبناء السؤق المشتركة .

كما أنه من أهداف الشرق أوسطية تفكيك ما تبقى من مظاهر النظام الاقليمي العربي كالجامعة العربية و المغرب العربي باعتبارها منظمات جهوية قابلة للتطويرالذي يشكل خطرا على أهداف الشرق أوسطية.

هاجس الاختناق و الانسحاب :

و ذلك من خلال عزل و تهميش بعض الدول العربية من خلال سياسة الحصار مثل ليبيا , أما الانسحاب فهو ناجم عن عدم التوازن بين العرب و اسرائيل , حيث يكون الامتلاك أو الافتقار لملكية أسلحة الدمار الشامل و الأسلحة النووية العامل الذي يصنع الفارق[1] .

---

[1] عياد سمير ,مرجع سبق ذكر ه ,ص

و هو ما يجد تفسيرا له من خلال نظريات واستراتيجيات جديدة ضهرت في ظل التحولات التي شهدها النظام العالمي وعولمة الاقتصاد وتأثيرلهتا السلبية على دول العالم الثالث، ومنها" بروز فكرة الدولة الحاجزة بتعبير جون كريستوف روفان Jean Christophe Rufinأو الدولة المحورية بتعبير بول كنيدي والتي هي دولة من الجنوب تقع على خط تماس مباشرة مع الشمال و هو حالة الدول المغاربية في حوض المتوسط والمكسيك بالنسبة للولايات المتحدة (لتشكل تخوم الثنائية الجديدة شمال – جنوب .تكون وضعية هذه الدول الحاجزة أو ا لمحورية ، امتصاص التوترات القادمة من الجنوب وإضعافها، حتى لا تصل إلى قلعة الشمال، ومقابل هذا تستفيد من بعض الامتيازات التي تساعدها على أداء هذا الدور الحاجزة في ضمان استقرار الشمال[2].

حيث يتم استخدام بلدان مغاربية و عربية في سبيل تطبيق الاستراتيجية الأمريكية القومية مثل ليبيا التي كانت منطقة ارتكاز للوجود الأمريكي الدبلوماسي و المخابراتي التي تدعو الى أن تلعب ليبيا دور محوري في الدعوة لادارة المفاوضات السرية مع اسرائيل في واشنطن لبحث قضية أسلحة الدمار الشامل

_هاجس الانشقاق: يعني تفتيت النظام الاقليمي العربي تأثرا بالمشاريع الأوسطية و المتوسطية , فبروز هذين النظامين من شأنه تجزيء المنطقة العربية الى مناطق نفوذ لقوى دولية و اقليمية عديدة , حيث ينفصل أقطار النظام العربي بفصل مشرقه عن مغربه حيث يتم دمج هذا الأخير في النظام الاقليمي المتوسطي وعن البلدان الأطراف كالسودان و الصومال و ضمها الى منظومة القرن الافريقي مما يزيد من عزل المغرب العربي[3] .

كما تطرح محاور لإصلاح و إعادة بناء النظام الإقليمي العربي: تقوم على عمودين أساسيين :تكثيف تبادلية المصالح بين الأقطار العربية, و خلق حس التوحد مع الرابطة الاقليمية و لتحقيق مستوى عال من تبادلية المصالح ,يجب القيام بالوظائف التالية :

---

[2] جعفر, عدالةتوسيع الاتحاد الأوروبي و تأثيره على الشراكة الأوربية -المغاربية2007- 2008جامعة الجزائر لكلية العلوم السياسية و الإعلام قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير

[3] عياد سمير ,المرجع سابق الذكر ,ص 175_183.

_**وظيفة التكيف و آلية الديمقراطية** : بحيث يشير الى مدى القدرة على استيعاب المتغيرات العالمية و الاستجابة لها , فمشهد التطور العالمي الآن هو سيطرة الولايات المتحدة في ظل الأحادية القطبية بحيث يصب مشروع الشرق الأوسط الامريكي في هذا المجال إذيعد وسيلة لتصدير نمودجها الغربي إقتصاديا و سياسيا و ثقافيا الذي من شأنه تحقيق التغير في المنطقة العربية و المغاربية وفق مصالحها و هو ماترفضه التيارات الفكرية و السياسية الكبرى العربية لاسيما التيار الإسلامي الثوري , هذا على المستوى الدولي و اما على المستوى الذاخلي , فتواجه الحكومات و المؤسسات العربية تحديات التغير وفق المبادئ الديمقراطية من المشاركة في إتخاد القرارات و رسم السياسات العامة و القبول بالإصلاح السياسي ص 184.

_**وظيفة التكامل و آليات المصالحة** :

تقوم على فكرة الإستقلال النسبي في الهياكل السياسية الفوقية مع الإدراك أن العمل في صيغة تكاملية يمكن من مواجهة النظام الإقليمي الإقليمي الشرق الأوسطي أو المتوسطي بحيث يكون العمل في النظام العربي الإقليمي تنسيقي تكاملي على عكس العمل الإنفرادي لكل دولة الذي يحول دون تحقيق حتى مصلحتها الفردية ,بينما الهدف المتوخى هو المصلحة الشاملة للإطار الإقليمي هي المصلحة المغاربية و العربية إن العمل الجماعي يزيد من مشاعر الإنتماء العربي و يحمي الهوية القومية من الفتور و يتم ذلك من خلال المصالحة العربية القائمة على تجاوز أخطاء الماضي و البحث في التضامن المستقبلي

– وظيفة الأمن و الحاجة إلى تحقيق القيادة الإقليمية :

يمكن قياس نظام الأمن لأي نظام إقليمي من خلال معرفة مدى التوازن بين قدراته و معطياته و بين إتساع التهديدات الموجه ضده , فكلما زادت قدرته و كفاءته في توظيف إمكانياته على تحجيم التهديدات و كلما كان نظاما أمنيا فعالا ص 207.

_**وظيفة تحقيق الأهداف** :

و هي محصلة أداء النظام العربي في مختلف المجالات , حيث تؤسس سياسة خارجية مغاربية موحدة تظطلع بالوظائف فيها الهيئات الإندماجية بحيث تكون القضايا المشتركة متفق عليها ز

_**الصراع العربي الصهيوني** :ص **209**.

على عكس ما جاء في الإعلان التأسيسي لإتحاد المغرب العربي , أبرزت وقائع الأحداث أن الإتحاد لا يعدو أن يكون مؤسسة شكلية و ما بنود الاتفاق إلا شعارات تكذبها الخلافات بين الأعضاء التي وصلت إلى حد التلويح بالحرب[1].

أما عادل مسيوي فيوضح مؤشرات السيناريوهات الثلاث في مايلي : السيناريو الأول : الجمود والمزيد من التجزئة:هذا السيناريو مرتبط بدرجة أساسية بتوتر العلاقات المغربية الجزائرية على خلفية مشكلة الصحراء. حيت أن طلب المغرب لمقترح منح الحكم الذاتي للأقاليم الصحراوية، يعني التنازل عن صلاحيات واسعة لفائدة الصحراويين لإدارة شؤونهم المحلية، وهي صيغة قريبة من مطلب الاستقلال، لكنها بعيدة في نفس الوقت عن مطلب الانفصال، وستحفظ ماء الوجه للجميع؛لأن نظام الحكم الذاتي يتجاوز مطلب الإدماج البسيط الذي كان يرمي إليه المغرب، كما يتجاوز مطلب الانفصال والاستقلال النهائي الذي تتمسك به جبهة البوليزاريو مدعومة بالجزائر .فالمغرب يسعى من خلال هذا المقترح إلى بسط سيادته المعنوية على الأقاليم الصحراوية مع التنازل عن جزء معتبر من السلطة المركزية، وهو أقصى تنازل يمكن أن يقدمه المغرب بالنظر لارتباط قضية الصحراء بإجماع وطني راسخ، بل وارتباطها أيضا بشرعية النظام السياسي المغربي، فالملك هو المسؤول دستوريا عن وحدة البلاد، وهو الضامن لدوام الدولة، واستمرارها في دائرة حدودها الحقة وفي هذا السياق يجدر التذكير بقرار سابق لمجلس الأمن سنة ٢٠٠٣ أ ّكد فيه على أنه « سوف يفرض الحل على الأطراف المعنية في حالة إذا لم تتوافق هذه الأطراف على أسس خاصة بها للتسوية » ،وهو ما اعتبر آنذاك بمثابة ضغط من الأمم المتحدة على هذه الأطراف المغرب والجزائر تحديدا بهدف دفعها للبحث بصورة ثنائية عن تسوية لقضية الصحراء دون تدخل من المنتظم الدولي. وفي حال فشلت جهود الفرصة الأخيرة في إقرار نظام الحكم الذاتي للصحراويين،كحل دائم ونهائي، قد تشهد المنطقة المزيد من الانكشاف أمام استراتيجيات الدول الكبرى، إما في اتجاه: تأبيد الصراع و المزيد من إنهاك الأطراف المتنازعة،أي استمرار وضع لا غالب ولا مغلوب، واستمرار القوى الكبرى في كسب المزيد من التنازلات، أمام إصرار الأطراف المتنازعة على الزعامة الإقليمية في المنطقة.

[1] محمد بوضياف ,السلم الأمريكي في منطقة البحر الأبيض المتوسط : من حرب الخليج الثانية إلى أحداث 11 سبتمبر 2001.(مذكرة ماجستار غير منشورة).قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية .الجزائر , 2003 ,ص23.

أو:التدخل لحسم النزاع لصالح الطرف الذي يقدم أكبر قدر من التنازلات، ويتناغم مع المصالح

الإستراتيجية للدول الكبرى،وهنا يمكن أن نفهم حجم الاستنزاف الحاصل في الموارد الطبيعية للمنطقة النفط الجزائري، والثروة السمكية المغربية

السيناريو الثاني :سيناريو التنسيق والاندماج: وهو سيناريو مفتوح على أمل بعث الروح في مؤسسات المغرب العربي، والبحث عن صيغ جديدة لإحياء مقومات تكتل إقليمي قوي قادر على الاستجابة لتطلعات وآمال شعوب المنطقة. وهناك عدة أسباب تدعو للإسراع من أجل إنجاز هذا التحول: السبب الأول :أن التكتلات الكبر ى أصبحت من سمات الاندماج في العالم المعاصر، الذي تتحكم فيه آليات العولمة، وانخراط دول العالم في سياق الخلاف حول نزاع الصحراء، والذي يعد استمرارا للوضع الخلافي المغربي – الجزائري هو الذي استقطب خلال الثلاثين سنة الأخيرة

حدة الصراع داخل المنطقة ، مما يعني أن التكتل أصبح ضرورة حتمية، ومن مستلزمات الانخراط الفعال في النظام الاقتصادي العالمي. السبب الثاني :أن انخراط دول المنطقة في اتفاقيات الشراكة الأورومتوسطية، وفي اتفاقيات التبادل الحر مع دول كبر ى بشكل منفرد من شأنه أن يزيد من

إضعاف اقتصاديات دول المنطقة، وهو ما يفرض عليها التنسيق والاندماج لتحصيل أكبر قدر من

المكاسب والنتائج الإيجابية،وتعزيز قدرتها التنافسية وموقعها التفاوضي أمام التكتلات الاقتصادية القوية المحيطة بها.

وهناك أسباب أخرى واقعية تدعو دول المنطقة للتنسيق والاندماج،وبلورة سياسات مشتركة لمواجهة العديد من التحديات المرتبطة بالأمن والهجرة والتصحر، وفق رؤية مغاربية تراعي بالدرجة الأولى مصالح شعوب المنطقة. فإذا أخذنا إشكالية الأمن في المنطقة على سبيل المثال، فلا يمكن أن نراهن على الانطلاق من نظرة قطرية ضيقة تركز على أمن كل قطر مغاربي على حدة في إطار حدوده السياسية الحالية،وبالنظر إلى التزاماته السياسية و ارتباطاتها لإقليمية؛ذلك أن أقطار المغرب تواجهها تحديات أمنية واحدة، ولا يمكن تصور أمن أي قطر مغاربي بمعزل عن أمن الأقطار المغاربية الأخرى (طبعا هناك مفهوم وطني للأمن،يرتبط بواقع التجزئة إلى أقطار عربية مستقلة

ذات كيانات متميزة،وما يتعلق بذلك من حدود و ارتباطات دولية وسياسية خارجية),لكن واقع التجزئة عليه أن لا يلغي ضرورة التفكير في بلورة رؤية مغاربية موحدة لمفهوم الأمن؛لأن من الخطأ الاعتقاد بأنه يمكن لأي دولة في المغرب العربي أن تحقق أمنها بمعزل عن أمن الدول المجاورة، وهذه النتيجة تشهد بها الأحداث الجارية في المنطقة .

السيناريو الثالث :سيناريو إنجاز الوحدة المغاربية في أفق الاندماج مع العالم الإسلامي:

ليس هناك ما يؤشر على قرب إنجاز هذا التوقع في الوقت الراهن،وبالتالي فهو سيناريو بعيد المدى لكن مشروعية طرحه كسيناريو من بين السيناريوهات المتوقعة نابع من الفرضية التالية: كلما ارتفعت مؤشرات التقارب بين الأنظمة وشعوب المنطقة، ونجحت محاولات التطور الديمقراطي لتحمل إلى الحكم أنظمة تحظى بالشرعية والديمقراطية، كلما نجحت جهود بناء المغرب العربي الكبير .وفي هذا السياق سنحاول إبراز بعض الإمكانيات التي تتيحها بعض المعطيات المرتبطة بآفاق التحول السياسي في المنطقة.

ومن بين هذه المعطيات :تجربة التحول الديمقراطي في المغرب، وبوادر الانتقال الديمقراطي في

موريتانيا، والنجاح النسبي لمسلسل المصالحة في الجزائر،مع بروز بعض المؤشرات لفائدة التغيير، وظهور الملامح الأولى لبعض مظاهر الممانعة المدنية والحقوقية في تونس .بحيث تفيد المعطيات المرتبطة بالحياة السياسية المغربية أن الانتخابات التشريعية المزمع عقدها في بحر هذه السنة يمكن أن تحمل جزءا من التيار الإسلامي إلى تدبير الشأن العام، من موقع المسؤولية الحكومية - طبعا بالتحالف مع قو ى سياسية أخر وهو ما من شأنه أن يطلق ديناميكية سياسية جديدة ستكون لها انعكاسات إيجابية على الوحدة المغاربية ،بالنظر إلى التحرر النسبي للتيار الإسلامي من خطاب التجزئة والنزعة الوطنية الضيقة،عل ما أن مختلف الاتجاهات السياسية في المغرب تعبر في خطاباتها السياسية على أبناء المغرب العربي هو خطوة استراتيجية لابد منها؛ لمواجهة التحديات المحدقة بالمنطقة،غير أن العائق الوحيد لد ى الجميع هو الموقف الجزائري الداعم لجبهة البوليزاريو في الصحراء. وينتظر الموريتانيون الانتخابات الرئاسية في شهر مارس للحكم على مدى جدية ومتانة خطاب الانتقال الديمقراطي،الذي يقوم بتسويقه المجلس العسكري للعدالة والديمقراطية، خصوصا بعد مظاهر الارتياح التي تم التعبير عنها من طرف مختلف الأطراف، بخصوص ظروف النزاهة

والشفافية التي سادت في الانتخابات التشريعية والبلدية الأخيرة، بشهادة المراقبين الدوليين، والتي حصلت فيها قو ى المعارضة السابقة على الرتبة الأولى من عدد المقاعد المحصل عليها.[1]

[1] عادل مسيوي ,المغرب العربي التفاعلات المحلية و الإقليمية و الإسلامية ,*مجلة المغرب العربي الإسلامي *المغرب ,د,ت,ن, ص385_389

استنتاجات :

من خلالها نخلص إلى ما يلي :

1_أن المشاريع الأوروبية ممثلة في مشروع الشراكة الأرومتوسطية جاء مرضيا للمصالح الأوروبية دون مراعاة قسط البلدان المغاربية من هذه المصالح بحيث يمكن تفسير ذلك بكون مصدر المبادرة هو أحادي و أوروبي الجانب دون إشراك الطرف المغاربي , الأمر الذي يفسر أحادية الاستفادة من المشروع , و التي تعود بالنفع كليا على أوروبا .

2_أن معاينة إجراءات و مجريات تنفيذ المشروع توضح التناقض بين الأهداف التي صياغتها في بنود التأسيس و بين الإجراءات المتخذة أوروبيا تجاه القضايا المشتركة كالهجرة و الإرهاب , فهي من جهة تناشد حماية القيم الإنسانية و نشر الديمقراطية في المنطقة في الوقت الذي تقوم فيه بإجراءات انتقائية تجاه المهاجرين المغاربة و التضييق على خصوصيات الثقافية و عدم المساواة مع العمال الوطنيين .

3_أن سياسة الجوار الأوروبية و فلسفة الحدود الخارجية أكبر دليل على التوجه الأوروبي الى تحقيق المصلحة الذاتية القائمة على فلسفة مركزية محضة قوامها طرد الأخطار الى الدول الجنوبية بدل السعي إلى تلافيها و القضاء عليها .

4_أن الوضع الحديد للعلاقات المغاربية الأوروبية يوضح عدم صحة التفاؤل من قبل الطرف العربي عموما الذي كان يأمل في أن تلعب أوروبا دورا لصالح القضايا العربية المصيرية يضاهي الدور الذي تلعبه الولايات المتحدة الأمريكية لصالح إسرائيل في قضية الصراع العربي الإسرائيلي .

و يعبر عن مكنوناته من خلال تسميته التي تمثل أكبر تعبير عن تجريد المنطقة العربية من خصوصياتها و مقوماتها .

5_ أن هذه المشاريع جاءت لتمس نطاقا جغرافيا يضم الدول العربية , بينما تمس نتائجه دولا خارج النطاق الجغرافي للدول المغاربية .

6_أن الربط بين النواقص الثلاث :الحرية ,المعرفة و تمكين النساء من جهة , و الإرهاب و الجريمة المنظمة يعبر عن النية في اختراق المنظومة العربية و جعلها تتوافق مع محيط جديد يعرف بدلالة المعطيات الشرق أوسطية القائمة على القطب الإسرائيلي كقلب المنطقة الجديد

7_أن مسار و معطيات تأسيس التجربة التكاملية المغاربية حالت دون تحقيق أهداف التنمية و التكامل , و بالتالي الفشل في تحقيق ثنائية التنسيق بين المصالح الذاتية _لكون المبادرة نابعة من الداخل و ليست نتيجة املاءات خارجية _و بين الإمكانيات المتاحة .

8_إضافة إلى عامل ضعف الكفاءة التخطيطية للمشروع التكاملي بسبب انطلاقها من الجانب السياسي بدل الاقتصادي , نجد جملة من العراقيل التي تحول دون تجسيد مسعى التكامل و الاندماج .

9_ضعف الإرادة السياسية و التي تترحم اقتصاديا في تدني مستوى المبادلات التجارية البينية , إضافة إلى أزمة الصحراء الغربية أهم العوامل الكامنة خلف فشل الاتحاد المغاربي .

10_أن أغلب السيناريوهات المتنبئة بمستقبل المشروع المغاربي تتحفظ على إمكانية نجاح التكامل بينما تبقى التنبؤات الأخرى تتراوح بين هواجس الإلحاق بالاقتصاد الأوروبي أو الإسرائيلي في حالتي الشرق أوسطية و المتوسطية و بين بقاء الوضع على حاله يسوده التوتر أو فك الارتباط .

الخاتمة

من خلال ما سبق، اتضح تميز المغرب العربي بأوضاع تثمثل فيما يلي :

1_حقبة استعمارية من طرف الاستعمار الفرنسي الذي جسد نزوحا غربيا نحو سلب ثروات المنطقة و جعلها سوقا لتصريف المنتجات الغربية، رافقها مساع تستهدف غايات إستراتيجية كرس البقاء الدائم في المنطقة، انسحبت على ضمان التبعية الثقافية، بنفي العروبة و الإسلام من الثقافة المغاربية و هو ما يضمن الاستعمار الأبدي كما يوضح مورغانتو.

2_حقبة الاستقلال المغاربي :السياسات العامة و البرامج الوطنية المغاربية لم تكن في مستوى آمال الجماهير المغاربية، و المبادئ التي حوتها مضامين و مواثيق الحركات الوطنية اجملمعة حول توحيد الكيان الشمال إفريقي، و توخي أغراض الاندماج لجملة من العوائق تتمثل في:

_أزمات داخلية كأزمة الشرعية و الديمقراطية و الإسلام السياسي و الإندماج و التغلغل و التوزيع و المشاركة، و أخرى بينية تراوحت بين الاختلافات الإيديولوجية و نزاعات الحدود الموروثة عن الاستعمار و مشكل الصحراء الغربية كأهم متغير حال دون الوحدة المغاربية.

_أزمات اقتصادية عكست الوضع المتخلف للاقتصاديات المغاربية التابعة لنظريتها الغربية لاسيما في ظل نظام اقتصادي دولي مجحف يزيد من مستوى استغلال المركز للمحيط، تكرسه ضغوط المؤسسات الاقتصادية و السياسية الدولية (صندوق النقد الدولي، الأمم المتحدة)، فأزمة المديونية و الديمقراطية يمكن اعتبارها إنتاجا غربيا محضا.

_أخرى ثقافية اجتماعية ناجمة عن محاولات لقوى الهيمنة انطلاقا من اعتبار الإسلام عدوا كونيا للغرب من قبل هذا الأخير و اعتبارات التسوية للصراع العربي الإسرائيلي.

3_المشاريع التنافسية بين القوى الغربية و يتعلق الأمر بالتنافس بين أوربا و الو.م.أ على الفضاء المغا ربي كمجال أو دائرة نفوذ تعرف تجاذب بين الطرحين المتوسطي و الأوسطي، و اللذان يشملان خطط لإعادة بناء المنطقة حضاريا كإطار شامل يعطل الأخطار الآتية من الضفة الجنوبية للمتوسط، و يرادف هذا التصور مع التصور الجديد الذي فرضته أمريكا حول هيكلية الصراع الذي أمسى بين النظام الدولي ككل – المعبر أساسا عن سياسات احتكارية لقوى الكبرى المقررة لمصير العالم بالأساليب الجديدة العولمة بأبعادها المختلفة – و بين عدو جديد يعتبر كمدخل

اضطراري يجب التحكم في حركته و تعطيلها و يتعلق الأمر بعالمية الإرهاب الذي يختلف عن الحروب الكلاسيكية التي كانت أطرافها دول معروفة الحيز الجغرافي الذي تشغله، و هذا التصور الجديد للنمط التراعي السائد، هو أكبر خطر على المغرب العربي لكونه يعتبر منبعا رئيسيا للظاهرة الإرهابية و التطرف.

4_أن من بين التهديدات المحلية النابعة من ثنايا البيئة المغاربية تكمن في تعطل الاندماج المغاربي الذي لايزال يعاني كمشروع من شرخ بين الارادة الشعبية للمواطن المغربي و بين بين ارادة الأنظمة السياسية التي فشلت في تخفيف التوترات السياسية و محاصرتها من خلال خلق عناصر الالتقاء و التقارب بمشاريع اقتصادية مشتركة كبداية لشبكة العلاقات الأسيرة بمصالح غير قابلة للتفريط فيها بسبب المشاكل السياسية على شاكلة الاتحاد الأوروبي .

5_أن مستقبل المغرب العربي يبقى مرهون بالتغيرات الدولية و الذاخلية و الضغوط الخارجية التي يصعب التحديد الحاسم لملامحها ' الذي يتيح المجال لأكثر من سيناريو استشرافي مع وجود نوع من الترجيح لمعطيات على أخرى نتيجة لبعض المؤشرات الحالية كالوضع الانفصالي الحالي لدول المغرب العربي و جمود مؤسساته .

قـائـمـة المـلاحق :

الملحق رقم :

برشلونة 28نوفمبر /تشرين الثاني 1995.

البيان الذي تم إقراره خلال المؤتمر الأوروبي المتوسطي في برشلونة

28نوفمبر / تشرين الثاني27 / 1995

مجلس الإتحاد الأوروبي، يمثله رئيسه السيد خافيير صولانا ،Javier SOLANA وزير شؤون خارجية إسبانيا؛نائب الرئيس؛ ، Manuel MARINالمفوضة الأوروبية، يمثلها السيد مانويل ماران نائب المستشار و وزير الشؤون الخارجية؛، Klausألمانيا، يمثلها، السيد آلوس آينكلKINKEL

الجزائر، يمثلها، السيد محمد صالح دمبري وزير الشؤون الخارجية؛

Mohamed Salah DEMBRI

النمسا، تمثلها السيدة بينيتا فيريرو والدنر,كاتبة الدولة بوزارة Benita Ferrero WALDNERالشؤون الخارجية؛

بلجيكا، يمثلها السيد إريك ديريك وزير الشؤون الخارجية؛ ، Erik DERYCKE وزير الشؤون الخارجية؛ ، Alecos MICHALIDES،

قبرص، يمثلها السيد أليكوس ميكاليدس وزير الشؤونNiels Helveg الخارجية PETERSEN،

الدانمارك، يمثلها السيد نيلس هيلفيغ بيتيرسن

وزير الشؤون الخارجية؛ Amr MOUSSA ، مصر، يمثلها السيد عمر موسى

إسبانيا، يمثلها السيد كارلوس ويسطندورب كاتب الدولة للعلاقات Carlos WESTENDORP

فينلاندا، تمثلها السيدة طرجا هالونين وزيرة الشؤون الخارجية؛ Tarja HALONEN

فرنسا، يمثلها السيد هيرفي دو شاريط وزير الشؤون الخارجية؛ Herve DE CHARETTE

اليونان، يمثلها السيد ك ارولوس بابولياس , وزير الشؤون الخارجية؛ Karolos PAPOULIAS

إرلاندا، يمثلها السيد ديك سبرنغ نائب الوزير الأول ووزير الشؤون الخارجية؛

Dick SPRING ،

إسرائيل، يمثلها السيد ايهود باراك وزيرة الشؤون الخارجية؛ Ehud BARAK

إيطاليا، تمثلها السيدة سوزانا أنييلي وزيرة الشؤون الخارجية؛ Susanna AGNELLI

الأردن، يمثلها السيد عبد الكريم كبرتي وزير الشؤون الخارجية؛ Abdelkrim KABARITI

لبنان، يمثلها السيد فارس بويز وزير الشؤون الخارجية؛ Fares BOUEZ

اللكسمبورغ، يمثلها السيد جاك ف .بوس نائب الوزير الأول و وزير

الشؤون الخارجية و التجارة الخارجية و التعاون؛Jacques F.POOS

مالطا، يمثلها السيد الأستاذ جيدو دو ماركو نائب الوزير الأول و وزير Guido DE الشؤون الخارجية؛MARCO

المغرب، يمثلها السيد عبد اللطيف الفيلالي وزير الشؤون الخارجية؛ Abdellatif FILLALI

هولندا، يمثلها السيد هانس فان ميرلو وزير الشؤون الخارجية؛ Hans van MIERLO

البرتغال، يمثلها السيد جايم كاما وزير الشؤون الخارجية؛Jaime GAMA

المملكة المتحدة، يمثلها السيد مالكو لم فريكونغ وزير الشؤونMalcolm الخارجية؛

FRIKING OC MP

سوريا، يمثلها السيد فاروق الشرع وزير الشؤون الخارجية؛ Farouk AL SHARAA

السويد، تمثلها السيدة لينا هييلم والين وزيرة الشؤون الخارجية؛ Lena Hjelm WALLEN

تونس، يمثلها حبيب بن يحي وزير الشؤون الخارجية؛Habib BEN YAHIA

تركيا، يمثلها السيد دنيس بايكل نائب الوزير الأول وزير الشؤونDenis الخارجية؛ BAYKAL

السلطة الفلسطينية، يمثلها السيد ياسر عرفات رئيس السلطة الفلسطينية Yassir . ARAFAT

المشاركون في المؤتمر الأوروبي - المتوسطي في برشلونة:

-مشددون على الأهمية الإستراتيجية للبحر الأبيض المتوسط و مدفوعون بالإرادة لإعطاء لعلاقاتهم المستقبلية بعدا جديدا، يرتكز على تعاون شامل و متضامن، على مستوى الطبيعة الممتازة لعلاقات سبكها الجوار و التاريخ.

-مدركون بأن الرهانات السياسية، و الإقتصادية و الإجتماعية الجديدة تشكل، على جانبي البحر الأبيض المتوسط، تحديات مشتركة تتطلب حلا شاملا و منسقا.

-مصممون، من أجل هذا، على خلق إطار متعدد الأطراف و دائم لعلاقاتهم، يرتكز على روح الشراكة مع إحترام ميزات، و خواص و قيم آل من المشاركين.

-معتبرون هذا الإطار المتعدد الأطراف كمكمل لتوطيد العلاقات الثنائية التي يجب الحفاظ عليها بالتأكيد على خصوصياتها.

-مشددون على أن هذه المبادرة الأوروبية - المتوسطية لا تهدف إلى الحل محل المبادرات الأخرى المباشر بها من أجل السلام، و الإستقرار و النمو في المنطقة، و لكن ستساهم في دفع هذه إلى الأمام .يدعم المشارآون تحقيق تسوية سلام عادلة، و شاملة و مستدعية في الشرق الأوسط ترتكز على القرارات الملائمة لمجلس أمن الأمم المتحدة و على المبادئ المذكورة في الدعوة إلى مؤتمر مدريد حول السلام في الشرق الأوسط، بما في ذلك مبدأ الأرض مقابل السلام، بما مايترتب عن ذلك.

-مقتنعون بأن الهدف العام، الذي يقضي بجعل البحر الأبيض المتوسط منطقة حوار، و تبادل و تعاون من شأنهم تأمين السلام، و الإستقرار و الإزدهار، يفرض توطيد الديموقراطية، و إحترام حقوق الإنسان، و نموا إقتصاديا و إجتماعيا مستديما و متوازنا، و مكافحة الفقر، و تنمية أفضل للتفاهم بين الثقافات، آلها عناصر رئيسية للمشاركة.

يوافقون على إقامة مشاركة عامة، مشاركة أوروبية - متوسطية بين المشاركين عبر حوار سياسي معزز و منتظم، و تنمية التعاون الإقتصادي و المالي، و إضفاء أكبر على قيمة الأبعاد الإجتماعية

و الثقافية و الإنسانية .تشكل هذه المحاور الجوانب الثلاثة للمشاركة الأوروبية المتوسطية.

الشراكة السياسية و الأمنية :تعريف مجال مشترك من السلام و الإستقرار:

يعبر المشاركون عن قناعتهم بأن السلام، و الإستقرار و الأمن في منطقة البحر الأبيض المتوسط يشكلون مكسبا مشتركا يتعهدون على تشجيعه و توطيده بكل الوسائل التي بحوزتهم . من أجل هذا، يوافق المشاركون على قيادة حوار سياسي مكثف و منتظم يرتكز على الإحترام للمبادئ الجوهرية للقانون الدولي، و يعيدون التأآيد على عدد من الأهداف المشتركة في مجال الإستقرار الداخلي و الخارجي. عملا بهذا، يتعهد المشاركون عبر البيان المبدئ التالي على:

-العمل وفقا لميثاق الأمم المتحدة و البيان الدولي لحقوق الإنسان و كذلك للواجبات الأخرى الناتجة عن القانون الدولي و بالتحديد تلك التي تنجم عن الأدوات الإقليمية و الدولية للمشاركين فيها.

-تنمية دولة القانون و الديموقراطية في جهازهم السياسي مع الإعتراف ضمن هذا الإطار بحق كل منهم بحرية إختيار و تنمية جهازه السياسي، و الإجتماعي، و الإقتصادي و العدلي.

-إحترام حقوق الإنسان و الحريات الأساسية، إضافة إلى الممارسة الفعلية و المشروعة لهذه الحقوق و الحريات، بما فيه حرية الرأي، وحرية التجمع لأهداف سلمية، وحرية التفكير و الضمير و الدين فرديا و جماعيا مع أعضاء أخرين في نفس المجموعة، بدون أي تمييز بسبب العنصر و الجنسية و اللغة و الدين و الجنس.

-النظر برضى، عبر الحوار بين كل الأطراف، إلى تبادلات المعلومات حول المسائل المتعلقة بحقوق الإنسان، والحريات الجوهرية، و العنصرية و كره الأجانب.

-إحترام و فرض إحترام التنوع و التعددية في مجتماعتهم و تشجيع التسامح بين مختلف مجموعاتها و المكافحة ضد مظاهر التعصب و بالأخص العنصرية و كره الأجانب .يشدد المشاركون على أهمية التأهيل المناسب في مجال حقوق الإنسان و الحريات الأساسية.

-إحترام مساواتهم المستقلة و كذلك كل الحقوق المتعلقة بإستقلاليتهم و تنفيذ واجباتهم المضطلع بها وفقا للقانون الدولي بحسن نية.

-إحترام مساواة حقوق الشعوب و حقهم في تدبير شؤونهم بأنفسهم مع العمل في كل لحظة طبقا لأهداف و مبادئ ميثاق الأمم المتحدة و النماذج الملائمة في القانون الدولي، بما فيه تلك التي تتعلق بوحدة الأراضي للدول، آما يتجلى ذلك في الإتفاقيات بين الأطراف المعنية.

-الإمتناع، طبقا لنماذج القانون الدولي، عن آل تدخل مباشر أو غير مباشر في شؤون الداخلية لشريك آخر.

-إحترام سيادة و وحدة كل من الشركاء.

-تسوية خلافاتهم بالوسائل السلمية، و دعوة آل المشاركين إلى تجنب التهديد أو إستعمال القوة ضد سلامة أراضي أي مشارك أخر، بما في ذلك إكتساب الأراضي بالقوة، و التأكيد من جديد على الحق التام في ممارسة السيادة بالوسائل المشروعة، و ذلك طبقا لميثاق الأمم المتحدة و القانوني الدولي.

-توطيد التعاون من أجل الوقاية ضد الإرهاب و مكافحته بالتصديق على الأدوات الدولية التي يشاركون فيها و تطبيقها، و بالإنضمام إلى تلك الأدوات، و كذلك بكل التدابير الملائمة.

-المكافحة ضد إنتشار و تنوع الإجرام المنظم و محاربة أفة المخدرات بكل أشكالها.

-العمل على تشجيع ضمان الأمن الإقليمي، بين الأطراف، و ذلك بالحرص على عدم إنتشار الأسلحة النووية و الكيماوية و البيولوجية بواسطة الإنضمام و الإمتثال إلى الأنظمة الدولية و كذا و (NPT) الإقليمية الخاصة بعدم إنتشار الأسلحة، و معاهدات الحد من التسلح و نزع السلاح، مثل و/أو الإتفاقيات الإقليمية مثل المناطق الخالية من الأسلحة (CTBT) و (BWC)و(CWC) النووية بما في ذلك كل الأنظمة الخاصة بالمراقبة و التثبت .هذا مع الوفاء و بحسن نية، للإلتزامات المتعلقة بمعاهدات الحد من التسلح و نزع السلاح و عدم إنتشار الأسلحة. و ستبذل الأطراف كل جهدها لجعل الشرق الأوسط منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل، و السلاح النووي و الكيمياوي و البيولوجي و أجهزة إطلاق و إستخدام هذه الأسلحة، و آل هذا بمايضمن لكل الأطراف مراقبتها الفعلية.

و علاوة عن هذا ستقوم الأطراف:

-بإتخاذ إجراءات و تدابير عملية تمكن من الوقاية من إنتشار الأسلحة النووية، و كذلك التجميع المفرط للأسلحة العادية.

-بتجنب إيجاد قدرات عسكرية تتجاوز الحاجيات المشروعة للدفاع، مع التأكيد على العزم بالتوصل إلى نفس المستوى الأمني و بخلق أجواء من الثقة المتبادلة و ذلك بأن تبلغ القوات

-الحرص على توفير الظروف التي تمكن من إقامة علاقات حسن الجوار فيما بينهم، و مساندة كل المجهودات و العمليات الهادفة لإحلال الإستقرار، و الأمن، و الإزدهار و كذلك التعاون الإقليمي و المحلي.

-دراسة وسائل الثقة و الأمان الواجب تبنيها بالإشتراك بين الشرآاء من أجل تدعيم" مجال سلام وإستقرار في منطقة البحر الأبيض المتوسط "بما في ذلك إمكانية وضع عقد أوروبي – متوسطي لهذا الغرض.

المشاركة الإقتصادية و المالية :بناء منطقة إزدهار متقاسمة:

يشدد المشاركون على الأهمية التي يعلقونها على النمو الإقتصادي و الإجتماعي المستديم و المتزن في أفق تحقيق هدفهم ببناء إزدهار متقاسمة.

إن الأطراف يقدرون أهمية صعوبات مسألة المديونية و ما ينجز عنها من تأثير على النمو الإقتصادي لبلدان الحوض المتوسط .نظرا لأهمية العلاقات التي تربط بينهم في إطار الشراكة الأوروبية - المتوسطية، فإنهم متفقون على مواصلة الحوار في الدوائر المختصة و الملائمة من أجل الوصول إلى تحقيق تقدم في هذا المجال.

ملاحظون بأن على الشركاء مجابهة تحديات مشتركة، بالرغم من تظاهر هذه على درجات مختلفة، يحدد المشاركون الأهداف التالية على المدى البعيد:

-تسريع عجلة النمو الإجتماعي و الإقتصادي المستديم،

-تحسين ظروف الحياة للسكان، و رفع مستوى الإستخدام و تخفيف فوارق النمو في المنطقة الأوروبية - المتوسطية،

-تشجيع التعاون و التكامل الإقليميين.

من أجل تحقيق هذه الأهداف، يوافق المشاركون على إقامة مشاركة إقتصادية و مالية ترتكز، مع الأخذ بعين الإعتبار لمختلف درجات النمو، على:

-التأسيس التدريجي لمنطقة تبادل حر.

-تنفيذ تعاون و تداول إقتصاديين ملائمين في المجالات المعنية.

-زيادة ضخمة للمعونة المالية من الإتحاد الأوروبي إلى شركائه.

أ .منطقة تبادل حر:

ستحقق منطقة التبادل الحر عبر إتفاقية أوروبية - متوسطية جديدة و إتفاقيات تبادل حر بين شركاء الإتحاد الأوروبي .حدد المشاركون سنة 2010 كتاريخ عملي للتأسيس التدريجي لهذه المنطقة التي ستشمل مجمل التبادلات مع إحترام الواجبات الناجمة عن

المنظمة العالمية للتجارة .OMC و بهدف تنمية التبادل الحر بصفة تدريجية في هذه المنطقة : يقع الإلغاء التدريجي للعوائق التعريفية و الغير التعريفية المتعلقة بمبادلات المنتجات الصناعية و ذلك حسب جداول زمنية يقع تحديدها و التفاوض فيها بين الأطراف المعنية، إنطلاقا من التدفقات التقليدية .و ضمن الحدود المسموح بها في مختلف السياسات الزراعية، مع الأخذ بعين الإعتبار للنتائج المحققة في إطار مفاوضات الغات، سيتم تحرير تجارة المنتجات الزراعية تدريجيا عبر المنفذ التفضيلي و المتبادل بين الأطراف .و يقع التحرير التدريجي بالنسبة لحق إنشاء المؤسسات و إسداء الخدمات طبقا لإتفاق

(GATS).الغاتس يقرر المشارآون تسهيل التأسيس التدريجي لهذه المنطقة ذات التبادل الحر ب: تبني التدابير الملائمة فيما يخص قواعد الأصل، و التصديق الإثباتي، و حماية الملكية الفكرية و الصناعية و المضاربة؛

-متابعة و تنمية السياسات المرتكزة على مبادئ الإقتصاد الحر و تكامل إقتصادياتهم مع أخذ حاجاتهم و مستويات نموهم بعين الإعتبار؛

-الإقدام على إستواء و تحديث البنيات الإقتصادية و الإجتماعية مع إعطاء الأولوية لتشجيع و تنمية القطاع الخاص، و رفع القطاع الإنتاجي إلى المستوى المطلوب، و وضع إطار دستوري و قانوني ملائم لسياسة الإقتصاد الحر .إضافة إلى ذلك، سيجدون لتخفيف العواقب السلبية التي قد تنجم عن هذا الإستواء على المستوى الإجتماعي و ذلك بتشجيع برامج لصالح السكان الأكثر فقرا؛

-تشجيع الأولويات الهادفة إلى تنمية تبادلات التكنولوجيا.

ب .تعاون و تداول إقتصاديين

سيتم تنمية التعاون و بالأخص في المجالات اللاحقة الذكر، و في هذا الصدد:

-يعترف المشاركون بواجب دعم النمو الإقتصادي بالتوفير الداخلي، قاعدة لكل إستثمار، و بالإستثمارات الخارجية المباشرة معا .يشددون على أنه من المهم تأسيس جو مناسب لهما و بالتحديد عبر إزالة العوائق في وجه هذه الإستثمارات تدريجيا، التي قد تؤدي إلى تبادلات للتكنولوجيا و زيادة الإنتاج و التصدير.

-يؤكد المشاركون بأن التعاون الإقليمي، المحقق على أساس إختياري و بالأخص من أجل تنمية التبادل بين الشركاء أنفسهم، يشكل عاملا رئيسيا في سبيل التشجيع على تأسيس منطقة تبادل حر.

-يشجع المشاركون الشركات على عقد إتفاقيات فيما بينها و يتعهدون بدعم هذا التعاون و التحديث الصناعي و ذلك بمنح جو و إطار قانوني مؤاتيين .يعتبرون القيام ببرنامج دعم تقني للشركات ذات الحجم الصغير و المتوسط أمرا ضروريا.

-يشدد المشاركون على ترابطهم في مجال البيئة الذي يفرض تحليلا إقليميا و تعاونا مكثفا و كذلك تنسيقا أفضلا للبرامج المتعددة الأطراف الموجودة بالتأآيد على تعلقهم بإتفاقية برشلونة و بالبام(PAM).

-يعترفون بضرورة التوفيق بين النمو الإقتصادي و الحفاظ على البيئة، و إدراج المسائل البيئوية في الأوجه المناسبة للسياسة الإقتصادية، و تخفيف العواقب السلبية التي قد تنتج عن النمو في مجال البيئة .يتعهدون بإنشاء برنامج أعمال ذات أولوية على المديين القصير و المتوسط، بما في ذلك المكافحة ضد التصحر، و تكثيف الدعم الفني و المالي الملائم لهذه الأعمال.

-يعترف المشاركون بالدور الرئيسي للنساء في التنمية و يتعهدون بتشجيع مشاركة النساء الفعالة في الحياة الإقتصادية و الإجتماعية و في خلق فرص العمل.

-يشدد المشاركون على أهمية الحفاظ على الموارد السمكية و إدارتها إدارة منطقية، و التحسين للتعاون في مجال البحث عن الموارد بما فيها تربية المائيات، و يتعهدون بتسهيل التأهيل و البحث العلمي و النظر في خلق الأدوات المشتركة.

-يعترف المشاركون بالدور البناء لقطاع الطاقة في الشراكة الأوروبية - المتوسطية الإقتصادية و يقررون توطيد التعاون و تعميق الحوار في مجال سياسات الطاقة .يقررون خلق الشروط الشاملة و الملائمة لإستثمارات و أعمال الشركات العاملة في ميدان الطاقة و ذلك

بالتعاون من أجل خلق الظروف التي من شأنها السماح لهذه الشركات بتوسيع شبكات الطاقة و تشجيع الربط فيما بينها.

-يعترف الشركاء بأن التزويد بالماء و كذلك الإدارة المناسبة و تنمية الموارد سيشكلون مسألة أولوية لكل الشركاء المتوسطين و أنه من الضروري تنمية التعاون في هذه المجالات.

-يوافق المشاركون على التعاون من أجل تحديث و إعادة بنيان الزراعة و تشجيع النمو الريفي المتكامل .سيتوجه هذا التعاون بالتحديد نحو محاور المعونة الفنية و التأهيل، و الدعم للسياسات المعمول بها من قبل الشركاء من أجل تنويع الإنتاج، و تخفيف التبعية الغذائية، و تشجيع زراعة تحترم البيئة .يوافقون أيضا على التعاون في هدف إستئصال الزراعات الغير شرعية و لتنمية المناطق التي تكون قد تتضررت.

يوافق المشاركون أيضا على التعاون في مجالات أخرى و في هذا الصدد:

-يشددون على أهمية تنمية و تحسين البنية التحتية بما في ذلك خلق جهاز مواصلات فعال، و تنمية تكنولوجيات المعلوماتية و تحديث الإتصالات .في سبيل هذا، يوافقون على إعداد برنامج للأولويات التالية:

-يتعهدون بإحترام مبادئ القانون البحري الدولي و بالأخص الأداء الحر للخدمات في مجال المواصلات الدولية و المنفذ الحر إلى الحمولات الدولية، و تؤخذ بعين الإعتبار و بعد الموافقة عليها نتيجة المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف حول خدمات النقل البحري و التي تجري حاليا في إطار المنظمة العالمية للتجارة.

-يتعهدون بتشجيع التعاون بين الوحدات المحلية ولايات، محافظات ... و من أجل تنظيم الأراضي.

-إعترافا منهم بأن للعلم و التكنولوجيا تأثيرات هامة على التطور الإجتماعي و الإقتصادي.

يوافقون على توطيد القدرات الذاتية في البحث العلمي و التطوير، و المساهمة في تأهيل العاملين في القطاعين العلمي و التقني، و الحث على الشراآة في مشاريع البحث المشترآة إنطلاقا من خلق الشبكات العلمية.

-يوافقون على تشجيع التعاون في مجال الإحصائيات من أجل التوفيق بين الطرق و تبادل المعطيات.

ج_ التعاون المالي

يعتبر المشاركون أن تحقيق منطقة تبادل حر و نجاح الشراكة الأوروبية - المتوسطية يرتكزان على زيادة ضخمة في المعونة المالية و التي يجب أن تشجع قبل آل شيئ نموا داخليا مستديما و تعبئة الفعاليات الإقتصادية المحلية .يلاحظون في هذا الصدد:

وافقت على إحتياطي بمبلغ 4685 مليون أيكو - (Cannes) آان

إن الجلسة الأوروبية في لهذه المعونة خلال الفترة التي تتراوح مابين 1995 و 1999 ، و ذلك بشكل إعتمادات(ECU) بشكل ديون بمبلغ أضخم و BEI مالية متوفرة لدى المجموعة الأوروبية .يضاف على هذا تدخل كذلك المساهمات المالية الثنائية للدول الأعضاء؛

-إن تعاونا ماليا فعالا تتم إدارته في إطار برمجة متعددة السنوات، تأخذ ذاتيات كل من الشركاء بعين الإعتبار، أمرا ضروريا.

إن إدارة صالحة على مستوى الإقتصاد الجمعي تعتبر ذات أهمية جوهرية من أجل تأمين النجاح لمشاركتهم، يوافقون في سبيل هذا على تشجيع الحوار حول سياساتهم الإقتصادية و حول أسلوب تحسين التعاون المالي إلى أقصى الحدود.

الشراكة في المجالات الإجتماعية، و الثقافية و الإنسانية :تنمية المواد البشرية و التشجيع على التفاهم بين الثقافات و التبادلات بين المجتماعات المدنية.

يعترف المشاركون بأن تقاليد الثقافة و الحضارة على جانبي البحر الأبيض المتوسط، و الحوار بين هذه الثقافات و التبادلات الإنسانية، و العلمية و التكنولوجية تشكل عنصرا رئيسيا في التقارب و التفاهم بين الشعوب و تحسين الإدراك المتبادل.

في هذا السياق، يوافق المشاركون على خلق مشاركة في المجالات الإجتماعية، و الثقافية و الإنسانية .في سبيل هذا:

-يؤكدون من جديد بأن الحوار و الإحترام بين الثقافات و الأديان شرطان ضروريان لتقارب الشعوب .يشددون في هذا الصدد على أهمية الدور الذي تستطيع أجهزة الإعلام القيام به بشأن المعرفة و التفاهم للثقافات كمنبع للإثراء المتبادل بين الأطراف.

-يلحون على الميزة الرئيسية لنمو الموارد الإنسانية سواء فيما يخص التعليم و التأهيل تحديدا للشبيبة، أو في مجال الثقافة .يعبرون عن إرادتهم في تشجيع التبادلات الثقافية و معرفة لغات أخرى مع إحترام الهوية الثقافية لكل شريك، و تنفيذ سياسة مستديمة للبرامج التربوية و الثقافية .في هذا

المجال، يتعهد الشركاء بأخذ التدابير التي من شأنها تسهيل التبادلات الإنسانية و بالتحديد عبر تحسين الإجراءات الإدارية.

-يشددون على أهمية قطاع الصحة في النمو المستديم و يعبرون عن إرادتهم في تشجيع الشراكة الفعالة للتجمعات السكنية في التدابير الصحية و المعيشية للسكان.

-يعترفون بأهمية النمو الإجتماعي الذي، حسب رأيهم، يجب أن يوا ب كل نمو إقتصادي . يعلقون أهمية خاصة على إحترام الحقوق الإجتماعية الجوهرية بما فيها الحق في النمو.

-يعترفون بالدور الرئيسي الذي بإمكان المجتمع المدني القيام به في عملية تنمية كل جوانب الشراكة الأوروبية - المتوسطية كعامل أساسي لتفاهم أفضل و تقارب بين الشعوب.

-نتيجة لذلك، يوافقون على توطيد و / أو ترتيب الأدوات اللازمة لتعاون غير مركزي في سبيل تشجيع التبادلات بين فعاليات النمو في إطار القوانين : المسؤولون عن المجتمع السياسي و المدني، العالم الثقافي و الديني، و الجامعات، و البحث، و أجهزة الإعلام، و الجمعيات، و النقابات و الشركات الخاصة و العامة.

-و على هذا الأساس يعترفون بأهمية تشجيع الإتصالات و المتبادلات بين الشباب في إطار برامج تعاون غير مركزية.

-يشجعون أعمال الدعم لصالح المؤسسات الديموقراطية و توطيد دولة القانون و المجتمع المدني.

-يعترفون بأن التطور السكاني الحالي يشكل تحديا رئيسيا تتم مواجهته بواسطة السياسات الإسكانية المناسبة من أجل تسريع الإقلاع الإقتصادي.

-يعترفون بالدور المهم الذي تلعبه الهجرة في علاقاتهم .يوافقون على تكثيف التعاون فيما بينهم من أجل تخفيف وطأة الهجرة بواسطة برامج تأهيل مهني و مساعدة على خلق فرص العمل و غيرها.

يتعهدون بتأمين الحماية لمجمل الحقوق المعترف بها في القانون الموجود حول المهاجرين المستقرين شرعيا على أراضيهم .في هذا المجال فإن الأطراف، شعورا منهم بمسؤوليتهم في إعادة قبول رعاياهم، يتفقون، من خلال إتفاقات أو تنظيمات ثنائية، على إتخاذ التدابير و الإجراءات الملائمة لإعادة قبول مواطنيهم الذين هم في وضعية غير قانونية .من أجل هذا سيعتبر الإتحاد الأوروبي مواطني الدول الأعضاء كمقيمين طبقا لتعريف المجموعة الأوروبية.

-يقررون إقامة تعاون وثيق في آل مجالات الهجرة الخفية.

-يوافقون على دعم التعاون عبر تدابير مختلفة تهدف إلى الوقاية من الإرهاب و مكافحته بشكل فعال.

-يعتبرون أيضا من الضروري المكافحة معا و بشكل فعال ضد تهريب المخذرات، و الإجرام الدولي و الرشوة.

يشددون على أهمية المكافحة بدون تردد ضد مظاهر العنصرية و كره الأجانب، و ضد التعصب و يوافقون على التعاون في هذا السبيل.

متابعة المؤتمر:

المشاركون:

-بإعتبارهم أن مؤتمر برشلونة وضع أسس عملية مفتوحة و مدعوة للتطور.

-بإعادة تأكيدهم على إرادتهم بتأسيس مشاركة ترتكز على مبادئ و أهداف معرفة بالبيان الحاضر.

-بعزمهم على إعطاء هذه الشراكة الأوروبية - المتوسطية صيغة واقعية.

-بقناعتهم بأنه من الضروري متابعة الحوار الشامل المفتوح و تحقيق مجموعة من الأعمال الفعلية في سبيل الوصول إلى هذا الهدف.

يتبنون برنامج العمل المرفق.

سيجتمع وزراء الشؤون الخارجية دوريا من أجل تأمين متابعة تطبيق البيان الحاضر و تحديدالأعمال الذاتية للمساهمة في تحقيق أهداف الشراكة.

ستخضع الأعمال المختلفة للمتابعة على شكل إجتماعات موضوعية مناسبة للوزراء، و الموظفين الكبار، و الخبراء و تبادل الخبرات و المعلومات و الإتصالات بين المشاركين من المجتمع المدني أو حسب أي صيغة أخرى مناسبة.

ستشجع الإتصالات على مستوى النواب، و السلطات الجهوية، و الوحدات المحلية و الأطراف الإجتماعيين.

ستعقد" مجموعة أوروبية - متوسطية في برشلونة "على مستوى موظفين آبار يتكونون من الترويكا للإتحاد الأوروبي و من ممثل عن آل شريك متوسطي، إجتماعات دورية للإعداد لإجتماع

وزراء الشؤون الخارجية لتحديد الوضع و تقييم متباعة مسلسل برشلونة في جميع معطياته و لتحيين برنامج العمل.

إن العمل المناسب لإعداد و متابعة الإجتماعات الناجمة عن برنامج العمل في برشلونة و خلاصات المجموعة الأوروبية - المتوسطية " تتحملها دوائر المفوضية الأوروبية.

يعقد الإجتماع المقبل لوزراء الشؤون الخارجية خلال الأشهر الستة الأولى من سنة 1997 ، في دولة من إحدى الدول المتوسطية الإثنتي عشرة، تربطها شراكة بالإتحاد الأوروبي .و سوف يتم تحديدها عن طريق مشاورات لاحقة.

المصدر :

Commission Européenne- Relations extérieures, Partenariat Euro-Méditerranéenne, Conférence Euro-Méditerranéenne (Barcelone 27-28 novembre 1995), Bruxelles.

Partenariat Euro-Méditerranéen
Déclaration de Barcelone

---

adoptée lors de la Conférence Euro-Méditerranéenne (27-28 /11/ 1995)

• Le Conseil de l'Union Européenne, représenté par son Président, M. Javier SOLANA, Ministre des Affaires étrangères d'Espagne,

• la Commission Européenne, représentée par M. Manuel MARIN, VicePrésident,

• l'Allemagne, représentée par M. Klaus KINKEL, Vice-Chancelier et Ministre des Affaires étrangères,

• l'Algérie, représentée par M. Mohamed Salah DEMBRI, Ministre des Affaires étrangères,

• l'Autriche, représentée par Mme Benita FERRERO-WALDNER, Secrétaire d'Etat au Ministère des Affaires étrangères,

• la Belgique, représentée par M. Erik DERYCKE, Ministre des Affaires étrangères,

• Cyprus, represented by Mr Alecos MICHAELIDES, Minister for Foreign Affairs,

• le Danemark, représenté par M. Ole Loensmann POULSEN, Secrétaire d'Etat au Ministère des Affaires étrangères,,

• l'Egypte, représentée par M. Amr MOUSSA, Ministre des Affaires étrangères,

• l'Espagne, représentée par M. Carlos WESTENDORP, Secrétaire d'Etat aux Relations avec la Communauté européenne,

• la Finlande, représentée par Mme Tarja HALONEN, Ministre des Affaires étrangères,

• la France, représentée par M. Hervé de CHARETTE, Ministre des Affaires étrangères,

• la Grèce, représentée par M. Károlos PAPOULIAS, Ministre des Affaires étrangères,

• l'Irlande, représentée par M. Dick SPRING, Vice-Premier Ministre et Ministre des Affaires étrangères,

• Israël, représenté par M. Ehud BARAK, Ministre des Affaires étrangères,

• l'Italie, représentée par Mme Susanna AGNELLI, Ministre des Affaires étrangères,

• la Jordanie, représentée par M. Abdel-Karim KABARITI, Ministre des Affaires étrangères,

• le Liban, représenté par M. Fares BOUEZ, Ministre des Affaires étrangères,

• le Luxembourg, représenté par M. Jacques F. POOS, Vice-Premier Ministre et Ministre des Affaires étrangères, du Commerce extérieur et de la Coopération,

• Malte, représentée par M. le Prof. Guido DE MARCO, Vice-Premier Ministre et Ministre des Affaires étrangères,

• le Maroc, représenté par M. Abdellatif FILALI, Premier Ministre et Ministre des Affaires étrangères,

• les Pays-Bas, représentés par M. Hans van MIERLO, Vice-Premier Ministre et Ministre des Affaires étrangères,

• le Portugal, représenté par M. Jaime GAMA, Ministre des Affaires étrangères,

• le Royaume-Uni, représenté par M. Malcolm RIFKIND QC MP, Ministre des Affaires étrangères,

• la Syrie, représentée par M. Farouk AL-SHARAA, Ministre des Affaires étrangères,

• la Suède, représentée par Mme Lena HJELM-WALLEN, Ministre des Affaires étrangères,

• la Tunisie, représentée par M. Habib Ben YAHIA, Ministre des Affaires étrangères,

• la Turquie, représentée par M. Deniz BAYKAL, Vice-Premier Ministre et Ministre des Affaires étrangères,

• l'Autorité Palestinienne, représentée par M. Yassir ARAFAT, Président de l'Autorité Palestinienne,

• participant à la Conférence euro-méditerranéenne de Barcelone :

• soulignant l'importance stratégique de la Méditerranée et animés par la volonté de donner à leurs relations futures une dimension nouvelle, fondée sur une coopération globale et solidaire, qui soit à la hauteur de la nature privilégiée des liens forgés par le voisinage et l'histoire ;

• conscients que les nouveaux enjeux politiques, économiques et sociaux de part et d'autre de la Méditerranée constituent des défis communs qui appellent une approche globale et coordonnée ;

• décidés de créer à cet effet, pour leurs relations, un cadre multilatéral et durable, fondé sur un esprit de partenariat, dans le respect des caractéristiques, des valeurs et des spécificités propres à chacun des participants ;

• considérant que ce cadre multilatéral est complémentaire d'un renforcement des relations bilatérales, qu'il est important de sauvegarder en accentuant leur spécificité ;

• soulignant que cette initiative euro-méditerranéenne n'a pas vocation à se substituer aux autres actions et initiatives entreprises en faveur de la paix, de la stabilité et du développement de la région, mais qu'elle contribuera à favoriser leur succès. Les participants appuient la réalisation d'un règlement de paix juste, global et durable au Moyen-Orient, basé sur les résolutions pertinentes du Conseil de Sécurité des Nations Unies et les principes mentionnés dans la lettre d'invitation à la Conférence de Madrid sur la paix au Moyen-Orient, y compris le principe « des territoires contre la paix », avec tout ce que cela implique ;

• convaincus que l'objectif général consistant à faire du bassin méditerranéen une zone de dialogue, d'échanges et de coopération qui garantisse la paix, la stabilité et la prospérité exige le renforcement de la démocratie et le respect des droits de l'homme, un développement économique et social durable et équilibré, la lutte contre la pauvreté et la promotion d'une meilleure compréhension entre les cultures, autant d'éléments essentiels du partenariat,

• conviennent d'établir entre les participants un partenariat global - partenariat euroméditerranéen

- à travers un dialogue politique renforcé et régulier, un développement

de la coopération économique et financière et une valorisation accrue de la dimension sociale, culturelle et humaine, ces trois axes constituant les trois volets du partenariat

euro-méditerranéen.

Partenariat politique et de sécurité : définir un espace commun de paix et de stabilité

Les participants expriment leur conviction que la paix, la stabilité et la sécurité de la région méditerranéenne sont un bien commun qu'ils s'engagent à promouvoir et à renforcer par tous les moyens dont ils disposent. A cet effet, ils conviennent de mener un dialogue politique renforcé et régulier, fondé sur le respect des principes essentiels du droit international et réaffirment un certain nombre d'objectifs communs en matière de stabilité interne et externe.

Dans cet esprit, ils s'engagent, par la déclaration de principes suivante, à :

- agir conformément à la Charte des Nations Unies et à la Déclaration universelle des droits de l'homme, ainsi qu'aux autres obligations résultant du droit international, notamment celles qui découlent des instruments régionaux et internationaux auxquels ils sont parties ;

- développer l'Etat de droit et la démocratie dans leur système politique tout en

reconnaissant dans ce cadre le droit de chacun d'entre eux de choisir et de développer librement son système politique, socio-culturel, économique et judiciaire ;

- respecter les droits de l'homme et les libertés fondamentales, ainsi que garantir l'exercice effectif et légitime de ces droits et libertés, y compris la liberté d'expression, la liberté d'association à des fins pacifiques et la liberté de pensée, de conscience et de religion, individuellement ainsi qu'en commun avec d'autres membres du même groupe, sans aucune discrimination exercée en raison de la race, la nationalité, la langue, la religion et le sexe ; - considérer favorablement, à travers le dialogue entre les parties, les échanges d'informations sur les questions relatives aux droits de l'homme, aux libertés fondamentales, au

racisme et à la xénophobie ;

- respecter et faire respecter la diversité et le pluralisme dans leur société et promouvoir la tolérance entre ses différents groupes et lutter contre les manifestations d'intolérance, le racisme et la xénophobie. Les participants soulignent l'importance d'une formation adéquate en matière de droits de l'homme et de libertés fondamentales ;

- respecter leur égalité souveraine ainsi que tous les droits inhérents à leur souveraineté et exécuter de bonne foi leurs obligations assumées, conformément au droit international ;

- respecter l'égalité de droits des peuples et leur droit à disposer d'eux-mêmes, en agissant à tout moment conformément aux buts et aux principes de la Charte des Nations Unies et aux normes pertinentes du droit international, y compris celles qui ont trait à l'intégrité territoriale des Etats, tels qu'ils figurent dans des accords entre les parties concernées ;

- s'abstenir, en conformité avec les normes du droit international, de toute intervention directe ou indirecte dans les affaires intérieures d'un autre partenaire;

- respecter l'intégrité territoriale et l'unité de chacun des autres partenaires ;

- régler leurs différends par des moyens pacifiques, inviter tous les participants à renoncer à la menace ou à l'emploi de la force contre l'intégrité territoriale d'un autre participant, y compris l'acquisition de territoires par la force, et réaffirmer le droit d'exercer pleinement la souveraineté par des moyens légitimes, conformément à la Charte des Nations Unies et au droit international ;

- renforcer leur coopération pour prévenir et combattre le terrorisme, notamment par la ratification et l'application d'instruments internationaux auxquels ils ont souscrit, par l'adhésion à de tels instruments ainsi que par toute autre mesure appropriée ;

- lutter ensemble contre l'expansion et la diversification de la criminalité organisée et combattre le fléau de la drogue dans tous ses aspects ;

- promouvoir la sécurité régionale et, à cet effet, oeuvrer, entre autres, en faveur de la non-prolifération nucléaire, chimique et biologique en adhérant et en se conformant à une combinaison de régimes internationaux et régionaux de non-prolifération, et d'accords de limitation des armements et de désarmement, tels que le TNP, la CWC, la BWC, le CTBT, et/ou

à des arrangements régionaux, comme des zones exemptes d'armes, y compris leurs systèmes de vérification, ainsi qu'en respectant de bonne foi leurs engagements au titre des conventions de limitation des armements, de désarmement et de non-prolifération. Les parties s'emploieront à faire du Moyen-Orient une zone exempte d'armes de destruction massive, nucléaires, chimiques et biologiques et de leurs vecteurs, qui soit mutuellement et effectivement contrôlable. En outre, les parties :

- envisageront des mesures pratiques afin de prévenir la prolifération d'armes nucléaires, chimiques et biologiques, ainsi qu'une accumulation excessive d'armes conventionnelles ;

- s'abstiendront de développer une capacité militaire qui aille au-delà de leurs besoins légitimes de défense, tout en réaffirmant leur détermination de parvenir au même niveau de sécurité et d'instaurer la confiance mutuelle avec la quantité la moins élevée possible de troupes et d'armements et d'adhérer à la CCW ;

- favoriseront les conditions susceptibles de permettre l'établissement de relations de bon voisinage entre eux et soutenir les processus visant la stabilité, la sécurité et la prospérité ainsi que la coopération régionale et sous-régionale ;

- étudier les mesures de confiance et de sécurité qu'il conviendrait d'adopter en commun entre les participants en vue de la consolidation d'un “espace de paix et de stabilité en Méditerranée”, y compris la possibilité à terme de mettre en oeuvre à cet effet un pacte euroméditerranéen.

Partenariat économique et financier : construire une zone de prospérité partagée

Les participants soulignent l'importance qu'ils attachent au développement économique et social durable et équilibré dans la perspective de réaliser leur objectif de construire une zone de prospérité partagée.

Les partenaires reconnaissent les difficultés que la question de la dette peut entraîner pour

le développement économique des pays de la région méditerranéenne. Ils conviennent, compte tenu de l'importance de leurs relations, de poursuivre le dialogue afin de parvenir à des progrès dans les enceintes compétentes.

Constatant que les partenaires ont à relever des défis communs, bien que se présentant à

des degrés différents, les participants se fixent les objectifs à long terme suivants :

- accélérer le rythme d'un développement socio-économique durable ;
- améliorer les conditions de vie des populations, augmenter le niveau d'emploi et réduire les écarts de développement dans la région euro-méditerranéenne ;
- promouvoir la coopération et l'intégration régionale.

En vue d'atteindre ces objectifs, les participants conviennent d'établir un partenariat

économique et financier qui, en tenant compte des différents degrés de développement, sera fondé sur :

- l'instauration progressive d'une zone de libre-échange ;
- la mise en oeuvre d'une coopération et d'une concertation économiques appropriées dans les domaines concernés ;
- l'augmentation substantielle de l'assistance financière de l'Union Européenne à ses

partenaires.

a) Zone de libre-échange

La zone de libre-échange sera réalisée à travers les nouveaux accords euro-méditerranéens et des accords de libre-échange entre les partenaires de l'Union Européenne. Les participants ont retenu l'année 2010 comme date objectif pour instaurer progressivement cette zone qui couvrira l'essentiel des échanges dans le respect des obligations découlant de l'OMC. En vue de développer le libre échange graduel dans cette zone : les obstacles tarifaires et non tarifaires aux échanges des produits manufacturés seront progressivement éliminés selon des calendriers à négocier entre les partenaires ; en partant des flux traditionnels et dans la mesure permise par les différentes politiques agricoles et en respectant dûment les résultats atteints dans le cadre des négociations du GATT, le commerce des produits agricoles sera progressivement libéralisé par l'accès préférentiel et réciproque entre les parties ; les échanges de services y compris le droit d'établissement seront progressivement libéralisés en tenant dûment compte de l'accord GATS.

Les participants décident de faciliter l'établissement progressif de cette zone de libreéchange en - adoptant des dispositions adéquates en matière de règles

d'origine, de certification, de protection des droits de propriété intellectuelle et industrielle et de concurrence ; - poursuivant et développant des politiques fondées sur les principes de l'économie de marché et de l'intégration de leurs économies en tenant compte de leurs besoins et niveaux de développement respectifs ;

- procédant à l'ajustement et à la modernisation des structures économiques et sociales, la priorité étant accordée à la promotion et au développement du secteur privé, à la mise à niveau du secteur productif et à la mise en place d'un cadre institutionnel et réglementaire approprié pour une économie de marché. De même, ils s'efforceront d'atténuer les conséquences négatives qui peuvent résulter de cet ajustement au plan social en encourageant des programmes en faveur des populations les plus démunies ;

- promouvant les mécanismes visant à développer les transferts de technologie.

b) Coopération et concertation économiques

C La coopération sera développée en particulier dans les domaines énumérés ci-dessous et à cet égard les participants :

- reconnaissent que le développement économique doit être soutenu à la fois par l'épargne interne, base de l'investissement, et par des investissements étrangers directs. Ils soulignent

qu'il importe d'instaurer un environnement qui leur soit propice notamment par l'élimination progressive des obstacles à ces investissements ce qui pourrait conduire aux transferts de technologies et augmenter la production et les exportations ;

- affirment que la coopération régionale, réalisée sur une base volontaire, notamment en

vue de développer les échanges entre les partenaires eux-mêmes, constitue un facteur clé pour favoriser l'instauration d'une zone de libre-échange ;

- encouragent les entreprises à conclure des accords entre elles et s'engagent à favoriser

cette coopération et la modernisation industrielle, en offrant un environnement et un cadre réglementaire favorable. Ils considèrent nécessaire l'adoption et la mise en oeuvre d'un programme d'appui technique aux PME ;

- soulignent leur interdépendance en matière d'environnement, qui impose une approche régionale et une coopération renforcée, ainsi qu'une meilleure coordination des programmes multilatéraux existants, en confirmant leur attachement à la Convention de Barcelone et au PAM. Ils reconnaissent qu'il importe de concilier le développement économique avec la protection de l'environnement, d'intégrer les préoccupations environnementales dans les aspects pertinents de la politique économique et d'atténuer les conséquences négatives qui pourraient résulter du développement sur le plan de l'environnement. Ils s'engagent à établir un programme d'actions prioritaires à court et à moyen terme, y compris en matière de lutte contre la désertification, et à concentrer des appuis techniques et financiers appropriés sur ces actions;

- reconnaissent le rôle clé des femmes dans le développement et s'engagent à promouvoir la participation active des femmes dans la vie économique et sociale et dans la création d'emplois ;

- soulignent l'importance de la conservation et de la gestion rationnelle des ressources

halieutiques et de l'amélioration de la coopération dans le domaine de la recherche sur les ressources, y compris l'aquaculture, et s'engagent à faciliter la formation et la recherche scientifiques et à envisager la création d'instruments communs ;

- reconnaissent le rôle structurant du secteur de l'énergie dans le partenariat économique

euro-méditerranéen et décident de renforcer la coopération et d'approfondir le dialogue dans le domaine des politiques énergétiques. Décident de créer les conditions-cadres adéquates pour les investissements et les activités des compagnies d'énergie, en coopérant pour créer les conditions permettant à ces compagnies d'étendre les réseaux énergétiques et de promouvoir les interconnexions ;

- reconnaissent que l'approvisionnement en eau ainsi qu'une gestion appropriée et un

développement des ressources constituent une question prioritaire pour tous les partenaires méditerranéens et qu'il importe de développer la coopération en ces domaines; - conviennent de coopérer en vue de moderniser et de restructurer l'agriculture et de favoriser le développement rural intégré. Cette coopération sera axée notamment sur l'assistance technique et la formation, sur le soutien aux politiques mises en oeuvre par les partenaires pour diversifier la production, sur la réduction de la dépendance alimentaire et sur la promotion d'une agriculture respectueuse del'environnement. Conviennent également de coopérer en vue de l'éradication de cultures illicites et pour le développement des régions éventuellement affectées.

Les participants conviennent également de coopérer dans d'autres domaines et, à cet égard:

- soulignent l'importance d'un développement et d'une amélioration des infrastructures, y compris par la création d'un système efficace de transport, le développement des technologies de l'information et la modernisation des télécommunications. A cet effet, ils conviennent d'élaborer un programme de priorités.

- s'engagent à respecter les principes du droit maritime international et en particulier la

libre prestation de services dans le domaine du transport international et le libre accès aux

cargaisons internationales. Les résultats des négociations commerciales multilatérales sur les services de transport maritime menées actuellement dans le cadre de l'OMC seront pris en compte une fois convenus ;

- s'engagent à encourager la coopération entre les collectivités locales et en faveur de

l'aménagement du territoire;

- reconnaissant que la science et la technologie ont une influence significative sur le

développement socio-économique, conviennent de renforcer les capacités propres de recherche scientifique et développement, de contribuer à la formation du personnel scientifique et technique, de promouvoir la participation à des projets de recherche conjoints à partir de la création de réseaux scientifiques;

- conviennent de promouvoir la coopération dans le domaine statistique afin d'harmoniser les méthodes et d'échanger des données.

c) Coopération financière

Les participants considèrent que la réalisation d'une zone de libre-échange et le succès du partenariat euro-méditerranéen reposent sur un accroissement substantiel de l'assistance financière qui doit favoriser avant tout un développement endogène et durable et la mobilisation des acteurs économiques locaux. Ils constatent à cet égard :

- que le Conseil européen de Cannes est convenu de prévoir pour cette assistance

financière des crédits d'un montant de 4.685 millions d'écus pour la période 1995-1999, sous

forme de fonds budgétaires communautaires disponibles . A cela s'ajoutera l'intervention de la BEI sous forme de prêts d'un montant accru, ainsi que les contributions financières bilatérales des Etats membres ;

- qu'une coopération financière efficace, gérée dans le cadre d'une programmation

pluriannuelle tenant compte des spécificités de chacun des partenaires est nécessaire ;

- qu'une gestion macro-économique saine revêt une importance fondamentale pour assurer le succès de leur partenariat. A cette fin, ils conviennent de favoriser le dialogue sur leurs politiques économiques respectives et sur la manière d'optimiser la coopération financière.

Partenariat dans les domaines social, culturel et humain : développer les ressources humaines, favoriser la compréhension entre les cultures et les échanges entre

les sociétés civiles

Les participants reconnaissent que les traditions de culture et de civilisation de part et

d'autre de la Méditerranée, le dialogue entre ces cultures et les échanges humains, scientifiques et technologiques sont une composante essentielle du rapprochement et de la compréhension entre leurs peuples et d'amélioration de la perception mutuelle.

Dans cet esprit, les participants conviennent de créer un partenariat dans les domaines

social, culturel et humain. A cet effet :

- ils réaffirment que le dialogue et le respect entre les cultures et les religions sont une

condition nécessaire au rapprochement des peuples. A cet égard, ils soulignent l'importance du rôle que peuvent jouer les médias dans la connaissance et la compréhension réciproques des cultures, en tant que source d'enrichissement mutuel ;

- ils insistent sur le caractère essentiel du développement des ressources humaines, tant en ce qui concerne l'éducation et la formation notamment des jeunes que dans le domaine de la culture. Ils manifestent leur volonté de promouvoir les échanges culturels et la connaissance d'autres langues, respectant l'identité culturelle de chaque partenaire, et de mettre en oeuvre une politique durable de programmes éducatifs et culturels; dans ce contexte les partenaires s'engagent à prendre les mesures susceptibles de faciliter les échanges humains, notamment par l'amélioration des procédures administratives ;

- ils soulignent l'importance du secteur de la santé pour un développement durable et

manifestent leur volonté d'encourager la participation effective de la collectivité aux actions de promotion de la santé et du bien-être de la population ;

- ils reconnaissent l'importance du développement social qui, à leur avis, doit aller de pair avec tout développement économique. Ils attachent une priorité particulière au respect des droits sociaux fondamentaux , y compris le droit au développement ;

- ils reconnaissent la contribution essentielle que peut apporter la société civile dans le

processus de développement du partenariat euro-méditerranéen et en tant que facteur essentiel d'une meilleure compréhension et d'un rapprochement entre les peuples ;

- en conséquence, ils conviennent de renforcer et/ou mettre en place les instruments

nécessaires à une coopération décentralisée pour favoriser les échanges entre les acteurs du développement dans le cadre des législations nationales : responsables de la société politique et civile, du monde culturel et religieux, des universités, de la recherche, des médias, des associations, les syndicats et les entreprises privées et publiques ;

- sur cette base, ils reconnaissent qu'il importe de promouvoir les contacts et les échanges entre les jeunes dans le cadre de programmes de coopération décentralisée ;

- ils encourageront les actions de soutien en faveur des institutions démocratiques et du

renforcement de l'Etat de droit et de la société civile ;

- ils reconnaissent que l'évolution démographique actuelle représente un défi prioritaire

auquel il convient de faire face par des politiques appropriées pour accélérer le décollage économique ;

- ils reconnaissent le rôle important que jouent les migrations dans leurs relations.Ils

conviennent d'accroître leur coopération pour réduire les pressions migratoires au moyen, entre autres, de programmes de formation professionnelle et d'assistance à la création d'emplois. Ils s'engagent à garantir la protection de l'ensemble des droits reconnus par la législation existante des migrants légalement installés sur leurs territoires respectifs ;

- dans le domaine de l'immigration clandestine, ils décident d'établir une coopération plus étroite. Dans ce contexte, les partenaires, conscients de leur responsabilité pour la réadmission, conviennent d'adopter par la voie d'accords ou arrangements bilatéraux les dispositions et les mesures appropriées pour la réadmission de leurs ressortissants en situation illégale. A cet effet, pour les Etats membres de l'Union Européenne, seront considérés ressortissants les nationaux des Etats membres tels que définis aux fins communautaires ;

- ils conviennent de renforcer la coopération par diverses mesures visant à prévenir et à

combattre ensemble de façon plus efficace le terrorisme ;

- de même, ils estiment nécessaire de lutter ensemble et efficacement contre le trafic de

drogues, la criminalité internationale et la corruption ;

- ils soulignent l'importance de lutter résolument contre les phénomènes racistes et

xénophobes et contre l'intolérance et conviennent de coopérer à cette fin.

Suivi de la Conférence

Les participants :

- considérant que la Conférence de Barcelone jette les bases d'un processus ouvert et

appelé à se développer ;

- réaffirmant leur volonté d'établir un partenariat basé sur les principes et objectifs définis par la présente déclaration ;

- résolus à donner une expression concrète à ce partenariat euro-méditerranéen ;

- convaincus que, pour atteindre cet objectif, il est nécessaire de poursuivre le dialogue

global engagé et de réaliser une série d'actions concrètes,

adoptent le programme de travail ci-joint.

Les ministres des Affaires étrangères se réuniront périodiquement afin d'assurer le suivi de l'application de la présente déclaration et de définir les actions propres à permettre la réalisation des objectifs du partenariat.

Les diverses actions feront l'objet d'un suivi sous forme de réunions thématiques ad hoc de ministres, de hauts fonctionnaires et d'experts, d'échanges

d'expériences et d'informations, de contacts entre les participants de la société civile, ou par tout autre moyen approprié.

Les contacts au niveau des parlementaires, des autorités régionales, des collectivités locales et des partenaires sociaux seront encouragés.

Un "Comité euro-méditerranéen du processus de Barcelone", au niveau de Hauts

Fonctionnaires, composé de la Troïka de l'Union Européenne et d'un représentant de chaque partenaire méditerranéen, tiendra des réunions périodiques pour préparer la réunion des Ministres des Affaires étrangères, faire le point et évaluer le suivi du processus de Barcelone dans toutes ses composantes et pour mettre à jour le programme de travail.

Le travail approprié de préparation et de suivi des réunions résultant du programme de

travail de Barcelone et des conclusions du "Comité euro-méditerranéen du processus de

Barcelone" sera assumé par les services de la Commission.

La prochaine réunion des Ministres des Affaires étrangères se tiendra au cours du 1er

semestre de 1997 dans l'un des douze Etats méditerranéens partenaires de l'Union Européenne, à déterminer par le biais de consultations futures.

ANNEXE : PROGRAMME DE TRAVAIL

I. Introduction

Le présent programme a pour but de traduire dans les faits les objectifs définis

dans la Déclaration de Barcelone, et d'en respecter les principes, par des actions régionales et multilatérales. Il est complémentaire de la coopération bilatérale, mise en oeuvre notamment en vertu des accords conclus entre l'UE et ses partenaires méditerranéens, et de la coopération qui existe déjà dans d'autres enceintes multilatérales. La préparation et le suivi des différentes actions s'effectueront suivant les

principes et les modalités indiqués dans la Déclaration de Barcelone.

Les actions à mener en priorité pour développer la coopération sont énumérées

ci-après. Elles n'excluent pas que la coopération euro-méditerranéenne soit étendue à d'autres actions, si les partenaires en décident ainsi.

Les actions peuvent s'adresser aux Etats, à leurs entités locales et régionales et

aux acteurs de la société civile.

Avec l'accord des participants, d'autres pays ou organisations pourront

s'associer aux actions prévues par le programme de travail. La mise en oeuvre doit s'effectuer d'une manière souple et transparente.

Avec l'accord des participants, à l'avenir, la coopération euro-méditerranéenne

tiendra compte, comme il conviendra, des avis et recommandations issus des dialogues pertinents à différents niveaux dans la région.

La mise en oeuvre du programme devrait débuter dès que possible après la

Conférence de Barcelone. Un bilan sera dressé lors de la prochaine conférence euroméditerranéenne sur la base d'un rapport établi par les services de la Commission Européenne, notamment à partir de rapports émanant des différentes réunions et des différents groupes mentionnés ci-après, et approuvé par le "Comité euro-méditerranéen du processus de Barcelone" institué par la Déclaration de Barcelone.

II. Partenariat politique et de sécurité : définir un espace commun de paix et de stabilité

En vue de contribuer à l'objectif d'instaurer progressivement une zone de paix,

de stabilité et de sécurité dans le Bassin méditerranéen, des hauts fonctionnaires se réuniront périodiquement, à compter du premier trimestre de 1996. Ils:

procéderont à un dialogue politique afin de déterminer les moyens les plus appropriés de traduire dans les faits les principes de la Déclaration de Barcelone et présenteront des propositions concrètes en temps opportun, en vue de la prochaine réunion euro-méditerranéenne des ministres des affaires étrangères. Les instituts de politique étrangère de la région euro-méditerranéenne seront encouragés à former un réseau de coopération plus intense, qui pourrait devenir opérationnel à partir de 1996.

III. Partenariat économique et financier : construction d'une zone de prospérité partagée

Des réunions se tiendront périodiquement au niveau de ministres, de

fonctionnaires ou d'experts, selon les besoins, afin de promouvoir la coopération dans les domaines ci-après. Ces réunions pourront être complétées, au besoin, par des conférences ou des séminaires auxquels pourra aussi participer le secteur privé.

Etablissement d'une zone euro-méditerranéenne de libre-échange

L'établissement d'une zone de libre-échange conformément aux principes

énoncés dans la Déclaration de Barcelone est un élément essentiel du partenariat euroméditerranéen. La coopération portera plus spécialement sur des mesures concrètes, destinées à favoriser le libre-échange et tout ce qui en découle, à savoir:

l'harmonisation des règles et des procédures dans le domaine douanier, en

particulier dans la perspective de l'introduction progressive de l'origine cumulative; le cas

échéant, seront examinées entre-temps dans un esprit favorable, des solutions ad hoc dans des cas particuliers; l'harmonisation des normes, notamment au moyen de réunions organisées par les organisations européennes de normalisation;

l'élimination des entraves techniques injustifiées aux échanges de produits agricoles et adoption de mesures appropriées concernant les règles phytosanitaires et vétérinaires et d'autres réglementations sur les denrées alimentaires; la coopération entre organismes de statistiques, qui devrait permettre d'obtenir des données fiables, établies selon des méthodes harmonisées; les possibilités de coopération régionale et sous-régionale (sans préjudice des initiatives prises dans d'autres cadres).

Investissement

La coopération aura pour but de contribuer à la création d'un climat favorable à l'élimination des obstacles à l'investissement, en approfondissant notamment la réflexion sur l'identification de ces obstacles et de moyens, y compris dans le secteur bancaire, pour favoriser ces investissements.

Industrie

La modernisation industrielle et l'amélioration de la compétitivité constitueront des facteurs clés du succès du partenariat euro-méditerranéen. A cet égard, le secteur privé

pourra jouer un rôle plus important dans le développement économique de la région et la création d'emplois. La coopération portera notamment sur: l'adaptation du tissu industriel à la modification de l'environnement international, notamment à l'émergence de la société de l'information; le cadre et la préparation de la modernisation et de la restructuration d'entreprises existantes, notamment dans le secteur public, y compris la privatisation; l'utilisation de normes européennes ou internationales et la modernisation des tests de conformité, des procédures de certification et d'agrément, ainsi que des normes de qualité.

Une attention particulière sera accordée aux moyens d'encourager la coopération entre entreprises, y compris les PME, et de créer les conditions propices à leur

développement, y compris, éventuellement, par l'organisation de séminaires, en mettant à profit l'expérience acquise dans le cadre du programme MED-INVEST et au sein de l'Union Européenne.

Agriculture

Tout en rappelant que ces questions relèvent pour l'essentiel des relations

bilatérales, la coopération en ce domaine sera axée sur: le soutien aux politiques mises en oeuvre par les partenaires pour diversifier la production; la réduction de la dépendance alimentaire; la promotion d'une agriculture respectueuse de l'environnement; le rapprochement entre entreprises, groupements et organisations

professionnelles des partenaires sur une base volontaire; le soutien à la privatisation; l'assistance technique et la formation; le rapprochement des normes phytosanitaires et vétérinaires; le développement rural intégré incluant l'amélioration des services de base et le développement d'activités économiques annexes; la coopération entre régions rurales, l'échange d'expérience et de savoir faire en matière de développement rural;

le développement des régions affectées par l'éradication des cultures illicites.

Transports

L'existence de liaisons efficaces et interopérables entre l'UE et ses partenaires

méditerranéens, et entre les partenaires eux-mêmes, ainsi que le libre accès au marché des services dans le secteur des transports maritimes internationaux, sont essentiels pour le développement des flux commerciaux et le bon fonctionnement du partenariat euroméditerranéen. Au cours de l'année 1995, deux réunions des ministres des transports des pays de l'ouest du Bassin méditerranéen ont eu lieu et, à la suite de la Conférence régionale pour le développement des transports maritimes dans le Bassin méditerranéen, un programme pluriannuel a été adopté par le Groupe méditerranéen des transports par voie d'eau.

La coopération portera notamment sur :

la mise en place d'un système efficace de transport multimodal air-mer transméditerranéen, à travers l'amélioration et la modernisation des ports et aéroports, la

suppression des restrictions injustifiées, la simplification des procédures, l'amélioration de la sécurité maritime et aérienne, l'harmonisation des règles environnementales à un niveau élevé, y compris un contrôle plus efficace de la pollution due aux transports maritimes, et la mise en place de systèmes harmonisés de gestion du trafic; la création de liaisons terrestres est-ouest sur les rives sud et est de la Méditerranée et la connexion des réseaux de transports méditerranéens au réseau transeuropéen, de manière à assurer leur interopérabilité.

Energie

Une conférence à haut niveau s'est tenue en 1995 en Tunisie, avec une réunion

de suivi à Athènes et une conférence sur l'énergie à Madrid le 20 novembre 1995.

Dans le but de créer un environnement propice à l'investissement et à l'activité

des sociétés de production d'énergie, la coopération future se concentrera notamment sur : les moyens de favoriser l'association des pays méditerranéens au traité sur la

Charte européenne de l'énergie; la planification énergétique; l'encouragement du dialogue entre producteurs et consommateurs; en ce qui concerne le pétrole et le gaz, la prospection, le raffinage, le transport, la distribution, ainsi que le commerce régional et transrégional; la production et la manutention du charbon;

la production et le transport d'électricité, l'interconnexion des réseaux et la construction de réseaux; l'efficacité énergétique; les sources d'énergie nouvelles et renouvelables;

les questions environnementales liées à l'énergie; le développement de programmes communs de recherche; les activités de formation et information dans le secteur de l'énergie.

Télécommunications et technologie de l'information

Dans le but de mettre en place un réseau de télécommunications moderne et

efficace, la coopération portera plus spécialement sur : les infrastructures dans le domaine de l'information et des télécommunications (cadre réglementaire minimal, normes, tests de conformité, interopérabilité des réseaux, etc.); les infrastructures régionales, y compris les liaisons avec les réseaux européens;

l'accès aux services et les nouveaux services dans des domaines d'application prioritaires.

L'existence d'infrastructures plus efficaces dans le domaine de l'information et

des communications facilitera l'intensification des échanges euro-méditerranéens et l'accès à la nouvelle société de l'information qui est en train de prendre corps.

Il est prévu qu'une conférence régionale ait lieu en 1996 dans le but de préparer

le terrain à la réalisation de projets pilotes destinés à montrer les avantages concrets que peut apporter la société de l'information.

Aménagement du territoire

La coopération portera plus spécialement sur:

la définition d'une stratégie d'aménagement du territoire pour la zone euroméditerranéenne, qui réponde aux besoins et spécificités des pays; l'encouragement de la coopération transfrontalière, dans les domaines d'intérêt mutuel.

Tourisme

Les Ministres du Tourisme, réunis à Casablanca, ont adopté en 1995, la Charte

méditerranéenne du tourisme. Les actions de coopération qui seront lancées porteront en particulier sur les domaines de l'information, de la promotion et de la formation.

Environnement

La coopération portera plus spécialement sur: l'évaluation des problèmes environnementaux du Bassin méditerranéen et la définition des initiatives à prendre, s'il y a lieu; la formulation de propositions en vue de l'élaboration puis de l'actualisation d'un programme d'actions prioritaires à court et à moyen terme dans le domaine de l'environnement, coordonné par la Commission Européenne et complété par des actions à long terme. Parmi les principaux domaines d'action de ce programme devraient figurer: la gestion intégrée des eaux, des sols et des zones côtières ; la gestion des déchets; la prévention de la pollution de l'air et

de la Méditerranée et la lutte contre cette pollution; la conservation et la gestion du patrimoine naturel, des paysages et des sites ; la protection, la

conservation et la reconstitution de la forêt méditerranéenne, notamment par la prévention et la maîtrise de l'érosion, de la dégradation des sols, des incendies de forêt et la lutte contre la désertification; le transfert de l'expérience communautaire en matière de techniques de financement, de législation et de contrôle de l'environnement; la prise en compte des considérations environnementales dans toutes les politiques; l'instauration d'un dialogue régulier pour suivre la mise en oeuvre du programme d'action; la consolidation de la coopération régionale et sous-régionale et le renforcement de la coordination avec le Plan d'action pour la Méditerranée; l'encouragement à mieux coordonner les investissements d'origines diverses et à mettre en oeuvre les conventions internationales en la matière; la promotion de l'adoption et de la mise en oeuvre de mesures législatives et réglementaires, lorsque cela est nécessaire, notamment de mesures préventives et de normes appropriées d'un niveau élevé.

Sciences et technologie

La coopération portera plus spécialement sur: la promotion de la recherche et développement, en s'attaquant au problème de la disparité croissante des performances scientifiques, en tenant compte du principe de l'avantage mutuel; l'intensification des échanges d'expériences dans les secteurs et les politiques scientifiques les plus à même de permettre aux partenaires méditerranéens de réduire l'écart par rapport à leurs voisins européens et de promouvoir le transfert de technologies; la contribution à la formation du personnel scientifique et technique en intensifiant la participation à des projets de recherche conjoints. Un comité de surveillance a été institué à la suite de la réunion ministérielle qui a eu lieu à Sophia Antipolis en mars 1995 ; ce comité tiendra sa première réunion immédiatement après la Conférence de Barcelone. Il s'attachera à faire des recommandations en vue d'une mise en oeuvre conjointe des actions prioritaires définies au niveau ministériel.

Eau

La Charte méditerranéenne de l'eau a été adoptée à Rome en 1992.

L'eau est une question prioritaire pour tous les partenaires méditerranéens etson importance ne fera que croître à mesure que les ressources en eau se feront plus rares. La coopération dans ce domaine aura pour but de:

faire le point de la situation en tenant compte des besoins actuels et futurs;

définir les moyens de renforcer la coopération régionale; faire des propositions en vue de rationaliser la planification et la gestion – en commun, le cas échéant - des ressources en eau; contribuer à la création de nouvelles sources en eau.

Pêche

Compte tenu de l'importance que revêtent la conservation et la gestion rationnelle des stocks de poissons de la Méditerranée, la coopération dans le cadre du Conseil général des pêches pour la Méditerranée sera renforcée.

A la suite de la Conférence ministérielle sur la pêche qui s'est tenue à Heraklion en 1994, une action de suivi appropriée sera entreprise dans le domaine juridique, sous la

forme de réunions qui auront lieu en 1996.

La coopération sera améliorée dans le domaine de la recherche sur les ressources halieutiques, y compris l'aquaculture, et dans le domaine de la formation et de la recherche scientifique.

IV. Partenariat dans les domaines social, culturel et humain : développer les ressources humaines, favoriser la compréhension entre les cultures et les échanges entre les sociétés civiles

Développement des ressources humaines

Le partenariat euro-méditerranéen doit contribuer à l'amélioration du niveau d'éducation dans l'ensemble de la région, une attention particulière devant être accordée aux partenaires méditerranéens. A cet effet, les politiques en matière d'enseignement feront l'objet d'un dialogue régulier qui, dans un premier temps, portera plus particulièrement sur la formation professionnelle, la technologie appliquée à l'éducation, les universités et autres institutions d'enseignement supérieur et la recherche. A cet égard, ainsi que dans d'autres domaines, une attention particulière sera accordée au rôle des femmes. L'Ecole euro-arabe d'administration des entreprises de Grenade et la Fondation européenne de Turin apporteront aussi leur contribution à cette coopération.

Une réunion de représentants du secteur de la formation professionnelle (décideurs, universitaires, formateurs, etc.) sera organisée dans le but de confronter des conceptions modernes de gestion Une réunion de représentants du monde universitaire et de l'enseignement supérieur aura lieu. La Commission Européenne renforcera son programme MED-Campus.

Une réunion sera également convoquée dans le domaine de la technologie appliquée à l'éducation.

Municipalités et régions

Les municipalités et les autorités régionales doivent être étroitement associées au fonctionnement du partenariat euro-méditerranéen. Des représentants de villes et de régions seront encouragés à se rencontrer chaque année pour passer en revue les défis communs qu'ils ont à affronter et pour confronter leurs expériences. Ces rencontres seront organisées par la Commission Européenne en mettant à profit l'expérience passée.

Dialogue entre cultures et civilisations

Compte tenu de l'importance que revêt l'amélioration de la compréhension mutuelle par la promotion des échanges culturels et de la connaissance des langues, des

fonctionnaires et des experts se réuniront afin de faire des propositions d'actions concrètes portant, entre autres, sur les domaines suivants : le patrimoine culturel et artistique, les manifestations culturelles et artistiques, les coproductions (théâtre et cinéma), les traductions et autres moyens de diffusion de la culture, la formation.

Une meilleure compréhension entre les principales religions présentes dans la région euro-méditerranéenne favorisera la tolérance mutuelle et la coopération. La tenue de réunions périodiques de représentants des religions et des institutions

religieuses, ainsi que de théologiens, d'universitaires et d'autres personnes concernées, sera soutenue dans le but de vaincre les préjugés, l'ignorance et le fanatisme, et d'encourager la coopération à la base. Les conférences qui se sont tenues à Stockholm (du 15 au 17 juin 1995) et à Tolède (du 4 au 7 novembre 1995) peuvent servir d'exemples à cet égard.

Médias

Une interaction étroite des médias favorisera une meilleure compréhension culturelle. L'Union Européenne encouragera activement cette interaction, en particulier par le biais du programme MED-Media. Une réunion annuelle de représentants du monde des médias sera organisée dans ce contexte.

Jeunesse

C'est au moyen des échanges de jeunes qu'il faudrait préparer les générations futures à une coopération plus étroite entre les partenaires euro-méditerranéens. Un programme euro-méditerranéen d'échanges de jeunes devrait donc être mis en place, sur la base de l'expérience acquise en Europe et en tenant compte des besoins des partenaires; ce programme devrait tenir compte de l'importance de la formation professionnelle, notamment pour ceux qui n'ont pas de qualifications, et de la formation d'animateurs et d'assistants sociaux destinés à travailler avec les jeunes. La Commission Européenne fera les propositions nécessaires avant la prochaine réunion euro-méditerranéenne des ministres des affaires étrangères.

Echanges entre les sociétés civiles

Des Hauts Fonctionnaires se rencontreront périodiquement afin d'examiner les mesures susceptibles de faciliter les échanges humains découlant du partenariat euroméditerranéen, spécialement ceux qui concernent les fonctionnaires, les scientifiques, les universitaires, les hommes d'affaires, les étudiants et les sportifs, y compris par l'amélioration et la simplification des procédures administratives, notamment en ce qui concerne l'existence éventuelle d'obstacles administratifs non nécessaires.

Développement social

Le partenariat euro-méditerranéen doit contribuer à l'amélioration des conditions de vie et de travail et à l'augmentation du niveau d'emploi de la population des partenaires méditerranéens, en particulier des femmes et des couches les plus démunies. A cet égard, les partenaires attachent une importance particulière au respect et à la promotion de droits sociaux fondamentaux. A cet effet, les acteurs de la politique sociale se réuniront périodiquement au niveau approprié.

Santé

Les partenaires conviennent d'axer la coopération en ce domaine sur: les actions de sensibilisation, d'information et de prévention; le développement des

services de la santé publique, en particulier système de soins, centres de santé primaire, services de santé maternelle et infantile, planning familial, système de surveillance épidémiologique et mesures de contrôle des maladies transmissibles; la formation de personnel sanitaire et de gestion sanitaire la coopération médicale en cas de catastrophes naturelles.

Migration

Compte tenu de l'importance de la question de la migration dans les relations

euro-méditerranéennes, la tenue de réunions sera encouragée en vue d'aboutir à des

propositions concernant les flux et les pressions migratoires. Ces réunions tiendront compte de l'expérience acquise entre autres dans le cadre du programme MED-Migration, notamment en ce qui concerne l'amélioration des conditions de vie des migrants installés légalement dans l'Union.

Terrorisme

Trafic de drogue, criminalité organisée La lutte contre le terrorisme devra constituer une priorité pour toutes les parties. A cet effet, des fonctionnaires se réuniront périodiquement dans le but de renforcer la coopération entre les autorités policières, judiciaires et autres. Dans ce contexte, seront pris en considération notamment l'intensification des échanges d'informations et l'amélioration des procédures d'extradition. Des fonctionnaires se réuniront périodiquement afin de déterminer les mesures concrètes qui peuvent être prises pour améliorer la coopération entre les autorités policières, judiciaires, douanières, administratives et autres afin de lutter notamment contre le trafic de drogue et la criminalité organisée, y compris la contrebande. Toutes ces réunions seront organisées en tenant dûment compte de la nécessité d'une approche différenciée qui prenne en considération la situation particulière de chaque pays.

Immigration clandestine

Des fonctionnaires se réuniront périodiquement afin d'examiner les mesures

concrètes qui peuvent être prises pour améliorer la coopération entre les autorités policières, judiciaires, douanières, administratives et autres afin de lutter contre l'immigration clandestine. Ces réunions seront organisées en tenant dûment compte de la nécessité d'une approche différenciée qui prenne en considération la situation particulière de chaque pays. .

V. Contacts institutionnels

Dialogue parlementaire euro-méditerranéen

Une Conférence interparlementaie sur la sécurité et la coopération dans la Méditerranée s'est tenue à La Valette du 1er au 4 novembre 1995.

Le Parlement Européen est invité à prendre l'initiative, auprès d'autres parlements, pour lancer le futur Dialogue parlementaire euro-méditerranéen, qui pourrait permettre aux élus des différents partenaires de procéder à des échanges de vues sur une vaste gamme de sujets

Autres contacts institutionnels

Des contacts réguliers entre d'autres organes européens, notamment le Comité économique et social de la Communauté européenne, et leurs homologues méditerranéens contribueraient à une meilleure compréhension des grandes questions intéressant le partenariat euro-méditerranéen.

A cet effet, le Comité économique et social est invité à prendre l'initiative d'établir des liens avec ses homologues et organismes équivalents méditerranéens. A cet égard,

une réunion euro-méditerranéenne des Comités économiques et sociaux et organismes équivalents aura lieu à Madrid les 12 et 13 décembre.

Deuxième conférence ministérielle Euro-Mediterranéenne Malte, 15 et 16 avril 1997

Conclusions

• Le Conseil de l'Union européenne, représenté par son Président, M. Hans van MIERLO, Vice-Premier Ministre et Ministre des Affaires étrangères des Pays-Bas, qui représente aussi les Pays-Bas,

• la Commission européenne, représentée par M. Manuel MARIN GONZALEZ, Vice-Président,

• l'Algérie, représentée par M. Ahmed ATTAF, Ministre des Affaires étrangères,

• l'Autriche, représentée par Mme Benita FERRERO-WALDNER, Secrétaire d'Etat au Ministère des Affaires étrangères,

• la Belgique, représentée par M. Erik DERYCKE, Ministre des Affaires étrangères,

• Chypre, représentée par Dr Ioannis KASOULIDES, Ministre des Affaires étrangères,

• le Danemark, représenté par M. Niels HELVEG PETERSEN, Ministre des Affaires étrangères,

• l'Egypte, représentée par M. Amre MOUSSA, Ministre des Affaires étrangères,

• la Finlande, représentée par M. Ole NORRBACK, Ministre des Affaires européennes et du Commerce extérieur,

• la France, représentée par M. Hervé de CHARETTE, Ministre des Affaires étrangères,

• l'Allemagne, représentée par M. Klaus KINKEL, Vice-Chancelier et Ministre des Affaires étrangères

• la Jordanie, représentée par Dr Fayez TARAWNEH, Ministre des Affaires étrangères,

• la Grèce, représentée par M. Georges PAPANDREOU, Ministre délégué aux Affaires étrangères,

• l'Irlande, représentée par M. Dick SPRING, Vice-Premier Ministre et Ministre des Affaires étrangères,

• Israël, représenté par M. David LEVY, Vice-Premier Ministre et Ministre des Affaires étrangères,

• l'Italie, représentée par M. Lamberto DINI, Ministre des Affaires étrangères,

• le Liban, représenté par M. Fares BOUEZ, Ministre des Affaires étrangères,

• le Luxembourg, représenté par M. Jacques F. POOS, Vice-Premier Ministre et Ministre des Affaires étrangères, du Commerce extérieur et de la Coopération,

• Malte, représentée par M. George VELLA, Vice-Premier Ministre, Ministre des Affaires étrangères et de l'Environnement,

• le Maroc, représenté par M. Abdellatif FILALI, Premier Ministre et Ministre des Affaires étrangères,

• le Portugal, représenté par M. Francisco SEIXAS DA COSTA, Secrétaire d'Etat aux Affaires européennes,

• le Royaume-Uni, représenté par Baroness CHALKER OF WALLASEY, Ministre d'Etat, Ministère des Affaires étrangères et du Commonwealth

• la Syrie, représentée par M. Farouk AL-SHARAA, Ministre des Affaires étrangères,

• l'Espagne, représentée par M. Ramon DE MIGUEL, Secrétaire d'Etat aux Affaires étrangères,

• la Suède, représentée par Mme Lena HJELM-WALLEN, Ministre des Affaires étrangères,

• la Tunisie, représentée par M. Abderrahim ZOUARI, Ministre des Affaires étrangères,

• la Turquie, représentée par M. Ufuk SOYLEMEZ, Ministre d'Etat aux Affaires économiques,

• l'Autorité Palestinienne, représentée par M. Yasser ARAFAT, Président de l'Autorité Palestinienne,

participant à la deuxième conférence euro-méditerranéenne à Malte ;

rappelant que la déclaration adoptée le 28 novembre 1995 lors de la première conférence euro-méditerranéenne de Barcelone jette les bases d'un cadre multilatéral et durable de relations grâce à l'établissement d'un partenariat global comprenant trois volets relatifs aux questions politiques et de sécurité, aux questions économiques et financières et aux domaines social, culturel et humain ;

tenant compte des progrès accomplis dans la mise en oeuvre de ce partenariat, particulièrement selon le programme de travail annexé à la déclaration de Barcelone ;

réaffirmant leur attachement au processus de Barcelone qui constitue un acquis politique fondamental et réaffirmant les principes et objectifs communs consacrés dans la déclaration de Barcelone et dans le Programme de travail ;

exprimant, dans ce contexte, leur profonde inquiétude devant les obstacles qui entravent le processus de paix au Moyen Orient, et soulignant la nécessité de réaliser une paix juste, globale et durable au Moyen Orient dans le cadre du processus de paix tel que convenu à Madrid le 31 octobre 1991 ;

rappelant que cette initiative euro-méditerranéenne n'a pas vocation à se substituer aux autres actions et initiatives entreprises en faveur de la paix, de la stabilité et du développement de la région, mais qu'elle contribuera à favoriser leur succès et rappelant leur appui à la réalisation d'un règlement de paix juste, global et durable au Moyen-Orient, basé sur les résolutions pertinentes du Conseil de sécurité des Nations Unies et des principes mentionnés dans la lettre d'invitation à la Conférence de Madrid sur la paix au Moyen-Orient, y compris le principe des "territoires contre la paix", avec tout ce que cela implique ;

prenant note du rapport de la Commission européenne, du 19 février 1997, sur l'état du partenariat euro-méditerranéen ;

déterminés à confirmer et à renforcer le partenariat euro-méditerranéen, les participants réaffirment leur volonté d'assurer un développement équilibré des trois volets du partenariat euro-méditérrannéen ;

approuvent les conclusions suivantes :

L'évolution du partenariat euro-méditerranéen a connu des progrès importants depuis sa mise en oeuvre, en dépit des incertitudes qui pèsent sur la situation politique et de sécurité régionale. Les participants savent qu'ils sont en train d'établir un partenariat à part entière et sont conscients du travail qui reste à

accomplir. Ils soulignent qu'il importe que le partenariat évolue de manière équilibrée grâce à une mise en oeuvre progressive de l'ensemble des trois chapitres de la Déclaration de Barcelone et du Programme de travail, et que les dimensions bilatérale et multilatérale sont complémentaires et se renforcent mutuellement. Ce processus est réalisé en pleine connaissance du lien qui existe entre la stabilité et la promotion du

développement économique et social de la région. Cela étant, les participants conviennent d'accorder, de commun accord et de manière concertée, la priorité à un certain nombre d'objectifs et de suivre les progrès accomplis en vue de leur réalisation avant la prochaine conférence euro-méditerranéenne des ministres des affaires étrangères.

I. Partenariat politique et de sécurité : définir un espace commun de paix et de stabilité

Les participants prennent acte des différentes actions qui ont été entreprises par les hauts fonctionnaires pour mettre en oeuvre le premier chapitre de la Déclaration de Barcelone et le chapitre correspondant du Programme de travail, reprises en Annexe I. Ils prennent note des résultats déjà atteints. Ils prennent acte de l'évaluation faite par les hauts fonctionnaires selon laquelle les contacts entre les partenaires ont permis de créer un climat de confiance et une plate-forme nouvelle pour des consultations politiques en vue de réaliser les objectifs communs en matière de stabilité externe et interne, entre autres l'Etat de droit, la démocratie et les droits de l'homme, qui figurent dans la Déclaration de Barcelone et dans le Programme de travail. Ils encouragent les hauts fonctionnaires à poursuivre et à approfondir le dialogue politique conformément au Programme de travail annexé à la Déclaration de Barcelone.

Les participants prennent acte des progrès réalisés par les hauts fonctionnaires sur le projet de plan d'action. Ce projet est considéré, dans sa globalité, comme un document relais que les hauts fonctionnaires devront mettre à jour régulièrement afin de pouvoir l'utiliser comme un guide pour orienter les efforts qu'ils déploient afin de mettre en oeuvre les principes et les objectifs communs du partenariat politique et de sécurité du processus de Barcelone.

Les participants prennent acte des travaux accomplis par les hauts fonctionnaires sur les mesures de confiance et de sécurité, en particulier celles déja mises en oeuvre ou approuvées et reprises en Annexe I. Ils reconnaissent que d'autres mesures qui sont à des stades divers de développement doivent être approuvées de manière progressive en tenant dûment compte de l'évolution de la situation dans la région euro-méditerranéenne.

Les participants prennent acte du travail des hauts fonctionnaires sur une Charte pour la paix et la stabilité dans la région euro-méditerranéenne et leur demandent de poursuivre les travaux préparatoires en tenant dûment compte des documents échangés en vue de soumettre dès que possible le texte agréé à l'approbation d'une future réunion ministérielle lorsque les circonstances politiques le permettront.

II. Partenariat économique et financier : construire une zone de prospérité partagée

Les participants prennent acte des progrès faits dans les discussions exploratoires, la négociation, la signature et la ratification des accords euro-

méditerranéens d'association, de même que dans la mise en oeuvre des unions douanières et des dispositions relatives à la pré-adhésion.

Ils réaffirment l'importance qu'ils attachent à ce que soient affectés en totalité les 4.685 millions d'écus de fonds budgétaires communautaires, convenus lors du Conseil européen de Cannes et les prêts accrus de la BEI.

Les participants prennent note des engagements de fonds budgétaires communautaires, en 1995 et 1996, de 1.205 millions d'écus sous la forme de subventions et de la signature de prêts de la BEI d'un montant de 1.694 millions d'écus. Ils prennent note en outre des

perspectives d'engagements nouveaux pouvant aller jusqu'à 1.002 millions d'écus sous la forme de subventions en 1997, et de l'accord du Conseil concernant des prêts de la BEI pouvant aller jusqu'à 2.310 millions d'écus pour la période 1997-1999.

Les participants réaffirment que la mise en oeuvre de MEDA se fera d'une façon juste et équitable selon des procédures transparentes dans le plein respect des dispositions financières et réglementaires applicables et de celles convenues et à convenir avec les pays bénéficiaires, et des engagements internationaux des pays bénéficiaires dans le but d'en améliorer le rythme et les conditions d'exécution.

Les participants constatent avec satisfaction que des actions régionales ont été menées dans de nombreux secteurs et ont permis d'échanger des connaissances et des expériences, de créer des enceintes pour poursuivre le dialogue régional visant à définir les éléments essentiels des politiques sectorielles et de lancer plusieurs actions concrètes de coopération. Une liste de ces actions figure à l'annexe II des présentes conclusions.

Les participants réaffirment l'importance qu'ils attachent à un développement économique et social durable et équilibré dans la perspective de réaliser leur objectif de construire une zone de prospérité partagée, en tenant compte des différents degrés de développement. Ils conviennent de donner une impulsion nouvelle en vue de la création d'une zone euro-méditerranéenne de libre-échange avec l'année 2010 comme date objectif, dans le respect des obligations découlant de l'OMC. Ils conviennent également de mettre en oeuvre rapidement et de façon efficace et diligente l'assistance financière, principalement via les fonds MEDA et les prêts de la BEI, ainsi qu'à celle de l'assistance bilatérale apportée par les Etats membres de l'Union européenne aux partenaires méditerranéens, conformément aux engagements pris à Barcelone. Ils soulignent qu'il importe :

d'accélérer dans un esprit constructif les travaux de négociation et de ratification des accords d'association euro-méditerranéens, qui constituent un des éléments essentiels de la zone de libre-échange, afin qu'ils puissent entrer en vigueur le plus rapidement possible;

de poursuivre le développement de la zone de libre-échange notamment par une coopération intrarégionale et sous-régionale accrue, facilitée par l'assistance technique de l'Union, et de réaliser ainsi le libre-échange grâce à des accords conclus entre les partenaires méditerranéens;

d'adopter une série d'actions d'accompagnement au niveau régional pour permettre un plus grand rapprochement et une plus grande compatibilité avec le marché intérieur de l'Union. Il convient d'encourager en particulier certains domaines tels que le cumul des règles d'origine, la coopération douanière, les normes, la propriété intellectuelle, la fiscalité et la concurrence. Des initiatives appropriées dans ces domaines sont les bienvenues. Des actions de formation seront également encouragées.

Compte tenu de ces objectifs, les participants prennent acte des travaux des experts gouvernementaux sur la transition économique et de ceux entrepris par le réseau euro-méditerranéen d'instituts économiques. Ils conviennent que ces travaux doivent déboucher sur une étude qui, élaborée sous l'égide de la Commission et en collaboration avec les partenaires, couvrira les questions relatives au libre-échange et à l'impact de la transition économique dans la région. Cette étude sera disponible en temps voulu pour la prochaine

conférence euro-méditerranéenne des ministres des affaires étrangères et pourrait servir de base de discussion quant à une future stratégie.

Dans le cadre d'une telle stratégie, les participants soulignent en outre qu'il importe :

d'agir de manière plus systématique et efficace pour encourager les investissements privés dans la région, y compris les investissements directs étrangers, notamment en diffusant plus largement les informations et en supprimant les obstacles à l'investissement, entre autres en utilisant les mécanismes d'encouragement des investissements, pour promouvoir une compétitivité accrue et le développement du secteur privé, et pour créer des perspectives d'emploi, et obtenir ainsi un climat propice à l'investissement dans les partenaires méditerranéens ;

de promouvoir le rapprochement des règles et réglementations pertinentes pour la création de la zone de libre-échange euro-méditerranéenne ;

de renforcer et de concentrer les actions à mener sur les secteurs prioritaires dans lesquels la coopération a déjà commencé et donné des résultats, en particulier la politique industrielle, y compris la mise à niveau, les PME, la politique énergétique, l'environnement, la politique de l'eau, la société de l'information et les transports maritimes. Les participants conviennent également d'aborder la coopération dans les secteurs tels que la modernisation et la restructuration de l'agriculture, l'évolution des échanges de produits agricoles, la réduction de la dépendance alimentaire, le développement des infrastructures régionales et les transferts de technologie ;

de rechercher et de mettre en oeuvre le plus rapidement possible des mesures permettant d'atténuer les conséquences sociales négatives qui peuvent résulter de l'ajustement et de la modernisation des structures économiques et sociales ;

de poursuivre le dialogue sur la dette afin de parvenir à des progrès dans les enceintes compétentes, en prenant note des opérations récentes d'allègement de la dette extérieure des pays tiers méditerranéens vis-à-vis de certains pays de l'Union européenne ou de conversion en prises de participation sur une base volontaire et bilatérale, ce qui a pour effet d'accroître l'investissement direct européen ;

d'aider les partenaires méditerranéens à se préparer à l'évolution future de l'Union européenne.

III. Partenariat dans les domaines social, culturel et humain : développer les ressources humaines, favoriser la compréhension entre les cultures et les échanges entre les sociétés civiles

Les participants rappellent que les traditions de culture et de civilisation de part et d'autre de la Méditerranée, le dialogue entre ces cultures et les échanges humains, scientifiques et technologiques sont une composante essentielle du

rapprochement et de la compréhension entre leurs peuples et d'amélioration de la perception mutuelle.

Les participants se félicitent des progrès accomplis en matière de coopération régionale dans certains secteurs du partenariat relevant des domaines social, culturel et humain. Une liste d'actions figure à l'annexe III des présentes conclusions. Cependant, les participants notent

qu'il faut poursuivre les efforts pour réaliser les objectifs de ce volet du partenariat, conformément à la Déclaration de Barcelone et au Programme de travail. Ils soulignent à cet égard leur volonté commune :

d'adopter les projets régionaux actuellement à l'examen en ce qui concerne le patrimoine culturel, d'élaborer une nouvelle série de projets de ce type et d'élargir le champ de la coopération de manière à couvrir d'autres activités culturelles, y compris le secteur audiovisuel. Les participants notent avec satisfaction l'intention de proposer un programme régional dans les domaines de la culture et de l'information. Les aspects culturels doivent être pris en compte dans d'autres actions menées dans le cadre du partenariat ;

de poursuivre activement le dialogue entre les cultures et les civilisations, dans le cadre de l'objectif global consistant à améliorer la compréhension mutuelle et le rapprochement entre les peuples, en tenant compte des travaux déjà accomplis. Dans ce contexte, les participants rappellent leur engagement à prendre les mesures susceptibles de faciliter les échanges humains, notamment par l'amélioration des procédures administratives ;

de consolider le dialogue entre les sociétés civiles, qu'illustre par exemple le Forum civil. Dans ce contexte, les participants souhaitent que soient relancés les programmes de coopération décentralisée de l'Union européenne (MED CAMPUS, MED MEDIA et MED URBS), dès qu'aura été défini un système de gestion satisfaisant ; ils oeuvreront à développer cette coopération efficacement, y compris sur le plan administratif ;

de maintenir et d'accroître l'implication des sociétés civiles, dans le cadre des législations nationales, par le biais, entre autres, de l'établissement de réseaux entre les ONG ;

d'encourager une coopération active en matière de prévention et de lutte contre le terrorisme, conformément à la Déclaration de Barcelone et au Programme de travail ; (*)

d'établir des programmes d'actions concernant les jeunes et la santé, qui viennent compléter les actions bilatérales et multilatérales déjà menées dans ce domaine; des initiatives spécifiques concernant les jeunes seront présentées sous peu ;

de poursuivre et de développer les actions d'éducation, y compris dans l'enseignement supérieur, et de formation ;

de lutter résolument contre le phénomène raciste et xénophobe et contre l'intolérance et de convenir de coopérer à cette fin ;

d'intensifier, conformément à la Déclaration de Barcelone et au Programme de travail, le dialogue et la coopération au niveau multilatéral euro-méditerranéen,

sur les migrations et les échanges humains ;

dans le domaine de l'immigration clandestine ;

de poursuivre le dialogue sur la gestion des affaires publiques, en accordant une attention particulière aux relations entre la société civile et les systèmes administratifs en vue de renforcer l'efficacité et la fiabilité de l'administration publique ; d'entretenir une coopération et un dialogue actifs sur la lutte contre la criminalité organisée et tous les aspects du commerce illicite de drogues.

IV. Aspects généraux

Les participants réaffirment le rôle du Comité euro-méditerranéen du processus de Barcelone en tant qu'instance centrale d'impulsion, d'examen et de suivi d'actions et initiatives dans le cadre du partenariat. Ils estiment qu'il lui appartient de veiller tout particulièrement à ce que le suivi du processus de Barcelone continue à se faire dans l'équilibre et la cohérence, grâce à une évaluation améliorée des résultats des différentes actions entreprises dans le cadre du partenariat et des recommandations les concernant. Ils conviennent également que le rôle du comité se trouverait renforcé par la présence de représentants de tous les Etats membres de l'Union européenne.

Les participants conviennent de la nécessité d'accroître encore la visibilité des travaux menés dans le cadre du partenariat euro-méditerranéen. Ils notent des mesures prises par la Commission pour donner accès aux informations générales concernant le partenariat et soulignent qu'il importe que chaque partenaire redouble d'efforts pour tenir sa population informée.

Les participants réaffirment l'importance qu'ils attachent à ce que les parlements soient activement associés au partenariat. Ils se félicitent que le Parlement européen ait pris l'initiative, avec d'autres parlements, d'entamer le dialogue parlementaire euro-méditerranéen.

Les participants encouragent également la poursuite du dialogue entre les partenaires sociaux.

Les participants accueillent favorablement la proposition faite par l'Union européenne de tenir la prochaine réunion des ministres des affaires étrangères en Allemagne, au cours du premier semestre de 1999.

ANNEXE I - ASPECTS POLITIQUES ET DE SECURITE

REUNIONS ET SEMINAIRES

- Réunions des hauts fonctionnaires chargés du partenariat politique et en matière de sécurité, Bruxelles 26-27 mars, 20-21 mai, 23-24 juillet, 8 octobre, 20 novembre 1996, 28 janvier 1997 et La Haye 12 mars 1997
- Réunion conjointe des hauts fonctionnaires chargés du partenariat politique et de sécurité et EuroMeSco, La Haye 11 mars 1997
- Sessions d'information pour diplomates euro-méditerranéens , Malte 28 septembre - 6 octobre 1996 et 15-19 mars 1997

INVENTAIRE DES MESURES

Création d'un réseau de points de contact pour les questions politiques et de sécurité Echange d'informations sur l'adhésion aux instruments internationaux relatifs aux droits de l'homme (terminé)

Echange d'informations sur l'adhésion aux instruments juridiques internationaux dans le domaine du désarmement et du contrôle d'armement (réponses au questionnaire)

Echange d'informations sur l'adhésion aux instruments juridiques internationaux dans le domaine de la prévention du terrorisme et de la lutte contre celui-ci (réponses au questionnaire)

Convocation de séminaires de diplomates (Malte) (Egypte)

Création du réseau EuroMeSCo d'instituts de politique étrangère

ANNEXE II - ASPECTS ECONOMIQUES ET FINANCIERS

Coopération statistique:

- Séminaire des Directeurs Généraux de la Statistique et Programme régional de Coopération statistique, les 11-13 décembre 1995, à Valence
- Séminaire des Directeurs Généraux de la Statistique et Programme régional de Coopération statistique, les 18-20 juin 1996 à Naples

Coopération douanière:

- Réunion des fonctionnaires sur les règles d'origine, les 28-29 mars 1996, à Bruxelles
- Réunion des fonctionnaires sur les règles d'origine, les 28-29 mai 1996, à Bruxelles
- Réunion de fonctionnaires sur les règles d'origine, les 7-8 octobre 1996, au Caire

Société de l'information:

- Atelier sur la recherche (atelier préparatoire à la Conférence ministérielle sur la société de l'information), les 1-2 avril 1996 à Sofia Antipolis
- Atelier sur l'éducation et la formation (atelier préparatoire à la Conférence ministérielle sur la société de l'information), les 2-3 mai 1996 à Bruxelles

• Atelier sur le cadre réglementaire (atelier préparatoire à la Conférence ministérielle sur la société de l'information), les 6-7 mai 1996 à Palerme

• Conférence Ministérielle sur la société de l'information, les 30-31 mai 1996 à Rome

• Conférence sur MARIS (société de l'information maritime), le 7 juin 1996, à Malte

Tourisme:

• Conférence ministérielle sur le Tourisme, les 10-11 mai 1996 à Naples

Investissement privé et industrie:

- Conférence des Fédérations industrielles, les 13-14 mai 1996 à Malte
- Réunion des Ministres de l'industrie, les 20-21 mai 1996 à Bruxelles
- Atelier sur les PME, les 4-5 juin 1996 à Milan
- Groupe de travail sur les centres des services et les zones industrielles, les 24-25 juin 1996 à Rome
- Atelier sur les opportunités pour les contractants en Méditerranée, les 17-18 octobre 1996 à Istambul
- Sommet euro-méditerranéen des Fédérations industrielles, les 5-6 décembre 1996 à Marrakech
- Conférence sur les investissements privés, les 6-7 mars 1997 à Londres
- Réunion d'experts sur la transition économique, les 20-21 mars 1997 à Bruxelles
- Groupe de travail sur le Développement du tissu industriel et entrepreneurial, le 24 mars 1997 à Bruxelles
- Réunion des instituts économiques, les 24-25 mars 1997, à Marseille

Energie:

- Réunion en marge du Sommet solaire, le 22 mai 1996 à Malte (réunion préparatoire à la Conférence des Ministres de l'énergie).
- Conférence des Ministres de l'Energie, du 7 au 9 juin 1996 à Trieste
- Réunion d'information sur la Charte européenne de l'énergie, les 21-22 novembre 1996 à Bruxelles

Environnement:

- Rencontre d'experts sur la protection des zones humides en Méditerranée, les 5-6 juin 1996 à Venise

Transport:

- 1ère réunion d'experts sur la mise en oeuvre du programme multiannuel continu sur les transports maritimes en Méditerranée, les 14-15 octobre 1996 à Chypre

Eau:

• Conférence sur la gestion locale de l'eau, les 25-26 novembre 1996 à Marseille

Pêche:

• Réunion préparatoire d'experts sur la gestion halieutique en Méditerranée, les 4-5 juillet 1996 à Bruxelles

• 2ème Conférence diplomatique sur la gestion halieutique en Méditerranée, du 27 au 29 novembre 1996 à Venise

Science et technologie:

• 2ème réunion du Comité de suivi Science et Technologies, les 2-3 mai 1996 à Capri

• 3ème réunion du Comité de suivi Science et Technologies, les 12-13 décembre 1996 à Chypre

ANNEXE III - ASPECTS SOCIO-CULTURELS ET HUMAINS

Dialogue des cultures et des civilisations:

• Atelier sur la conservation du patrimoine (atelier préparatoire à la Conférence de Bologne sur le patrimoine culturel), les 9-10 février 1996 à Arles

• Atelier sur l'accessibilité du patrimoine (atelier préparatoire à la Conférence de Bologne sur le patrimoine culturel), les 23-24 février 1996 à Berlin

• Atelier sur le patrimoine comme facteur de développement durable (atelier préparatoire à la Conférence de Bologne sur le patrimoine culturel), les 22-23 mars 1996 à Amman

• Conférence Ministérielle sur le patrimoine culturel, les 22-23 avril 1996 à Bologne

• Conférence sur les relations entre le monde islamique et l'Europe, les 10-13 juin 1996 à Amman

• Conférence sur l'Islam contemporain, les 17-18 juin 1996 à Copenhague

Développement social:

• Conférence tripartite sur l'espace social euro-méditerranéen : travail, entreprise, formation, les 24-25 mai 1996 à Catane.

• Conférence relative à la gouvernance dans la région euro-méditerranéenne, les 17-18 mars 1997 à La Haye

Dialogue sur les Droits de l'Homme:

• Atelier sur le réseau euro-méditerranéen des droits de l'homme, les 10-11 janvier 1997 à Copenhague

Lutte contre la Drogue et le crime organisé:

• Réunion de fonctionnaires sur le trafic de drogue et le crime organisé, les 11-12 juin 1996 à Taormina

Sommets des Comités Economiques et Sociaux:

• les 12-13 décembre 1995, à Madrid

• les 26-27 novembre 1996, à Paris

CORRIGENDUM

Suite à une erreur technique, il convient de lire la dernière phrase du dernier paragraphe de la page 6 comme suit:

"Ils conviennent également de mettre en oeuvre rapidement et de façon efficace et diligente l'assistance financière, principalement via les fonds MEDA et les prêts de la BEI, ainsi que l'assistance bilatérale apportée par les Etats membres de l'Union européenne aux partenaires méditerranéens, conformément aux engagements pris à Barcelone. Ils soulignent qu'il importe: ..."

Troisième Conférence euro-méditerranéenne des ministres des affaires étrangères Stuttgart, 15 et 16 avril 1999

Conclusions formelles du Président

---

1. La troisième Conférence euro-méditerranéenne des ministres des affaires étrangères qui s'est tenue à Stuttgart a montré que, trois ans et demi après la conférence inaugurale de Barcelone, le partenariat euro-méditerranéen s'est considérablement développé et renforcé et a clairement prouvé qu'il était viable dans des circonstances parfois délicates et difficiles.

2. L'objectif principal de cette conférence a été réalisé. Elle a imprimé de nouvelles impulsions au partenariat tout en confirmant clairement les

objectifs définis dans la Déclaration de Barcelone, à savoir transformer le bassin méditerranéen en une région de dialogue, d'échange et de coopération en renforçant la démocratie, le respect des droits de l'homme, les droits sociaux fondamentaux, l'Etat de droit, la bonne gestion des affaires publiques, ainsi qu'un développement économique et social durable et équilibré, en prenant des mesures destinées à lutter contre la pauvreté et en promouvant une meilleure compréhension entre les différentes cultures. Les ministres ont rappelé la priorité accordée dans le partenariat à la protection et à la promotion des droits de l'homme. Ils sont en outre convenus de concentrer davantage les activités sur les domaines prioritaires, d'augmenter la participation des acteurs en-dehors du gouvernement central, de rendre le partenariat plus pragmatique et d'en améliorer la visibilité.

3. Les ministres ont souligné l'importance fondamentale de la coopération et de l'intégration intra régionales et sous régionales dans l'ensemble des trois chapitres. Ils ont approuvé les lignes directrices définies lors de la conférence de Valence tant en ce qui concerne les priorités que les méthodes de la future coopération régionale. Ils ont demandé une amélioration des actions engagées au titre de la coopération régionale, notamment une évaluation systématique et un suivi concret. Ils ont confirmé le principe selon lequel les programmes de coopération régionale sont ouverts à tous les partenaires, bien qu'ils consistent dans de nombreux cas en plusieurs projets liés entre eux, chacun concernant un groupe de partenaires. Les ministres ont demandé à la Commission d'élaborer un document de réflexion sur les méthodes appropriées en matière de coopération régionale.

4. Les discussions ont montré que le partenariat était solide et durable. Tous ses membres restent décidés à oeuvrer en faveur de tous ses objectifs et principes et ont réaffirmé qu'ils étaient déterminés à poursuivre le partenariat au cours du nouveau millénaire.

Contribution du partenariat euro-méditerranéen aux progrès réalisés dans la région méditerranéenne

5. Les ministres ont mené un débat exhaustif sur le lien entre le partenariat euro-méditerranéen et d'autres initiatives et actions menées dans l'intérêt de la paix, de la stabilité et du développement dans la région, notamment le processus de paix au Moyen-Orient. Ils ont confirmé que le processus de Barcelone n'avait pas vocation à se substituer à ces initiatives et actions, mais à contribuer à leur succès. La Déclaration de Barcelone a clairement précisé que ces processus devaient être considérés comme étant complémentaires.

6. Les ministres ont réaffirmé leur ferme engagement en faveur d'un règlement de paix juste, global et durable au Moyen-Orient, fondé sur une mise en oeuvre loyale des résolutions 242 et 338 du Conseil de sécurité des Nations Unies et sur le mandat de la Conférence de Madrid sur la paix au Moyen Orient, y compris le principe de l'échange de territoire contre la paix, les accords d'Oslo et, plus récemment, le mémorandum de Wye River. Ils ont demandé la reprise des pourparlers de paix sur tous les axes de négociation. Ils ont demandé la mise en oeuvre immédiate de la résolution 425 du Conseil de sécurité.

7. Les ministres ont exprimé la préoccupation croissante que leur inspire l'impasse dans laquelle le processus de paix se trouve actuellement et ont souligné avec fermeté que les négociations devaient reprendre dans le cadre et selon le calendrier des engagements souscrits librement.

8. De nombreux ministres se sont félicités de la récente déclaration du Conseil européen de Berlin. Les ministres ont encouragé l'Union européenne à continuer d'accroître son rôle en faveur du processus de paix au Moyen-Orient.

Partenariat politique et de sécurité

9. Les ministres sont convenus que la stabilité dans la région méditerranéenne demandait une approche globale et équilibrée pour aborder les aspects de sécurité commune, renforcer la coopération et adopter des mesures de nature à assurer la stabilité. En renforçant la stabilité globale, le processus de Barcelone contribuera par ailleurs au règlement des tensions et des crises dans la région.

10.Un élément clé à cette fin sera l'élaboration d'une "Charte euro-méditerranéenne pour la paix et la stabilité", à l'égard de laquelle les ministres se sont engagés. Ils ont exprimé leur satisfaction devant les travaux du Groupe des hauts fonctionnaires et les progrès accomplis depuis la réunion de Palerme.

11.Les ministres se sont félicités des "Lignes directrices relatives à l'élaboration d'une Charte euro-méditerranéenne" qui leur ont été soumises et qui sont annexées aux présentes conclusions, pour plus de facilité, sous la forme d'un document de travail informel. Selon ces lignes directrices, la charte servira d'instrument pour la mise en oeuvre des principes de la Déclaration de Barcelone lorsqu'il s'agira de questions de paix et de stabilité. A cette fin, la charte prévoira un dialogue politique renforcé ainsi que la mise en place, dans le cadre d'un processus évolutif et progressif, de mesures de partenariat, de mesures visant à améliorer les relations de bon voisinage et la coopération régionale et de mesures de diplomatie préventive. La fonction principale du dialogue politique renforcé sera de prévenir les tensions et les crises et de maintenir la paix et la stabilité dans la région grâce à une sécurité coopérative. La charte sera dotée de mécanismes décisionnels appropriés qui renforceront le cadre institutionnel existant. Les ministres et les hauts fonctionnaires se réuniront périodiquement ou chaque fois que des situations ou des événements particuliers l'exigent.

12.Les ministres ont estimé que ces "Lignes directrices" constituaient une avancée considérable et ont décidé qu'elles serviraient de base pour les travaux futurs des hauts fonctionnaires. D'autres suggestions visant à améliorer encore le texte pourront être présentées au cours des trois prochains mois. Les ministres ont chargé le Groupe des hauts fonctionnaires d'établir un calendrier global et d'organiser des réunions ad hoc supplémentaires afin de mener à bien l'élaboration de la charte, au besoin avec l'aide d'experts, d'ici la prochaine conférence ministérielle. Entre-temps, un rapport sur l'état des travaux sera élaboré à l'intention des ministres. La charte sera approuvée formellement par les ministres dès que les conditions politiques le permettront.

13.Les ministres ont dressé le bilan et pris acte des progrès accomplis à ce jour dans la mise en place des mesures de partenariat, notamment le projet visant à établir un système euro-méditerranéen de prévention, d'atténuation des effets et de gestion des catastrophes. Ils se sont félicités des initiatives en cours concernant l'échange d'informations sur la signature et la ratification d'instruments internationaux dans les domaines du désarmement et du contrôle des armements, du terrorisme, des droits de l'homme et du droit international humanitaire ; ils ont pris acte du succès des séminaires euro-méditerranéens d'information et de formation destinés au personnel diplomatique, visant à mettre en place une culture de dialogue et de coopération grâce à des échanges informels et à des discussions ouvertes entre les personnes participant à la mise en oeuvre du partenariat.

14.Les ministres ont reconnu les difficultés qui existent et sont convenus de soutenir et de développer ces mesures ainsi que de recenser et

d'étudier de nouveaux domaines de coopération ; ils ont noté à cet égard la tenue à Bonn le 20 mars 1999 du séminaire informel des hauts fonctionnaires d'EuroMeSCo consacré au "Dialogue euro-méditerranéen sur la sécurité", qui visait à renforcer le dialogue et l'échange d'idées entre le personnel universitaire et gouvernemental des deux rives de la Méditerranée.

15.Les ministres sont convenus de renforcer le dialogue politique dans des domaines de coopération liés au partenariat en matière de politique et de sécurité, tels que le terrorisme ; à cet égard, ils ont pris acte avec satisfaction du résultat positif de la réunion ad hoc informelle sur le terrorisme qui s'est tenue le 23 novembre 1998. Ils ont reconnu la menace grave que représente le terrorisme pour les objectifs du partenariat. Les ministres se sont déclarés déterminés à contrer cette menace en renforçant la coopération. A cet effet, ils ont chargé les hauts fonctionnaires d'organiser au cours du deuxième semestre de cette année une autre réunion mixte euro-méditerranéenne ad hoc avec la participation d'experts en matière de terrorisme. Les ministres ont invité les hauts fonctionnaires à poursuivre le dialogue politique sur d'autres questions mentionnées dans le premier chapitre de la Déclaration de Barcelone, telles que la criminalité organisée et le trafic illicite de drogues, afin de recenser les mesures appropriées en vue d'une action commune.

Coopération financière de l'Union européenne avec les partenaires méditerranéens

16.Les ministres ont confirmé que la coopération financière restait un élément clé du partenariat. Tous les participants ont constaté avec satisfaction que, d'ici la fin de 1999, l'aide financière de la Communauté devrait équivaloir aux 4 685 milliards d'euros d'engagements mentionnés dans la Déclaration de Barcelone pour la période 1995-1999 et qu'au cours de la même période le total des prêts accordés par la Banque européenne d'investissement pourrait atteindre 4,8 milliards d'euros, ce qui témoigne du rôle important que joue la BEI dans le développement des infrastructures de la région ainsi que de sa contribution au développement du secteur privé.

17.Les ministres ont reconnu que ces contributions favorisaient de manière significative les réformes entreprises par les pays partenaires. A cet égard, les ministres ont demandé que l'on assure la plus grande cohérence possible entre les programmes d'aide communautaires, les prêts de la BEI et les actions des institutions financières internationales.

18.L'Union européenne a confirmé que son aide pour la période 2000-2006 traduira une nouvelle fois la priorité qu'elle accorde aux relations avec ses partenaires méditerranéens dans le cadre de ses engagements extérieurs globaux. Les ministres sont convenus de la

nécessité de renforcer les mécanismes d'analyse sociale, environnementale et économique qui sous-tendent la programmation, notamment dans le cas des programmes indicatifs nationaux. Ils ont demandé à la Commission de présenter dès que possible des propositions visant à simplifier et à rendre plus efficaces les méthodes et procédures mises en oeuvre aux fins de la coopération.

Partenariat économique et financier

19.Les ministres ont réaffirmé l'importance cruciale que revêtent la création d'une "zone euro-méditerranéenne de libre-échange" d'ici à l'an 2010, le processus de transition économique et les investissements, notamment les investissements directs étrangers, dans la réalisation d'une zone de prospérité partagée - objectif qui reste au coeur du partenariat. En réponse à la demande formulée lors de la conférence de Malte, les participants ont examiné une étude sur la zone de libre-échange et la transition économique, présentée par la Commission, et se sont félicités de ses résultats.

20.Les ministres ont confirmé qu'ils étaient résolus à parachever le réseau d'accords d'association entre l'UE et ses partenaires, accords qui se caractérisent par certains éléments communs et qui visent à établir des avantages mutuels sur une base de réciprocité. Les ministres sont convenus que les dispositions en matière de révision prévues par ces accords devraient viser à l'octroi de nouvelles concessions dans le secteur agricole sur une base de réciprocité.

21.Les ministres ont souligné que la conclusion d'accords de libre-échange entre les partenaires méditerranéens est essentielle pour la création de la zone euro-méditerranéenne de libre-échange. Ils se sont félicités des progrès réalisés par les partenaires à cet égard et les ont vivement encouragés à poursuivre dans cette voie et à renforcer la coopération Sud-Sud en général. Les ministres ont notamment encouragé la poursuite des travaux destinés à améliorer la compatibilité en matière de coopération douanière, de libre circulation des marchandises, de marchés publics, d'harmonisation et de certification des normes, de droits de propriété intellectuelle, de fiscalité, de protection des données, de règles de concurrence et de comptabilité et d'audit. Les ministres ont fait leurs les conclusions de la conférence de Valence qui appelaient à valoriser l'expérience acquise lors de la création du marché intérieur de l'UE. Ils se sont félicités des travaux déjà engagés dans ce domaine et ont demandé qu'ils soient poursuivis rapidement.

22.Les ministres ont souligné le rôle central que le cumul des règles d'origine doit jouer dans le renforcement d'une intégration économique efficace dans la région. Ils ont demandé que toutes les mesures nécessaires soient prises pour assurer qu'un système prévoyant des règles d'origine

identiques ouvre la voie à un cumul intégral dans l'ensemble de la zone méditerranéenne dès que possible.

23.Les ministres se sont félicités des progrès accomplis en matière de transition économique et ont souligné que ce processus demandait à être approfondi, notamment pour ce qui est de l'environnement réglementaire et administratif, la culture d'entreprise et les réformes des systèmes fiscaux.

24.Les ministres ont reconnu que, dans le cadre de la transition économique, il fallait dûment tenir compte du fait que les partenaires sont confrontés à d'importants problèmes d'ordre social. Ils ont réaffirmé qu'il fallait agir avec détermination au moyen de mesures judicieusement ciblées pour augmenter le niveau de vie des groupes les moins favorisés, afin d'éviter que le chômage n'empire et d'améliorer la situation sociale. Les participants sont convenus qu'il fallait dégager un large consensus, comprenant la société civile, sur la nécessité des programmes de réformes.

25.Il y a également eu consensus sur l'importance fondamentale que revêt un accroissement des investissements privés, notamment les investissements directs étrangers et, à cet égard, sur la nécessité de poursuivre les efforts déployés en commun pour créer un climat favorable à l'investissement afin de rendre la région plus attrayante pour les investisseurs. Les ministres se sont félicités de la proposition du Portugal d'organiser une conférence sur l'investissement dans le courant du premier semestre de 2000 et ont souligné que cette conférence devrait, en tirant parti de l'expérience antérieure, formuler des recommandations sur la meilleure manière de mobiliser les ressources extérieures provenant du secteur privé et des institutions financières.

26.Afin de renforcer dans la région les infrastructures qui contribuent à l'intégration de l'économie et des marchés, on a souligné la nécessité de définir des cadres juridiques, réglementaires et financiers sectoriels adéquats. Les transports, les transports maritimes, l'énergie et les télécommunications constituent déjà une bonne base de coopération régionale. Les ministres ont indiqué que les participants devraient mener des politiques et une action concertée renforcée afin de favoriser une plus grande participation du secteur privé ainsi que des institutions financières internationales et régionales. Le programme MEDA et la BEI continueront de jouer leur rôle d'encadrement.

27.Les ministres ont confirmé que les six domaines de coopération prioritaires - environnement, politique de l'eau, industrie, énergie, transports et société de l'information - seront maintenus et ont demandé que les actions soient concentrées sur ces secteurs prioritaires. Il conviendrait également d'encourager la coopération en matière de recherche et de développement dans ces secteurs. Dans tous les domaines de coopération, une attention particulière devrait être accordée aux aspects

environnementaux. Les participants ont souligné l'importance cruciale de la politique de l'eau pour la région méditerranéenne et se sont félicités de la tenue à Turin, dans le courant du second semestre de 1999, d'une deuxième conférence ministérielle euro-méditerranéenne sur la gestion de l'eau au niveau local, qui devrait déboucher sur des recommandations relatives à de nouvelles activités opérationnelles à entreprendre au niveau régional. Les ministres ont précisé que de nouveaux domaines de coopération prioritaires pourraient être créés à mesure que progresseront les travaux relatifs à une nouvelle méthodologie pour les activités de coopération régionale. Ils se sont félicités à cet égard des résultats de la réunion des ministres de l'industrie qui s'est tenue le 4 octobre 1998 à Klagenfurt.

28.La conférence a pris acte de plusieurs initiatives importantes qui ont été prises récemment pour concrétiser la coopération régionale : l'initiative EUMEDIS pour la société de l'information, ainsi qu'une série de projets dans les domaines de l'environnement et de l'énergie. Les actions en cours comprennent les réseaux de coopération économique, les initiatives pour favoriser les contacts entre PME et la coopération statistique dans le cadre de MEDSTAT.

Partenariat social, culturel et humain

29.Les ministres ont réaffirmé l'importance de la dimension culturelle, sociale et humaine pour le succès du partenariat et la réalisation de ses objectifs généraux. Ils ont pris acte de ce que les activités menées dans le cadre du troisième chapitre du processus de Barcelone portent essentiellement sur la bonne gestion des affaires publiques et les droits de l'homme, l'éducation, la jeunesse, la santé, la participation des femmes, les migrations et les échanges humains, la culture, le dialogue entre les cultures et les civilisations, le dialogue entre les sociétés civiles, la lutte contre la criminalité internationale, notamment la drogue et le terrorisme, et la lutte contre le racisme et la xénophobie. Les ministres ont mentionné les conclusions de la conférence de Valence et ont demandé que les diverses activités menées dans le cadre de ce chapitre soient davantage concentrées sur des domaines prioritaires, en particulier par le biais du programme indicatif régional mis à jour.

30.Les ministres sont convenus que, pour élargir la base du partenariat euro-méditerranéen, il fallait encourager la participation d'un vaste cercle d'acteurs en dehors du gouvernement central. Ils se sont félicités de la contribution du Parlement européen au développement de la dimension parlementaire du processus de Barcelone et ont notamment salué la première réunion Forum parlementaire euro-méditerranéen à Bruxelles en octobre 1998, ainsi que la réunion des présidents des parlements qui s'est tenue les 7 et 8 mars 1999 à Palma de Majorque, qu'ils

ont considérées comme des manifestations importantes de l'intérêt que portent les représentants élus au partenariat. Ils ont souligné que les autorités régionales et locales devraient être associées plus étroitement, de même que les partenaires économiques et sociaux, les entreprises et les organisations non gouvernementales. Les ministres se sont félicités de la tenue, parallèlement à la conférence, de plusieurs forums de la société civile à Stuttgart et ont noté que ces forums avaient formulé des recommandations pour les activités futures concernant les droits de l'homme, l'environnement et la création d'un Forum euro-méditerranéen des syndicats. Ils ont demandé un renforcement du dialogue entre les gouvernements et la société civile.

31.Les ministres ont vivement insisté pour qu'un nouvel élan soit imprimé à la coopération décentralisée. Ils ont souligné l'importance particulière de ce type de coopération qui contribue également à faire connaître la valeur du partenariat à un public le plus large possible et ont invité la Commission à relancer ces programmes dans les meilleurs délais, tout en reconnaissant la nécessité de les mettre en oeuvre prudemment et soigneusement.

32.Les ministres se sont félicités de la tenue de la deuxième réunion ministérielle sur la culture à Rhodes au mois de septembre 1998. Ils se sont également félicités des progrès réalisés dans la mise en oeuvre de la coopération dans le cadre du programme Euro-Med Héritage et du fait que le programme Euro-Med Audiovisuel a été lancé en 1998 et qu'il contienne des projets concrets qui seront sélectionnés et mis en oeuvre au cours de cette année. Ils ont également noté que le programme Euro-Med Sciences humaines était sur le point d'être lancé. Ils se sont déclarés satisfaits du lancement du programme Euro-Med Jeunesse qui vise à encourager les échanges de jeunes.

33.Les ministres se sont félicités de la tenue les 1er et 2 mars 1999 à La Haye de la réunion sur les migrations et les échanges humains, qui a fourni l'occasion d'un échange de vues franc sur cette question importante et controversée. Il a été convenu de poursuivre les travaux dans ce domaine, ce qui pourrait mener à la tenue d'une réunion de haut niveau.

34.Les ministres ont également pris acte de ce que le dialogue a été ouvert dans le domaine de la santé et du bien-être social, y compris en ce qui concerne les maladies infectieuses, le développement du secteur de la petite enfance et les soins de santé primaires. Ils se sont félicités de la tenue dans le courant du second semestre de 1999 à Montpellier d'une réunion ministérielle sur la santé et ont exprimé le souhait que cette réunion permettra de lancer une coopération régionale opérationnelle.

35.Les ministres sont convenus de rendre hommage à feu le Roi Hussein pour l'héritage qu'il a transmis. Pour saluer sa contribution à la

paix dans la région, ils ont approuvé l'idée d'organiser en l'an 2000 des manifestations culturelles destinées à renforcer l'harmonie et le respect mutuel entre les peuples de la région euro-méditerranéenne. Ils se sont félicités de l'intérêt témoigné par l'Expo 2000, qui se tiendra à Hanovre, pour accueillir certaines de ces manifestations.

Autres questions

36.Les ministres ont réaffirmé le rôle du comité euro-méditerranéen dans le processus de Barcelone en tant qu'enceinte centrale pour la relance, la surveillance, le suivi et l'évaluation des actions et des initiatives mises en oeuvre dans le cadre du processus de Barcelone dans son ensemble. Ils se sont félicités des mesures prises pour améliorer le fonctionnement de ce comité et l'ont encouragé à poursuivre ses efforts, notamment en vue d'axer ses travaux sur des questions politiques et d'assurer que les activités soient concentrées sur des secteurs prioritaires. Ils ont recommandé que des réunions soient organisées plus fréquemment afin de tenir compte de l'intensification constante des travaux dans le cadre du partenariat.

37.Les ministres sont convenus que la Libye, qui participait à la conférence en qualité d'invitée de la présidence, deviendra un membre à part entière du processus de Barcelone dès que les sanctions imposées par le Conseil de sécurité des Nations Unies auront été levées et que la Libye aura accepté l'ensemble de l'acquis de Barcelone.

38.Les ministres se sont félicités de proposition franco-portugaise de tenir la quatrième conférence euro-méditerranéenne des ministres des affaires étrangères au cours de la présidence française de l'UE, conférence qui sera précédée d'une réunion de réflexion des ministres des affaires étrangères, accompagnés d'un collaborateur, pendant la présidence portugaise

ملحق رقم :

اتفاقية التعاون الثقافي بين دول اتحاد المغرب العربي

إن الجمهورية الإسلامية الموريتانية،

والجمهورية التونسية،

والجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية،

والجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى،

والمملكة المغربية،

انطلاقا من أحكام معاهدة إنشاء اتحاد المغرب العربي الموقعة بتاريخ 10 رجب 1409 هـ الموافق 17 فبراير 1989 وخاصة الفقرة الرابعة من المادة الأولى والفقرة الرابعة من المادة الثالثة منها.

وترسيخا وتعميقا لأسس وآفاق التعاون الثقافي بين دول اتحاد المغرب العربي.

وتأكيدا لعمق انتماء الإنسان العربي وارتباطه بوطنه وأمته العربية وتوطيدا لمقوماته الثقافية وتشجيعا لإبداعاته في مختلف مجالات الثقافة والفنون والآداب والتراث.

اتفقت على ما يلي:

المادة الأولى:الاهتمام بالتراث والمحافظة عليه وصيانته والتعريف به وتوظيفه في دول اتحاد المغرب العربي وذلك بالطرق التالية:

أ-وضع برامج مشتركة وتنظيم ندوات وملتقيات علمية وثقافية حول مختلف جوانبه.

ب- القيام بعملية شاملة ومتكاملة لجرده بشتى أشكاله .

ج- تطويرالتعاون بين مؤسسات حفظ الوثائق والمخطوطات في دول الاتحاد وتبادل التجارب والدراسات المتعلقة بالمقتنيات التراثية وذلك بحفظها وصيانتها.

د- توحيد النصوص التشريعية المنظمة للمحافظة على التراث وتنقيحها.

هـــ- تكثيف التعاون بين متاحف دول الاتحاد وتبادل القطع المتحفية والدراسات والخبرات فيما بينها.

و- تشجيع عمليات صيانة المدن القديمة في دول الاتحاد وترميمها والمحافظة عليها والقيام بحملات محلية ودولية تحقق ذلك.

ر- تبادل الخبرات والتجارب بين المؤسسات المختصة في الترميم والصيانة للمباني والمعالم التاريخية والأثرية مع العمل على توفير فرص تدريبية ومنح دراسية للمهتمين بالموضوع.

ح- العمل على تنسيق البرامج الدراسية بين المعاهد العليا بدول الاتحاد في مجال الآثار والتراث والفنون والتنشيط الثقافي لتحقيق التوأمة بين المدن القديمة وكذلك المؤسسات المتخصصة.

ط- تبادل الوثائق التاريخية المشتركة بين دول الاتحاد.

ي- العمل على تنقية التاريخ المغاربي من التشويهات التي علقت به.

المادة الثانية :- تمتين علاقات التعاون المباشرة بين المكتبات الوطنية، وتكثيف تبادل الدوريات والنشرات والفهارس بينها.

- تشجيع عملية الترجمة من وإلى اللغة العربية بهدف إغناء المكتبة العربية من جهة والتعريف بالتراث العربي الإسلامي من جهة ثانية.

المادة الثالثة:التنسيق الكامل بين المراكز الثقافية لبلدان الاتحاد في الخارج بغية التعريف بثقافة الأمة العربية وحضارتها والعمل على توحيدها وإحداث مراكز ثقافية موحدة في المستقبل.

المادة الرابعة :الحث على إقامة المعارض والمحترفات المشتركة في مجال الفنون التشكيلية، وتشجيع الإنتاج المسرحي المشترك والعمل على دعم إنشاء الورش المسرحية، وتبادل الخبرات والنصوص المسرحية وتنظيم جولات محلية ودولية للفرق والمجموعات الفنية والمسرحية لدول الاتحاد.

المادة الخامسة :- تكثيف اللقاءات والتظاهرات الثقافية والفنية الموحدة بين دول الاتحاد بإقامة الأسابيع الثقافية وأسابيع أشرطة الخيالة والمهرجانات والندوات وغيرها والمشاركة المنتظمة في المهرجانات الثقافية والفنية المحلية والدولية التي تقام داخل دول الاتحاد.

- تشجيع وتنشيط العمل المشترك في مجال العناية بثقافة الطفل.

-تبادل زيارات المحاضرين في مختلف التخصصات الثقافية.

المادة السادسة:تكثيف زيارات المسؤولين والخبراء في شتى ميادين الثقافة والفنون بين دول الاتحاد، ووضع برامج موحدة على صعيد المؤسسات العليا للتكوين والتدريب في الميدان الثقافي قصد تبادل زيارات البعثات وتنظيم دورات تدريبية وحلقات دراسية لفائدتها.

المادة السابعة :تبادل أشرطة الخيالة الطويلة والقصيرة وتشجيع الإنتاج المشترك وتبادل الزيارات بين المختصين والمشاركة في المهرجانات العربية والدولية بإنتاج مشترك، والاستفادة من الوسائل والخبرات المتاحة لدى دول الاتحاد، وتنسيق عمليات استيراد الأشرطة الأجنبية.

المادة الثامنة: تأمين الانسياب الحر للإنتاج الثقافي بين دول الاتحاد.

المادة التاسعة:العمل على تشجيع النشر المشترك للكتاب والمشاركة المنتظمة في المعارض التي تقام في دول الاتحاد، وإقامة معارض موحدة للكتاب في الخارج.

المادة العاشرة:حث المؤسسات الثقافية في دول الاتحاد على إقامة صلات فيما بينها وتمكينها من سائل تنفيذ برامج التعاون الثقافي المشترك.

المادة الحادية عشرة:وضع تشريعات موحدة تساعد على تذليل الصعوبات التي تعوق تنمية العلاقات الثقافية والتبادل الثقافي بين دول الاتحاد، وتوحيد التشريعات المتعلقة بالمحافظة على حقوق الملكية الأدبية والفنية، وتكثيف التعاون من اجل توفير الحماية الضرورية لما ينشر في كل دولة من ملكية دولة أخرى.

المادة الثانية عشرة :تشجيع إقامة المؤسسات الثقافية المشتركة، والمشروعات الثقافية التي تشارك فيها الكفاءات المتخصصة في دول الاتحاد.

المادة الثالثة عشرة:- رصد جوائز لتكريم الإبداع في مختلف المجالات.

-إحياء ذكرى الإعلام في مختلف المجالات بدول الاتحاد.

المادة الرابعة عشرة:- تنسيق المواقف بين دول الاتحاد في مجال محاربة المخططات التغريبية والثقافات المائعة التي تتعارض وقيمنا الحضارية والروحية.

- تنسيق الجهود في مجال تعميم استعمال اللغة العربية والحفاظ على سلامتها في مجالات المحيط والإدارة والتعامل اليومي في الحياة العامة.

-وضع استراتيجية ثقافية.

المادة الخامسة عشرة:تبقى الاتفاقيات الثنائية أو المتعددة الأطراف المبرمة بين دول الاتحاد في هذا المجال سارية المفعول وفي حالة تعارض أحكامها مع أحكام هذه الاتفاقية يتم العمل بما جاء في بنود هذه الأخيرة.

المادة السادسة عشرة:يتم تعديل هذه الاتفاقية بطلب من إحدى دول الاتحاد بعد موافقة، الدول الأخرى ويكون هذا التعديل ساري المفعول بعد التصديق عليه من كافة دول الاتحاد وفقا للإجراءات المنصوص عليها في المادة التالية.

المادة السابعة عشرة :تخضع هذه الاتفاقية للتصديق عليها من قبل كافة الدول الأعضاء وفقا للإجراءات المعمول بها في كل منها، وتدخل حيز التنفيذ بعد إيداع وثائق المصادقة عليها من طرف هذه الدول لدى الأمانة العامة لاتحاد المغرب العربي التي تقوم بإشعار الدول الأعضاء بذلك.

وقعت بمدينة انواكشوط بتاريخ 15جمادى الأولى 1413 هـ 1402 و. ر الموافق 11/11 /1992م في خمس نسخ أصلية تتساوى جميعها في الحجية القانونية.

معاوية ولد أحمد الطايع

رئيس الجمهورية الإسلامية الموريتانية

علي كافي

رئيس المجلس الأعلى للدولة

الجمهورية الجزائرية الشعبية

الديمقراطية الشعبية

الحسن الثاني

ملك المملكة المغربية

زين العابدين بن علي

رئيس الجمهورية التونسية

معمر القذافي

قائد ثورة الفاتح العظيم

الجماهيرية العربية الليبية الاشتراكية العظمى

ملحق رقم :

معاهدة إنشاء اتحاد المغرب العربي

إن صاحب الجلالة الحسن الثاني ملك المملكة المغربية , وفخامة السيد زين العابدين بن علي رئيس الجمهورية التونسية , وفخامة السيد الشاذلي بن جديد رئيس الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية , وقائد ثورة الفاتح العظيم العقيد معمر القذافي، الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى , وفخامة العقيد معاوية ولد سيدي الطايع رئيس اللجنة العسكرية للخلاص الوطني، رئيس الدولة للجمهورية الإسلامية الموريتانية .

إيماناً منهم بما يجمع شعوب المغرب العربي من أواصر متينة قوامها الاشتراك في التاريخ والدين واللغة , واستجابة لما لهذه الشعوب وقادتها من تطلع عميق ثابت إلى إقامة اتحاد بينها يعزز ما يربطها من علاقات ويتيح لها السبل الملائمة لتسير تدريجياً نحو تحقيق اندماج أشمل فيما بينها , ووعياً منها بما سيترتب على هذا الاندماج من أثار تتيح لاتحاد المغرب العربي أن يكتسب وزناً نوعياً يسمح له بالمساهمة الفعالة في التوازن العالمي وتثبيت العلاقات السلمية داخل المجتمع الدولي واستتباب الأمن والاستقرار في العالم , وإدراكاً منهم أن إقامة اتحاد المغرب العربي تتطلب تحقيق انجازات ملموسة ووضع قواعد مشتركة تجسم التضامن الفعلي بين أقطاره وتؤمن تمنيتها الاقتصادية والاجتماعية , وتعبيراً عن عزمهم الصادق على العمل من أجل أن يكون اتحاد المغرب العربي سبيلاً لبناء الوحدة العربية الشاملة ومنطلقاً نحو اتحاد أوسع يشمل دولاً أخر عربية وأفريقية.

اتفقـــــــوا علـــــى مـــــا يلـــــــي :-

المادة الأولى

ينشأ بمقتضى هذه المعاهدة اتحاد يسمى اتحاد المغرب العربي .

المادة الثانية

يهدف الاتحاد إلى:-

- تمتين أواصر الأخوة التي تربط الدول الأعضاء وشعوبها بعضها ببعض .

- تحقيق تقدم ورفاهية مجتمعاتها والدفاع عن حقوقها.
- المساهمة في صيانة السلام القائم على العدل والإنصاف .
- نهج سياسة مشتركة في مختلف الميادين .
- العمل تدريجياً على تحقيق حرية تنقل الأشخاص وانتقال الخدمات والسلع ورؤوس الأموال فيمام بينها .

المادة الثالثة

- تهدف السياسة المشتركة المشار إليها في المادة السابقة إلى تحقيق الأغراض التالية:-
- في الميدان الدولي: تحقيق الوفاق بين الدول الأعضاء وإقامة تعاون دبلوماسي وثيق بينها يقوم على أساس الحوار .
- في ميدان الدفاع: صيانة استقلال كل دولة من الدول الأعضاء .
- في الميدان الاقتصادي: تحقيق التنمية الصناعية والتجارية والاجتماعية للدول الأعضاء واتخاذ ما يلزم اتخاذه من وسائل لهذه الغاية خصوصاً بإنشاء مشروعات مشتركة وإعداد برامج عامة ونوعية في هذا الصدد .
- في الميدان الثقافي: إقامة تعاون يرمى إلى تنمية التعليم على اختلاف مستوياته وإلى الحفاظ على القيم الروحية والخلقية المستمدة من تعاليم الإسلام السمحة وصيانة الهوية القومية العربية واتخاذ ما يلزم اتخاذه من وسائل لبلوغ هذه الأهداف خصوصاً بتبادل الأساتذة والطلبة وإنشاء مؤسسات جامعية وثقافية ومؤسسات متخصصة في البحث تكون مشتركة بين الدول الأعضاء .

المادة الرابعة

- يكون للاتحاد مجلس رئاسة يتألف من رؤساء الدول الأعضاء وهو أعلى جهاز فيه.
- تكون رئاسة المجلس لمدة ستة أشهر بالتناوب بين رؤساء الدول الأعضاء.

المادة الخامسة

يعقد مجلس رئاسة الاتحاد دوراته العادية كل ستة أشهر وله أن يعقد دورات استثنائية كلما دعت الحاجة إلى ذلك .

المادة السادسة

لمجلس الرئاسة وحده سلطة اتخاذ القرار وتصدر قراراته بإجماع أعضائه .

المادة السابعة

للوزراء الأول للدول الأعضاء أو من يقوم مقامهم أن يجتمعوا كلما دعت الضرورة إلى ذلك.

المادة الثامنة

يكون للاتحاد مجلس لوزراء الخارجية يحضر دورات مجلس الرئاسة وينظر فيما تعرضه عليه لجنة المتابعة واللجان الوزارية المتخصصة من أعمال.

المادة التاسعة

تعين كل دولة عضواً في مجلس وزرائها أو لجنتها الشعبية العامة يختص بشئون الاتحاد، تتكون منهم لجنة لمتابعة قضايا الاتحاد تقدم نتائج أعمالها إلى مجلس وزراء الخارجية .

المادة العاشرة

يكون للاتحاد لجان وزارية متخصصة ينشئها مجلس الرئاسة ويحدد مهامها .

المادة الحادية عشرة

يكون للاتحاد أمانة عامة تتركب من ممثل عن كل دولة عضو، وتمارس الأمانة العامة مهامها في الدولة التي تتولى رئاسة دورة مجلس الرؤساء وتحت إشراف رئيس الدورة الذي تتكفل دولته بتغطية نفقاتها .

المادة الثانية عشرة

- يكون للاتحاد مجلس شورى يتألف من عشرة أعضاء عن كل دولة يقع اختيارهم من قبل الهيئات النيابية للدول الأعضاء أو وفقاً للنظم الداخلية لكل دولة.
- يعقد مجلس الشورى دورة عادية كل سنة كما يعقد دورات استثنائية بطلب من مجلس الرئاسة.
- يبدى مجلس الشورى رأيه فيما يحيله عليه مجلس الرئاسة من مشاريع قرارات كما له أن يرفع لمجلس الرئاسة ما يراه من توصيات لتعزيز عمل الاتحاد وتحقيق أهدافه.
- يعد مجلس الشورى نظامه الداخلي ويعرضه على مجلس الرئاسة للمصادقة.

المادة الثالثة عشرة

- تكون للاتحاد هيئة قضائية تتألف من قاضيين اثنين عن كل دولة تعينهما الدولة المعنية لمدة ست سنوات وتجدد بالنصف كل ثلاث سنوات، وتنتخب الهيئة القضائية رئيساً لها من بين أعضائها لمدة سنة واحدة.
- تختص الهيئة بالنظر في النزاعات المتعلقة بتفسير وتطبيق المعاهدة والاتفاقيات المبرمة في إطار الاتحاد والتي يحيلها إليها مجلس الرئاسة أو إحدى الدول الأطراف في النزاع أو وفقاً لما يحدده النظام الأساسي للهيئة وتكون أحكام الهيئة ملزمة ونهائية .
- كما تقوم الهيئة بتقديم الآراء الاستشارية في المسائل القانونية التي يعرضها مجلس الرئاسة.
- تعد الهيئة نظامها الأساسي وتعرضه على مجلس الرئاسة للمصادقة ويكون النظام الأساسي جزءاً لا يتجزأ من المعاهدة .
- يحدد مجلس الرئاسة مقر الهيئة القضائية وميزانيتها.

المادة الرابعة عشرة

كل اعتداء تتعرض له دولة من الدول الأعضاء يعتبر اعتداء على الدول الأعضاء الأخرى.

المادة الخامسة عشرة

تتعهد الدول الأعضاء بعدم السماح بأي نشاط أو تنظيم فوق ترابها يمس أمن أو حرية تراب أي منها أو نظامها الأساسي.

كما تتعهد بالامتناع عن الانضمام إلى أي حلف أو تكتل عسكري أو سياسي يكون موجهاً ضد الاستقلال السياسي أو الوحدة الترابية للدول الأعضاء الأخرى.

المادة السادسة عشرة

للدول الأعضاء حرية إبرام أي اتفاقيات فيما بينها أو مع دول أو مجموعات أخرى ما لم تتناقض مع أحكام هذه المعاهدة.

المادة السابعة عشرة

للدول الأخرى المنتمية إلى الأمة العربية أو المجموعة الأفريقية أن تنضم إلى هذه المعاهدة إذا قبلت الدول الأعضاء ذلك.

المادة الثامنة عشرة

يتم تعديل أحكام هذه المعاهدة بناء على اقتراح من احدى الدول الأعضاء ويصبح هذا التعديل نافذ المعمول يعد المصادقة عليه من طرف كافة الدول الأعضاء.

المادة التاسعة عشرة

- تدخل هذه المعاهدة حيز التنفيذ بعد المصادقة عليها من قبل الدول الأعضاء وفقاً للإجراءات المعمول بها في كل دولة عضو .
- وتتعهد الدول الأعضاء باتخاذ التدابير اللازمة لهذا الغرض في أجل أقصاه ستة أشهر من تاريخ التوقيع على هذه المعاهدة.

حرر بمدينة مراكش يوم الجمعة الأبرك عاشر رجب الفرد **1398** و.ر **1409** هـ

الموافق **17** النوار / فبراير **1989** م .

- عن الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى **معمر القذافي**
- عن المملكة المغربية **الحسن الثاني**
- عن الجمهورية التونسية **زين العابدين بن علي**
- عن الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية **الشاذلي بن جديد**
- عن الجمهورية الإسلامية الموريتانية **معاوية ولد سيدي الطايع**

ملحق رقم :

إعلان عن قيام اتحاد المغرب العربي

إن صاحب الجلالة الحسن الثاني ملك المملكة المغربية , وفخامة السيد زين العابدين بن على رئيس الجمهورية التونسية , وفخامة السيد الشاذلي بن جديد رئيس الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية , وقائد ثورة الفاتح العظيم العقيد معمر القذافي، الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى , وفخامة العقيد معاوية ولد سيدي أحمد الطايع، رئيس اللجنة العسكرية للخلاص الوطني، رئيس الدولة للجمهورية الإسلامية الموريتانية .

* انطلاقاً مما يجمع شعوبنا من وحدة الدين واللغة والتاريخ ووحدة الأماني والتطلعات والمصير .
* واستلهاماً من أمجاد إسلافنا الذين ساهموا في إشعاع الحضارة العربية الإسلامية وإثراء نهضة ثقافية وفكرية كان خير سند للكفاح المشترك من أجل الحرية والكرامة .
* وتجسيداً لإرادتنا المشتركة التي عبرنا عنها في قمة زرالدة بالجزائر والتي شكلت انطلاقة جديدة للبحث عن أفضل السبل والوسائل المؤدية إلى بناء صرح المغرب العربي .
* ووعياً منا أن تحقيق أماني شعوبنا وتطلعاتها إلى الوحدة، يستلزم تظافر الجهود وإقامة تعاون فعال بين دولنا وتكامل مضطرد في مختلف المجالات .
* ونظراً لأن ما يحدث من تحولات وما يتم من ترابط وتكامل على الصعيد الدولي، بصفة عامة، وما تواجهه دولنا وشعوبنا من تحديات في الميادين السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية بصفة خاصة، يتطلب منا المزيد من التآزر والتضامن وتكثيف الجهود من أجل الوصول إلى الهدف المنشود .
* ونظراً لما نلمسه من ملح الحاجة إلى تضافر جهود دولنا في جميع المجالات، وإلى توفير تنسيق كامل في سياساتنا ومواقفنا واختياراتنا الاقتصادية والاجتماعية.
* ولكون تجمعنا سيجعل من منطقتنا موطن سلام ومرفأ أمن، مما سيسكنها من المزيد من الإسهام في تقوية أواصر التعاون والسلم الدوليين.
* وإذ نعلن عن أرادتنا الراسخة في توطيد أسس العدل والكرامة لشعوبنا وإحقاق الحقوق الفردية والجماعية في أوطاننا، استلهاماً من أصالتنا الحضارية وقيمنا الروحية .
* وسيرا على النهج الذي سارت عليه مشاريع الوحدات الجهوية عبر العالم وما تميزت به من تدرج على خطوات رصينة متأنية، وما طبع تخطيطها من عقلانية .

واعتبار لأن ما تتوفر عليه بلدان المغرب العربي من إمكانيات بشرية وطبيعية وإستراتيجية

تؤهلها لمواجهة هذه التحديات ومواكبة التطورات المرتقبة في العقود المقبلة .

* وإيماناً منا بأن مغرباً عربياً موحداً يشكل مرحلة أساسية في طريق الوحدة العربية.

* واعتقاداً منا بأن قيام اتحاد المغرب العربي سيعزز كفاح الشعب العربي الفلسطيني من أجل التحرير واستعادة كافة حقوقه الوطنية الثابتة.

* واقتناعاً منا بأن كياناً مغاربياً متطوراً سيمكن دولنا من دعم العمل المشترك مع باقي الدول الأفريقية الشقيقة من أجل تقدم قارتنا الأفريقية وازدهارها .

* واعتباراً لكون اتحاد المغرب العربي هو الإطار الأمثل لتحقيق إرادة شعوبنا في توثيق الروابط مع كافة الشعوب الصديقة ودعم المنظمات والتجمعات الدولية التي تنتمي إليها دولنا .

* ولأن بناء التعاون الدولي ودعم السلام العالمي يفرضان قيام وحدات جهوية يرتكزان عليها لتمتين صرحهما وتحصينه .

* واستجابة لتطلعات شعوبنا وإدراكنا لدقة ا لمرحلة الحاضرة ووعياً منا بالمسئولية التاريخية الملقاء على عاتقنا .

* وإذ نؤكد تشبثنا بمقوماتنا الروحية وأصالتنا التاريخية، والانفتاح على الغير وتعلقنا بمبادئ الفضيلة الدولية .

نعلن بمعونة الله وباسم شعوبنا عن قيام اتحاد المغرب العربي مجموعة متكاملة متضافرة الإرادات متعاونة مع مثيلاتها الجهوية وكتلة متراصة للمساهمة في إثراء الحوار الدولي مصممة على مناصرة المبادئ الخيرة، ومعبئة شعوبها بمالها من إمكانات لتعزيز استقلال أقطار اتحاد المغرب العربي وصيانة مكتسباتها، وللعمل مع المجموعة الدولية لإقامة نظام عالمي تسود فيه العدالة والكرامة والحرية وحقوق الإنسان ويطبع التعاون الصادق والاحترام المتبادل علاقاته , وتحقيقاً لهذه الأهداف أبرمنا المعاهدة التي تحدد مبادئ الاتحاد وأهدافه وتضع هياكله وأجهزته .

www.siwar.net/free_files/N/n9.doc

ملحق رقم :

اتفاقية التعاون القانوني والقضائي بين دول اتحاد المغرب العربي:

إن الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمي،

والجمهورية التونسية،

والجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية،

والمملكة المغربية،

والجمهورية الإسلامية الموريتانية،

انطلاقا من أحكام معاهدة إنشاء اتحاد المغرب العربي لاسيما المادة الثالثة منها، وعملا على تحقيق أهدافها، وتنفيذا لبرنامج عمل اتحاد المغرب العربي، وانطلاقا من الإعلان عن قيام اتحاد المغرب العربي الذي عبر عن الإرادة الراسخة الفردية والجماعية في المغرب العربي واستلهاما من أصالتنا و قيمنا الروحية، واقتناعا منها بأن التوحيد التشريعي والتوحيد القضائي هما من الأهداف الأساسية في اتحاد المغرب العربي وينبغي العمل على تحقيقها بتعزيز صيغ التعاون والتنسيق والتوحيد، ورغبة منها في تقوية الحماية القضائية للأشخاص المقيمين بترابها وحرصا على سلامة مجتمعاتها، وضمانا لاستقرارها، واعتبارا لما يحققه تبسيط إجراءات التقاضي وتبليغ الوثائق وتنفيذ الإنابات القضائية وتوحيد قواعد الاختصاص والاعتراف بالأحكام وتنفيذها وتسليم المتهمين والمحكوم عليهم، وتنفيذ العقوبات من تأثير على جميع هذه الغايات.

اتفقت على ما يلي:

القسم الأول : أحكام عامة

المادة الأولى:

تتبادل وزارة أو أمانة العدل لدى لكل طرف متعاقد مع نظيراتها لدى الأطراف المتعاقدة الأخرى بصفة مستمرة ومنتظمة نصوص التشريعات النافذة والمطبوعات والنشرات والبحوث القانونية والقضائية والمجلات التي تنشر فيها الأحكام القضائية، آما تتبادل المعلومات المتعلقة بالتنظيم القضائي وتعمل على اتخاذ الإجراءات الرامية إلى توحيد النصوص التشريعية والأنظمة القضائية بين دولها.

المادة الثانية: تكون لجنة من اثنين من ذوي الخبرة عن كل طرف متعاقد تسمى اللجنة الدائمة للتعاون القضائي والقانوني لدول اتحاد المغرب العربي، تتولى دراسة ومتابعة وسائل تنفيذ ما نصت عليه هذه الاتفاقية واقتراح ما يتعين مراجعته وتعديله منها عند الاقتضاء.

وتجتمع هذه اللجنة في دورة عادية مرة في السنة على الأقل بدعوة من الأمانة العامة لاتحاد المغرب العربي.

المادة الثالثة:

تلتزم الأطراف المتعاقدة بتبادل المساعدة لتكوين المرشحين للوظائف القضائية.

ويلتزم كل طرف متعاقد بتشجيع مواطني الأطراف الأخرى في بلده على القيام بالدراسات أو التدريبات بالمعاهد القضائية والمحاكم أو مواصلتها.

المادة الرابعة:

تبذل الأطراف المتعاقدة ما في وسعها لتسهيل تبادل القضاة والباحثين وغيرهم من ذوي الخبرة في مختلف الميادين القضائية والقانونية.

المادة الخامسة:

يتمتع القضاة في نطاق التبادل المشار إليه بالمادة السابقة بكل ما يتمتع به القضاة المساوون لهم ببلد الطرف الذي يعملون به.

المادة السادسة:

يجوز لمواطني كل طرف متعاقد طلب التسجيل بإحدى نقابات المحامين في بلد أحد الأطراف الأخرى على أن يستوفوا الشروط القانونية المطلوبة فيه للتسجيل ويتمتعون لدى قبولهم بكل ما يتمتع به المحامون المنتسبون إليه.

ولكل محام مسجل بنقابة للمحامين ببلد أحد الأطراف المتعاقدة الحق في النيابة والمرافعة لدى محاكم الأطراف المتعاقدة الأخرى بنفس الشروط المنطبقة على المحامين فيها على أن يتخذ من مكتب أحد المحامين بها محلا مختارا له لتلقي جميع الأوراق والوثائق القضائية التي نص عليها القانون.

المادة السابعة:

لمواطني كل طرف متعاقد الحق في ممارسة المهن الحرة المساعدة للقضاء ببلد أحد الأطراف المتعاقد وفقا لقوانينه التي يمارس بمقتضاها مواطنوه تلك المهن دون تمييز بينهم.**المادة الثامنة :**تشجع الأطراف المتعاقدة تبادل الزيارات وعقد اللقاءات بين رجال القضاء ومواطني الجهات القضائية وكذلك بين التنظيمات المهنية لرجال القضاء والمحامين في بلدانها، وذلك للاطلاع على التطور التشريعي والقضائي فيها وعلى ما توفر لديها من تجارب ولتبادل الرأي في المشاكل التي تعترضها في هذا المجال.

القسم الثاني: ضمان حق التقاضي

المادة التاسعة:

يتمتع مواطنو كل طرف متعاقد بحق التقاضي أمام الهيئة القضائية ببلدان الأطراف الأخرى للمطالبة بحقوقهم والدفاع عنها.

المادة العاشرة:

لا يجوز أن تفرض على مواطني أي طرف متعاقد في بلد الأطراف الأخرى أية ضمانة شخصية أو عينية بأي وجه كان ليست مفروضة على مواطنيها.

ويطبق حكم الفقرة السابقة على الأشخاص الاعتبارية المنشأة أو المرخص لها وفقا لقوانين أحد الأطراف المتعاقدة.

المادة الحادية عشرة:

يتمتع مواطنو الأطراف المتعاقدة ببلد كل منها بالحق في الحصول على المساعدة القضائية أسوة بمواطنيه وفقا للتشريع النافذ فيه_.

وتسلم الشهادة المثبتة لعدم القدرة المالية إلى طالبها من الجهات المختصة في محل إقامته المختار وإذا كان يقيم خارج بلدان الأطراف المتعاقدة فتسلم إليه هذه الشهادة من قنصل بلده المختص أو من يقوم مقامه.

وإذا أقام الشخص في البلد الذي قدم فيه الطلب فيمكن الحصول على معلومات تكميلية من الجهات المختصة لدى الطرف

المتعاقد الذي ينتمي إليه.

القسم الثالث :التعاون بين الهيئات القضائية

الباب الأول:

إرسال الأوراق والوثائق القضائية وغير القضائية وتبليغها

المادة الثانية عشرة:

ترسل الأوراق والوثائق القضائية وغير القضائية في المواد المدنية والتجارية والدعاوى الإدارية وقضايا الأحوال الشخصية الموجهة إلى أشخاص يقيمون ببلد أحد الأطراف المتعاقدة مباشرة من الجهة المختصة إلى نظيرتها في بلد الطرف الآخر التي يقيمون في دائرتها لتقوم بتبليغهم بها.

وترسل الأوراق والوثائق القضائية وغير القضائية في المواد الجزائية عن طريق وزارة أو أمانة العدل لدى كل طرف متعاقد وذلك مع مراعاة الأحكام الخاصة بتسليم المتهمين والمحكوم عليهم.

ولا تحول أحكام هذه المادة دون حق الأطراف المتعاقدة في تبليغ الأوراق والوثائق القضائية وغير القضائية إلى مواطنيها مباشرة عن طريق ممثليهم أو نوابهم، وفي حالة تنازع القوانين حول

جنسية الشخص الموجهة إليه الورقة أو الوثيقة، يقع تحديدها طبقا لقانون الطرف المتعاقد الذي يتم التبليغ فيه.

المادة الثالثة عشرة:

إذا كانت الجهة المطلوب إليها تبليغ الأوراق والوثائق القضائية وغير القضائية غير مختصة فإنها تقوم من تلقاء نفسها بإرسالها إلى الجهة المختصة في بلدها وإذا تعذر عليها ذلك تحيلها إلى وزارة أو أمانة العدل وتخطر فورا الجهة الطالبة بما تم في الحالتين.

المادة الرابعة عشرة:

تقتصر مهمة الجهة المختصة لدى الطرف المتعاقد المطلوب إليه تسليم الأوراق والوثائق على تسليمها إلى المطلوب تبليغه ويتم إثبات التسليم بتوقيع المطلوب تبليغه على صورة الورقة أو الوثيقة مع بيان تاريخ تسلمه أو بشهادة تعدها الجهة المختصة توضح فيها كيفية تنفيذ الطلب وتاريخ التنفيذ والشخص الذي سلمت إليه الورقة أو الوثيقة وعند الاقتضاء السبب الذي حال دون

التسليم.

وترسل نسخة الورقة أو الوثيقة الموقع عليها من المطلوب إبلاغه أو الشهادة المثبتة للتسليم إلى الجهة الطالبة مباشرة.

المادة الخامسة عشرة:

لا يترتب على تبليغ الأوراق والوثائق القضائية وغير القضائية دفع أية رسوم أو مصاريف.

المادة السادسة عشرة:

يجب أن ترفق الأوراق والوثائق القضائية وغير القضائية بطلب يحتوي على البيانات التالية:

1-الجهة التي صدرت عنها الورقة أو الوثيقة القضائية وغير القضائية.

2_نوع الورقة أو الوثيقة القضائية وغير القضائية المطلوب تبليغها.

3_الاسم الكامل للشخص المطلوب إعلامه أو تبليغه ومهنته وعنوانه وجنسيته إن أمكن والمقر القانوني للأشخاص المعنوية وعنوانها والاسم الكامل لممثلها القانوني إن وجد عنوانه.

المادة السابعة عشرة:

لا تحول أحكام المادة السابقة دون حق مواطني كل طرف من الأطراف المتعاقدة المقيمين ببلد أحد الأطراف الأخرى في أن يبلغوا الأشخاص المقيمين فيه جميع الأوراق والوثائق القضائية

وغير القضائية في القضايا المدنية والتجارية والإدارية والأحوال الشخصية وتطبق في هذا الشأن الإجراءات والقواعد المعمول بها لدى الطرف المتعاقد الذي يتم فيه التبليغ.

المادة الثامنة عشرة:

يعتبر التبليغ الحاصل وفقا لأحكام هذا الباب كأنه تم في بلد الطرف المتعاقد طالب التبليغ.

الباب الثاني :الإنابات القضائية

المادة التاسعة عشرة:

لكل طرف متعاقد أن يطلب إلى أي طرف متعاقد آخر أن يقوم في بلده نيابة عنه بأي إجراء قضائي متعلق بدعوى قائمة وبصفة خاصة سماع شهادة الشهود وتلقي تقارير الخبراء ومناقشتها، وإجراء المعاينات و طلب أداء اليمين.

المادة العشرون:

ترسل طلبات الإنابة القضائية في القضايا المدنية والتجارية والإدارية، وقضايا الأحوال الشخصية مباشرة من الجهة المختصة لدى الطرف المتعاقد الطالب إلى الجهة المطلوب إليها تنفيذ الإنابة لدى أي طرف متعاقد آخر، فإذا تبين عدم اختصاصها، تحيل الطلب من تلقاء نفسها إلى الجهة المختصة وإذا تعذر عليها ذلك تحيلها إلى وزارة أو أمانة العدل وتعلم فورا الجهة الطالبة بما تم في الحالتين.

المادة الواحدة والعشرون: ترسل طلبات الإنابة القضائية الجزائية المطلوب تنفيذها لدى أي من الأطراف المتعاقدة مباشرة عن طريق وزارة أو أمانة العدل لدى كل منها، وتنفذ بواسطة الجهات القضائية حسب إجراءات كل منها.

المادة الثانية والعشرون:

يجوز للجهة المطلوب إليها تنفيذ إنابة قضائية أن ترفض تنفيذها في الحالات التالية:

1-إذا كان هذا التنفيذ لا يدخل في اختصاص الهيئة القضائية لدى الطرف المتعاقد المطلوب إليه التنفيذ.

2_إذا كان من شأن التنفيذ المساس بسيادة الطرف المتعاقد المطلوب إليه ذلك أو بالنظام العام فيه أو بسلامته.

3_إذا كان الطلب متعلقا بجريمة يعتبرها الطرف المتعاقد المطلوب إليه التنفيذ جريمة ذات صبغة سياسية.

وفي حالة رفض تنفيذ طلب الإنابة القضائية أو تعذر تنفيذه، تقوم الجهة المطلوب إليها تنفيذ الطلب بإعلام الجهة الطالبة بذلك فورا مع إعادة الوثائق وبيان الأسباب التي دعت إلى رفض أو تعذر تنفيذ الطلب.

المادة الثالثة والعشرون:

يتم تنفيذ الإنابة القضائية وفقا للإجراءات القانونية المعمول بها في قوانين الطرف المتعاقد المطلوب إليه ذلك، ويجب على الجهة المطلوب إليها تنفيذ الإنابة بناء على طلب صريح من الجهة الطالبة ما يلي:

1-أن تنفذ الإنابة القضائية طبقا لشكل خاص إذا لم يكن هذا الشكل مخالفا لتشريع بلادها.

2-أن تعلم في الوقت المناسب الجهة الطالبة بالتاريخ والمكان اللذين سيقع فيهما تنفيذ الإنابة القضائية، ليتمكن الطرف المعني من الحضور إن شاء أو توكيل من ينوب عنه وذلك طبقا للتشريع الجاري به العمل في البلاد المطلوب إليها.

المادة الرابعة والعشرون:

يكلف الأشخاص المطلوب سماع شهادتهم بالحضور بالطرق المتبعة لدى الطرف المتعاقد المطلوب أداء الشهادة لديه.

المادة الخامسة والعشرون:

لا يترتب عن تنفيذ الانابات القضائية دفع أية مصاريف من الطرف المتعاقد الطالب ما عدا أجور الخبراء ..وكذلك نفقات الشهود التي يلتزم الطالب بأدائها ويرسل بها بيانا ملف الانابة.

المادة السادسة والعشرون:

يكون للإجراء الذي يتم بطريق الانابة القضائية وفقا لأحكام هذه الاتفاقية الأثر القانوني ذاته كما لو تم أمام الجهة المختصة لدى الطرف المتعاقد الطالب.

الباب الثالث:

حضور الشهود والخبراء في القضايا الجزائية

المادة السابعة والعشرون:

كل شاهد أو خبير أي كانت جنسيته يستدعى للحضور لدى أحد الأطراف المتعاقدة أو يحضر بمحض اختياره لهذا الغرض أمام الهيئات القضائية لدى الطرف المتعاقد الطالب يتمتع بحصانة ضد اتخاذ إجراءات جزائية بحقه أو القبض عليه أو حبسه عن أفعال أو تنفيذ أحكام سابقة

على دخوله بلد الطرف المتعاقد الطالب. ويتعين على الهيئة التي استدعت الشاهد أو الخبير إعلامه كتابة بهذه الحصانة قبل حضوره لأول مرة.

وتزول هذه الحصانة عن الشاهد أو الخبير بعد انقضاء ثلاثين يوما على تاريخ استغناء الهيئات القضائية لدى الطرف المتعاقد الطالب عن وجوده في بلده دون أن يغادره مع عدم قيام ما يحول دون ذلك لأسباب خارجة عن إرادته أو إذا عاد إليه بمحض اختياره بعد أن غادره.

ولا يمكن أن تسلط أية عقوبة أو تتخذ أية وسيلة جبر ضد هذا الشاهد أو الخبير الذي لم يلب الاستدعاء للحضور.

المادة الثامنة والعشرون:

للشاهد أو الخبير الحق في تقاضي مصاريف السفر والإقامة وما فاته من أجر أو كسب من الطرف المتعاقد الطالب كما يحق للخبير المطالبة بأتعابه نظير الإدلاء برأيه، ويحدد ذلك كله بناء على التعريفات والأنظمة المعمول بها لدى الطرف المتعاقد الطالب وتبين في أوراق الاستدعاء المبالغ التي تستحق للشاهد أو الخبير و يدفع الطرف المتعاقد الطالب مقدما هذه المبالغ إذا طلب الشاهد أو الخبير ذلك.

المادة التاسعة والعشرون: يلتزم كل طرف متعاقد بنقل الشخص المسجون لديه الذي يتم استدعاؤه وفقا لأحكام هذه الاتفاقية للمثول أمام الهيئة القضائية لدى أي طرف متعاقد آخر يطلب سماع شهادته أو رأيه بوصفه شاهدا أو خبيرا ويتحمل الطرف المتعاقد الطالب نفقات نقله.

ويلتزم الطرف المتعاقد الطالب بإبقائه مسجونا وإعادته في أقرب وقت أو في الأجل الذي يحدده الطرف المتعاقد المطلوب منه، وذلك مع مراعاة أحكام المادة 27 من هذه الاتفاقية.

ويجوز للطرف المتعاقد المطلوب إليه نقل الشخص المسجون لديه وفقا لهذه المادة أن يرفض نقله في الحالات التالية:

أ–إذا كان وجوده ضروريا لدى الطرف المتعاقد المطلوب إليه نقله بسبب إجراءات جزائية يجرى اتخاذها.

ب–إذا كان من شأن نقله إلى الطرف المتعاقد الطالب إطالة مدة سجنه.

ج-إذا كان ثمة اعتبارات خاصة أو اعتبارات لا يمكن التغلب عليها تحول دون نقله إلى بلد الطرف المتعاقد الطالب.

الباب الرابع:

تبادل المعلومات عن السوابق القضائية

المادة الثلاثون:

يرسل كل طرف متعاقد إلى كل واحد من الأطراف المتعاقدة الأخرى بيانات عن الأحكام القضائية النهائية الصادرة ضد مواطنيه أو الأشخاص المولودين أو المقيمين في بلده والمقيدة في سجل السوابق القضائية وفقا لتشريعه الداخلي.

المادة الواحدة والثلاثون:

في حالة توجيه اتهام من الهيئة القضائية أو غيرها من هيئات التحقيق والادعاء لدى أحد الأطراف المتعاقدة يجوز لتلك الهيئات الحصول مباشرة من الجهة المختصة على مستخرج من سجل السوابق القضائية الخاصة بالشخص الموجه إليه الاتهام.

المادة الثانية والثلاثون:

في غير حالة الاتهام يجوز للهيئات القضائية أو الإدارية لدى أحد الأطراف المتعاقدة الحصول من الجهات المختصة على مستخرج من سجل السوابق القضائية الموجودة لدى طرف متعاقد آخر وذلك في الأحوال والحدود المنصوص عليها في تشريعه الداخلي.

القسم الرابع الاختصاص والاعتراف بالأحكام الصادرة في القضايا المدنية والتجارية وقضايا الأحوال الشخصية وتنفيذها

الباب الأول :الاختصاص

المادة الثالثة والثلاثون:

تختص محاكم كل طرف متعاقد بالفصل دون سواها في الأمور التالية:

أ–الحقوق العينية العقارية المتعلقة بعقار كائن ببلده.

ب–صحة أو بطلان أو حل الشركات أو الأشخاص الاعتبارية التي يوجد مقرها ببلده وكذلك في صحة أو بطلان قراراتها.

ج–صحة القيد بالسجلات العامة الموجودة ببلده.

د–صحة تسجيل براءات الاختراع وعلامات الصنع والرسوم والنماذج ونحوها من الحقوق المماثلة الواقع تسجيلها أو إيداعها ببلده.

ه–تنفيذ الأحكام إذا كان مكان التنفيذ ببلده.

المادة الرابعة والثلاثون:

في غير الأمور المنصوص عليها في المادة السابقة تعتبر محاكم الطرف المتعاقد مختصة في الحالات التالية:

أ_ إذا كان موطن أو محل إقامة المدعى عليه أو أحدهم إن تعددوا، وقت افتتاح الدعوى موجودا ببلد ذلك الطرف المتعاقد أو آان له به من يمثله. ويقصد بالموطن بالنسبة للشخص الطبيعي محل إقامته المعتاد أو محل نشاطه فيما يخص الدعاوى المتعلقة بذلك النشاط أو موطنه المختار أو آخر موطن معلوم إذا غادره وأصبح مجهول الموطن، وبالنسبة للشخص الاعتباري مقره أو مكان مركزه أو فرعه إذا تعلقت الدعوى باستغلال هذا المركز أو الفرع وتم استدعاؤه به.

ب_ إذا كان الالتزام التعاقدي موضوع النزاع قد نفذ أو آان واجب التنفيذ لدى الطرف المتعاقد بموجب اتفاق صريح و ضمني.

ج_ في حالات المسؤولية غير التعاقدية إذا كان الفعل المستوجب للمسؤولية قد وقع في بلد ذلك الطرف المتعاقد.

د_ إذا قبل المدعى عليه صراحة اختصاص محاكم ذلك الطرف المتعاقد سواء كان ذلك عن طريق تعيين موطن مختار أم عن طريق الاتفاق على اختصاصها.

ه_ إذا أبدى المدعى عليه دفاعه في موضوع الدعوى دون أن يدفع بعدم اختصاص المحكمة المرفوع أمامها النزاع.

و_ إذا تعلق الأمر بدعوى مقابلة أو بطلبات عارضة وكانت هذه المحاكم مختصة بالنظر في الدعوى الأصلية بموجب أحكام هذه الاتفاقية.

ز_ إذا تعلقت الدعوى بالأهلية أو الأحوال الشخصية لمواطني الطرف المتعاقد المنتسبين إليه بجنسيتهم وقت رفع الدعوى.

المادة الخامسة والثلاثون:

يجب على محاكم كل طرف متعاقد التصريح تلقائيا بعدم الاختصاص بالنظر في الدعاوى المرفوعة إليها بصفة أصلية:

أ_ إذا كان موضوعها قد اختصت به محاآم طرف متعاقد آخر دون سواها وفقا للمادة33

ب_ إذا لم يحضر المدعى عليه أو حضر وتمسك بعدم الاختصاص وذلك في الحالات المبينة بالفقرات أ.ب.ج من المادة34

المادة السادسة والثلاثون:

إذا رفعت دعاوى متحدة في الأشخاص والموضوع والسبب أمام عدة محاكم مختصة طبقا لأحكام هذه الاتفاقية انعقد الاختصاص للمحكمة التي رفعت إليها الدعوى أولا، وذلك دون الإخلال بقواعد الاختصاص المنصوص عليها في المادة 33 من هذه الاتفاقية.

الباب الثاني :الاعتراف بالأحكام

المادة السابعة والثلاثون:

ما تصدره المحاكم القائمة ببلد أحد الأطراف المتعاقدة في الدعاوى المدنية وبما في ذلك الأحكام المتعلقة بالأحوال الشخصية وبالحقوق المدنية الصادرة عن محاكم جزائية وفي الدعاوى التجارية بمقتضى صلاحياتها القضائية والولائية يكون له قانونا ببلدان الأطراف الأخرى قوة الأمر المقتضى به إذا توفرت فيه الشروط التالية:

أ_ أن يكون الحكم صادرا عن هيئة قضائية مختصة طبقا لقواعد الاختصاص الدولي المقرر لدى الأطراف المتعاقدة المطلوب إليها الاعتراف أو التنفيذ أو مختصة بمقتضى أحكام الباب السابق.

ب_ أن يكون المحكوم عليه قد وقع استدعاؤه أو تمثيله أو معاينة تخلفه حسب قانون البلد الذي صدر فيه الحكم وحسب أحكام هذه الاتفاقية.

ج_ أن يكون الحكم قد اكتسب قوة الأمر المقضي به .وأصبح قابلا للتنفيذ بمقتضى قانون البلد الذي صدر فيه.

د_ ألا يكون الحكم مشتملا على ما يخالف النظام العام في البلد الذي يطلب منه الاعتراف أو الأمر بالتنفيذ.

ه_ ألا يكون الحكم مخالف لحكم صادر بين نفس الخصوم في ذات الحق محلا وسببا وحائزا لقوة الأمر المقتضى به ببلد الطرف المتعاقد المطلوب إليه الاعتراف أو الأمر بالتنفيذ أو ببلد آخر وكان معترفا به لدى الطرف المتعاقد المطلوب إليه الاعتراف والتنفيذ.

و _ألا يكون الحكم صادرا على خلاف ما اقتضته أحكام المادتين 35 و36

المادة الثامنة والثلاثون:

لا تسري القواعد المقررة في هذا الباب على ما يلي:

أ_ الأحكام الصادرة ضد الطرف المتعاقد المطلوب إليه الأمر بالتنفيذ أو ضد أحد موظفيه عن أعمال قام بها أثناء الوظيفة أو بسببها.

أ_ الأحكام التي يتنافى الاعتراف بها أو الأمر بتنفيذها مع المعاهدات والاتفاقيات الدولية المعمول بها في بلد الطرف المتعاقد المطلوب إليه الأمر بالتنفيذ.

ج_الأحكام الصادرة في مادة الإفلاس والصلح الاحتياطي والتسوية القضائية والإعسار وفي مادة الضرائب والرسوم والأحكام الوقتية والتحفظية.

الباب الثالث :تنفيذ الأحكام

المادة التاسعة والثلاثون:

يصدر الأمر بتنفيذ الحكم بناء على طلب ممن له مصلحة في التنفيذ وذلك من طرف الجهة المختصة بمقتضى قانون البلد الذي يطلب فيه. وإجراءات طلب الأمر بالتنفيذ تخضع لقانون البلد الذي يطلب فيه.

المادة الأربعون: تقتصر الجهة المختصة على التحقق مما إذا آان الحكم المطلوب تنفيذه مستوفيا لجميع الشروط الواردة بالمواد السابقة حتى يمكنه التمتع قانونيا بقوة الأمر المقضي به .وهي تقوم بذلك من تلقاء نفسها وتثبت النتيجة بقرارها. ولا يصدر الأمر بالتنفيذ إذا كان الحكم المطلوب تنفيذه موضع طعن غير عادي. وللجهة المختصة إذا قبلت طلب التنفيذ أن تأمر عند الاقتضاء باتخاذ التدابير اللازمة لإشهار الحكم المطلوب تنفيذه كما لو كان صادرا بنفس البلد الذي أمر بتنفيذه بترابه. ويجوز أن يشمل الأمر بالتنفيذ جميع فروع الحكم أو بعضها إن كانت قابلة للتجزئة.

المادة الواحدة والأربعون:

لا يمكن أن تنفذ إجباريا الأحكام المشار إليها في المادة 37 ويتخذ في شأنها أي إجراء رسمي ببلد أحد الأطراف المتعاقدة إلا بعد الأمر بتنفيذها في هذا البلد.

المادة الثانية والأربعون:

تسري آثار الأمر بالتنفيذ على جميع الأشخاص المشمولين به المقيمين بالبلد الصادر فيه الأمر بالتنفيذ.

ويحرز الحكم الذي صدر الأمر بتنفيذه بداية من تاريخ صدور هذا الأمر نفس القوة التنفيذية التي تحرزها الأحكام الصادرة من نفس المحكمة التي أصدرت الأمر بالتنفيذ.

المادة الثالثة والأربعون:

يجب على من يحتج بحكم حائز على قوة الأمر المقضي أو يطلب تنفيذه أن يقدم ما يلي:

أ_ نسخة تنفيذية من الحكم تتوفر فيها جميع الشروط اللازمة لصحتها.

ب_ المحضر الأصلي الذي وقع بمقتضاه الإعلام بالحكم.

ج_شهادة من كتابة الضبط المختصة تثبت أنه لم يقع الطعن في الحكم بالطرق العادية أو غير العادية.

د_ نسخة رسمية من محضر الاستدعاء الموجه للطرف المحكوم عليه غيابيا.

الباب الرابع :الاعتراف بأحكام المحكمين وتنفيذها

المادة الرابعة والأربعون: يعترف بأحكام المحكمين الصادرة في بلدان الأطراف المتعاقدة وتنفذ لديها بنفس الكيفية المتبعة لتنفيذ الأحكام المنصوص عليها

في الباب السابق أيا كانت جنسية المشمولين بها مع مراعاة القواعد القانونية لدى الطرف المتعاقد المطلوب لديه التنفيذ. ولا يجوز رفض الأمر بتنفيذها إلا في الحالات التالية:

أ_ إذا كان قانون الطرف المتعاقد المطلوب إليه الاعتراف بحكم المحكمين أو تنفيذه لا يجيز حل موضوع النزاع عن طريق التحكيم.

ب_ إذا كان حكم المحكمين صادرا تنفيذا لشرط أو لعقد تحكيم باطل أو لم يصبح نهائيا.

ج_ إذا كان المحكمون غير مختصين طبقا لعقد أو شرط التحكيم أو طبقا للقانون الذي صدر حكم المحكمين بمقتضاه.

د_ إذا كان الخصوم لم يستدعوا للحضور على الوجه الصحيح.

ه_ إذا كان في حكم المحكمين ما يخالف النظام العام لدى الطرف المتعاقد المطلوب إليه التنفيذ.

المادة الخامسة والأربعون:

تطبق أحكام هذا القسم على الشخص الطبيعي والاعتباري مهما كانت جنسيته.

المادة السادسة والأربعون:

لا يجوز إلزام طالبي التنفيذ من مواطني الأطراف المتعاقدة تقديم رسم أو تأمين أو كفالة لا يلزم بها مواطنو البلد المطلوب إليه التنفيذ، كما لا يجوز حرمانهم مما يتمتع به هؤلاء من حق في المساعدة القضائية أو الإعفاء من الرسوم القضائية.

القسم الخامس:

تسليم المتهمين والمحكوم عليهم

المادة السابعة والأربعون:

يلتزم كل طرف من الأطراف المتعاقدة بان يسلم الأشخاص الموجودين لديه الموجه إليهم الاتهام لدى الجهات المختصة أو المحكوم عليهم من الهيئات القضائية لدى الطرف المتعاقد طالب التسليم وذلك وفقا للقواعد والشروط الواردة بهذا القسم.

المادة الثامنة والأربعون:

يكون التسليم واجبا بالنسبة للأشخاص الآتي بيانهم:

أ_ من وجه إليهم الاتهام عن أفعال معاقب عليها بمقتضى قوانين كل الطرفين المتعاقدين–طالب التسليم والمطلوب إليه التسليم– بعقوبة سالبة للحرية مدتها سنة أو بعقوبة أشد في قانون أي من الطرفين –أيا كان الحدان الأقصى والأدنى في تدرج العقوبة المنصوص عليها.

ب_من حكم عليهم حضوريا أو غيابا من محاكم الطرف المتعاقد الطالب بعقوبة سالبة للحرية لمدة سنة أو بعقوبة أشد عن أفعال المعاقب عليها بمقتضى قانون الطرف المتعاقد المطلوب إليه التسليم.

المادة التاسعة الأربعون:

لا يجوز التسليم إذا كانت الجريمة التي طلب من أجلها معتبرة في نظر الطرف المطلوب إليه التسليم جريمة ذات صبغة سياسية أو مرتبطة بها.

ولا يعتبر من قبيل الجرائم ذات الصبغة السياسية الاعتداء على حياة ملوك وقادة ورؤساء وأولياء عهد دول الأطراف المتعاقدة.

المادة الخمسون:

لا يجوز التسليم في الحالات الآتية:

أ_ إذا كانت الجريمة التي طلب من أجلها قد ارتكبت بتراب الطرف المطلوب إليه التسليم.

ب_ إذا كانت الجريمة قد صدر بشأنها حكم نهائي لدى الأطراف المتعاقدة المطلوب إليه التسليم.

ج_ إذا انقضت الدعوى أو سقطت العقوبة لأي سبب كان بمقتضى تشريع الطرف الطالب أو المطلوب إليه التسليم عند وصول طلب التسليم.

دـ إذا انت الجريمة قد ارتكبت خارج البلد المتعاقد الطالب من شخص لا يحمل جنسيته وكان تشريع الطرف المطلوب إليه التسليم لا يجيز توجيه الاتهام عن مثل هذه الجريمة إذا ارتكبت خارج بلده من مثل هذا الشخص.

هـ إذا كانت الجريمة موضوع تتبع داخل بلد الطرف المطلوب إليه أو إذا سبق أن صدر حكم بشأنها من أحد الأطراف المتعاقدة أو من دولة أخرى.

المادة الواحدة والخمسون:

لا يجوز لأي طرف من الأطراف المتعاقدة تسليم مواطنيه ويتعهد في الحدود التي يمتد إليها اختصاصه بتوجيه اتهام ضد من يرتكب منهم لدى أي من الأطراف المتعاقدة الأخرى جرائم معاقب عليها في قانون كل من الدولتين بعقوبة سالبة للحرية مدتها سنة أو بعقوبة أشد لدى أي من الطرفين المتعاقدين.

المادة الثانية والخمسون:

يجوز عدم تلبية طلب التسليم إذا كانت الجرائم التي وقع من أجلها الطلب تنحصر في الإخلال بواجبات عسكرية.

المادة الثالثة والخمسون:

في مواد الرسوم والضرائب والجمارك والنقد يجوز التسليم حسب الشروط المقررة في هذه الاتفاقية بحسب ما يتفق عليه بتبادل الرسائل بالنسبة لكل جريمة أو نوع من الجرائم المعينة بصورة خاصة.

المادة الرابعة والخمسون:

يقدم طلب التسليم كتابة من وزارة أو أمانة العدل لدى الطرف المتعاقد الطالب مباشرة إلى وزارة أو أمانة العدل لدى الطرف المطلوب إليه التسليم ويجب أن يكون طلب التسليم مصحوبا بالوثائق التالية:

أ_ إذا كان الطلب خاصا بشخص قيد التحقيق .فيرفق به أمر بإلقاء القبض من الجهة القضائية المختصة مع عرض موجز لوقائع الجريمة المتابع من أجلها كما ترفق به نسخة مصادق عليها للنص القانوني المنطبق على تلك الجريمة ونسخة رسمية من مستندات التحقيق إن وجدت.

ب_ إذا كان الطلب خاصا بشخص حكم عليه بمقتضى حكم قابل للتنفيذ فترفق به نسخة مطابقة للأصل من ذلك الحكم.

المادة الخامسة والخمسون:

في الحالات المستعجلة وبناء على طلب الجهة المختصة لدى الطرف الطالب يوقف الشخص إيقافا مؤقتا ريثما يصل طلب التسليم والوثائق الذكورة في المادة السابقة.

ويوجه طلب الإيقاف إلى الجهة المختصة لدى الطرف المطلوب إليه مباشرة عن طريق البريد أو البرق أو بأي طريق آخر يترك أثرا آتابيا ويؤآد في نفس الوقت عن طريق وزارة أو أمانة العدل لدى الطرف الطالب إلى وزارة أو أمانة العدل لدى الطرف المطلوب إليه التسليم ويجب أن يذآر فيه وجود الوثائق المبينة في المادة السابقة والإعلان عن العزم على إرسال طلب التسليم آما تذآر الجريمة التي تدعو إلى طلب التسليم وتاريخ ارتكابها ومكانها مع بيان أوصاف الشخص المطلوب بقدر الإمكان وتحاط الجهة طالبة التسليم علما بما آل طلبها دون تأخير.

المادة السادسة والخمسون:

إذا لم يتسلم الطرف المتعاقد المطلوب إليه التسليم إحدى الوثائق المذكورة في المادة الرابعة والخمسين خلال ثلاثين يوما بعد وقوع الإيقاف المؤقت أمكن الإفراج عنه غير أن الإفراج لا يحول دون إيقافه من جديد و تسليمه إذا ما استكمل طلب التسليم فيما بعد.

المادة السابعة والخمسون:

إذا تبين للطرف المتعاقد المطلوب إليه التسليم أنه يحتاج إلى معلومات إضافية للتحقيق مما إذا كانت الشروط المقررة في هذا القسم مستوفاة كلها ورأى أنه من الممكن تدارك ذلك النقص فانه يبلغ الأمر عن طريق وزارة أو أمانة العدل لدى الطرف المطلوب إليه التسليم إلى وزارة أو أمانة العدل لدى الطرف الطالب قبل أن يرفض الطلب ويجوز للطرف المتعاقد المطلوب إليه ، أن يحدد أجلا للحصول على هذه المعلومات.

المادة الثامنة والخمسون:

تفصل الجهة المختصة لدى كل طرف من الأطراف المتعاقدة في طلبات التسليم المقدمة لها وفقا للقانون النافذ وقت تقديم الطلب، ويعلم الطرف المطلوب منه التسليم الجهة المختصة لدى الطرف الطالب بقراره في هذا الشأن ويجب تعليل قرار الرفض الكلي أو الجزئي وفي حالة القبول يحاط الطرف الطالب علما بمكان وتاريخ التسليم. وعلى الطرف الطالب أن يتسلم الشخص المطلوب في التاريخ والمكان المحددين لذلك فإذا لم يتم تسلم الشخص في المكان والتاريخ المحددين، يجوز الإفراج عنه بعد مرور خمسة عشر يوما على هذا التاريخ، وعلى أية حال فانه يحتم الإفراج عنه بانقضاء ثلاثين يوما على التاريخ المحدد للتسليم دون تمامه، ولا يجوز المطالبة بتسليمه مرة أخرى عن الفعل أو الأفعال إلى طلب من أجلها التسليم، وعلى أنه إذا حالت ظروف استثنائية دون تسليمه أو تسلمه وجب على الطرف الذي يهمه الأمر أن يعلم الطرف الآخر بذلك

قبل انقضاء الأجل، ويتفق الطرفان على أجل نهائي للتسليم يخلى سبيل الشخص عند انقضائه، ولا تجوز المطالبة بتسليمه بعد ذلك الفعل عن نفس الفعل أو الأفعال التي طلب من أجلها التسليم.

المادة التاسعة والخمسون: إذا وردت على الطرف المطلوب منه التسليم عدة طلبات من الأطراف الأخرى، سواء أكانت من أجل الجريمة نفسها أم من أجل جرائم مختلفة، فإنه يفصل في تلك الطلبات بمطلق الحرية آخذا بعين الاعتبار جميع الظروف وبنوع خاص إمكان وقوع التسليم فيما بعد بين الأطراف الطالبة وتاريخ ورود الطلبات وخطورة الجريمة ومكان ارتكابها.

المادة الستون: إذا تقرر تسليم الشخص المطلوب ، تضبط وتسلم إلى الطرف الطالب، بناء على طلبه، الأشياء المتحصلة من الجريمة أو المستعملة فيها أو المتعلقة بها والتي يمكن أن تتخذ دليلا عليها والموجودة في حيازة الشخص المطلوب تسليمه وقت القبض عليه أو تكشف فيما بعد.

ويجوز تسليم الأشياء المشار إليها حتى ولو لم يتم تسليم الشخص المطلوب بسبب هربه أو وفاته، وكل ذلك مع الاحتفاظ بالحقوق المكتسبة للطرف المطلوب إليه التسليم أو للغير على هذه الأشياء، ومع عدم الإخلال بأحكام القوانين النافذة لدى الطرف المطلوب إليه التسليم يجب ردها إلي الطرف المطلوب إليه التسليم على نفقة الطرف الطالب في أقرب اجل متى ثبتت هذه الحقوق وذلك عقب

الانتهاء من إجراءات الاتهام التي يباشرها الطرف الطالب. ويجوز للطرف المطلوب إليه التسليم الاحتفاظ مؤقتا بالأشياء المحجوزة إذا رأى حاجته إليها في إجراءات جزائية كما لا يجوز له عند إرسالها أن يحتفظ بالحق في استردادها لنفس السبب مع التعهد بإعادتها بدوره عندما يتسنى له ذلك.

المادة الواحدة والستون: إذا وجه اتهام إلى الشخص المطلوب تسليمه أو كان محكوما عليه لدى الطرف المطلوب إليه التسليم عن جريمة خلاف تلك التي طلب من أجلها التسليم وجب على هذا الطرف رغم ذلك أن يبت في طلب التسليم و أن يعلم الطرف الطالب بقراره فيه وفقا للشروط المنصوص عليها في المادة (58) من هذه الاتفاقية وفي حالة القبول يؤجل تسليم الشخص المطلوب حتى تنتهي محاكمته لدى الطرف المطلوب إليه التسليم وإذا كان محكوما عليه، حتى يتم تنفيذ العقوبة المحكوم بها ويتبع في هذه الحالة ما نصت عليه المادة (58) المشار إليها. ويجوز للطرف المطلوب إليه تسليم الشخص المطلوب مؤقتا للمثول أمام الهيئات القضائية لدى الطرف الطالب ضمن الشروط التي يحددها الطرفان.

المادة الثانية والستون: لا يجوز توجيه الاتهام إلي الشخص الذي سلم أو محاكمته حضوريا أو سجنه تنفيذا لعقوبة محكوم بها عن جريمة سابقة لتاريخ التسليم غير تلك التي سلم من أجلها و الجرائم المرتبطة بها أو الجرائم التي ارتكبها بعد التسليم إلا في الحالات التالية:

أ_ إذا كان الشخص المسلم قد أتيحت له حرية ووسيلة الخروج من بلد الطرف المسلم إليه و لم يغادره خلال ثلاثين يوما بعد الإفراج عنه نهائيا أو خرج منه وعاد إليه باختياره.

ب_ إذا وافق على ذلك الطرف الذي سلمه وذلك بشرط تقديم طلب جديد مرفق بالوثائق المنصوص عليها في المادة (54)من هذه الاتفاقية وبمحضر قضائي يتضمن أقوال الشخص المسلم بشأن امتداد التسليم ويشار فيه إلى انه أتيحت له فرصة تقديم مذكرة دفاع إلى الجهة المختصة لدى الطرف المطلوب إليه التسليم. وإذا وقع أثناء الإجراءات تغيير وصف الجريمة المنسوبة إلى الشخص المسلم فإنه لا يقع تتبعه ولا يحاكم إلا إذا كان التسليم جائزا في الجريمة حسب وصفها الجديد.

المادة الثالثة والستون: لا يجوز لطرف متعاقد تسليم الشخص المسلم إليه، إلى طرف آخر متعاقد أو غير متعاقد إلا بعد موافقة الطرف الذي سلمه .غير أنه لا يحتاج إلى تلك الموافقة إذا بقي الشخص المسلم إليه بترابه أو عاد إليه باختياره حسب الشروط المقررة بالمادة السابقة.

المادة الرابعة والستون: توافق الأطراف المتعاقدة على مرور الشخص المقرر تسليمه إلى أي منها من دولة أخرى عبر أراضيها وذلك بناء على طلب يوجه إليها، ويجب أن يكون الطلب مؤيدا بالوثائق اللازمة لإثبات أن الأمر متعلق بجريمة يمكن أن تؤدي إلى التسليم طبقا لأحكام هذه الاتفاقية.

وفي حالة استخدام الطرق الجوية لنقل الشخص المقرر تسليمه تتبع القواعد التالية:

ا_ إذا لم يكن من المقرر هبوط الطائرة يقوم الطرف الطالب بإعلام الدولة التي ستعبر الطائرة فضاءها بوجود الوثائق المنصوص عليها في المادة (54) من هذه الاتفاقية.

وفي حالة الهبوط الاضطراري يجوز للطرف الطالب طبقا لأحكام المادة (55) من هذه الاتفاقية طلب إلقاء القبض على الشخص المقرر تسليمه ريثما يوجه طلبا بالمرور وفقا للشروط المنصوص عليها في الفقرة الأولى من هذه المادة إلى الدولة التي هبطت الطائرة في أراضيها.

ب_ إذا كان من المقرر هبوط الطائرة وجب على الطرف الطالب أن يقدم طلبا بالمرور وفي حالة ما إذا كانت الدولة المطلوب إليها الموافقة على المرور تطالب هي الأخرى بتسليمه فلا يتم هذا المرور إلا بعد اتفاق الطرف الطالب وتلك الدولة بشأنها.

المادة الخامسة والستون:

يتحمل الطرف المطلوب إليه التسليم جميع المصروفات المترتبة على إجراءات التسليم التي تتم فوق أراضيه ويتحمل الطرف الطالب مصروفات مرور الشخص خارج بلد الطرف المطلوب إليه التسليم.

ويتحمل الطرف الطالب جميع مصروفات عودة الشخص المسلم إلى المكان الذي آان فيه وقت تسليمه إذا ثبت عدم مسؤوليته أو حكم ببراءته.

القسم السادس:

في تنفيذ العقوبات

المادة السادسة والستون:

يجوز تنفيذ الأحكام القاضية بعقوبة سالبة للحرية في بلد أحد الأطراف المتعاقدة الموجودة فيه المحكوم عليه بناء على طلب الطرف المتعاقد الذي أصدر الحكم إذا وافق على ذلك المحكوم عليه والطرف المتعاقد المطلوب لديه التنفيذ.

المادة السابعة والستون:

يتم تنفيذ الأحكام الجزائية النهائية الصادرة لدى أحد الأطراف المتعاقدة في بلد الطرف الذي يكون المحكوم عليه المسجون من مواطنيه بناء على طلب أي من الطرفين وموافقة الطرف الآخر والموافقة الصريحة للمحكوم عليه.

وتسري مقتضيات هذه المادة على العقوبات السالبة للحرية التي تفوق مدتها) ستة اشهر.(

المادة الثامنة والستون:

تنطبق المواد التاسعة والأربعين، والخمسون، والثالثة والخمسون، والرابعة والخمسون، والسابعة والخمسون، من هذه الاتفاقية على مطالب تنفيذ العقوبات.

المادة التاسعة والستون:

يختص الطرف الجاري لديه تنفيذ العقوبة بإصدار القرارات المتعلقة بالإفراج المشروط بعد استشارة الطرف الذي تتبعه المحكمة التي أصدرت الحكم.

المادة السبعون:

يختص الطرف الذي تتبعه المحكمة التي أصدرت الحكم بإصدار العفو العام والعفو الخاص.

المادة الواحدة والسبعون:

الأحكام الصادرة من محاكم الأطراف بعقوبة مالية من أجل جريمة مهما كانت تنفذ بتراب الطرف المطلوب إليه التنفيذ وذلك حسب صيغ تضبط فيما بعد عن طريق تبادل الرسائل.

المادة الثانية والسبعون:

يتحمل الطرف الذي صدر الحكم لديه مصروفات نقل المحكوم عليه إلى بلد الطرف طالب التنفيذ ويتحمل هذا الطرف الأخير مصروفات تنفيذ العقوبة المحكوم بها.

القسم السابع :أحكام ختامية

المادة الثالثة والسبعون:

لا تنطبق أحكام القسم الرابع من هذه الاتفاقية على الأحكام الصادرة في الدعاوى المرفوعة قبل بداية العمل بها.

وتبقى في هذه الحالة أحكام الاتفاقيات القضائية الثنائية السابقة سارية المفعول.

المادة الرابعة والسبعون:

تبقى الاتفاقيات الثنائية أو المتعددة الأطراف المبرمة بين دول الاتحاد في هذا المجال سارية المفعول . وفي حالة تعارض أحكامها مع أحكام هذه الاتفاقية يتم العمل بما جاء في بنود هذه الأخيرة.

المادة الخامسة والسبعون:

يتم تعديل هذه الاتفاقية بطلب من إحدى دول الاتحاد بعد موافقة الدول الأخرى ويكون هذا التعديل ساري المفعول بعد التصديق عليه من كافة دول الاتحاد طبقا للإجراءات المنصوص عليها في المادة التالية.

المادة السادسة والسبعون:

تخضع هذه الاتفاقية للتصديق من قبل كافة الدول الأعضاء وفقا للإجراءات المعمول بها في كل منها، وتدخل حيز التنفيذ بعد إيداع وثائق المصادقة عليها من طرف هذه الدول لدى الأمانة العامة لاتحاد المغرب العربي التي تقوم بإشعار الدول الأعضاء بذلك.

وقعت هذه الاتفاقية في خمسة نصوص أصلية تتساوى جميعها في الحجية القانونية بمدينة رأس لا نوف بالجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى بتاريخ 23 و03/24/ 1991م

عن الجمهورية التونسية

الحبيب بن يحى

وزير الشؤون الخارجية

عن الجماهيرية العربية الليبية

الشعبية الاشتراكية العظمى

إبراهيم البشاري

أمين اللجنة الشعبية للاتصال الخارجي والتعاون الدولي

عن المملكة المغربية

عبد اللطيف الفيلالي

وزير الدولة المكلف بالشؤون الخارجية والتعاون

عن الجمهورية الجزائرية

الديمقراطية الشعبية

سيد أحمد غزالي

وزير الشؤون الخارجية

عن الجمهورية الإسلامية الموريتانية

حسني ولد ديدي

وزير الشؤون الخارجية والتعاون

نص مشروع" الشرق الأوسط الكبير "الأمريكي المقدم إلى قمة الدول الثماني المنعقد في الولايات المتحدة في يونيو ٢٠٠٤

يمثل" الشرق الأوسط الكبير "تحديا وفرصة فريدة للمجتمع الدولي .وساهمت" النواقص " الثلاثة التي حددها الكتاب العرب لتقريري الأمم المتحدة حول التنمية البشرية العربية للعامين ٢٠٠٢ و ٢٠٠٣ – الحرية، المعرفة، وتمكين النساء –في خلق الظروف التي تهدد المصالح الوطنية لكل أعضاء مجموعة ال ٨ .وطالما تزايد عدد الأفراد المحرومين من حقوقهم السياسية والاقتصادية في المنطقة، سنشهد زيادة في التطرف والإرهاب والجريمة الدولية والهجرة غير المشروعة .إن الإحصائيات التي تصف الوضع الحالي في" الشرق الأوسط الكبير "مروعة :

–مجموع إجمالي الدخل المحلي لبلدان الجامعة العربية ال ٢٢ هو أقل من نظيره في أسبانيا.

–حوالي ٤٠ % من العرب البالغين –٦٥ مليون شخص –أميون، وتشكل النساء ثلثي هذا العدد.

– .سيدخل أكثر من ٥٠ مليونا من الشباب سوق العمل بحلول ٢٠١٠ ، وسيدخلها ١٠٠ مليون بحلول ٢٠٢٠

وهناك حاجة لخلق ما لا يقل عن ٦ ملايين وظيفة جديدة لامتصاص هؤلاء الوافدين الجدد إلى سوق العمل.

– .إذا استمرت المعدلات الحالية للبطالة، سيبلغ معدل البطالة في المنطقة ٢٥ مليونا بحلول ٢٠١٠

–يعيش ثلث المنطقة على أقل من دولارين في اليوم .ولتحسين مستويات المعيشة، يجب ان يزداد النمو الاقتصادي في المنطقة أكثر من الضعف من مستواه الحالي الذي هو دون ٣ في المائة إلى ٦ في المائة على الأقل.

–في إمكان ٦،١ في المائة فقط من السكان استخدام الإنترنت، وهو رقم أقل مما هو عليه في أي منطقة أخرى في العالم، بما في ذلك بلدان أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى.

–لا تشغل النساء سوى ٥،٣ في المائة فقط من المقاعد البرلمانية في البلدان العربية، بالمقارنة، على سبيل المثال، مع ٤،٨ في المائة في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى.

–عبر ٥١ في المائة من الشبان العرب الأكبر سنا عن رغبتهم في الهجرة إلى بلدان أخرى، وفقا لتقرير التنمية البشرية العربية للعام ٢٠٠٢ ، والهدف المفضل لديهم هو البلدان الأوربية.

وتعكس هذه الإحصائيات أن المنطقة تقف عند مفترق طرق .ويمكن للشرق الأوسط الكبير أن يستمر على المسار ذاته، ليضيف كل عام المزيد من الشباب المفتقرين إلى مستويات لائقة من العمل والتعليم والمحرومين من حقوقهم السياسية .وسيمثل ذلك تهديدا مباشرا لاستقرار المنطقة، وللمصالح المشتركة لأعضاء مجموعة ال ٨

البديل هو الطريق إلى الإصلاح .ويمثل تقريرا التنمية البشرية العربية نداءات مقنعة وملحة للتحرك في الشرق الأوسط الكبير .وهي نداءات يرددها نشطاء وأكاديميون والقطاع الخاص في أرجاء المنطقة .وقد استجاب بعض الزعماء في الشرق الأوسط الكبير بالفعل لهذه النداءات واتخذوا خطوات في اتجاه الإصلاح السياسي والاجتماعي والاقتصادي .وأيدت بلدان مجموعة ال ٨، بدورها، هذه الجهود بمبادراتها الخاصة للإصلاح في منطقة الشرق الأوسط .وتبين "الشراكة الأوربية المتوسطية"، و"مبادرة الشراكة بين الولايات المتحدة والشرق الأوسط"،

وجهود إعادة الإعمار المتعددة الأطراف في أفغانستان والعراق التزام مجموعة ال ٨ بالإصلاح في المنطقة.

إن التغيرات الديموغرافية المشار إليها أعلاه، وتحرير أفغانستان والعراق من نظامين قمعيين، ونشوء نبضات ديمقراطية في أرجاء المنطقة، بمجموعها، تتيح لمجموعة ال ٨ فرصة تاريخية . وينبغي للمجموعة، في قمتها في سي آيلاند، أن تصوغ شراكة بعيدة المدى مع قادة الإصلاح في الشرق الأوسط الكبير، وتطلق ردا منسقا لتشجيع الإصلاح السياسي والاقتصادي والاجتماعي في المنطقة.

ويمكن لمجموعة ال ٨ ان تتفق على أولويات مشتركة للإصلاح تعالج النواقص التي حددها تقريرا الأمم المتحدة حول التنمية البشرية العربية عبر:

-تشجيع الديمقراطية والحكم الصالح.

-بناء مجتمع معرفي.

-توسيع الفرص الاقتصادية.

وتمثل أولويات الإصلاح هذه السبيل إلى تنمية المنطقة :فالديمقراطية والحكم الصالح يشكلان الإطار الذي تتحقق داخله التنمية، والأفراد الذين يتمتعون بتعليم جيد هم أدوات التنمية، والمبادرة في مجال الأعمال هي ماكينة التنمية.

أولا -:تشجيع الديمقراطية والحكم الصالح:

"توجد فجوة كبيرة بين البلدان العربية والمناطق الأخرى على صعيد الحكم القائم عل المشاركة .ويضعف هذا النقص في الحرية التنمية البشرية، وهو احد التجليات الأكثر إيلاما للتخلف في التنمية السياسية) ."تقرير التنمية البشرية، ٢٠٠٢

إن الديمقراطية والحرية ضروريتان لازدهار المبادرة الفردية، لكنهما مفقودتان إلى حد بعيد في أرجاء الشرق الأوسط الكبير .وفي تقرير" فريدوم هاوس "للعام ٢٠٠٣ ، كانت إسرائيل البلد الوحيد في الشرق الأوسط الكبير الذي صنف بأنه" حر"، ووصفت أربعة بلدان أخرى فقط بأنها" حرة جزئيا ."ولفت تقرير التنمية البشرية العربية إلى انه من بين سبع مناطق في العالم، حصلت البلدان العربية على أدنى درجة في الحرية في أواخر التسعينات .وأدرجت قواعد

البيانات التي تقيس" التعبير عن الرأي والمساءلة "المنطقة العربية في المرتبة الأدنى في العالم . بالإضافة إلى ذلك، لا يتقدم العالم العربي إلا على أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى على صعيد تمكين النساء .ولا تنسجم هذه المؤشرات المحبطة إطلاقا مع الرغبات التي يعبر عنها سكان المنطقة.

في تقرير التنمية البشرية العربية للعام ٢٠٠٣ ، على سبيل المثال، تصدر العرب لائحة من يؤيد، في أرجاء العالم، الرأي القائل بان" الديمقراطية أفضل من أي شكل آخر للحكم"، وعبروا عن أعلى مستوى لرفض الحكم الاستبدادي ويمكن لمجموعة ال ٨ أن تظهر تأييدها للإصلاح الديمقراطي في المنطقة عبر التزام ما يلي:

-مبادرة الانتخابات الحرة

في الفترة بين ٢٠٠٤ و ٢٠٠٦ ، أعلنت بلدان عدة في الشرق الأوسط الكبير)٢ (نيتها إجراء انتخابات رئاسية أو برلمانية أو بلدية. وبالتعاون مع تلك الدان التي تظهر استعدادا جديا لإجراء انتخابات حرة ومنصفة، يمكن لمجموعة ال ٨ أن تقدم بفاعلية مساعدات لمرحلة ما قبل الانتخابات ب: تقديم مساعدات تقنية، عبر تبادل الزيارات أو الندوات، لإنشاء أو تعزيز لجان انتخابية مستقلة لمراقبة الانتخابات والاستجابة للشكاوى وتسلم التقارير.

-تقديم مساعدات تقنية لتسجيل الناخبين والتربية المدنية إلى الحكومات التي تطلب ذلك، مع تركيز خاص على الناخبات.

-الزيارات المتبادلة والتدريب على الصعيد البرلماني

من أجل تعزيز دور البرلمانات في مقرطة البلدان، يمكن لمجموعة ال ٨ ان ترعى تبادل زيارات لأعضاء البرلمانات، مع تركيز الاهتمام على صوغ التشريعات وتطبيق الإصلاح التشريعي والقانوني وتمثيل الناخبين.

-معاهد للتدريب على القيادة خاصة بالنساء

تشغل النساء ٥،٣ في المائة فقط من المقاعد البرلمانية في البلدان العربية .ومن أجل زيادة مشاركة النساء في الحياة السياسية والمدنية، يمكن لمجموعة ال ٨ ان ترعى معاهد تدريب خاصة بالنساء تقدم تدريبا على القيادة للنساء المهتمات بالمشاركة في التنافس الانتخابي على مواقع في

الحكم أو إنشاء/تشغيل منظمة غير حكومية. ويمكن لهذه المعاهد أن تجمع بين قياديات من بلدان مجموعة ال ٨ والمنطقة.

-المساعدة القانونية للناس العاديين

في الوقت الذي نفذت فيه الولايات المتحدة والاتحاد الأوربي والأمم المتحدة والبنك الدولي بالفعل مبادرات كثيرة لتشجيع الإصلاح القانوني والقضائي، فإن معظمها يجرى على المستوى الوطني في مجالات مثل التدريب القضائي والإدارة القضائية وإصلاح النظام القانوني . ويمكن لمبادرة من مجموعة ال ٨ أن تكمل هذه الجهود بتركيز الانتباه على مستوى الناس العاديين في المجتمع، حيث يبدأ التحسس الحقيقي للعدالة .ويمكن لمجموعة ال ٨ أن تنشئ وتمول مراكز يمكن للأفراد أن يحصلوا فيها على مشورة قانونية بشأن القانون المدني أو الجنائي أو الشريعة، ويتصلوا بمحامي الدفاع) وهي غير مألوفة إلى حد كبير في المنطقة .(كما يمكن لهذه المراكز أن ترتبط بكليات الحقوق في المنطقة.

-مبادرة وسائل الإعلام المستقلة

يلفت تقرير التنمية البشرية العربية إلى هناك أقل من ٥٣ صحيفة لكل ١٠٠٠ مواطن عربي، بالمقارنة مع٢٨٥ صحيفة لكل ألف شخص في البلدان المتطورة، وأن الصحف العربية التي يتم تداولها تميل إلى أن تكون ذات نوعية رديئة .ومعظم برامج التلفزيون في المنطقة تعود ملكيته إلى الدولة أو يخضع لسيطرتها، وغالبا ما تكون النوعية رديئة، إذ تفتقر البرامج إلى التقارير ذات الطابع التحليلي والتحقيقي .ويقود هذا النقص إلى غياب اهتمام الجمهور وتفاعله مع وسائل الإعلام المطبوعة، ويحد من المعلومات المتوافرة للجمهور. ولمعالجة ذلك، يمكن لمجموعة ال ٨ أن:

-ترعى زيارات متبادلة للصحفيين في وسائل الإعلام المطبوعة والإذاعية.

-ترعى برامج تدريب لصحفيين مستقلين

–تقدم زمالات دراسية لطلاب كي يداوموا في مدارس للصحافة في المنطقة أو خارج البلاد، وتمول برامج لإيفاد صحفيين أو أساتذة صحافة لتنظيم ندوات تدريب بشأن قضايا مثل تغطية الانتخابات أو قضاء فصل دراسي في التدريس في مدارس بالمنطقة.

–الجهود المتعلقة بالشفافية /مكافحة الفساد

حدد البنك الدولي الفساد باعتباره العقبة المنفردة الكبرى في وجه التنمية، وقد أصبح متأصلا في الكثير من بلدان الشرق الأوسط الكبير .ويمكن لمجموعة ال ٨

–أن تشجع على تبني" مبادئ الشفافية ومكافحة الفساد "الخاصة بمجموعة ال ٨

–أن تدعم علنا مبادرة منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية /برنامج الأمم المتحدة للتنمية في الشرق الأوسط , ومنظمات غير حكومية إستراتيجيات IFIs شمال أفريقيا، التي يناقش من خلالها رؤساء حكومات ومانحون و وطنية لمكافحة الفساد وتعزيز خضوع الحكومة للمساءلة.

–إطلاق واحد أو أكثر من البرامج التجريبية لمجموعة ال ٨ حول الشفافية في المنطقة.

–المجتمع المدني أخذا في الاعتبار أن القوة الدافعة للإصلاح الحقيقي في الشرق الأوسط الكبير يجب أن تأتي من الداخل، وبما أن أفضل الوسائل لتشجيع الإصلاح هي عبر منظمات تمثيلية، ينبغي لمجموعة ال ٨ أن تشجع على تطوير منظمات فاعلة للمجتمع المدني في المنطقة . ويمكن لمجموعة ال ٨ أن:

–تشجع حكومات المنطقة على السماح لمنظمات المجتمع المدني، ومن ضمنها المنظمات غير الحكومية الخاصة بحقوق الإنسان ووسائل الإعلام، على أن تعمل بحرية من دون مضايقة أو تقييدات.

–تزيد التمويل المباشر للمنظمات المهتمة بالديمقراطية وحقوق الإنسان ووسائل الإعلام والنساء وغيرها من المنظمات غير الحكومية في المنطقة.

–تزيد القدرة التقنية لمنظمات غير الحكومية في المنطقة بزيادة التمويل للمنظمات المحلية)مثل" مؤسسة وستمنستر "في المملكة المتحدة أو" مؤسسة الدعم الوطني للديمقراطية "الأمريكية (لتقديم التدريب للمنظمات غير الحكومية في شأن كيفية وضع برنامج والتأثير على الحكومة

وتطوير إستراتيجيات خاصة بوسائل الإعلام والناس العاديين لكسب التأييد .كما يمكن لهذه البرامج أن تتضمن تبادل الزيارات وإنشاء شبكات إقليمية.

–تمول منظمة غير حكومية يمكن أن تجمع بين خبراء قانونيين أو خبراء إعلاميين من المنطقة لصوغ تقويمات سنوية للجهود المبذولة من أجل الإصلاح القضائي أو حرية وسائل الإعلام في المنطقة) .يمكن بهذا الشأن الإقتداء بنموذج" تقرير التنمية البشرية العربية.

ثانيا –:بناء مجتمع معرفي:

"تمثل المعرفة الطريق إلى التنمية والانعتاق، خصوصا في عالم يتسم بعولمة مكثفة) ."تقرير التنمية البشرية العربية، ٢٠٠٢

لقد أخفقت منطقة الشرق الأوسط الكبير، التي كانت في وقت مضى مهد الاكتشاف العلمي والمعرفة، إلى حد بعيد، في مواكبة العالم الحالي ذي التوجه المعرفي .وتشكل الفجوة المعرفية التي تعانيها المنطقة ونزف الأدمغة المتواصل تحديا لآفاق التنمية فيها .ولا يمثل ما تنتجه البلدان العربية من الكتب سوى ١،١ في المائة من الإجمالي العالمي) حيث تشكل الكتب الدينية أكثر من ١٥ في المائة منها .(ويهاجر حوالي ربع كل خريجي الجامعات، وتستورد التكنولوجيا إلى حد كبير .ويبلغ عدد الكتب المترجمة إلى اللغة اليونانية) التي لا ينطق بها سوى ١١ مليون شخص (خمسة أضعاف ما يترجم إلى اللغة العربية.

وبالاستناد على الجهود التي تبذل بالفعل في المنطقة، يمكن لمجموعة ال ٨ أن تقدم مساعدات لمعالجة تحديات التعليم في المنطقة ومساعدة الطلاب على اكتساب المهارات الضرورية للنجاح في السوق المعولمة لعصرنا الحاضر.

–مبادرة التعليم الأساسي

يعاني التعليم الأساسي في المنطقة من نقص) وتراجع (في التمويل الحكومي، بسبب تزايد الإقبال على التعليم متماشيا مع الضغوط السكانية، كما يعاني من اعتبارات ثقافية تقيد تعليم البنات .وفي مقدور مجموعة ال ٨ السعي إلى مبادرة للتعليم الأولي في منطقة الشرق الأوسط الكبرى تشمل هذه العناصر:

–محو الأمية:

أطلقت الأمم المتحدة في ٢٠٠٣" برنامج عقد مكافحة الأمية "تحت شعار" محو الأمية كحرية ."ولمبادرة مجموعة ال ٨ لمكافحة الأمية أن تتكامل مع برنامج الأمم المتحدة، من خلال التركيز على إنتاج جيل متحرر من الأمية في الشرق الأوسط خلال العقد المقبل، مع السعي إلى خفض نسبة الأمية في المنطقة إلى النصف بحلول ٢٠١٠ وستركز مبادرة مجموعة ال ٨، مثل برنامج الأمم المتحدة، على النساء والبنات .وإذا أخذنا في الاعتبار معاناة ٦٥ مليونا من الراشدين في المنطقة من الأمية، يمكن لمبادرة مجموعة ال ٨ أن تركز أيضا على محو الأمية بين الراشدين وتدريبهم من خلال برامج متنوعة، من مناهج تدريس على الإنترنت إلى تدريب المعلمين.

-فرق محو الأمية :يمكن لمجموعة ال ٨، سعيا إلى تحسين مستوى القراءة والكتابة لدى الفتيات، إنشاء أو توسيع معاهد تدريب المعلمين مع التركيز على النساء .ولمعلمات المدارس والمختصات بالتعليم القيام في هذه المعاهد بتدريب النساء على مهنة التعليم) هناك دول تحرم تعليم الذكور للإناث(، لكي يركزن بدورهن على تعليم البنات القراءة وتوفير التعليم الأولي لهن .للبرنامج أيضا استخدام الإرشادات المتضمنة في برنامج التعليم للجميع "التابع ل"يونيسكو"، بهدف إعداد" فرق محو الأمية "التي يبلغ تعدادها بحلول ٢٠٠٨ مئة ألف معلمة.

-الكتب التعليمية :يلاحظ تقرير التنمية البشرية العربية نقصا مهما في ترجمة الكتب الأساسية في الفلسفة والأدب وعلم الاجتماع وعلوم الطبيعة، كما تلاحظ" الحالة المؤسفة للمكتبات "في الجامعات .ويمكن لكل من دول مجموعة ال ٨ تمويل برنامج لترجمة مؤلفاتها "الكلاسيكية "في هذه الحقول، وأيضا، وحيث يكون ذلك مناسبا، تستطيع الدول أو دور النشر) في شراكة بين القطاعين العام والخاص (إعادة نشر الكتب الكلاسيكية العربية الخارجة عن التداول حاليا والتبرع بها إلى المدارس والجامعات والمكتبات العامة المحلية.

-مبادرة مدارس الاكتشاف :بدأ الأردن بتنفيذ مبادرته لإنشاء" مدارس الاكتشاف " حيث يتم استعمال التكنولوجيا المتقدمة ومناهج التعليم الحديثة .ولمجموعة ال ٨ السعي إلى توسيع هذه الفكرة ونقلها إلى دول أخرى في المنطقة من طريق التمويل، من ضمنه من القطاع الخاص.

-**إصلاح التعليم** :ستقوم" المبادرة الأمريكية للشراكة في الشرق الأوسط "قبل قمة مجموعة ال ٨ المقبلة) في آذار /مارس أو نيسان /أبريل (برعاية" قمة الشرق الأوسط لإصلاح التعليم"، التي ستكون ملتقى لتيارات الرأي العام المتطلعة إلى الإصلاح والقطاع الخاص وقادة الهيئات المدنية والاجتماعية في المنطقة ونظرائهم من الولايات المتحدة والاتحاد الأوربي، وذلك لتحديد المواقع والمواضيع التي تتطلب المعالجة، والتباحث في سبل التغلب على النواقص في حقل التعليم .ويمكن عقد القمة في ضيافة مجموعة ال ٨ توخيا لتوسيع الدعم لمبادرة منطقة الشرق الأوسط الكبرى عشية عقد القمة.

-مبادرة التعليم في الإنترنت

تحتل المنطقة المستوى الأدنى من حيث التواصل مع الإنترنت .ومن الضروري تماما تجسير "الهوة الرقمية" هذه بين المنطقة وبقية العالم نظرا إلى تزايد المعلومات المودعة على الإنترنت وأهمية الإنترنت بالنسبة للتعليم والمتاجرة ولدى مجموعة ال ٨ القدرة على إطلاق شراكة بين القطاعين العام والخاص لتوفير الاتصال الكومبيوتري أو توسيعه في أنحاء المنطقة، وأيضا بين المدن والريف داخل البلد الواحد .وقد يكون من المناسب أكثر لبعض المناطق توفير الكومبيوترات في مكاتب البريد، مثلما يحصل في بلدات وقرى روسيا.

وقد يركز المشروع أولا على بلدان الشرق الأوسط الأقل استخداما للكومبيوتر) العراق، أفغانستان، باكستان، اليمن، سورية، ليبيا، الجزائر، مصر، المغرب(، والسعي، ضمن الإمكانات المالية، إلى توفير الاتصال بالكومبيوتر إلى أكثر ما يمكن من المدارس ومكاتب البريد.

ومن الممكن أيضا ربط مبادرة تجهيز المدارس بالكومبيوتر ب"بمبادرة فرق محو الأمية " المذكورة أعلاه، أي قيام مدرسي المعاهد بتدريب المعلمين المحليين على تطوير مناهج دراسية ووضعها على الإنترنت، في مشروع يتولى القطاع الخاص توفير معداته ويكون متاحا للمعلمين والطلبة.

-مبادرة تدريس إدارة الأعمال

لمجموعة ال ٨ في سياق السعي إلى تحسين مستوى إدارة الأعمال في عموم المنطقة إقامة الشراكات بين مدارس الأعمال في دول مجموعة ال ٨ والمعاهد التعليمية) الجامعات والمعاهد

المتخصصة (في المنطقة. وبمقدور مجموعة ال ٨ تمويل هيئة التعليم والمواد التعليمية في هذه المعاهد المشتركة، التي تمتد برامجها من دورة تدريبية لمدة سنة للخريجين إلى دورات قصيرة تدور على مواضيع محددة، مثل إعداد خطط العمل للشركات أو إستراتيجيات التسويق.

النموذج لهذا النوع من المعاهد قد يكون معهد البحرين للمصارف والمال، وهو مؤسسة بمدير أمريكي ولها علاقة شراكة مع عدد من الجامعات الأمريكية.

-توسيع الفرص الاقتصادية

تجسير الهوة الاقتصادية للشرق الأوسط الكبير يتطلب تحولا اقتصاديا يشابه في مداه ذلك الذي عملت به الدول الشيوعية سابقا في أوربا الشرقية .وسيكون مفتاح التحول إطلاق قدرات القطاع الخاص في المنطقة، خصوصا مشاريع الأعمال الصغيرة والمتوسطة، التي تشكل المحركات الرئيسية للنمو الاقتصادي وخلق فرص العمل .وسيكون نمو طبقة متمرسة في مجال الأعمال عنصرا مهما لنمو الديمقراطية والحرية .ويمكن لمجموعة ال ٨ في هذا السياق اتخاذ الخطوات التالية:

-مبادرة تمويل النمو

تقوية فاعلية القطاع المالي عنصر ضروري للتوصل إلى نسب أعلى للنمو وخلق فرص العمل .ولمجموعة ال ٨ أن تسعى إلى إطلاق مبادرة مالية متكاملة تتضمن العناصر التالية:

-إقراض المشاريع الصغيرة :هناك بعض المؤسسات المختصة بتمويل المشاريع الصغيرة في المنطقة لكن العاملين في هذا المجال لا يزالون يواجهون ثغرات مالية كبيرة .إذ لا يحصل على التمويل سوى خمسة في المائة من الساعين إليه، ولا يتم عموما تقديم أكثر من ٧,٠ في المائة من مجموع المال المطلوب في هذا القطاع .وبإمكان مجموعة ال ٨ المساعدة على تلافي هذا النقص من خلال تمويل المشاريع الصغيرة، معالتركيز على التمويل بهدف الربح، خصوصا للمشاريع التي تقوم بها النساء .مؤسسات الإقراض الصغير المربح قادرة على إدامة نفسها ولا تحتاج إلى تمويل إضافي للاستمرار والنمو .ونقدر أن في إمكان قرض من٤٠٠ مليون دولار إلى

٥٠٠ مليون دولار يدفع على خمس سنوات مساعدة ٢,١ مليون ناشط اقتصادي على التخلص من الفقر، ٧٥٠ ألفا منهم من النساء.

-**مؤسسة المال للشرق الأوسط الكبير** :باستطاعة مجموعة ال ٨ المشاركة في تمويل مؤسسة على طراز مؤسسة المال الدولية "للمساعدة على تنمية مشاريع الأعمال على المستويين المتوسط والكبير، بهدف التوصل إلى تكامل اقتصادي لمجال الأعمال في المنطقة .وربما الأفضل إدارة هذه المؤسسة من قبل مجموعة من قادة القطاع الخاص في مجموعة ال ٨ يقدمون خبراتهم لمنطقة الشرق الأوسط الكبير.

-**بنك تنمية الشرق الأوسط الكبير** :في إمكان مجموعة ال ٨ ومشاركة مقرضين من منطقة الشرق الأوسط الكبير نفسها، إنشاء مؤسسة إقليمية للتنمية على غرار" البنك الأوربي للإعمار والتنمية "لمساعدة الدول الساعية إلى الإصلاح على توفير الاحتياجات الأولية للتنمية . كما تستطيع المؤسسة الجديدة توحيد القدرات المالية لدول المنطقة الأغنى وتركيزها على مشاريع لتوسيع انتشار التعليم والعناية الصحية والبنى التحتية الرئيسية .ول"بنك تنمية الشرق الأوسط الكبير "هذا أن يكون مذخرا للمساعدة التكنولوجية وإستراتيجيات التنمية لبلدان المنطقة .اتخاذ قرارات الإقراض) أو المنح يجب أن تتحدد بحسب قدرة البلد المقترض على القيام بإصلاحات ملموسة.

-**الشراكة من أجل نظام مالي أفضل** :بمقدور مجموعة ال ٨، توخيا لإصلاح الخدمات المالية في المنطقة وتحسين اندماج بلدانها في النظام المالي العالمي، أن تعرض مشاركتها في عمليات إصلاح النظم المالية في البلدان المتقدمة في المنطقة .وسيكون هدف المشاركة إطلاق حرية الخدمات المالية وتوسيعها في عموم المنطقة، من خلال تقديم تشكيلة من المساعدات التقنية والخبرات في مجال الأنظمة المالية مع التركيز على:

-تنفيذ خطط الإصلاح التي تخفض سيطرة الدولة على الخدمات المالية.

-رفع الحواجز على التعاملات المالية بين الدول.

-تحديث الخدمات المصرفية.

-تقديم وتحسين وتوسيع الوسائل المالية الداعمة لاقتصاد السوق.

-إنشاء الهياكل التنظيمية الداعمة لإطلاق حرية الخدمات المالية.

مبادرة التجارة

إن حجم التبادل التجاري في الشرق الأوسط متدن جدا، إذ لا يشكل سوى ٦ في المائة من كل التجارة العربية .ومعظم بلدان الشرق الأوسط الكبير تتعامل تجاريا مع بلدان خارج المنطقة، وتوصلت إلى اتفاقات تجارية تفضيلية مع أطراف بعيدة جدا بدلا من جيرانها .ونتيجة لذلك، أصبحت الحواجز الجمركية وغير الجمركية هي الشيء المعتاد، فيما لا تزال التجارة عبر الحدود شيئا نادرا .ويمكن لمجموعة ال ٨ أن تنشئ مبادرة جديدة مصممة لتشجيع التجارة في الشرق الأوسط الكبير، تتألف من العناصر التالية:

-الانضمام /التنفيذ على صعيد منظمة التجارة الدولية وتسهيل التجارة

يمكن لمجموعة ال ٨ أن تزيد تركيزها على انضمام البلدان في المنطقة إلى منظمة التجارة الدولية .وستتضمن برامج محددة للمساعدة التقنية توفير مستشارين يعملون في البلد ذاته في شأن الانضمام إلى منظمة التجارة الدولية وتحفيز التزام واسع من مجموعة ال ٨ لتشجيع عملية الانضمام، بما في ذلك تركيز الاهتمام على تحديد وإزالة الحواجز غير الجمركية .وحالما ينجز الانضمام إلى منظمة التجارة الدولية، سيتحول مركز الاهتمام إلى توقيع التزامات إضافية لمنظمة التجارة الدولية، مثل" الجوانب التجارية لحقوق الملكية الفكرية" و"اتفاق مشتريات الحكومة " وربط استمرار المساعدة التقنية بتنفيذ هذه الالتزامات الخاصة بمنظمة التجارة الدولية .ويمكن لهذه المساعدات التقنية أن تربط أيضا ببرنامج على صعيد المنطقة برعاية مجموعة ال ٨ بشأن التسهيلات والجوانب اللوجستية المتعلقة بالرسوم الجمركية للحد من الحواجز الإدارية والمادية بوجه التبادل التجاري بين بلدان المنطقة.

-المناطق التجارية

ستنشئ مجموعة ال ٨ مناطق في الشرق الوسط الكبير للتركيز على تحسين التبادل التجاري في المنطقة والممارسات المتعلقة بالرسوم الجمركية .وستتيح هذه المناطق مجموعة متنوعة من الخدمات لدعم النشاط التجاري للقطاع الخاص والصلات بين المشاريع الخاصة، بما في

ذلك" التسوق من منفذ واحد "للمستثمرين الأجانب، وصلات مع مكاتب الجمارك لتقليل الوقت الذي يستغرقه إنجاز معاملات النقل، وضوابط موحدة لتسهيل دخول وخروج السلع والخدمات من المنطقة.

-مناطق رعاية الأعمال

بالاستناد على النجاح الذي حققته مناطق التصدير ومناطق التجارة الخاصة في مناطق أخرى، يمكن لمجموعة ال ٨ أن تساعد على إقامة مناطق محددة خصيصا في الشرق الأوسط الكبير تتولى تشجيع التعاون الإقليمي في تصميم وتصنيع وتسويق المنتجات ويمكن لمجموعة ال ٨ أن تعرض منافذ محسنة إلى أسواقها لهذه المنتجات، وتقدم خبراتها في إنشاء هذه المناطق.

-منبر الفرص الاقتصادية للشرق الأوسط الكبير

لتشجيع التعاون الإقليمي المحسن، يمكن لمجموعة ال ٨ أن تنشئ" منبر الفرص الاقتصادية للشرق الأوسط" الذي سيجمع مسئولين كبارا من مجموعة ال ٨ والشرق الأوسط الكبير) مع إمكان عقد اجتماعات جانبية لمسئولين وأفراد غير حكوميين من وسط رجال الأعمال (لمناقشة القضايا المتعلقة بالإصلاح الاقتصادي. ويمكن للمنبر أن يستند في شكل مرن على نموذج رابطة آسيا – المحيط الهادئ للتعاون الاقتصادي أبيك، وسيغطي قضايا اقتصادية إقليمية، من ضمنها القضايا المالية والتجارية وما يتعلق بالضوابط.

1_يشير" الشرق الأوسط الكبير "إلى بلدان العالم العربي، زائدا باكستان وأفغانستان وإيران وتركيا وإسرائيل.

٢_ تخطط أفغانستان والجزائر والبحرين وإيران ولبنان والمغرب وقطر والسعودية وتونس وتركيا(

واليمن لإجراء انتخابات.

٣_ البلدان التي قدمت طلبا للانضمام إلى منظمة التجارة الدولية) شكلت لجنة عمل تابعة للمنظمة: الجزائر ولبنان والسعودية واليمن .بلدان قدمت طلبا للانضمام لم ينظر بعد في الطلب :أفغانستان وإيران وليبيا وسورية .بلدان طلبت منحها صفة مراقب :العراق.

المصدر : مركز الكاشف للدراسات الاستراتيجية

الملحق رقم :

رسالة إلى السيد محمد الصالح دمبري

الرباط في/201995/12

المملكة المغربية

وزارة الشؤون الخارجية والتعاون

رسالة إلى السيد محمد الصالح دمبري

لقد أطلعت السلطات المغربية من خلال الرسالة التي وجهتموها بتاريخ 95/12/6 إلى رئيس مجلس الأمن للأمم المتحدة على الموقف الذي اتخذته الحكومة الجزائرية من مقترح الأمين العام للأمم المتحدة الرامي إلى الإسراع بمسلسل تحديد الهوية، وهذا الموقف يشكل تحولا جذريا من شأنه أن يثير الدهشة وأن يجر تبعات لا بالنسبة لتطور ملف الصحراء ولكن كذلك بالنسبة للعلاقات المغاربية.

وفعلا فإن تصرف الحكومة الجزائرية تجاه قضية الصحراء تطور بشكل غريب إذ سواء إبان رئاسة المرحوم هواري بومدين أو رئاسة الشاذلي بن جديد ظلت السلطات الجزائرية تعلن أنها ليست لها أية مطامح ترابية في أرض الصحراء، وعلى هذا الأساس أزر بوضوح المرحوم بومدين إنهاء الاستعمار بالصحراء في إطار توافق مغربي موريتاني، وذلك خلال القمة الإفريقية لسنة

1972وبشكل خاص خلال القمة العربية المنعقدة سنة 1974 بالرباط.

وغداة المسيرة الخضراء والتوقيع على الاتفاق الثلاثي بمدريد في شهر نوفمبر 1975 ظهر فجأة البوليزاريو كحركة تحرير ضد المستعمر الاسباني من أجل استقلال الصحراء، وفي هذا الصدد قد يكون من المفيد التوجه بسؤالإلى وزارة الحربية الاسبانية عن عدد الاسبان الذين تم جرحهم أو قتلهم من طرف هذا الذين يسمى البوليزاريو.

وبعد ذلك لشد ما كانت دهشة المغرب عندما نصبت الجزائر نفسها مدافعا عنيدا عن البوليزاريو تحت غطاء الدفاع عن حركات التحرير وعن تقرير المصير، وإن تبرير السلطات الجزائرية لهذا الموقف بأنه صادر فقط من منطلق الدفاع عن بعض المبادئ لم يقنع أبدا المغرب، وإنما وجد المغرب نفسه مرغما على التغاضي عن هذا التحايل بحكم ما يغمره من روح التوافق وماله من إرادة لتجنب المخاطرة بمستقبل منطقتنا، وقد ساد الاعتقاد بعد اعتماد المخطط الأممي لتسوية مشكل الصحراء وموافقة الجزائر على أن يكون لها وضعية الملاحظ أن بلادكم ستعمل أخيرا على تسهيل التوصل إلى حل نهائي لمسألة الصحراء دونما تدخل أو تشويش من طرفها.

إلا أن رسالتكم الموجهة إلى رئيس مجلس الأمن تجعل الجزائر تتجاوز وضعيتها كملاحظ لتتخذ موقفا يغير في الأساس الموقف الذي كانت الحكومة الجزائرية تبدي أنها قبلته واعتمدته، وبالفعل إن الجزائر تتراجع عن وضعية الملاحظ لتنصيب نفسها بوضوح كطرف معني مباشرة بقضية الصحراء وهذا الوضع الجديد يثير أقصى الانشغالات بالنسبة للمغرب الذي ليس له بد من استنتاج ما يتولد عن ذلك من تبعات.

لذا فإن حكومة المملكة المغربية ترى أنه قد آن الأوان ليوضح لها ويفسر هذا التغير الجذري الذي طرأ على موقف الجزائر والذي من شأنه أن يخاطر بالمسلسل الأممي للسلم بالصحراء، كما ستترتب عليه آثار سلبية مؤسفة بالنسبة لمنطقة المغرب العربي.

وعليه فإن الحكومة المغربية تطلب بإلحاح من الجزائر التي تترأس حاليا اتحاد المغرب العربي أن تعمل على توقيف مؤقت لنشاطات المؤسسات المغاربية مادام بديهيا أن ما يطلب استمراره لا يمكن أن ينبني على اللبس لا على المستوى الثنائي ولا على المستوى الجهوي، ومما لاشك فيه أن توقيف المؤسسات المغاربية _الذي نتمنى أن يكون أقصر ما يمكن –إلى أن يتم الانفتاح على أفق يطبعه الصفاء والهدوء، لهو أجدى بالنسبة لبلدان المغرب العربي الخمسة من وضع الغموض لا يفتأ يزداد كثافة يوما بعد يوم.

وتفضلوا، سيدي وزير الشؤون الخارجية بقبول عبارات تقديري الفائق.

عبد اللطيف الفيلالي

الوزير الأول، وزير الشؤون الخارجية والتعاون

ملحق رقم :

نص رسالة السيد محمد الصالح دمبري وزير الشؤون الخارجية للجزائر الموجهة لنظيره المغربي السيد عبد اللطيف الفيلالي الوزير الأول ووزير الشؤون الخارجية والتعاون للمملكة المغربية.

معالي السيد عبد اللطيف الفيلالي، الوزير الأول، وزير الشؤون الخارجية والتعاون.

لقد أطلعت باستغراب وشيء من الإحباط على رسالتكم المؤرخة في20 ديسمبر 1995 ، حيث يلاحظ أن مضمونها ولهجتها، وكذلك ما أحيطت به من إشهار تحمل في طياتها توجها يزيد في تعقيد الوضع في منطقة المغرب العربي، ويعاكس تطلعات شعوبنا، والإرادة السياسية المشتركة لقيادتها.

إن موقف الجزائر من قضية الصحراء الغربية يرتكز على مبادئ، تحفزه أخلاقيات راسخة في الضمير الجماعي للشعب الجزائري، وتشاطرها في هذا الموقف المجموعة الدولية. وإن هذا الموقف الثابت كان يهدف إلى تمكين شعب الصحراء الغربية من التعبير الحر عن إرادته السيدة من خلال إجراء استفتاء تقرير المصير في ظروف غير قابلة للتشكيك في نزاهتها وسلامتها.

إن خطابي المؤرخ في 6 ديسمبر 1995 م الموجه إلى السيد رئيس مجلس الأمن لمنظمة الأمم المتحدة لا يشكل بأي حال من الأحوال حدثا بدون سابقة في الوقت الذي عبرت فيه الجزائر رسميا عن أرائها وكلما حصلت لديها القناعة بأن مسعاها من شأنه المساعدة على تطبيق سليم وصارم لمخطط تسوية قضية الصحراء الغربية.

كما لا يساورني الشك بأنكم تتفهمون أن الجزائر وهي تستضيف عشرات الآلاف من المواطنين الصحراويين اللاجئين وكذلك عناصر من البعثة الأممية بالصحراء الغربية فضلا عن المسؤوليات التي تقع على عاتقها بصفتها مراقبا رسميا لمسار تطبيق مخطط التسوية، لا يسعها

والحالة هذه إلا أن تؤكد على ضرورة الاتفاق التام بين المملكة المغربية وجبهة البوليزاريو حول الإجراءات التطبيقية لكل محتويات مخطط التسوية.

ومن ثم فإنه من الواضح أن تتمسك الجزائر بمخطط التسوية الذي تم إعداده من قبل منظمتي الأمم المتحدة، والوحدة الإفريقية، والذي حظي بموافقة طرفي النزاع معروف ومعترف به يجعلها تساند كل الجهود المخلصة الهادفة إلى تذليل الصعاب وترقية البحث الدءوب عن حل سلمي عادل ودائم لهذا النزاع. ومن جهة أخرى فإن الصلة التي أقامها خطابكم بين التطورات الدبلوماسية الأخيرة في قضية الصحراء الغربية، ونشاط المؤسسات المغاربية غير مبررة.

إن اتحادنا يعتبر مكسبا ثمينا في المسيرة التاريخية لشعوبنا نحو صنع مصيرها المشترك، وبالرغم من النقص الملحوظ في الإنجازات وعدم استكمال كل المراحل فإن اتحاد المغرب العربي يبقى حقيقة ينبغي وضعها بمنأى عن كل ما من شأنه التنكر له أو إضعافه، وبالتالي فعلينا أن نسخر جهودنا المشتركة لتحمل اتحاد المغرب العربي نظرة مستقبلية بدلا من إبقائه بوتقة لمشاكل وصعوبات عابرة.

إن توقيف نشاطات مؤسسات الاتحاد ولو بصفة مؤقتة كما تطالبون به في خطابكم لا يمكنه أن يكون مجديا، فإذا كان لكل دولة عضو في الاتحاد الحق في ممارسة الصلاحيات المخولة لها بمقتضى معاهدة إنشاء الاتحاد فإن تسيير مؤسساته يخضع للمسؤولية المشتركة لكل الدول.

وانطلاقا من مبدأ هذه المسؤولية الجماعية وبناء على طلبكم فقد بادرت بإخطار أشقائنا في كل من الجماهيرية الليبية، والجمهورية الموريتانية الإسلامية، والجمهورية التونسية بما طلبتم.

ومهما يكن من أمر وبما أنني مدرك كامل الإدراك لروح المسؤولية لديكم، وكذلك تمسك المملكة المغربية الشقيقة بالمشروع المغاربي فإنني أناشدكم تغليب مصالح شعوبنا العليا وجعلها المرجع الوحيد لمساعينا.

وتفضلوا السيد الوزير الأول، وزير الشؤون الخارجية والتعاون، بقبول فائق عبارات التقدير والاحترام"

محمد الصالح دمبري، وزير الشؤون الخارجية

قـائـمـة المـراجع

-1الكتب:

أ _باللغة العربية :

1_أبو ضاوية، محمد عامر، التنمية السياسية في البلاد العربية و الخيار الجماهيري .ط1 ، ليبيا :دارالرواد،2002

2_ إدريس ,أحمد ، الشراكة الأورومتوسطية : نظرة تقييميه . تونس: فضاءات بيت العرب مركز جامعة الدول العربية ، 2010.

3_الإبراهيمي، عبد الحميد، المغرب في مفترق الطرق في ضل التحولات العالمية .بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط1,1997

4_الأيوبي، محمد ياسر، النظرية العامة للأمن :نحو علم اجتماع أمني .لبنان :المؤسسة الحديثة

للكتاب،2008

5_الأسود، محمد الهادي صالح، مشكلات التنمية في البلدان العربية و أثر الديون الخارجية في تفاقمها .طرابلس :مجلس الثقافة العام،2006

6_البشري، طارق، الدستور في الوطن العربي :عوامل الثبات و أسس التغيير .بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية، ط1, 2006.

7_البشري، محمد الأمين، الأمن العربي :المقومات والمعوقات .الرياض :أكاديمية نايف للعلوم

الأمنية، ط1,2000.

8_البطريق، يونس أحمد، الملامح الرئيسية في اقتصاديات البلدان العربية .بيروت :دار النهضة العربية،1985.

9_الجاسور، ناظم عبد الواحد، الجزائر :محنة الدولة_ومحنة الإسلام السياسي .عمان : دار المسيرة للنشر والتوزيع، ط1 ,2002.

10_ ـــــــ,ـــــــــ، تأثير الخلافات الأمريكية الأوربية على قضايا الأمة العربية :ما بعد نهاية الحرب الباردة، بير وت :مركز دراسات الوحدة العربية، ط1, 2002

11_ الجوهري ,محمد الجوهري حمد ،الديمقراطية الأمريكية و الشرق الأوسط الكبير . القاهرة :دار الأمين للنشر و التوزيع ،ط1،2005

12_الدوري، عبد العزيز، التكوين التاريخي للأمة العربية :دراسة في الهوية و الوعي . بيروت :مركز .دراسات الوحدة العربية،2003

13- الهاشمي ,محمد صادق ، الاحتلال الأمريكي ومشروع الشرق الأوسط: تداعياته ونتائجه.العراق : مركز العراق للدراسات،د.ت.ن،

14_الهيتي ,صبري فارس ، العالم الاسلامي و المتغيرات الدولية من وجهة نظر جيوبوليتيكية.عمان :مؤسسة الوراق للنشر و التوزيع ،ط2005،1

15-الهرماسي، محمد الباقي، المجتمع و الدولة في المغرب العربي .بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية,2008.

16_ الهرماسي ,محمد صالح ، الحركة العمالية في نظام التبعية والحزب الواحد 1956 ـــ 1986. بيروت :دار الفارابي، 1995

17_أوصديق فوزي ، أحمد، إتحاد المغرب العربي في العالم العربي : تركيب في التنمية و الاندماج الاقتصادي .الدار البيضاء : مطابع إفريقيا للشرق ,1991.

18_ الحاج ,علي, سياسات دول الاتحاد الأوروبي في المنطقة العربية بعد الحرب الباردة . بيروت: مركز الوحدة العربية ، ط 1 ، 2005

19-الحجازي، محمد عبد الواحد، الوعي السياسي في العالم العربي .الإسكندرية :دار الوفاء لدنيا الطباعة و النشر2007

20_الحمصي، محمد، التنمية العربية و اتجاها تها التكاملية و التنافرية : دراسة الاتجاهات الإنمائية في خطط التنمية العربية المعاصرة إزاء التكامل الاقتصادي العربي1960 _1980. بيروت:مركز دراسات الوحدة العربية، ، ط3,1984.

21_ الكيلاني ,هيثم, التسوية السلمية للصراع العربي–الإسرائيلي وتأثيرها في الأمن العربي . أبو ظبي :مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية،ط1, 1996 .

22_الكواكب ,سلام ، هجرة العقول و الكفاءات في المشرق العربي ، الأمم المتحدة : اللجنة الاقتصادية و الاجتماعية لغربي أسيا ,ألاسكو 2010

23_الكواري، علي خليفة و آخرون، المسألة الديمقراطية في الوطن العربي .بيروت :مركز دراسات الوحدة العربية، ط الثانية،2002

24_ اللاوندي, سعيد ، أمريكا في مواجهة العالم: حرب باردة جديدة. القاهرة: نهضة مصر، 2004

25_لجملذوب، محمد، الدستور في الوطن العربي عوامل الثبات و أسس التغيير .بيروت : مركز دراسات، الوحدة العربية، ط1 ,1996

26_المديني، توفيق، المغرب العربي بين الإحياء و التجديد :دراسة سياسية تاريخية .دمشق : منشورات .اتحاد الكتاب العرب،2006

27_ألموند، جبرائيل، و آخرون، السياسة المقارنة :إطار نظري .ترجمة محمد زاهي بشير المغيربي، ط 1، بنغازي :منشورات جامعة قار يونس،1996

28_المشاط، عبد المنعم وآخرون، الأبعاد الإقليمية والدولية للقضية الفلسطينية في الوقت الراهن.القاهرة :دار المستقبل العربي،1986

29_ النجار ,سعيد ، الاقتصاد العالمي والبلاد العربية في عقد التسعينات. الإسكندرية: دار الشروق، ط1، 1991.

30_السيد, يسين، البحر الأبيض المتوسط باعتباره منطقة إستراتيجية، مكتبة الإسكندرية: مركز بحوث البحر الأبيض المتوسط، 17ديسمبر2006

31_العجمي، ظافر محمد، أمن الخليج العربي :تطوره وإشكالية من منظور العلاقات الدولية ، والإقليمية .بير وت :مركز دراسات الوحدة العربية، ط1 ,2006.

32_الفارس، عبد الرزاق، الفقر و توزيع الدخل في الوطن العربي .بيروت :مركز دراسات الوحدة العربية، ط1,2001.

33_الفيلالي، مصطفى، المغرب العربي الكبير :نداء المستقبل .بيروت :مركز دراسات الوحدة العربية.ط3, 2004

34_الرياشي، سليمان و آخرون، الأزمة الجزائرية :الخلفيات السياسية و الاجتماعية و الاقتصادية و الثقافية .بيروت :مركز دراسات الوحدة العربية، ط2.1999 3

35_الشيخ ,محمد , الطائري, ياسر ، مقاربات في الحداثة وما بعد الحداثة. بيروت : دار الطليعة، 1996

36_الخزرجي، تامر كامل،المشهداني ياسر علي، العولمة و فجوة الأمن في الوطن العربي . عمان :دار، مجدلاوي للنشر و التوزيع،ط1 .2002

37 _أمين، سمير، غليون، برهان، حوار الدولة و الدين .بيروت :دار الفاراجي، ط2

38_إسماعيل قيره وآخرون, مستقبل الديمقراطية في الجزائر. بيروت :مركز دراسات الوحدة العربية ،2001 .

39- بوزيدي ,عبد المجيد ،محمد رمضان،تجربة التكامل الاقتصادي المغاربي: إشكالية جديدة .الجزائر :المركز الوطني للدراسات والتحاليل الخاصة بالتخطيط. 1989

40_بوزنادة معمر، المنظمات الإقليمية و نظام الأمن الجماعي .الجزائر :ديوان المطبوعات الجامعية،1992.

41_بن نبي، مالك، شروط النهضة، ترجمة عبد الصبور شاهين، دمشق :دار الفكر، 1986

42_داهش، محمد علي، دراسة في الحركات الوطنية و الاتجاهات الوحدوية في المغرب العربي.
دمشق :منشورات اتحاد الكتاب العرب،2004

43_دوورتي ، جيمس، بالستغراف، روبرت، النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية, ترجمة وليد عبد الحي .بيروت :المؤسسة الجامعية للنشر و التوزيع، ط2 .1985

44_ هنتغتون ,صامويل ، الإسلام و الغرب : أفاق الصدام ,ترجمة مجدي شرشر . القاهرة: منتديات الوحدة منتديات الوحدة العربية، ط1 1995

45_ ـــــــ,ـــــــ، صدام الحضارات و إعادة صنع النظام العالمي ، ترجمة طلعت الشايب . هرة: مكتبة مدبولي ، ط2 ،1999

46_والي، خميس حزام، إشكالية الشرعية في الأنظمة السياسية العربية مع إشارة إلى تجربة الجزائر .بيروت :مركز دراسات الوحدة العربية،2003

47- والتز, ستيفن ،العلاقات الدولية : عالم واحد ، نظريات متعددة ، ترجمة عادل زقاغ وزيدان زياني ، د.م.ن ، د.ت.ن

48_واندت ,ألكسندر ،النظرية الاجتماعية للسياسة الدولية ، ترجمة عبد الله جبر صالح العتيبي .الرياض :جامعة الملك سعود للنشر و التوزيع ،2006

49-وهبان، أحمد، الصراعات العرقية و استقرار العالم المعاصر :دراسة في الأقليات و الجماعات و الحركات العرقية.الإسكندرية :دار الجامعة الجديدة للنشر،2001

50_حسين ,غازي ، الشرق الأوسط الكبير بين الصهيونية و الامبريالية الأمريكية .دمشق :منشورات اتحاد الكتاب العرب ،2005

51_حتي, ناصيف يوسف,

52_كريب ,إيان ،النظرية الاجتماعية من بارسونز إلى هابرماس، ترجمة :محمد حسين غلوم.الكويت:دار المعرفة ،1999

53_لعلو ,فتح الله ، المشروع المغاربي و الشراكة الاوروميتوسطية . المغرب: دار تويقال للنشر ، ط1، 1997

54_ماكنمارا، روبرت، جوهر الأمن، ترجمة :يونس شاهين .القاهرة :الهيئة العامة للنشر، 1971

55_ مالكي ,أمحمد ، الحركات الوطنية والاستعمار في المغرب العربي. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية1994

56_ مبارك، أحمد، العرب و الدائرة الإفريقية .بيروت :مركز دراسات الوحدة العربية، 2005

57 _مبروك، غضبان، المدخل في العلاقات الدولية .عنابة :دار العلوم،2007

58 _محمد ، علي عبد العاطي، الفكر الحديث و المعاصر .الإسكندرية :دار المعرفة الجامعية،

.2002

59_محمد ، صباح محمود، الأمن الإسلامي :دراسات في التحديات الجيوبوليتكية .صنعاء : مركز الدراسات والبحوث اليمني،1994

60_محمودي، عبد القادر، التراعات العربية – عربية و تطور النظام الإقليمي العربي . الجزائر :مؤسسة المنشورات الوطنية للنشر و الإشهار،2002

61-محفوظ، محمد، الإصلاح السياسي والوحدة الوطنية :كيف نبني وطنا للعيش المشترك . بيروت:، المركز الثقافي العربي، ط1 ,2004

62_منذر، محمد، مبادئ في العلاقات الدولية :من النظريات إلى العولمة .بيروت :المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر والتوزيع، 2006.

63_مصباح، زايد عبيد الله، السياسة الدولية بين الممارسة و النظرية .بيروت :دار الرّواد، 2002

64_مرسي ,محمود ، دراسات الجغرافيا السياسية. الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 1988

65_مخادمي، عبد القادر رزيق ، التراعات الحدودية العربية .القاهرة :دار الفجر للنشر و التوزيع، ط1 ، 2004.

66_ ــــــــ, التعاون العربي الإفريقي :ضرورة حيوية لمواجهة العولمة .القاهرة :دار الفجر للنشر و، التوزيع ط1 ،2007.

67_ ــــــ, منظمة الوحدة الإفريقية :التحدي و الأمن . الجزائر :موفم للنشر،2000

68_ ــــــ,ــــــــ ، مشروع الشرق الأوسط الكبير: الحقائق و الأهداف و التداعيات .الجزار : ديوان المطبوعات الجامعية ،ط1،2005

69 _مرسي، فؤاد، الرأسمالية تجدد نفسها .الكويت :عالم المعرفة،1990

70-مشورب، إبراهيم، التخلف و التنمية :دراسات اقتصادية .بيروت :دار المنهل اللبناني،ط1 ,2000

71_سعد الله، عمر إسماعيل، مدخل في القانون الدّولي لحقوق الإنسان .الجزائر :ديوان المطبوعات الجامعية1991

72_سعيد اللاوندي ،الشرق الأوسط الكبير : مؤامرة أمريكية ضد العرب .الإسكندرية :نهضة مصر للطباعة و النشر ،ط1،2005

73_عبد الحميد ,ابن سالم ،مشروع الشرق الاوسط الكبير و تداعياته على المنطقة :مستقبل الحركة الإسلامية و نهاية إسرائيل .الجزائر : دار الخلدونية للنشر و التوزيع ،2005

74_عبد النور، ناجي، المدخل إلى علم السياسة .عنابة :دار العلوم للنشر و التوزيع، 2007

2002

75 _عبد السلام، محمد السيد، الأمن الغذائي للوطن العربي .الكويت :عالم المعرفة، 1998

76_عبد الرحمان، محمد يعقوب، التدخل الإنساني في العلاقات الدولية .أبو ظبي :مركز الإمارات للدراسات و البحوث الإستراتيجية، 2004 ، ط1

77_ عنام ، جمال عبد الناصر، اتحاد المغرب العربي :دراسة قانونية سياسية .عنابة :دار العلوم للنشر والتوزيع، ط2004

78_عشقي ,أنور ماجد ، الإستراتيجية الأمنية لمواجهة العولمة، الرياض :مركز الشرق الأوسط للدراسات الإستراتيجية و القانونية ،2000

79_ فلاح ,محمد العربي ،المتوسطية و الشرق أوسطية : وجهان لعملة واحدة .الجزائر :دار الخلدونية للنشر و التوزيع ،2001

80_صارم ,سمير ،أوروبا والعرب من الحوار إلى الشراكة.بيروت:دار الفكر المعاصر،2000.

81_صبري إسماعيل,مقلد، العلاقات السياسية الدولية :دراسة في الأصًول والنظريات . الكويت :دارالسلاسل،1984

82- شكري ,محمد عزيز ، الأحلاف و التكتلات في السياسة العالمية . الكويت : عالم المعرفة ،1980

83_توفيق، سعد حقي، مبادئ العلاقات الدّولية .عمان :دار وائل للنشر و التوزيع 2004

84_خلف، فليح حسن، اقتصاديات الوطن العربي .الأردن :مؤسسة الوارق للنشر و التوزيع، ط1,2004.

85_خضر, بشارة ، أوروبا من أجل المتوسط من مؤتمر برشلونة إلى قمة باريس (1995- 2008) . بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط1 ،2010،

86_غازي حسين ، القمم و المؤتمرات الاقتصادية و الأمنية من التطبيع الى الهيمنة .د.م.ن:منشورات اتحاد الكتاب العرب ،1998

B_Les ouvrages en Francais:

1_Balta Paul, Le grand Maghreb : des indépendences à l'an 2000, Alger : l'aphonie, 1990.

2_Benchenane Mustapha, Pour un dialogue euro-arabe, Paris : point chaudes, 1983

3_Ferkous Salah, L'histoire de l'Algérie : Des Phéniciens à l'Indépendance 814 A.V.J.C / 1962, traduit par Benamer Salah, annaba : Dar el-ouloum, 2007.

4_ Guechi Djamel-eddine, L'union du Maghreb Arabe, Intégration Régionale et développement économique, Casbah édition, Alger,2002

C-Bookes in English :

1_David Baldwin, Neo-Realism and Neo-leberalism : The Contemporary Debate, New York, Colombia University Press, 1993

2_Jean Jacques Roche'Charles Philippe David 'Thèories De La _ Sècuritè .Paris :Montchrestien .2002.

3-H.Jackson and George Sorensen .introduction to- 1 international relations Theories and Approaches UK :Oxford University Press.2007

4_Mokhtar Diouf : Integration Economique Perspectives Africaines NEA Publisud - Paris 1984.

5_Mussette Mohamed Said, Les Maghrébins dans la migration international, Algérie : CREAD, 2006.

6_ Ole Wæver, 'Securitization and Desecuritization', in Ronny Lipschutz, ed., On Security. New York: Columbia University Press ,1995

7- Robert O. Keohane: After Hegemony: Cooperation and Discord in the World Political Economy (New Jersey: Princeton University Press, 1984

8-Ted Hopf: The Promise of Constructivism in International Relations Theory, International Security, Vol. 23, No. 1, Summer 1998. Vol. No.

9_Glenn Ward, Postmodernism, NTC Publishing Group,1997.

10_ David Stewart and H. Gene Blocker. Fundamentals of Philosophy, 1996.

10_terry tarrif. Secuity studies today . lordon : policy press ,2003

2_الدوريات

ب_ باللغة العربية :

1- البرصان ,أحمد سليم ،"تطور مفهوم ا لشرق الأوسط والتفكير الإستراتيجي الغربي"،مجلة جامعة الشارقة للعلوم الشرعية والإنسانية،الأردن المجلد3،العدد3،أكتوبر ،2006

2_الطراح، علي أحمد، غسان منير حمزة سنو،"الهيمنة الاقتصادية العالمية والتنمية و الأمن الإنساني"، مجلة العلوم الإنسانية، الجزائر :منشورات جامعة محمد خيضر، العدد 04 ، ماي 2004

3_المصالحة، محمد، " التطورات في البنية الدولية و تأثيرها على ظاهرة الإرهاب"، لجمللة العربية للعلوم السياسية .بيروت :مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 21 ، مارس2009

4_المصفي ,محمد صالح, " مقاربة أولية للاتجاهات المستقبلية في العلاقات الأوروبية العربية" ، المجلة العربية للعلوم السياسية

5_ الرويسي ,يوسف: نشاط مكتب المغرب العربي بدمشق، المجلة التاريخية المغربية، العدد (15_16)، (تونس 1979.

6_ الرشيدي, حسن ، التغيير القادم: ملامح التغيير الأمريكي المرتقب للمنطقة العربية، مجلة جامعة الشارقة للعلوم الشرعية والإنسانية،الأردن المجلد3،العدد3،أكتوبر ،2006

7_ الشميطلي ,هاني ، أوروبا والمتوسط : تاريخ العلاقات و مشروع الاتحاد من اجل المتوسط . المجلة العربية للعلوم السياسية,2009

8_أخصاص، خليد،" السياسية الأمريكية تجاه الصحراء الغربية"، المجمللة العربية للعلوم السياسية.بيروت :مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 17 ، شتاء2008

9_ باكير ,علي ، مشروع الشرق الأوسط الكبير :التزام أمريكي بنشر الديمقراطية أم ورقة ابتزاز جديدة ،مجلة المتابع الاستراتيجي، مركز الكاشف للدراسات الإستراتيجية، كانون الثاني،2004

10_بودلال، علي،" مكانة الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر"، مجلة دفاتر .جامعة أبي بكر بلقايد، كلية العلوم الاقتصادية و التسيير، تلمسان، العدد2 ، أبريل2006

11_بوزيد، بومدين،" حدود قوة الشارع في التغيير السياسي و سبل تعزيز التحول الديمقراطي : محاولة في فهم تعثر التجربة الديمقراطية في الجزائر"، مجلة العربية للعلوم السياسية، بيروت :مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 11 ، صيف2006

12_ بو عمامة ,زهير ," السياسة الأوروبية للجوار: دراسة في مكون ضبط الآثار السلبية للجوار علي الأمن الأوروبي " ، مجلة المفكر ، العدد الخامس . عنابة . د. ت. ن

13_جندلي ,عبد الناصر ،*النظريات التفسيرية للعلاقات الدولية بين التكيف و التغير في ظل تحولات عالم ما بعد الحرب الباردة *،مجلة المفكر ،العدد الخامس ، جامعة باتنة .الجزائر ،د.ت.ن

14_والتز,كينث " الواقعية البنيوية بعد الحرب الباردة " المجلة العربية للدراسات الدولية،المجلد السابع ، العدد الأول شتاء 2003

15_ولد سيدي باب، محمد الأمين،" انقلاب 3 آب / أغسطس 2005 في موريتانيا أو التغيير من الداخل"، مجلة المستقبل العربي، بيروت :مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 320 ، أكتوبر2005.

16_زهرة زرقين ,أزمة الديمقراطية في الجزائر ,*مجلة الباحث الاجتماعي*, العدد 10 ,سبتمبر 2010

17_حمزاوي، زين العابدين،" الأحزاب السياسية و أزمة الانتقال الديمقراطي في المغرب"، اجمللة العربية للعلوم السياسية .بيروت :مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 16 ، أكتوبر 2007

18_حروري ,سهام, " الهجرة و سياسة الجوار الأوروبي " مجلة المفكر . بسكرة : جامعة محمد خيضر . العدد الخامس.2010

19_كبابي ,صليحة ،" الدراسات الأمنية بين الاتجاهين التقليدي والحديث " . مجلة العلوم القانونية الإدارية والسياسية ، تلمسان . 2009 ،

20_ محافظة ,علي, " الشراكة الأوروبية المتوسطية ، تفكيك للنظام الإقليمي العربي" مجلة الأردن للشؤون الدولية , الأردن العدد 2 ، شتاء 2008_

21_ مسيوي ,عادل ,المغرب العربي التفاعلات المحلية و الإقليمية و الإسلامية ,*مجلة المغرب العربي الإسلامي *'المغرب ,د,ت,ن

22_مسرة، أنطوان،" الأمن الإنساني :عناصر إستراتيجية معاصرة للتسامح"، اجمللة العربية للعلوم السياسية .بيروت :مركز دراسات الوحدة العربية، العدد11 ,2006.

23_ناصر ,سليمان, التكتلات الاقتصادية الإقليمية" حالة الجزائر, مجلة الباحث ,العدد1, 2002 ,د.م.ن,

24_نقشو ,محمود,الأزمة المالية العربية :هل من مخرج 'مجلة الفكر السياسي ' د,ت,ن '

25_سالم ,أحمد علي ، " القوة و الثقافة وعالم ما بعد الحرب الباردة : هل باتت المدرسة الواقعية في العلاقات الدولية شيئا من الماضي ؟ ، " المجلة العربية للعلوم السياسية ،د,ت,ن.

26-سلطان ,محمود ، ليبيا في المشروع الأمريكي – الصهيوني قطعة 'الدومينو' المهمة التي ينبغي سقوطها!! * ،مجلة المتابع الاستراتيجي، مركز الكاشف للدراسات الإستراتيجية، كانون الثاني،2004

27_سليمان عبد الله، " مفهوم الأمن :مستوياته وصيغه ,دراسة نظرية في المفاهيم والأطر المنهجية"، اجمللة_العربية_للعلوم_السياسية .بيروت :مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 19 ، جوان2008

28_عبد السلام ,محمد ، المصالح القومية : المفتاح الأساسي لتحليل العلاقات الدولية ، مجلة مفاهيم ، العدد18 ، السنة الثانية ، يونيو 2006 ،

29_علي ، علي عبد القادر،" توجهات الإصلاح الاقتصادي و العدالة الاجتماعية في الدول العربية"، مجلة_بحوث_اقتصادية_عربية .بيروت :مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 38 ، ربيع 2007

30_عنتر ,محمد صابر ، الأمن العربي والبحر الأبيض المتوسط. تحييد البحر المتوسط: لإضافة للأمن العربي؟. مجلة قضايا عربية, بغداد، عدد 4، 1980.

31_عرفة، خديجة محمد،" مفهوم الأمن الإنساني"، مجلة_مفاهيم .القاهرة, المركز الدولي للدراسات المستقبلية و الإستراتيجية، العدد 13 ، السنة الثانية، يناير2006

32_غيوم ,اكرافييه ، العلاقات الدولية ،ترجمة قاسم المقداد ، ،مجلة الفكر السياسي ،2004.

33_ رشيد بن بيه , الديمقراطية والعلمانية في المغرب العربي ,الحوار المتمدن , العدد: 2717 - 2009

34_شريط ، عابد،" الاندماج الاقتصادي الإقليمي للدول المغاربية"، مجلة_السياسة_الدولية . العدد153، يوليو2003

35_ _____"الاقتصاد العربي و تحديات القرن الواحد و العشرين"،_مجلة_بحوث_اقتصادية عربية.بيروت :مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 39 ، صيف2007

36_تواتي بن علي, فاطمة،" مستقبل منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى في ظل التحديات الاقتصادية الإقليمية والعالمية"، مجلة الباحث ، العدد السادس ،جامعة الشلف،2008

B_The Articles :

1_Carol Nicholson. Postmodernism, Feminism, and Education. The Need for solidarity. Educational Theory. Vol. 23, No, Summer,1989

2_Catherine Charrett. A Critical Application of Securitization Theory Overcoming the Normative Dilemma of.International WritingSecurity Catalan Institute for Peace.Català Internacional per la Pau Barcelona, desembre 2009

3_ المعاجم:

1_ ايفا نز ,غراهام ،جيفري نوينهام، قاموس بنغوين للعلاقات الدولية،بيروت: مركز الخليج للأبحاث،2006

2_سعد الله، عمر، معجم في القانون الدولي المعاصر .الجزائر :ديوان المطبوعات الجامعية، 2005.

3_غيرميه و آخرون، معجم على السياسة و المؤسسات السياسية، ترجمة هيثم اللمع . بيروت:

مجد،2005

4_ مراجع غير منشورة

1- المصري ,هند عبد اللطيف, أثر التغير في هيكل النظام الدولي على محاولات التكامل الإقليمي العربي في التسعينات, رسالة ماجستير, معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة, مصر، 2004

2_العايب، خير الدين، الأمن في الحوض المتوسط في ظل التحولات الدولية الجديدة , رسالة الماجستير, كلية العلوم السياسية و العلاقات الدولية,جامعة الجزائر,2005.

3_القطاني، فيصل بن معيض، إستراتيجية الإصلاح والتطوير الإداري ودورها في تعزيز الأمن

الوطني :دراسة تحليلية لاتجاهات القيادات العليا المدنية والأمنية بالمملكة السعودية .أطروحة

دكتوراه , جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية .الرياض،2006.

4_ بوضياف ,محمد ,السلم الأمريكي في منطقة البحر الأبيض المتوسط : من حرب الخليج الثانية إلى أحداث 11 سبتمبر 2001. مذكرة ماجستار ,قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية .الجزائر , 2003

5_ بن صايم ، بونوار، مصادر التهديد الخارجية للأمن المغرب العربي وآفاقها المستقبلية ,_ مذكرة_ماجستير , جامعة الجزائر :قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية،2002

6_بن خليف ,عبد الوهاب,المشروع التكاملي في المغرب العربي بين النظرية و التطبيق . مذكرة ماجستار غير منشورة,معهد العلوم السياسية و العلاقات الدولية .الجزائر ,1997

7-جعفر سالمي , عدالة توسيع الاتحاد الأوروبي و تأثيره على الشراكة الأوربية -المغاربية, مذكرة_لنيل_ماجستير غير منشورة. جامعة الجزائر كلية العلوم السياسية و الإعلام قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية ,2008,2007

8_ وهيبة ,دالع, دور العوامل الخارجية في السياسة الخارجية الجزائرية-2006 1999,مذكرة ماجستير,جامعة الجزائر: كلية العلوم السياسية والإعلام ,2007

9_حمدي ,وردة ،المشروع الأمريكي لإصلاح و تغيير المناهج التعليمية في الوطن العربي: تحليل مضمون صحيفة الأهرام الدولي،مذكرة ماجستار, جامعة الجزائر:كلية العلوم السياسية و الإعلام،2005 – 2006

10_حموم، فريدة، الأمن الإنساني :مدخل جديد في الدراسات الأمنية .مذكرة ماجستير جامعة الجزائر :كلية العلوم السياسية والإعلام :قسم العلاقات الدولية،2004

11_محمد سمير,عياد،مستقبل النظام الإقليمي العربي بعد احتلال العراق،رسالة ماجستار ,الجزائر : كلية العلوم السياسية و الإعلام ، قسم العلاقات الدولية ، 2003.

12_مراد ,خليفة ، التكامل العربي الاقتصادي العربي في ظل الطروحات النظرية و المرجعية القانونية ،مذكرة ماجستار ,قسم العلوم القانونية .جامعة باتنة ،2006/2005

13_ناجي طارق، مفهوم الأمن بين الفرد و الدولة :دراسة في تطور مفهوم و مجالات الأمن.

رسالة_ماجستير، كلية العلوم السياسية و العلاقات الدولية , جامعة الجزائر،

.2006
14_نجليد ، خالد معمري،" التنظير في الدراسات الأمنية ما بعد الحرب الباردة :دراسة في الخطاب الأمني الأمريكي بعد 11 سبتمبر"، رسالة_ماجستير، كلية العلوم السياسية و الإعلام، قسم العلاقات الدولية و الإستراتيجية، جامعة الجزائر ،2007
15_ سليم ,صمار محمد ، التحديات التكاملية لاتحاد المغرب العربي في إطار مشروع الشراكة الأورومتوسطية ، مذكرة_ماجستير ،كلية العلوم السياسية و الإعلام: قسم العلاقات الدولية .الجزائر ،2001.2002
16_علي بن طاهر،الثقافة السياسية و مسألة الديمقراطية التعددية في الجزائر 1989_1992
،رسالة_ماجستير، جامعة الجزائر، كلية الإعلام و العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2001-2000
17_عجم أعمار ة، المشروع الشرق الوسطي و تأثيره علي النظام الإقليمي العربي . أطروحة_دكتورة_,كلية العلوم السياسية و العلاقات الدولية .جامعة الجزائر2001 : .2002
18_ صبيحة ,بخوش ، اتحاد المغرب العربي بين دوافع التكامل الاقتصادي والمعوقات السياسية1989-2007،أطروحة دكتوراه ،كلية العلوم السياسية والإعلام :قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، الجزائر،2007
19-قاسم, نادية ,ندوة برشلونة :هاجس الأمن و الاستقرار في البحر المتوسط , مذكرة ماجستار ,كلية الحقوق , فرع القانون الدولي و العلاقات الدولية .الجزائر ,2002
20_تيقمونين ، إبراهيم،" المغرب العربي في ظل التوازنات الدولية بعد الحرب الباردة : التوافق والتنافس الفرنسي الأمريكي نموذجا"، رسالة_ماجستير، جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية و
الإعلام، قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية، ,2005
21_.....والهجرة و التعاون الاورومتوسطي منذ منتصف السبعينات, رسالة ماجستار, الجزائر : كلية العلوم السياسية و الإعلام ، تخصص العلاقات الدولية ، 2005.

5_الملتقيات

1- أبو طالب ,حسن ،مشكلات التحول الديمقراطي في الدول العربية .حلقة النقاش الثالثة حول تأثير التحول الديمقراطي على هياكل الدول في المنطقة العربية . القاهرة : المركز الدولي للدراسات المستقبلية و الاستراتيجية ،2005.

2- الهذبان ,إبراهيم ناجي ،المشروع الأمريكي في الشرق الأوسط :مؤتمر القدس السنوي الخامس حول القدس و هيمنة القطبية الأحادية .الكويت ،2007

_الندوة السنوية للهجرة حول" الاتجاهات الجديدة للهجرة لمنطقة البحر الأبيض المتوسط ", تونس ، نوفمبر 2007

3_ السويس ,فرج ،" المغرب العربي منطقة هجرة و عبور " ,الندوة الثالثة حول : مستقبل الهجرة ما بين سياسة الجوار و سياسة الجدار . تونس مركز جامعة الدول العربية، 2006.

4_ العموص ,عبد الفتاح ، المتوسطية والشرق أوسطية وتحديات التنمية في البلدان المغاربية، ندوة متطلبات_التنمية_في_الشرق_الأسود_المشرق_و_المغرب في_ظل_المستجدات_المحلية_ والعالمية، الإسماعيلية، 26سبتمبر24 – 1996

5_الشراكة الاورومتوسطية و بعدها الاجتماعي ، المنتدى الثقافي الاورومتوسطي .ترجمة سامي البغدادي ، مدريد : مؤسسة سلام و تضامن سيرا فين اربالغا، : س 2003

_بن بختي عبد الحكيم،" الأمن الإنساني"،_ملتقى_حول_الأمن_الإنساني، جامعة أبي بكر بلقايد.

تلمسان،2009

6_بن صايم ، بونوار،" تطور المراقبة الأوربية للأمن في المتوسط"، ملتقى_دولي_حول_: الجزائر_و_الأمن في_المتوسط_:واقع_و_آفاق، قسنطينة : مركز الشعب للدراسات الإستراتيجية،2008

7_ـــــــ،ـــــــ" تطور مفهوم الأمن طبقا لتطور مصادر التهديدات الأمنية"، ملتقى حول الأمن الإنساني، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان2009

8_جفال، عمار،" العلاقة بين المغتربين و دولهم الأصلية :حالة الجزائر"، ملتقى دولي حول:

الجزائر و الأمن في المتوسط :واقع و آفاق .قسنطينة : مركز الشعب للدراسات الإستراتيجية،

2008.

9_موسي ,أمال, " من هجرة المكان إلي المكانة " الندوة الثالثة حول: مستقبل الهجرة ما بين سياسة الجوار و سياسة الجدار. تونس: مركز جامعة الدول العربية، 2006.

10_ محجوب ,عزام ،"مشروع تكوين منطقة تبادل حر بين بلدان المغرب العربي و الاتحاد الأوربي"., المؤتمر العلمي الثالث للجمعية العربية للبحوث الاقتصادي، بيروت, نوفمبر 1995

11_مصطفى, أحمد مصطفى, المشرق و المغرب العربي بين الشرق أوسطية و المتوسطية و العمل العربي المشترك."ندوة حول متطلبات التنمية في الشرق الأوسط :المشرق و المغرب في ظل المستجدات المحلية و الدولية .الإسماعيلية :رابطة المعاهد و المراكز العربية ,1997

12_ساسي، جمال،" مصادر التهديد الجديدة للأمن في المتوسط"، ملتقى دولي حول : الجزائر و الأمن في المتوسط واقع و آفاق، قسنطينة : مركز الشعب للدراسات الإستراتيجية، 2008

13-عبد النور، ناجي، " الأبعاد غير العسكرية للأمن في المتوسط :ظاهرة الهجرة غير القانونية في المغرب العربي ."ملتقى دولي حول الجزائر و الأمن في المتوسط :واقع و آفاق، قسنطينة : مركز الشعب للدراسات الإستراتيجية،2008

14_عياد، سمير،" مفهوم الأمن الإنساني"، ملتقى حول الأمن الإنساني، جامعة أبي بكر بلقايد.تلمسان،2009

15_ـــــــ،ـــــــ" الهجرة في اجمالال الأوروميتوسطي :العوامل و السياسات"، ملتقى دولي حول :الجزائر والأمن في المتوسط :واقع و آفاق، قسنطينة : مركز الشعب للدراسات الإستراتيجية،2008

16- علام ,سعد طه ،الشرق أوسطية والتكامل الإقليمي، ندوة متطلبات التنمية في الشرق الأسود المشرق و المغرب في ظل المستجدات المحلية والعالمية، الإسماعيلية، 26سبتمبر 1996 –

17_ قويدر ,إبراهيم ، واقع و أفاق هجرة العمال العربية في ضوء الشراكة الاوورومتوسطية .القاهرة 2006

18_ رضا مهاجراني ,سيد حميد ، الدول الأوروبية و الشرق الأوسط : اللعبة و اللاعب و المتلاعبون، مؤتمر القدس السنوي الخامس :و هيمنته القطبية الأحادية، الكويت: 2007.

19_شعيبي عبد الجبار،" نحو بناء تعاون أمني متوسطي لتحقيق الأمن الفكري لموجهة الإرهاب"،ملتقى دولي حول :الجزائر و الأمن في المتوسط :واقع و آفاق، قسنطينة : مركز الشعب للدراسات الإستراتيجية،2008

20_ توفيق ,رواية ، هجرة أبناء الشمال الإفريقي إلي أوروبا : تحليل للأسباب و الدوافع ، ورقة مقدمة لندوة: المغتربون العرب من شمال إفريقيا في المهجر الأوروبي ، القاهرة: جامعة الدول الغربية (إدارة المغتربين العرب). 2007

6_المواقع الإلكترونية:

1_أحمد الليثي،" أوربا بين الخلل الديمغرافي و الخوف من المهاجرين:"
تاريخ التصفح:01_03- 2009
http :www.1l/hunaamsterdam/saciety /gop/

2- الزعيم ,عصام , منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى أهميتها للاندماج والإنماء الاقتصادي –معوقاتها– متطلبات نجاحها وتطويرها،
http://www.damascusbar.org/arabic/dbar/issam.htm#_ftn1 «03/05/2006

3_المسكيني, فتحي ،ما بعد الحداثة ، من الموقع الالكتروني:www.halwasat.com_

4_ السعيدي ,عبد السلام ، النظرية النقدية، من الموقع الالكتروني:
www.aljabriabed.net/n41_02said.htm

5- القروي ,هشام ، في كتاب هام للباحث حسن المصدق يورغن هابرماس ومدرسة فرانكفورت النقدية، الحوار المتمدن – العدد: 1214 - 2005/ 5 / 31
www.ahewar.org

6_الرفاعي ,سلطان ، السلام الديمقراطي-المنظور الليبرالي –البنيوي، الحوار المتمدن - العدد: 1661 http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=74432

7- الخويلدي ,زهير ، عرض حول الأسس النقدية لمدرسة فرانكفورت:التواصل عند هابرماس www/social.subject-line.com/t2673-topic – 67k

8_اقريش رشيد, أزمة التنمية والاستقرار في المغرب العربي www.tanmia.ma/article.php3?id_article...lang

9_ بول سالم , الإصلاح في شمال أفريقيا واستراتيجيات عبر الأطلسي, www.annabaa.org/nbanews/2011/02/110.htm

10_بودان ,جون ،المثقفون ومسارات الردة ، ترجمة :عبد الكريم شوطا،مجلة العلوم الانسانية http://www.marxists.org/arabic/marxism/philosophy/intelligentsia.htm

11_جونز ,روجر ،جاك دريدا : ما بعد البنيوية ، ترجمة: خضير اللامي،من الموقع الالكتروني:

?http://www.almustaqbal.com/stories.aspx

12- جقمان ,جورج ، مكانة كارل ماركس، http://www.marxists.org/arabic/marxism/philosophy/intelligentsia.htm

13_والت ,ستيفن ،العلاقات الدولية :عالم واحد و نظريات متعددة ، ترجمة: زقاغ عادل و زيدان زياني، نقلا عن موقعhttp://www.geocities.com/adelzeggagh/IR

14_وكيبيديا، htt.pM//AR.wikipedia.org/wiski/d8a7d984d985d8bad8bad881d8abd8a7d

15_مركز بيروت للأبحاث والمعلومات، الأمن القومي العربي في ظل الاحتلال الأمريكي للعراق، http: /w.w.w.beirutcenter.info/default usp?cont ent ld = G01and nenul تاريخ التصفح:12 مارس2007

16- لعروسي ,محمد عصام ، هل النظرية مفتاح لفهم الأحداث الدولية،من الموقع الالكتروني :mentouri.ibda3.org/t1473-topic

17- مورافسيك, آندري ، الاتحادية والسلام :منظور ليبرالي -بنيوي"، ترجمة: عادل زقاغ http://www.geocities.com/adelzeggagh/morav.html

18_ محجوب ,فضيلة ،القوة الثابتة للواقعية بعد الحرب الباردة ،من الموقع الالكتروني : http://www.ahram.org.eg/acpss/ahram/2001/1/1/READ104.HTM

19_مؤتمرات لاهاي للسلام، Hague Peace Conferences من الموقع الالكتروني elibrary.grc.to/ar/penquin/page_8_0.htm

20-مشهور، أحمد، الانتقال الديمقراطي في موريتانيا ,من الموقع islamonline.net/servlet/satellitecetcid=1196786339951etpagename= ?c=articlea http//arabicc.news/nwatayant-zone . تاريخ التصفح:20 يناير 2009

21- منتدى المهندس الجزائري؛ المنظمات الدولية و منظورات العلاقات الدولية http://www.ingdz.com/vb/showthread.php?p=449371 - 153k

22_عبد الإله بلقزيز, أزمة الشرعية في النظام السياسي العربي: www.al-taleaa.ne

23_عبد الله, تركماني، الأسس الرئيسة لظاهرة ما بعد الحداثة ،من الموقع الالكتروني : bohothe.blogspot.com/.../blog-**post**_2810.htm

24_ــــــ,ــــــ, مكانة المغرب العربي في عالم متغير , *arraee.com/modules.php?name=News&file=article..*

25_ ــــــ,ــــــــ, إشكاليات الهجرة في إطار الشريكة الاورو متوسطة . تاريخ التصفح24. \03 \ 2010

26_علي، منى حسن ، مفهوم الأمن الإنساني، Sudanpolic-gov-sd/p.d.f55555pdf تاريخ التصفح2009-02-

27_عرفة، خديجة محمد، تحولات مفهوم الأمن:الإنسان أولا http://www.islamonline.net/arabic/mafaheem/2003/09/ article 01.html

28_فسوي ،محمد،" مخابرات غربية وراء موجة التبشير:" http://www.geocities.com/oskar5000/arbit1.gif.loader

29- فرغلى ,هارون، عرض حول :الأسس النقدية لمدرسة فرانكفورت،

line.com/t2673-topic social.subject-
30_رضوان ,محمد فاضل ، الإسلاموفوبيا قلق المفهوم و جدلية الرؤى .مجلة علوم إنسانية ،
تاريخ التصفح 20- 03- 2010 . http : /www.uluminsania.net
31_شريف ,ماهر ،هل لـــ -الماركسية- مستقبل في عالم متغير؟
http://www.palpeople.org/atemplate.php?id=179&x=6
32_ تاج السر, عثمان ،أضواء على المنهج ونظرية المعرفة الماركسية

B-In Enlish :

1_Constructivism", in : Methodological Debates : Post-Positivist Approaches
http://www.uta.edu/huma/illuminations/,
2_Critical Theory", in : Methodological Debates : Post-Positivist _ Approaches

http://www.uta.edu/huma/illuminations/,
3_Georg Robertson, "Social Constructivism Applied :Kosovo an Its Implications for The Global Order in The New Millennium",

http://www.ukc.ac.uk/politics/publications/journals/erwp/koso.htm

الفهرس

الموضوع الصفحة

مقدمة.....02 .

الفصل الأول: التأصيل النظري للأمن.....14

المبحث الأول: المفهوم التقليدي للأمن.....15

المطلب الأول: الأمن القومي.....16

المطلب الثاني: الأمن الجماعي و الأمن الشامل 21

المطلب الثالث:المقاربات التقليدية للأمن 29

المبحث الثاني: المفهوم الراهن:الأمن الإنساني 41

المطلب الأول: تعريف الأمن الإنساني 41

المطلب الثاني: تطور مفهوم الأمن الإنساني و عوامل بروزه 45
المطلب الثالث :المقاربات النقدية للأمن 49
المبحث الثالث: المغرب العربي: الأهمية الحضارية و الإستراتيجية 73
المطلب الأول: مفهوم المغرب العربي و موقعه 74
المطلب الثاني: المقومات الحضارية 75
المطلب الثالث: المقومات الإستراتيجية 81
استنتاجات 84
الفصل الثاني: المغرب العربي: التحديات و الأخطار 87
المبحث الأول: التحديات السياسية 88
المطلب الأول: الأزمات السياسية الداخلية 89
المطلب الثاني: الأزمات السياسية البينية 101
المطلب الثالث:الصراع العربي-الإسرائيلي.....126
المبحث الثاني: التحديات الاقتصادية 130
المطلب الأول: هشاشة الهيكل الاقتصادي 131
المطلب الثاني: تعطل التكامل و التنمية المغاربيين 133
المطلب الثالث :نتائج التهديدات الاقتصادية 137
المبحث الثالث: التهديدات الاجتماعية و الثقافية 144
المطلب الأول: الهجرة 145
المطلب الثاني: الأمية و ضعف البرامج التعليمية 148
المطلب الثالث :التغلغل الثقافي 149
استنتاجات .....155.
الفصل الثالث: المشاريع المطروحة على المنطقة: اشكالية التهديد و استراتيجية المواجهة المغاربية 158
المبحث الأول: المشاريع الأوروبية : الشراكة الأرومتوسطية 158
المطلب الأول: مضمون الشراكة الأرومتوسطية 159
المطلب الثاني: مخاطر الشراكة على مستوى الفرد 162

المطلب الثالث : مخاطر الشراكة على مستوى الدولة 167
المبحث الثاني: المشاريع الأمريكية : مشروع الشرق الأوسط الكبير ..... .171
المطلب الأول: مضمون المشروع الأمريكي 172
المطلب الثاني: مخاطر الشراكة على مستوى الفرد 178
المطلب الثالث: مخاطر الشراكة على مستوى الدولة 184
المبحث الثالث: الاستراتيجية المغاربية لمواجهة الأخطار الخارجية 190
المطلب الأول : اتحاد المغرب العربي 193
المطلب الثاني: تقييم المسار التكاملي المغاربي 202
المطلب الثالث: السيناريوهات المستقبلية للإتحاد 214
استنتاجات. 224
الخاتمة 227
قائمة الملاحق 231
قائمة المراجع..... **343**

ملخص:يعد المغرب العربي إقليما جغرافيا متجانسا على المستوى الحضاري والتاريخ المشترك،ويعاني من أخطار ذاخلية وأخرى خارجية،تظهر أكثر من خلال المزاوجة بين أكثر من وحدة تحليل،فتتجلى التهديدات المحدقة بالدول المغاربية في أزمات ذاخلية وتبينة،وأخرى تهدد الفرد المغاربي كمستوى تحليل جزئي،والتي تشتمل على الضرر المادي:العوز الاقتصادي والضرر المعنوي: صيانة الكرامة والحقوق لكل مولطن مغاربي , كما يمكن استنتاج تهديدات ناجمة عن العجز على مأسسة المنظومة المغاربية في كيان واحد كتجربة تكاملية نابعة من الإدارة الذاخلية للأقطار الوطنية ويتعلق الامر بالمشروع المتوسطي والأوسطي الذي ينقل سلطة القرار للطرق الأوروبي والإسرائيلي على التوالي،مما يعني التوجيه الأحادي للمصلحة التي تنص في اتجاه معاكس للدول المغاربية.

Summary : the maghreb is consididered as a consolidated geograbical region by reference to :civilization and history .all the same it is menaced.on booth sidees inside and outside. This is joutified with an amalysis: that qhous some of threats that aim at the contries of the maghreb and which ar caused by some local or criseses.im deed even the individual living in these contries is threatened on two aspects one material and the other mental. The fist rie concerns the economiec crises whereas the second deals with the dignity and the human righot of any citigen.
It has been concluded that there are other kids of dangers which are mainly due to the bad management of the enterprises among the maghreb that meed a unified status of governing as experience born from an internal willingness of the maghrebin nations.
This would greatly depond on the Mediterranean and intermediate project that can transmit the power of deciding to the sides of Europe and then to israeel. This tendency has to refer to a personal intirot which is completely the opposite to the opinion of the countries of maghreb.

Abstract : le Maghreb est considéré comme une région géographique homogène au point de vue ; civilisation et histoire. ce pendant il envisage des dangers internes et externes .cela est prouvé au cours d'analyse qui indique des menaces visant les pays du Maghreb provenant des crises internes ou bien régionales .De ce fait , l'individu du Maghreb est ainsi menacé partiellement .Il est a vrai dire sous peine matérielle d'une Park et d'une autre mentale. La première concerne l'économie et la deuxième s'attache a des valeurs morales telles que : la dignité, et les droits du citoyen maghrébin.Il est aussi conclu qu'il existe d'autres menaces due au mauvaise gestion des systèmes d'entreprises sur le plan maghrébin sous forme d'un statu commun qui peut servir comme une expérience complémentaire issue d'une volonté interne des nations et ses gouvernements .Cela dépond largement du projet méditerranéen et intermédiaire qui transmit le pouvoir de décision aux cotes européen et israélien successivement. Cela explique la tendance vers l'intérêt individuel qui oppose l'opinion des pays des Maghreb.

الكلمات المفتاحية:

الأمن: قدرة الدولة على حماية قيمها الداخلية من أية تهديد بغض النظر عن شكلها ومصدرها وهو ما تقوم به دولة أو مجموعة دول يضمها نظام جماعي واحد من إجراءات في حدود طاقتها للحفاظ على كيانها ومصالحها في الحاضر والمستقبل مع مراعاة المتغيرات المحلية والدولية

المغرب العربي: أو المغرب الكبير هو مصطلح لغوي قصد به الأقاليم الواقعة غرب مصر التي تشمل شمال القارة الإفريقية من ليبيا إلى المغرب الأقصى

الشراكة الأو رومتوسطية: هي شراكة متوسطية بين المجموعة الأوروبية وعدد من الدول العربية كالمغرب والجزائر وتونس والأردن، إضافة إلى مفاوضات لشراكة أخرى مع مصر وسورية ولبنان، تتجه هذه الاتفاقيات إلى انفتاح الدول العربية على السوق الأوروبية

مشروع الشرق الأوسط الكبير : هو مشروع أمريكي بمبادرة من الرئيس بوش الذي وضع ورقته للشرق الأوسط الكبير و عرضها على الدول الثمانية في جورجيا 2004 التي تناولت واقع التنمية في الدول العربية و التي حددها الكتاب العربي لتقرير التنمية البشرية للعامي 2003/2002 , وحددالنواقص الثلاث في :الحرية ، المعرفة ، تمكين النساء

Key wordsThe: security: the state's ability to protect its interior values against threats, it consists a large variety of procedures that guarantee the sovereignty of the state.

The Arab Maghreb: it refers to the states situated in the west side of Egypt that include the North African states from Libya to Morocco.

Euro- Mediterranean partnership: a project for partnership between the European Union and some of the Arab states such as Algeria, Morocco, Tunisia and Jordan, it includes also the negotiation process with Egypt, and it targets the instauration of European reform in the Arab states.

The Great Middle East project: an American project proposed by the president Bush in Georgia 2004, it focuses on the Arab world development that faces three important challenges: The freedom.The knowledge.Women rights

Les mots clesLa sécurité :le pouvoir d'un Etat a protéger ses valeurs intérieures contre toute forme ou source de menace.et c'est toute action que procède un Etat incluant des procédures qui lui permettent de préserver sa souveraineté.

Le Maghreb arabe :Terme qui désigneles Etats situés àl'ouest de l'Etat d'Égypte,et qui inclut les Etats d'Afrique du nord de la Lybie au Maroc.

Partenariat euro –méditerranéen:le partenariat entre les Etats de l'Union Européenne et certains nombre de pays arabescomme le Maroc, l'Algérie 'la Tunisie et la Jordanie, en plus des processus de négociations avec l'Égypte,la Syrie,et le Liban. Ce projet de partenariat a pour objectif de l'ouverture des pays arabes sur le marche européen.

Projet du grand moyen orient : un projet américain né a la suite de l'initiation du président G W BUSH qu'il a présentée en Géorgie en 2004, et qui a comme axe principal le développement des pays arabes, et qui selon le rapport de développement humain arabe de l'année 2002 se confronte a trois obstacles majeures : La liberté- Le savoir- La question de la femme